

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية

الموضوع:

دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير

المراجعة الدولية

- دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات بولاية سطيف -

إشراف

د. بن عمارة نوال

إعداد الطالبة

سوياد أمينة

ملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى اتباع مراجعي الحسابات بولاية سطيف الاجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في القوائم المالية ، حيث تم اعداد استبانة وتوزيعها على مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية سطيف. وقد أظهرت النتائج أن:

1. مراجعي الحسابات في ولاية سطيف يتبعون الإجراءات الحديثة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية؛

2. مراجعي الحسابات في ولاية سطيف يتبعون الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن الغش.

الكلمات المفتاحية: اكتشاف التضليل، مراجع الحسابات الخارجي، معايير المراجعة الدولية.

Abstract

This study aims at investigate Algerian auditors whom observe a modern procedure through critiquing their responsibility for detect fraud. To achieve the goals of this study questionnaire were prepared and distributed a to a sample external auditors approved in Setif province. The findings of the study revealed that:

1. Auditors in the state of Setif follow modern procedures in detecting fraud in financial reporting in accordance with international auditing standards;
3. Auditors in the state of Setif follow modern procedures for reporting fraud.

Keys words : Detecting fraud, external auditors, ISA



أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهم

إلى زوجي العزيز

والى عمتي وإخوتي وإخواتي

كما لا أنسى جميع الأصدقاء والزملاء في جامعة سطيف.





شكر وتقدير
عبد الحادي عبد الحق



أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه وأشكره على توفيقه لي لإنهاء هذه الرسالة،

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان للأستاذة الفاضلة "د. بن عمارة نوال" على قبولها الاشراف على هذا العمل وعلى جميع التوجيهات و النصائح المقدمة من طرفها طيلة فترة البحث.

كما اشكر كل ساعدي من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل و ولو بكلمة طيبة

وأخص بالذكر الخبراء المحاسبين: رميد محمد، خلادي عبد الحق

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء قراءته وتقييمه.

عبد الحادي عبد الحق

المقدمة العامة

تمهيد

تواجه المنظمات في العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها ورجحيتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي الكثير من التفاصيل والتفسيرات حتى يمكن المحاسبة على هذه المعاملات، مما أدى إلى وجود ثغرات في هذه المعايير وفي القواعد المحاسبية، حيث إن تعدد بدائل القياس والعرض والافصاح المحاسبي التي جاءت بها المعايير المحاسبية دفع بالإدارة إلى استغلالها لتلميع التقارير المالية و التلاعب بالأرقام المحاسبية، مما يؤثر على شفافية ومصداقية القوائم المالية فتصبح قوائم مضللة لمستخدميها .

ونتيجة لهذه الممارسات بدأت تطفو إلى السطح العديد من الفضائح المالية الكبرى للشركات، ومن أشهر حالات الانهيار التي حدثت نتيجة التضليل في التقارير المالية على سبيل المثال لا الحصر ما حدث لعملاق الطاقة الأمريكية شركة Enran، شركة Worldcom، وشركة Xerox. وكذلك الحال في فرنسا مع شركة Vivendi universal، أو في إيطاليا مع شركة Parmalat، أو في سويسرا مع شركة Adecol nt . أما على مستوى الاقتصاد الجزائري، فقد عرفت الجزائر ممارسات احتيالية بسبب الزيادة في الموارد المالية الموجهة أساساً لتمويل مشاريع الأشغال العامة والاسكان، وعلى سبيل المثال ما حدث لشركة سونطراك، فضيحة بنك الخليفة، فضائح الطريق السيار شرق غرب.

وأحدثت حالات التضليل في التقارير المالية تأثيرات عميقة على مهنة المراجعة، حيث تسببت في إضعاف مصداقيتها وأساءت إلى سمعة المراجعين. وترتب عليها تزايد الضغوط على المهنة مصحوباً بالتساؤل عن دور المراجع الخارجي تجاه اكتشاف التضليل في التقارير المالية، بعد أن أجمعت معظم آراء المهتمين بأنه يعد السبب الرئيسي للانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات الكبرى، وبأنها أصبحت مشكلة عمل رئيسية بالنسبة للمراجعين ولمهنة المراجعة يجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحتها والحد من آثارها.

وقد تحرك الباحثون والجمعيات المهنية لاستعادة الثقة العامة في خدمات التأكيد والتصديق التي تقدمها، وهذا من خلال تطوير دور المراجع ومسؤولياته ليكون قادراً على اكتشاف أشكال التضليل في القوائم المالية، وذلك من خلال تطوير معايير المراجعة المتعلقة بمسؤولية المراجعين تجاه تقييم واكتشاف الغش وكان من أهم هذه الجهود في هذا المجال جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حيث قام المعهد بإصدار المعيار SAS.99 والذي تضمن اعترافاً من المهنة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش المحاسبي كما وسع المعيار من

مسؤولية المراجعين تجاه اكتشاف الغش المحاسبي و التقرير عنه وتطلب منهم تقييم مخاطر الغش المحاسبي وجمع المزيد من المعلومات والأدلة المتعلقة بهذا التقييم والاستجابة لهذه المخاطر بتصميم اجراءات المراجعة المناسبة . كما قام الاتحاد الدولي للمراجعين IFAC بإصدار المعيار الدولي ISA.240 المتعلقة بالغش المحاسبي وأكد على ضرورة تقييم مخاطر الغش والاستجابة لها، كما وسع المعيار من اجراءات عملية المراجعة التي يجب على المراجعين القيام بها لاكتشاف الغش .

مشكلة البحث:

يتضح مما سبق، أن مهنة المراجعة من بين المجالات الاقتصادية التي يجب اعطاؤها الأهمية اللازمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وبالتالي تكون على مستوى طموحات المجتمع وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية، ولهذا قامت مهنة المراجعة بإصدار معايير للمراجعة تشمل إجراءات تساعد مراجع الحسابات الخارجي في تقييم مخاطر الغش، ومن ثم بناء خطة مراجعة تستجيب لهذه المخاطر وتساهم في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه.

وفي ضوء ذلك، تتمثل مشكلة البحث في دراسة:

إلى اي مدى يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة الواردة في معايير المراجعة الدولية في بناء خطة مراجعة تساهم في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات التي تمس كافة جوانب هذا البحث، ولعل أهمها ما يلي:

- ماهي أشكال التضليل في التقارير المالية والتي تقع تحت مسؤولية المراجع في اكتشافها والابلاغ عنها؟
- هل يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية في زيادة كفاءة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.
- هل يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف أثناء عملية المراجعة الاجراءات الحديثة المتعلقة بمراجعة الغش واكتشافها والتي وردت في معايير المراجعة الدولية؟
- هل يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الاجراءات الحديثة المتعلقة بالإبلاغ عن الغش والتقرير عنه والتي وردت في معايير المراجعة الدولية؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون اكتشاف المراجع الخارجي للتضليل والتقرير عنه؟

فرضيات البحث

على ضوء مشكلة البحث والتساؤلات السابقة، فإننا ننتقل من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

لا يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الاجراءات الحديثة التي وردت في معايير المراجعة الدولية والمتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية في زيادة كفاءة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الاجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والتي وردت في معايير المراجعة الدولية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الاجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد معوقات تؤثر على قدرة مراجع الحسابات في أدائه لدوره المهني في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق عدة اهداف رئيسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أولاً: استعراض و تحليل الاصدارات المهنية التي تتعلق بدور ومسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية ؛

ثانياً: التعرف على مدى تأثير تطبيق معايير المراجعة الدولية على زيادة كفاءة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية؛

ثالثاً: التعرف على مدى اتباع المراجعين الخارجيين في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة التي وردت في معايير المراجعة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية ؛

رابعاً: التعرف على مدى اتباع المراجعين الخارجيين في ولاية سطيف الاجراءات اللازمة للإبلاغ عن وجود التضليل في التقارير المالية ؛

خامساً: حصر العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل وترتيب هذه العوامل حسب اهميتها بوصفها خطوة نحو وضع مجموعة من التوصيات لمراجععي الحسابات لمساعدتهم على تحسين وزيادة قدرتهم على اكتشاف التضليل .

أهمية البحث

جاءت معايير المراجعة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية لتضع المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والإرشادات اللازمة المتعلقة بمسؤولية مراجع الحسابات عن الغش عند تدقيق البيانات المالية، حيث إن هذه المعايير والإرشادات من شأنها زيادة كفاءة وفعالية دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل، لأن وجود تضليل في الحسابات والسجلات المحاسبية يكون له تأثيراً كبيراً على صحة نتائج الأعمال ومدى عدالة القوائم المالية.

ونظراً لأهمية الموضوع، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في عام 1997 بإلغاء فقرة "Errors and Irregularities" من معايير المراجعة لتحل محلها كلمة "Fraud"، وذلك استجابة منه للأهمية المتزايدة التي يجب أن تعطى لهذا الموضوع، لا سيما وأن الضغوط على مراجعي الحسابات ازدادت في الآونة الأخيرة في كل أنحاء العالم لتطوير معايير المراجعة وإمكانية تقديم خدمات إضافية للعملاء من قبل المراجعين.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في جانبين أساسيين:

الأهمية العلمية:

- ان اتباع الاجراءات الحديثة المتعلقة بالكشف عن التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه والتي وردت في معايير المراجعة، والمؤسسة على مفهوم تقييم وتحديد عوامل مخاطر الغش، كمدخل لاكتشاف الغش يعزز من أهمية البحث كونه يتطرق الى تحسين قدرة مراجعي الحسابات في اكتشاف التضليل .

- زيادة المنفعة الأساسية لعملية المراجعة والتي تتمثل في اضافة الثقة على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لتصبح ملائمة لاتخاذ القرارات ، لأن فشل المراجعين في اكتشاف التضليل في التقارير المالية يجعل منفعة المراجعة منعدمة ان لم تكن ذات تأثير سلبي وتؤدي الى أن يتخذ المستثمرون قرارات غير صحيحة يترتب عليها توزيع وتخصيص الموارد الاستثمارية بشكل غير كفاء وهو ما يضر في النهاية بالنمو الاقتصادي .

الأهمية العملية:

- تسليط الضوء على مدى اتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه والتي وردت في معايير المراجعة الدولية.

- مساعدة كافة الأطراف المهتمة بمهنة المراجعة من مهنيين وأكاديميين، والجهات المنظمة للمهنة في التعرف على مدى اتباع الإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية

والابلاغ عنه ولعل ذلك يساعد في وضع تعليمات مناسبة لتطبيقها وبالتالي زيادة الثقة بمهنة المراجعة وتطويرها.

حدود البحث

يرتبط هذا البحث من الناحية المكانية بدراسة مدى اتباع الاجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه والتي وردت في معايير المراجعة من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية سطيف، وتقتصر الدراسة على مراجع الحسابات الخارجي دون المراجع الداخلي، لأن مستخدمي التقارير المالية يهتمهم تقرير المراجع الخارجي حول عدالة ومصداقية القوائم المالية بصفتها محايد ومستقل عن المؤسسة أكثر من رأي المراجع الداخلي الذي هو موظف داخل المؤسسة ويعمل لصالح إدارتها. كما تقتصر الدراسة على نوعين من أشكال التضليل والتي تقع تحت مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشافها والابلاغ عنها والمتمثلة في التقارير المالية الاحتيالية واختلاس الأصول. أما من الناحية الزمانية، فإننا قمنا بالدراسة الاستقصائية لآراء مراجعي الحسابات من جانفي 2014 الى اكتوبر 2014.

منهج البحث

للإجابة على اشكالية البحث الرئيسية ومختلف التساؤلات الفرعية المطروحة من خلال بحثنا، سوف نعتمد المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تفضيه طبيعة وعناصر البحث. حيث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يأخذ جانب كبير من البحث وذلك عند دراسة ظاهرة التضليل في التقارير المالية ودراسة منهجية مراجعة الغش، ذلك من خلال استقراء الدراسات السابقة وكذا الأدب المحاسبي والاصدارات المهنية المتعلقة بمسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية ومن ثم تصنيفها وتحليلها للتمكن من وصف وتشخيص ظاهرة البحث . كما سنعتمد على المنهج التاريخي في تتبع التطور التاريخي لمسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والتقرير عنه.

خطة البحث

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإلمام بجميع الجوانب التي نراها مهمة وكذا الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، سنقسم البحث إلى أربعة فصول:

يتناول الفصل الأول دراسة ظاهرة التضليل في التقارير المالية، من خلال التعرف أولاً على العديد من النقاط الخاصة بالتقارير المالية، ثم التطرق إلى أشكال التضليل التي تؤثر على التقارير المالية بصفة عامة، وأنواع التضليل التي تقع مسؤولية اكتشافها والتقرير عنه من قبل مراجع الحسابات.

أما الفصل الثاني سنتعرض فيه إلى دراسة مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية من خلال التعرف أولاً إلى فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات فيما يخص اكتشاف التضليل والتقرير عنه، ثم نتناول ردة فعل مهنة المراجعة لاستعادة الثقة وهذا من خلال عرض التطور التاريخي لمعايير المراجعة الخاصة بمسؤولية المراجع في اكتشاف الغش على المستوى الدولي والعربي على حد سواء.

و في الفصل الثالث نقوم بدراسة منهجية مراجعة الغش، حيث نعرض أولاً مقارنة بين المراجعة التقليدية ومراجعة الغش، ثم التعرف على الإجراءات الخاصة بمراجعة الغش بداية من قبول المهمة من طرف المراجع الخارجي إلى إصدار تقريره النهائي.

وأخيراً الفصل الرابع فهو خاص بالدراسة الاستقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف حول دورهم في اكتشاف التضليل والابلاغ عنه، وهذا من أجل التعرف على المستوى المهني لمراجعي الحسابات في اتباعهم للإجراءات الخاصة باكتشاف التضليل والابلاغ عنه وفق ما جاءت به معايير المراجعة الدولية، والتعرف على العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل وترتيب هذه العوامل حسب أهميتها بوصفها خطوة نحو وضع مجموعة من التوصيات لمراجعي الحسابات لمساعدتهم على تحسين وزيادة قدرتهم على اكتشاف التضليل .

مرجعية البحث

تناولت مرجعية البحث الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الغش في التقارير المالية ومسؤولية المراجع الخارجي ودوره في اكتشافه والتقرير عنه وفق ما جاءت به معايير المراجعة الدولية، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت الموضوع في حدود علم الباحث:

- دراسة: (الشنواني، 1994)

وهي رسالة ماجستير أجريت في جامعة دمشق بعنوان:

" دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع تطبيق على قضايا محكمة الأمن الاقتصادي بدمشق".

وقد تناولت الرسالة في الجانب النظري مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الاختلاس والتلاعب في ظل معايير المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، فضلاً عن المسؤولية القانونية لمفتشي الحسابات في أجهزة الرقابة في سورية، فضلاً عن دراسة مجموعة من حالات الاختلاس التي تمت في الوحدات الحكومية خلال الفترة الواقعة بين عام 1978 وعام 1991، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن معظم حالات الاختلاس كان سببها عدم مراعاة قواعد الرقابة الداخلية.
2. غياب دور مفتش الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في الكشف المبكر عن الخلل الحاصل في أنظمة الرقابة المحاسبية والمالية لمؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى استمرار بعض وقائع الاختلاس مدة طويلة واكتشافها فيما بعد عن طريق الإخبار وليس من خلال المراجعة التي يقوم بها مفتش الهيئة والجهاز.
3. غياب دور المراجعة الداخلية.
4. عدم تقييد المسؤولين في الإدارة العليا بقواعد النظام الداخلي والقوانين.

• دراسة: (الصباغ، 1997)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية عين شمس تحت عنوان:
"تطور مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش".

هدف البحث الى دراسة التطور التاريخي لمسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه. و خلصت الدراسة الى أن قضية مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه تتصف بالتغير التاريخي و يرجع ذلك الى التطور و التغير في البيئة الاقتصادية التي يعمل المراجعون في اطارها.

• دراسة: (شعيشع، 1998)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية عين شمس تحت عنوان: "دراسة تحليلية لمعيار المراجعة الدولية رقم 82 بشأن مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش".

هدفت الدراسة الى دراسة و تحليل مسؤولية مراجعي الحسابات نحو الأخطاء و الغش في ضوء المعيار الأمريكي sas.no.82 . وخلصت الدراسة الى أنه يجب أن يكون المراجع مسؤولاً عن اعطاء تأكيد معقول باكتشاف جميع الأخطاء و الغش ذات التأثير الجوهرى على القوائم المالية بينما تعتبر ادارة المنشأة مسؤولة عن منع و اكتشاف جميع الأخطاء والغش بالدفاتر و القوائم المالية و أشارت الدراسة الى وجود جوانب قصور في المعيار تحتاج الى التطوير .

• دراسة: (مصطفى، 2000)

الدراسة عبارة عن مقال نشر في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تحت عنوان: " دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة".

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء المادية، والأمور الشاذة متضمنة غش الإدارة واحتيالها، فضلاً عن كيفية تحسين فعالية تحسين فعالية الإجراءات التحليلية في هذا الصدد. وتوصل الباحث الى النتائج التالية:

1. إن الإجراءات التحليلية تؤدي دوراً مهماً في المساعدة على إبراز غش الإدارة وعلى ضرورة استخدامها في جميع مراحل المراجعة.
2. ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية الكمية والوصفية في اكتشاف غش الإدارة واحتيالها.
3. تمكن الإجراءات التحليلية المراجعين من تلبية توقعات المستخدمين للتقارير المالية بشكل أفضل، وذلك من خلال زيادة احتمال اكتشاف غش الإدارة واحتيالها ومن ثم تضيق فجوة التوقعات بين المستخدمين والمراجعين.

• دراسة: (دحدوح، 2006)

الدراسة عبارة مقالة نشرت في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية تحت عنوان: " مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه من قبل مدقق الحسابات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الاستقرائي والمنهج العلمي، حيث تم تطوير استبانة وزعت على عينة من مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية مكونة من 150 مكتب، وعينة أخرى من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مكونة من 53 مديراً مالياً، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وهي عوامل مرتبطة بمدقق الحسابات، وبالمنشأة وإدارتها، وبالإصدارات المهنية وبالعوامل أخرى، وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

1. إن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمدقق، وكذلك بالمنشأة وإدارتها، فضلاً عن اكتشاف التضليل يتأثر بالإصدارات المهنية، وليس هناك تأثير للعوامل الدينية والاجتماعية في عملية اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

• دراسة: (المومني والبدور، 2008)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في مجلة دراسات العلوم الادارية تحت عنوان:

" مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه".

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتوافق مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، فقد قام الباحثان بتوزيع استبانة على عينة قصدية بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان، وكانت النتائج كما يلي:

أن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي (240) من خلال التزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك التزامهم باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

• دراسة: (الفتاح الأمين، 2014)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية تحت عنوان:

" مداخل مقترحة لتطوير كفاءة وفاعلية المراجع الخارجي في اكتشاف الغش المالي دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع إطار تطبيقي لمعيار المراجعة الدولي (520) ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (56) لتوضيح كيفية تطبيق التحليل المالي من قبل المراجع لاكتشاف الغش وكذلك استخدامه في عملية العصف الذهني، وتوصل البحث الى النتائج التالية:

1. التحليل المالي لا يؤدي إلى اكتشاف الغش وإنما يساعد على تحديد العوامل التي قد تنطوي عن وجود الغش.

2. إن الاعتماد على التحليل المالي دون مقارنة نتائجه بنتائج أو معايير سابقة لا يؤدي أو يخدم الغرض الذي يسعى الى تحقيقه.

• دراسة: (Lee, 1996)

هي عبارة عن مقالة نشرت في مجلة وول سترتيت تحت عنوان:

" أهمية الإجراءات لعملية الكشف عن التحريف والتلاعب والخذاع في عملية التدقيق".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الإجراءات التي يتوجب على المدقق اتباعها للكشف عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كشفت عن أن الخسائر الناجمة عن تلاعب المديرين تفوق بحوالي ستة عشر ضعفاً الخسائر الناجمة عن تلاعب الموظفين، الأمر الذي حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يغير من متطلباته لعملية التدقيق بأن يعطي أهمية أكبر لإجراءات ومتطلبات عمليات الكشف عن التحريف والتلاعب والخداع في كل عملية تدقيقية يقومون بها، وأن الشركات الست الكبرى في عالم التدقيق (والتي قل عددها إلى أربع في عام 2004)، ترفض حوالي (50-10) عميل جديد كل سنة بعد التأكد من سمعة هؤلاء العملاء الجدد وإمكانية القيام بأعمال التدقيق لديهم بكافة إجراءاتها، حيث أصبحت شركات التدقيق تنتفي العملاء الجدد خوفاً على سمعتها وعلى علاقتها مع العملاء القدامى والجدد، لا سيما وأن شركات التدقيق تنفق حوالي 12% من إيراداتها على القضايا المرفوعة ضدها.

• دراسة (لجنة المنظمات الراعية coso، 1999)

هي عبارة عن دراسة ميدانية أجريت في الولاية المتحدة الأمريكية تحت عنوان: "التقارير المالية المزورة". وهدفت إلى:

- تحليل التقارير المالية المزورة والعائد لـ 200 شركة أمريكية خلال الفترة 1987-1997.
- إخضاع الشركات الداخلة في الدراسة للبحث وفحص خصائص الإدارة فيها.
- توفير مجموعة من التوصيات لتحسين إعداد التقارير المالية للشركات في البيئة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى ما يأتي:

1. إن معظم الشركات المتورطة في إعداد التقارير المالية المزورة هي شركات صغيرة الحجم نسبياً.
2. في 83% من الحالات يكون مدير الشركة أو المدير المالي أو كلاهما متورطين في إعداد مثل هذه التقارير.
3. إن 56% من الشركات المتورطة تمت مراجعتها من قبل شركات المراجعة الست الكبار في حين 44% من الشركات تمت مراجعتها من قبل شركات مراجعة صغيرة.

• دراسة: (PAUL HEAN SAW, 1992)

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه تحت عنوان :

"The auditor and fraud detection : An interpretation of the companies acts from 1844 to 1989".

ركز البحث على فهم دور المراجع في اكتشاف الغش، وبالتحديد التأكيدات التي تقدمها المراجعة القانونية فيما يتعلق بالغش للشركات المسجلة من سنة 1844 إلى سنة 1989، إضافة إلى تقديم تفسيرات اجتماعية للتحويلات التي طرأت على مسؤولية مراجع الحسابات. تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

أولاً: دراسة انتقادية للبحوث التي أجريت في مجال المراجع الخارجي والغش، حيث تم التركيز على الأسس المنهجية التي بنيت عليها هذه البحوث.

ثانياً: تصميم أسلوب منهجي مبني على نظرية التفاعل الرمزي.

ثالثاً: تطبيق الأسلوب المنهجي المقترح من أجل فهم وتفسير اشكالية دور المراجع في اكتشاف الغش وهذا من وجهة نظر الباحث باعتباره مراجع خارجي.

وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

1. أسفرت الدراسة الانتقادية للبحوث إلى اقتراح أسلوب منهجي كنموذج عام ونوعي للإشكاليات المعرفية.
2. أشارت النتائج التجريبية لتأكيدات المراجعة حول الغش أن دور المراجع القانوني نحو اكتشاف الغش هو ضمني أكثر منه صريح.

• دراسة: (Moyes and Hassan, 1996)

تعتبر هذه الدراسة مقالة نشرت في مجلة Managerial Auditing Journal تحت عنوان:

" العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن التحريف والتلاعب عند تدقيق الحسابات المالية".

أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت إلى التعرف على العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن التحريف والتلاعب عند تدقيق الحسابات المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال مسح لعينة من 375 مدققاً، كما تم تقييم فاعلية 218 إجراء من إجراءات التدقيق التي تستخدم للكشف عن التحريف والتلاعب، حيث تم ربط هذه الإجراءات بأربع من دورات التدقيق وهي: دورة المشتريات، دورة المخازن والمستودعات، دورة الرواتب وشؤون العاملين، ودورة المبيعات والتحصيل. وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. إن خبرة المدقق ونجاح مكتب التدقيق في الكشف سابقاً عن التحريف والتلاعب هما متغيران مهمان في الكشف عن التحريف والتلاعب في عملية التدقيق.
2. متغيرات شهادة المدقق (CPA) وقانون مراجعة الأقران وحجم المؤسسة تؤثر فقط على بعض عمليات التدقيق.

• دراسة: (Marczewski and Akers,2005)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في مجلة CPA Journal تحت عنوان :

"CPA`s Percetions of the Impact of the SAS99 "

تناولت الدراسة تقييم إدراك مدققي الحسابات القانونيين لتأثير معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالغش SAS 99 بعد صدوره، كما تعرضت الدراسة إلى مقارنة هذا المعيار بمعيار التدقيق SAS82 لإظهار الاختلافات بينهما خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات كشف الغش ومنعه. حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق توزيع استبانة على عينة عشوائية للمحاسبين القانونيين في ولاية ويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية وعددها 300 عضو والتي تضمنت 150 من شركاء ومديري شركة ويسكونسن، 150 من المحاسبة العامة، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

1. شركاء التدقيق المشمولين في عينة الدراسة لديهم إدراك كاف بنسبة أكبر من مديري التدقيق فيما يتعلق بتأثير معيار (99) على مسؤولية المدقق في كشف الغش.
2. التغيير في إجراءات التدقيق بناءً على متطلبات معيار (99) سوف يؤدي إلى زيادة فاعلية التدقيق، وهذا على حساب ثقة الطرف الثالث في عملية التدقيق.

• دراسة: (Joseh, Tima, JGregory,2010)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في مجلة The accounting review تحت عنوان :

"The Auditor`s Use of brainstorming in from the Field Consideration of Fraud: Reports"

تهدف الدراسة الى وضع مقياس لجودة العصف الذهني من خلال معرفة كيف يؤثر جلسات العصف الذهني على قرارا المراجعين أثناء مراجعة الغش، حيث تم استخدام مسح ميداني لـ 179 عملية مراجعة تم فيها استخدام جلسة العصف الذهني، وكانت نتائج البحث كما يلي:

1. هناك علاقة ايجابية بين عوامل مخاطر الغش وتقييم مخاطر الغش، حيث أكدت بعض الأدلة أن نوعية جلسات العصف الذهني تغير هذه العلاقة.
2. تؤثر جودة جلسات العصف الذهني(طبيعة ونوعية أعضاء فريق العمل، التوقيت، مدى اجراءات المراجعة).
3. جلسات العصف الذهني ذات الجودة والمستوى العال هي انعكاس لتمتع أعضاء فريق العمل بمجموعة واسعة من الأفكار والمعلومات حول مخاطر الغش.

• دراسة: (Malcolm, Normah, Syed, Ilhanahaini, 2012)

الدراسة عبارة عن مقالة نشرت في مجلة: Managerial Auditing Journal تحت عنوان:

"Auditor`s perception of fraud risk indicators: Malaysian evidence "

هدفت الدراسة الى التعرف على الأعلام الحمراء من وجهة نظر مراجعي الحسابات، إضافة الى دراسة تأثير العوامل الديموغرافية على تصور مراجعي الحسابات للأهمية النسبية للأعلام الحمراء في منطقة Klang Valley بماليزيا، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المراجعين الذين ينتمون الى شركات التدقيق المدرجة في المعهد الماليزي اعتبارا من 27 مارس 2003، حيث تم التوزيع بالبريد الإلكتروني وكانت نتائج البحث كما يلي:

1. كانت ترتيب مخاطر الغش حسب رأي المراجعين كالتالي:

✓ المخاطر الخاصة بالتشغيل والاستقرار المالي؛

✓ المخاطر الخاصة بخصائص الإدارة؛

✓ المخاطر الخاصة بخصائص الصناعة.

2. لا يتأثر إدراك المراجعين لمخاطر الغش بالعوامل الديموغرافية المتمثلة في: الجنس، الخبرة...

• دراسة: (Andrew, Kassem, 2013)

الدراسة عبارة عن مقال نشرت في مجلة European accounting Association تحت عنوان:

"Implications of the fraud triangle for External auditors "

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر مثلث الغش على المراجع الخارجي عند عملية مراجعة الغش في التقارير المالية، وكانت الدراسة عبارة عن استقراء للدراسات الأكاديمية والأبحاث، وكانت نتائج البحث كما يلي:

1. أهمية نظر المراجع في مثلث الغش والنماذج الأخرى عند مراجعة الغش في التقارير المالية من خلال دراسة التفاعل بين الضغوط والفرص والتبريرات.

2. إن غياب عامل من عوامل مخاطر الغش لا ينفي وجود الغش، وعليه فالمراجع مطالب بضرورة تقييم شامل لمخاطر الغش وإعادة النظر في خطة المراجع وزيادة مدى اختبارات المراجعة.

3. أظهرت الدراسة البحثية أن عوامل الخطر الثلاثة أو ما يعرف بمثلث الغش ليست على نفس الأهمية، حيث يرى البعض أن الدوافع/ضغوط هي المحرك الرئيسي للأفراد لارتكاب الغش، في حين يعتقد البعض الآخر أن التبريرات أو بالتحديد سلامة الإدارة هي رواء ارتكاب الغش.

وفي نهاية عرض هذه الدراسات التي تناولت موضوع البحث أو أحد عناصره، فإننا لاحظنا من بين النتائج الرئيسية لبعض الدراسات التي تطرقنا إليها أن: مراجع الحسابات مسؤول عن إعطاء تأكيد معقول باكتشاف جميع

الأخطاء والغش ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية، حيث يستوجب على المراجع الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة المتمثلة في اتباع مجموعة من الإجراءات بداية من التخطيط لعملية المراجعة الى اصدار تقرير المراجع حسب ما نصت عليه معايير المراجعة الدولية، حيث إن بعض الدراسات السابقة تناولت مدى تطبيق هذه الإجراءات من قبل مراجعي الحسابات في بيئات مختلفة على الولايات المتحدة الأمريكية، الأردن، وماليزيا، كما أن بعض الدراسات اهتم بدراسة أثر إحدى أحد هذه الإجراءات على تحسين قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

ويأتي بحثنا من موقع هذه الدراسات في كونه شاملا لجميع الإجراءات الواردة في معايير المراجعة الدولية والخاصة بمسؤولية المراجع الحسابات ودورها في تحسين قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، كما سيدرس البحث مدى اتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف للمتطلبات الحديثة الواردة في معايير المراجعة الدولية والخاصة باكتشاف الغش والتقرير عنه، كما سيشمل البحث حصر للعوامل التي تعيق المراجع الخارجي في عملية مراجعة الغش.

صعوبات البحث

نظرا لخصوصية وصعوبة دراسة موضوع التضليل في التقارير المالية وما يشمله من غش وفساد في البيئة الجزائرية، ودور مراجع الحسابات في اكتشافه والابلاغ عنه فقد واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت الموضوع، وخاصة منها أطروحات الدكتوراه التي تفتقد إليها الجامعة الجزائرية في حدود علم الباحث؛
- صعوبة الحصول على المراجع العلمية باللغة الأجنبية وقلة المراجع باللغة العربية؛
- صعوبة الدراسة الميدانية في ظل الرفض القاطع لبعض مراجعي الحسابات في الرد على الاستبيان.

الفصل الأول

التضليل في التقارير المالية

تمهيد

تعد التقارير المالية المنتج الرئيس لنظام المحاسبة المالية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة، فمن خلال الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية التقارير المالية السنوية التي تعكس الحالة المالية الاقتصادية للمؤسسة، والتي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات رشيدة. تتصاعد أهمية التقارير المالية كنظام للإنذار المبكر الذي يسعى إلى تنبيه المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات المستخدمة لهذه التقارير، باحتمالات فشل الشركة أو قربها من حافة الفشل أو استمرار نجاحها. و تتصاعد في الوقت ذاته وتيرة التلاعب المحاسبي في بيانات القوائم المالية، حيث يعتبر التلاعب المحاسبي فن من فنون التضليل الذي يتم بواسطة محاسب متمرس وملم بهذا الفن الأخلاقي، ويكون التلاعب إما في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية أو خارج المبادئ والمعايير المحاسبية، وهذا الأخير تقع مسؤولية اكتشافه والتقرير عنه على عاتق مراجع الحسابات الخارجي.

حيث سنتناول من خلال هذا الفصل ما يلي:

- ❖ ماهية التقارير المالية؛
- ❖ الخطأ في التقارير المالية؛
- ❖ التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية؛
- ❖ التلاعب المحاسبي خارج إطار المبادئ والمعايير المحاسبية.

1.1 ماهية التقارير المالية

إن الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن المؤسسة، لذا فإن هذه المعلومات تلخص في تقارير مالية مصممة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات لهذه المعلومات، سواء من داخل المؤسسة أو خارج المؤسسة.

1.1.1 تعريف التقارير المالية

توجد عدة تعريفات للتقارير المالية نذكر منها¹: "التقارير المالية تمثل مصطلح واسع لتقديم كافة المعلومات التي تمكن كل من المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالمؤسسة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمؤسسة".

كما تعرف على أنها²: "جزءاً من مخرجات النظام المحاسبي حيث أن هذا الأخير هو نظام معلومات للقياس والتسجيل والتقرير في صيغ نقدية لتدفقات الموارد لأي وحدة".

وقد تم تصنيف التقارير المالية من حيث أنها جزء من مخرجات النظام المحاسبي إلى³:

- تقارير مالية داخلية توفر معلومات داخلية تفصيلية تخدم الجهات الإدارية العليا بالمؤسسة حول الأنشطة المختلفة؛

- تقارير مالية خارجية توفر معلومات خارجية أو ما يعرف بالقوائم المالية التي تصدرها المؤسسة للأطراف الخارجية والداخلية المهتمة بالمؤسسة.

كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن: "التقارير المالية تُعد أساساً لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة"⁴.

وفي الأخير، يمكننا إعطاء تعريف شامل للتقارير المالية على أنها: مجموعة من القوائم المالية والوثائق المرفقة والملاحظات وجميع المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة وأنشطتها وفروعها المختلفة والتي تصدرها لأطراف داخلية وخارجية والتي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية.

2.1.1 أنواع التقارير المالية

التقارير المالية تتضمن القوائم المالية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المؤسسة والالتزامات والمكاسب، وقد تقوم

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:35
² مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات -دراسة ميدانية-، رسالة ماجستير، جامعة سطيف01، الجزائر،

2008/2007، ص:68.

³ صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص:20.

⁴ أبو زيد، د. كمال خليفة - ترجمة وتعريب - النظرية المحاسبية، جامعة الإسكندرية، 1990، ص:765.

الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية¹. وتشمل التقارير المالية بشكل عام:

- القوائم المالية الشاملة (الأساسية)²: وتشمل الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكتملة للميزانية وحسابات النتائج.
- القوائم المالية المرفقة (الجدول المرفقة): وتشمل نظام المرفقات للميزانية، نظام مرفقات لجدول حسابات النتائج ونظام مختلف لمرفقات الميزانية وجدول حسابات النتائج. لا تخضع لقواعد وقوانين متفق عليها وهي اختيارية أو عبارة عن إرشادات؛
- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛
- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية) والهدف منها بشكل عام إمداد مستخدمي التقارير المالية بالمزيد من المعلومات في توقيتات متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض فضلا عن توفيرها معلومات ترتبط بالجوانب العملية والموسمية والتي قد لا تظهر في التقارير السنوية؛
- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوى على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية مثل:

- بيان الاستثمار والائتمان في الوحدة الاقتصادية؛
- بيان أداء المؤسسة ومكاسبها؛
- بيان درجة السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال؛
- بيان الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية؛
- توضيحات وتفسيرات الإدارة؛
- بيان تنبؤات الإدارة المستقبلية.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 35-36.

² القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19، المواد 1.210، صص-22-23.

- تقرير مراجع الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛
 - قوائم تنبؤات الإدارة ومعلومات أخرى: بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي؛
 - تقارير خارجية: حيث تنتج من تحليل المعلومات لمؤسسة معينة مقارنة بما هو قائم في الشركات المنافسة.
- من خلال ما سبق، فإن التقارير المالية للشركات بكافة أنواعها ومكوناتها يتم إعدادها بناء على هدف أساسي وهو تقديم المعلومات للمستخدمين لأهداف تخدم مصالح الشركات وفق قواعد وقوانين وضوابط لإعدادها من قبل الجهات المختصة بتنظيم مهنة المحاسبة.

3.1.1 أهداف التقارير المالية

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجوة تحقيقها من نشاط معين، وأهداف التقارير المالية كثيرة ومتعددة، ومن أهم المحاولات العلمية التي بذلت لتحديد أهداف التقارير المالية تلك المحاولة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1971 بتكوين لجنة تروبولود لتحديد أهداف التقارير المالية، وقد جاء تقرير اللجنة شاملاً لاثني عشر هدفاً، وتلك الأهداف مترجمة كما وردت في تقرير اللجنة دون شرح أو تقييم هي¹:

- التزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على التقارير المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمنشأة؛
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد؛
- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع؛
- تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفه الأساسي؛
- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في موضوعات التفسير أو التقييم أو التنبؤ أو التقدير؛
- تقديم قائمة عن المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنة، ويجب أن تقدم هذه القائمة معلومات تخص العمليات والأحداث الأخرى التي تمثل جزءاً من دورات الكسب غير التامة، كما يجب التقرير عن القيم الجارية عندما تختلف عن التكاليف التاريخية. وفيما يخص الأصول والخصوم فيجب تجميعها في مجموعات أو فصلها في بنود مستقلة من حيث نسبية عدم التأكد من المبالغ والتوقيت ومن حيث التحقق المتوقع أو التصفية؛

¹ محمد رضوان حلوة حنان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، الطبعة 1، 1991، ص: 267-269.

- تقديم قائمة عن الكسب الدوري تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع. ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة المشروع عن العمليات القابلة التحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام. كما يجب التقرير عن التغيرات في القيم من خلال عرض قوائم متتالية عن المركز المالي وذلك بشكل منفصل نظراً لاختلاف القيم من حيث التأكد من تحقيقها؛
 - تقديم قائمة عن الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع. ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة. إن هذه القائمة يجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حداً أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛
 - تزويد الإدارة بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ. ويجب التزويد بالتنبؤات المالية عندما تزيد هذه التنبؤات قابلية الاعتماد والوثوق بتنبؤات المستخدمين؛
 - إن من أهداف التقارير المالية للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح هو تقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة؛
 - التقرير عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس والتي تلعب دوراً مهماً في وسطها الاجتماعي.
- كما قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بنشر إصدارين (بيانين) الأول في نوفمبر عام 1978 ويختص بأهداف التقارير المالية في المشروعات التجارية والثاني في ديسمبر 1980 ويختص بالمشروعات غير التجارية أو التي لا تهدف لتحقيق الربح¹.

1.3.1.1 الأهداف في الوحدات الاقتصادية

تُستمد أهداف التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية من احتياجات المستثمرين، المقرضين، والأطراف الأخرى للمعلومات، الذين لا تتوفر لديهم السلطة أو القدرة على فرض احتياجاتهم من المعلومات على إدارة المؤسسة². حيث يمكن تصنيف أهداف التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية إلى أهداف عامة وأهداف تفصيلية

- الأهداف الأساسية للتقارير المالية:

تمثل الأهداف العامة للتقارير المالية فيما يلي³:

- توفير معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمرتبين وكذا الدائنين وغيرهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية؛
- التقارير المالية يجب أن توفر معلومات تمكن المستثمرين الحاليين والمرتبين وكذا الدائنين وغيرهم من تقدير حجم التدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة تحقيقها وتحديد توقيت هذه التدفقات المتوقعة

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص:169.

² Lynford graham, Carmichael, accountants handbook volume one: financial accounting and general topic, 11 edition, john wiley and sonc, new jersey, 2012.

³ Porter Norton, Aary Aport, curtisl Norton, financial accounting- the impact decision-, south-western, 7edition, mason, usa, 2011, p:59.

ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛

- توفير المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات.

إن الأهداف الاولية السابقة جاءت لتحديد¹:

- من هم المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ؛
- طبيعة القرارات التي يتخذونها والمعلومات التي تلزم لاتخاذ هذه القرارات؛
- المعلومات التي يمكن تضمينها في التقارير المالية لمقابلة احتياجات مستخدمي هذه التقارير.

- الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:

تتمثل الأهداف التفصيلية للتقارير المالية فيما يلي²:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، فعلى الرغم من أن قرارات الاستثمار والائتمان تعتمد على توقعات متخذ القرارات بالنسبة لأداء الوحدة في المستقبل، إلا أن التوقعات عادة ما تؤسس على تقييم الأداء في الفترات الماضية. ويعتمد تقييم أداء الوحدة على مقاييس الربحية المعدة طبقاً للأساس النقدي، ذلك أن أساس الاستحقاق يربط بين الجهود والإنجازات وبالتالي يعتبر أساساً سليماً للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة، ومن ناحية أخرى تستخدم المعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم أداء الوحدة خلال فترة معينة وليس لتقييم أداء الإدارة أو لتقييم قدرة الوحدة على تحقيق الربح إذ على مستخدم التقارير مسؤولية التوصل لمثل هذه التقييمات المتعلقة بالإدارة والربحية؛

- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والعسر المالي وتدفق الأموال. يجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات عن مصادر الحصول على أموال الوحدة وأوجه التصرف في هذه الأموال. ويلاحظ هنا أن المعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها تبين لنا درجة السيولة التي تتمتع بها الوحدة؛

- توفير المعلومات التي تفيد التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءتها، يجب أن تكون القوائم المالية مفيدة في تقييم مقدرة الإدارة على تحمل مسؤوليتها وبصفة خاصة تحديد مدى نجاح الإدارة في المحافظة على موارد الوحدة وكذلك مدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد، وعادة ما تستخدم المعلومات الخاصة بالربحية ومكوناتها في تقييم مدى تحمل الإدارة لمسؤوليتها، إلا أنه يلزم بالتأكيد على أن التقارير المالية لا يمكنها فصل أداء الإدارة عن أداء الوحدة، وعليه فإن هذه التقارير تختص بتقديم معلومات عن أداء الوحدة عندما تكون في ظل فريق إداري معين وخلال فترة معينة؛

- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، يجب أن تتضمن التقارير المالية أية ملاحظات أو تفسيرات ترى أهميتها لمستخدمي هذه التقارير المالية كي يتفهموا ما جاء بها من معلومات، هذه الملاحظات والتفسيرات سوف تزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وذلك عن طريق

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 172.

² عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 172-173.

إيضاح بعض الأحداث أو العمليات أو الظروف التي انعكس أثرها على الأرقام المحاسبية أو عن طريق
إيضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد التقارير المختلفة.

2.3.1.1 الأهداف في الوحدات غير الاقتصادية

تُستمد أهداف التقارير المالية في الوحدات الغير اقتصادية من احتياجات من يقومون بتدبير الموارد المالية للوحدة
من المعلومات، الذين لا تتوفر لديهم السلطة أو القدرة على فرض احتياجاتهم من المعلومات على إدارة المؤسسة¹.
حيث تتمثل المعلومات التي توفرها التقارير المالية ذات الغرض العام لمن يقدمون بتدبير الموارد المالية فيما يلي²:

- يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو
المستقبل (الحاليين والمرقبين) وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد فيما بين الوحدات المختلفة؛
- يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للذين يدبرون أو من المتوقع أن يدبروا الأموال اللازمة أو
أي مستخدم في تقييم الخدمات التي تقدمها الوحدة وتحديد مدى قدرتها في المستقبل على الاستمرار في تقديم
هذه الخدمات؛

- يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة لمديري الأموال الحاليين والمرقبين لتحديد مدى مقابلة
الإدارة لمسئولياتها وتقييم أدائها. وهنا يلزم التقرير بصفة خاصة عن مدى التقيد بالقيود والحدود المفروضة على
استخدام الموارد سواء كان ذلك في شكل موازنات أو لوائح منظمة. كما يلزم الإفصاح عن مدى نجاح الإدارة في
تحقيق الأهداف بأقل تكاليف ممكنة؛

- يجب على التقارير المالية أن توفر معلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة وعن الالتزامات القائمة على
هذه الموارد وعن صافي الموارد القائمة لدى الوحدة وأخيرا عن التغيرات التي طرأت على عناصر المجموعات الثلاثة
السابقة نتيجة الأحداث والعمليات والظروف التي تحققت خلال الفترة. فالمعلومات عن الموارد والالتزامات
وصافي الموارد تفيد في تحديد مواطن الضعف والقوة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من وإلى الوحدة المحاسبية؛

- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة لتقييم الأداء الدوري للوحدة المحاسبية. ولتحقيق ذلك يجب
الإفصاح عن التغيرات التي تحققت في صافي الموارد خلال الفترة وبشكل يبرز مقدار الجهود المبذولة والإنجازات
المحققة؛

- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للتعرف على مصادر الحصول على النقدية وغيرها من الموارد
وكذلك أوجه استخدام هذه الموارد. مثل هذه المعلومات تساعد كثيرا في تحديد درجة السيولة التي تتمتع بها الوحدة
وإمكانيات مواجهة أي إعسار مالي محتمل؛

- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات تتعلق بأي إيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة الوحدة أنها تساعد
مستخدمي التقارير في اتخاذ قراراتهم وفي تفهم طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها هذه التقارير.

أن الاختلاف في الأهداف الخاصة بالوحدات الاقتصادية والأهداف الخاصة بالوحدات غير الاقتصادية يقتصر

¹Lynford graham, Carmichael, opcit.

²عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص:176-177.

على طريقة الصياغة وعلى المصطلحات المستخدمة. فمثلا تستخدم "صافي الموارد الاقتصادية" بدلا من "حقوق الملكية"، وكذلك "التدفقات الداخلة والخارجة" بدلا من "المصروفات والإيرادات" وكذلك تستخدم "الجهات التي تقوم بتدبير الأموال" بدلا من "المستثمرين والدائنين"، لكن كلا المجموعتين من الأهداف تعتمد على فلسفة أساسية وهي أن التقارير المالية يجب أن تؤسس على فكرة منفعتها في مجال اتخاذ القرارات. يتضح مما سبق، أن تحقيق الأهداف المرجوة من التقارير المالية مرتبط بتوفر مجموعة من الخصائص تجعل منها تقارير مالية فعالة.

4.1.1 خصائص التقارير المالية الفعالة

لتحقيق الأهداف السابقة للتقارير المالية، ينبغي للنظام التقرير المالي أن يكون فعالا، بمعنى أن يكون إطاره الفكري متماسك ويستند إلى أساس منطقي، وذلك بتوفر مجموعة من الخصائص منها¹:

1. الشفافية: تعني الشفافية أن يكون المستخدم قادر على مشاهدة الوقائع الاقتصادية التي حدثت في المؤسسة، والتي يجب أن تعكسها بوضوح التقارير المالية، حيث أن الإفصاح الكامل والعرض العادل للبيانات في التقارير المالية يعزز مفهوم الشفافية؛

2. الشمولية: ينبغي ان تشمل التقارير المالية جميع المعاملات التي لها نتائج مالية في المؤسسة، إضافة إلى المعاملات الجديدة، ومنه فان الإطار الفكري للتقارير المالية الفعالة يركز على مبادئ عالمية بما يكفي لتوفير التوجيه لتسجيل المعاملات على حد سواء القائمة والمطورة حديثا.

3. الاتساق: التقارير المالية الفعالة يجب أن تضمن اتساق معقول بالنسبة للمؤسسة والفترة الزمنية، بعبارة أخرى المعاملات المتماثلة يجب أن تقاس وتعرض بطريقة مماثلة بغض النظر عن مجال الشركة الجغرافي، وحجمها وخصائص أخرى.

من خلال ما سبق، يتضح أن توفر هذه الخصائص في التقارير المالية الفعالة، مرتبط بمحددات تتعلق بالمؤسسة أو المجتمع أو المستخدمين لها بحيث تتقيد وتلتزم المؤسسة بأخذها في الحسبان عند إعداد التقارير المالية.

5.1.1 حدود التقارير المالية

التقارير المالية على الرغم من كونها تعتبر الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهمة، إلا أنها تتقيد ببعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم يأخذها قارئ التقارير المالية في حسبانها عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة فيها، وهي²:

- مبدأ التكلفة التاريخية: إن البنود المدرجة في التقارير المالية تكون مقيمة على أساس التكلفة التاريخية، ومن

¹Thomas Robinson, Elaine Henry, Wendy Pirie, Michael Broihahn, Anthony Cope, international financial statement analysis, 2edition, john wiley and sons, 2012, p :118.

² Debarshi Bhattacharyya, financial statement analysis, dorling Kindersley, india, 2011, p:470-471.

ثم فإنها لا تظهر المركز المالي الحالي للمؤسسة؛

- يتم إعداد التقارير المالية وفق اهتمامات مختلفة، على أساس الاختلاف في المبادئ المحاسبية والسياسات؛
 - التقارير المالية التقليدية لا تأخذ بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإنه في فترة التضخم لا تعكس التقارير المالية التقليدية الوضع الفعلي للمؤسسة وبالتالي يجب على مستخدمي التقارير المالية أن يكونوا على دراية بوجود بعض التشويش بسبب تغيرات الأسعار وأن الفشل في تعديل التقارير المالية بتلك التغيرات يمثل حدوداً للتقارير المالية؛
 - تحتوي التقارير المالية على البيانات المالية السابقة للاهتمامات المؤسسة، هذه الأخيرة لا يمكنها التنبؤ بالنتائج المستقبلية؛
 - تتأثر التقارير المالية بالحكم والتقدير الشخصي للمحاسبين لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر التقارير المالية (مثل: تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وإهلاكها وتقدير تكلفة المخزون السلعي والمخصصات....)؛
 - تتأثر التقارير المالية بقدرة الإدارة على التأثير على مضمونها ومحتواها في حدود معينة باستخدام أنشطة نهاية الفترة المحاسبية (مثل: شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، أو القيام بعمليات بيع بتسهيلات كبيرة في السداد قرب نهاية الفترة المحاسبية...)؛
 - لا يتم الكشف عن الجانب النوعي للمؤسسة في التقارير المالية، وبعبارة أخرى فهي تتجاهل الجانب النوعي للمؤسسة؛
 - تفشل التقارير المالية في الكشف عن قيمة الموارد البشرية داخل المؤسسة؛
 - تتجاهل التقارير المالية العوامل الغير مالية داخل المؤسسة؛
- تتضاءل تلك المحددات في ظل الإجراءات الإصلاحية التالية¹:
1. **إلزامية الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً:** ينبغي إلزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وهذا يستوجب ضرورة إصدار أحكام قانونية تلزم الاعتماد على هذه المبادئ في العملية المحاسبية وكذا عملية إعداد القوائم المالية؛
 2. **اعتماد الاتساق في السياسات المحاسبية:** ينبغي على السياسات المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة أن تتبع باستمرار فعلى سبيل المثال إذا كانت المخزونات تقيم على أساس التكلفة الوسطية المرجحة، فمن الواجب إتباعها خلال العام وأي انحراف عن السياسة المحاسبية المتبعة يجب إن يتم الكشف عنه في التقارير المالية؛
 3. **القضاء على المعالجة المحاسبية البديلة:** إن اختيار معالجة محاسبية بديلة لبعض الأحداث الاقتصادية يجب إلغائه؛
 4. **إدراج تأثير التغيرات في مستوى الأسعار:** يجب أن تعكس التقارير المالية التغيرات في الأسعار خلال الفترة

¹ Debarshi Bhattacharyya, ibid, p:471.

المحاسبية لجعلها أكثر واقعية، حيث يجب تحويل جميع البنود المسجلة في دفاتر المحاسبة من تكلفتها التاريخية إلى مستوى السعر الحالي لعرضها في التقارير المالية؛

5. تجنب الحكم الشخصي للمحاسبين والدارة : ينبغي تحليل جميع جوانب الأحداث الاقتصادية على أساس المبادئ المحاسبية التي وضعتها مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً؛

6. الاعتراف بالأصول الغير ملموسة: ينبغي أن تقوم المؤسسة بتقييم الأصول الغير ملموسة بشكل صحيح، وتظهرها في القوائم المالية الخاصة بها، حيث يتم تحديد قسط الإطفاء المناسب لمدة حياة هذه الأصول؛

7. النشر على شبكة الانترنت: نشر القوائم المالية على شبكة الانترنت يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب للأطراف ذات المصلحة؛

8. الكشف الكامل للبيانات المالية: ينبغي لجميع الحقائق والأرقام أن تظهر بشكل صحيح وكاف في كشف البيان المالي للفهم الواضح من طرف المستخدمين؛

9. التقييم النظامي للأصول والخصوم: ينبغي لأصول وخصوم المؤسسة أن تعكس نشاطها وذلك عند تقديمها في القوائم المالية بعد تقييمها على أساس واقعي بأسعار السوق الحالية ، واستبعاد أي أصل وهمي من الدفاتر المحاسبية؛

10. وجهة نظر مستقبلية : ينبغي عند إعداد التقارير المالية الأخذ في الاعتبار فعاليتها المستقبلية للمستخدم، إضافة الى المعلومات التي تتعلق بقوائم مالية ماضية يجب إعدادها بطريقة يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات مستقبلية.

2.1. التضليل في التقارير المالية

إن التضليل في التقارير المالية يكون ناتج عن فعل غير مقصود أي خطأ عادي أو قد يكون ناتجاً عن فعل مقصود وهذا الأخير يكون إما في إطار المبادئ والمعايير أو خارج المبادئ والمبادئ فيتحول إلى احتيال.

1.2.1 الخطأ في التقارير المالية

1.1.2.1 تعريف الخطأ في التقارير المالية

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الخطأ: " يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح"¹؛

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 642.

كما عرف الخطأ بأنه¹: " عبارة عن تعديل أو تغيير أو حذف أو عدم صحة تبويب بعض العمليات المالية في المشروع أو عدم اتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب أو إخفاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمشروع فإذا افترن بسوء نية القائمين به اعتبر نوعاً من الغش أو التزوير"؛ ويعرف الخطأ بأنه تلك: " الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناءً على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم"².

وعرف أيضاً بتلك³: " الأخطاء الحسائية والكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، والأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيات أو التفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية".

كما عرف على أنه: " عجز السجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي"⁴. من خلال ما سبق، يمكننا إعطاء تعريف شامل عن الخطأ على أنه: تحريفات غير متعمدة في التقارير المالية، بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الخطأ يؤدي الى تحريف غير متعمد في التقارير المالية وإن احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد التقارير المالية، وقد يكون لأحد الأسباب التالية⁵:

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص او انعدام الخبرة المحاسبية.
- تقصير واهمال الموظفين في تأدية الواجبات المنوطة بهم.
- الرغبة في إخفاء اختلاس او عجز مما يؤدي بهم الى ارتكاب الاخطاء لإخفاء تلك المخالفات.
- الرغبة في اختلاس بعض أصول المنشأة(مثل الأموال المقبوضة، الاصول العينية او غير الملموسة، التسبب في قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة او خدمات لم يتم استلامها).

¹ نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة العمليات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:129.
² عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
³ شداد ابراهيم، مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطأ من الناحيتين القانونية والمهنية، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، العددان 41 و42.
⁴ حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص:130.
⁵ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر-الناحية النظرية-، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص:147-148.

2.1.2.1 أنواع الأخطاء في التقارير المالية

يمكن تقسيم الأخطاء المحاسبية إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، وأهم هذه الأنواع التالية¹:

أولاً: أخطاء الحذف أو السهو

وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها إلى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة لا يؤثر الحذف على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين والدائن. أما الحذف أو السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ، يمكن أن تكون أخطاء الحذف أو السهو على النحو التالي²:

- عدم ترحيل أحد طرفي العملية كأن يرسل المبلغ الى الجانب المدين من الحساب الخاص به وعدم ترحيل الطرف الدائن الى الحساب الخاص؛
- عدم وجود نظام سليم للضبط الداخلي على العمليات النقدية مما يؤدي الى عدم قيد مقبوضات ؛
- عدم احتساب الإهلاك للأصول الثابتة.

ثانياً: الأخطاء الإرتكابية

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية (جمع أو طرح أو ضرب)، أو في الترحيل والترصيد، وقد يكون كلياً أي في طرفي العملية، وقد يكون جزئياً أي في طرف واحد، ويكشف الخطأ الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات والمصادقات.

ثالثاً: الأخطاء الفنية

تتمثل في قياس العمليات وتسجلها في الدفاتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ، وتؤثر على القوائم المالية نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلتها الخلط بين المصاريف الإردادية والمصاريف الرأسمالية وبالتالي تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم إجراء قيود استهلاك الأصول الثابتة أو إجراء هذه القيود بقيمة أكبر أو أقل من المفترض فعلاً، أو عدم اتباع سياسة الحيلة والحذر بعدم تكوين احتياطات لمقابلة الخسائر المحتملة حدوثها.

¹خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعملية-، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 2010، ص:38-41.

²حمدي السقا، أصول المراجعة، الجزء الأول، مطبعة الرياض، دمشق، 1989، ص:71-72.

كما تعتبر الأخطاء الفنية من الخطورة بمكان بسبب تأثيرها على المركز المالي للمشروع، ونتيجة أعماله. ومن هنا على مراجع الحسابات أن يبذل العناية التامة للتأكد من انتفاءها، وذلك عند قيامه بالتدقيق المستندي، وإن خير معين له هنا درايته التامة وخبرته الأكيدة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وإلا فلن يتمكن من اكتشاف هذا النوع من الأخطاء .

رابعاً: الأخطاء المتكافئة

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى لمراجع الحسابات اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي.

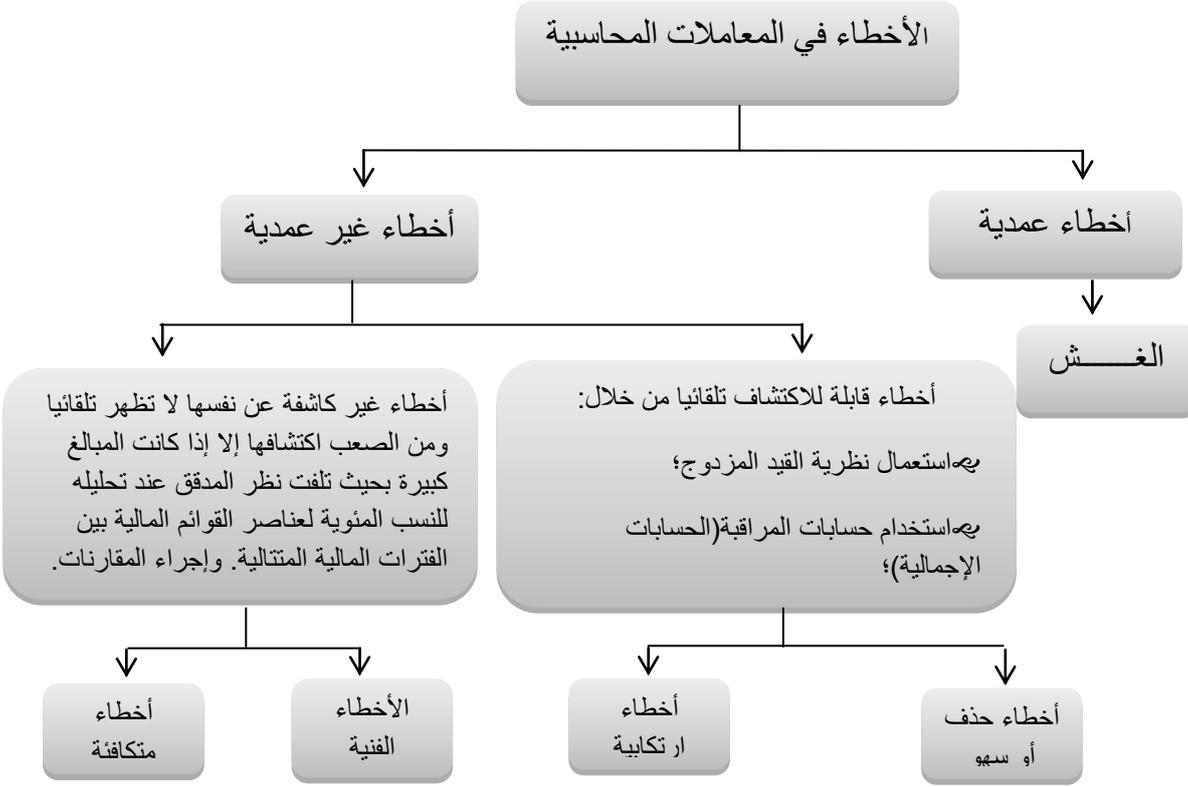
خامساً: الأخطاء الكتابية

وهي ناشئة عن خطأ في القيد أو الترحيل، ومنها ما يؤثر على توازن ميزان المراجعة ومنها ما لا يؤثر إطلاقاً. ومن الأمثلة:

- الترحيل إلى الجانب العكسي من الحساب المعني، وهذا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ويمكن اكتشافه من خلال تدقيق عملية الترحيل؛
- الترحيل إلى نفس الجانب لكن إلى حساب آخر، وهذا لا يؤثر طبعاً على التوازن ميزان المراجعة. ولكنه يقود إلى تصوير غير صحيح لنتائج أعمال المشروع و/أو مركزه المالي؛
- قيد عملية ما مرتين، وهذا لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة. وإن المراجعة الحسابية كفيلة باكتشاف مثل الأخطاء.

ويمكن تلخيص أنواع الأخطاء في الشكل الموالي:

شكل(01): أنواع الأخطاء في التقارير المالية



المصدر: من إعداد الباحثة.

2.2.1 التلاعب المحاسبي في التقارير المالية في إطار المبادئ والمعايير

يعود تاريخ استخدام عمليات التلاعب بالقيم المحاسبية للشركات في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المعترف بها إلى بدايات عهود الثورة الصناعية؛ حيث كانت تتم عملية التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف وذلك لأن التصنيع وتطوير أساليبه أوجد الحاجة إلى وجود ما يُطلق عليه المحاسبة الصناعية Industrial Accounting؛ ومن ثم ضرورة وجود موظفين متخصصين في ذلك، ومن ثم تطورت عمليات التلاعب المحاسبي.

1.2.2.1 تعريف التلاعب المحاسبي

يعرف التلاعب المحاسبي إلى الحد الذي لا يشكل فيه احتيال(غش) انه: " يمثل طريقة لمعالجة الفرق الناتج عن مقابلة النواتج بالمصاريف"¹.

كما يعرف التلاعب المحاسبي على أنه²: " زيادة وتخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل ويتم ذلك بطرق مختلفة مثل :

- عمليات حقيقية كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها؛
- عمليات محاسبية مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقها أو تغيير السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين؛

¹ Breton,G. et stolowy,H.,la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :6.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:402.

إن أشكال التلاعب في القوائم المالية تشمل مساحة أوسع من التي أعطيت لها في التعريفين السابقين، حيث لا تشتمل على تصنيف عناصر قائمة الدخل بل تمتد لتشمل تصنيف عناصر الميزانية. كما يجب الأخذ في الاعتبار الدوافع التي تؤدي للتلاعب وتوقيت إجراءه .

كما يعرف التلاعب المحاسبي على أنه¹: "استغلال السلطة التقديرية الممنوحة للمحاسبين في مجال الاختيار المحاسبي أو هيكله العمليات، بهدف توليد تغيير لخطر تحول الثروة المرتبطة بالمؤسسة، بحيث ينظر إلى هذا الخطر من خلال الممارسة في السوق، حيث لا يتم الإفصاح بشكل صادق عن الوضعية المالية والنتائج " .

من خلال ما سبق، يمكننا إعطاء تعريف شامل للتلاعب المحاسبي وهو أنه: عبارة عن تحقيق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية عن العائد والمخاطرة، وذلك باستغلال السلطة التقديرية الممنوحة للمحاسبين في مجال الاختيار المحاسبي أو هيكله العمليات.

نستنتج من التعريفات السابقة أن التلاعب المحاسبي يتميز بالخصائص التالية:

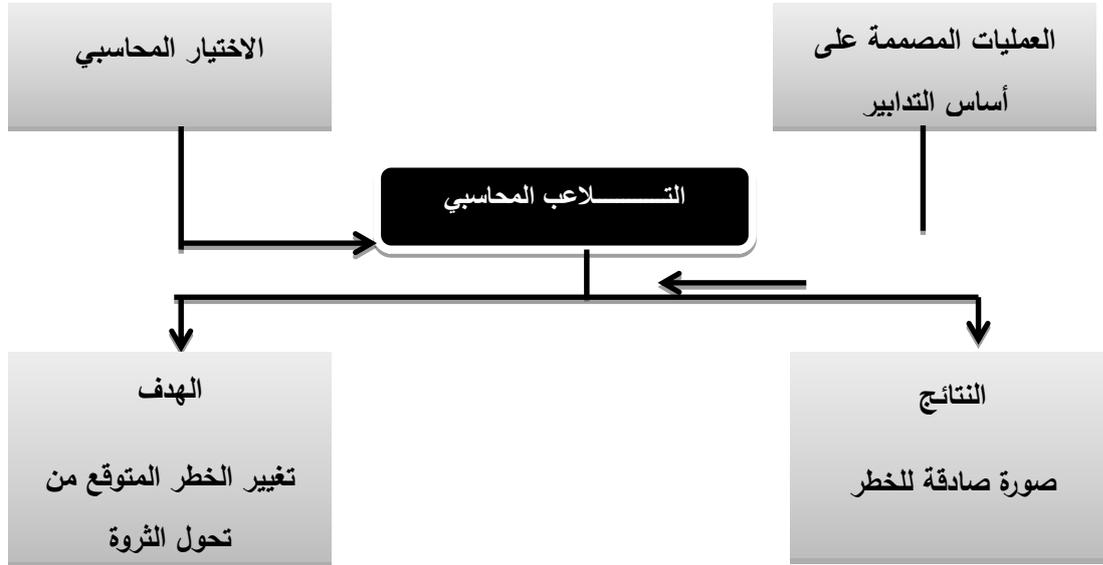
- جميع أشكال التلاعب المحاسبي تؤدي إلى تغيير في الأرقام المحاسبية حتى لو اختلفت الأسباب من مؤسسة إلى أخرى؛

- يستند التلاعب المحاسبي على مفهوم الحاسبة كأداة للاستراتيجية العامة للشركة ؛

- أشكال التلاعب المحاسبي المعمول به تميل إلى زيادة أو نقل احتمال تحول الثروة.

ونلخص مفهوم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير في الشكل الموالي:

شكل (02): مفهوم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير (إدارة البيانات المحاسبية)



Source: Breton,G. et stolowy,H.,la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :8.

إن الهدف من نشر المعلومة المالية هو تخفيض تكلفة تمويل مشاريع المؤسسة أو الحد من مخاطر تحول الثروة، حيث إن الوسائل العملية لمعالجة خطر تحول الثروة تعتمد على الأرباح (ربحية السهم) والتوازن بين الديون وحقوق

¹ Breton,G. et stolowy,H, ibid.

الملكية، ووفقاً لهذا فإن الهدف من التلاعب المحاسبي هو التغيير في هذين المقياسين: تغيير ربحية السهم ونسبة الديون إلى حقوق الملكية.

ويتم تغيير ربحية السهم من خلال إضافة أو حذف بعض النواتج والمصاريف (تغيير الدخل الصافي)، أو نقل حساب رئيسي أو فرعي في قائمة الدخل الذي يكون أساسياً في حساب ربحية السهم (التسيير عن طريق التصنيف).

كما يتم تغيير نسبة الديون إلى حقوق الملكية من خلال زيادة الأرباح أو إخفاء بعض التمويلات بواسطة وسائل تولد التزامات لا تظهر بالميزانية

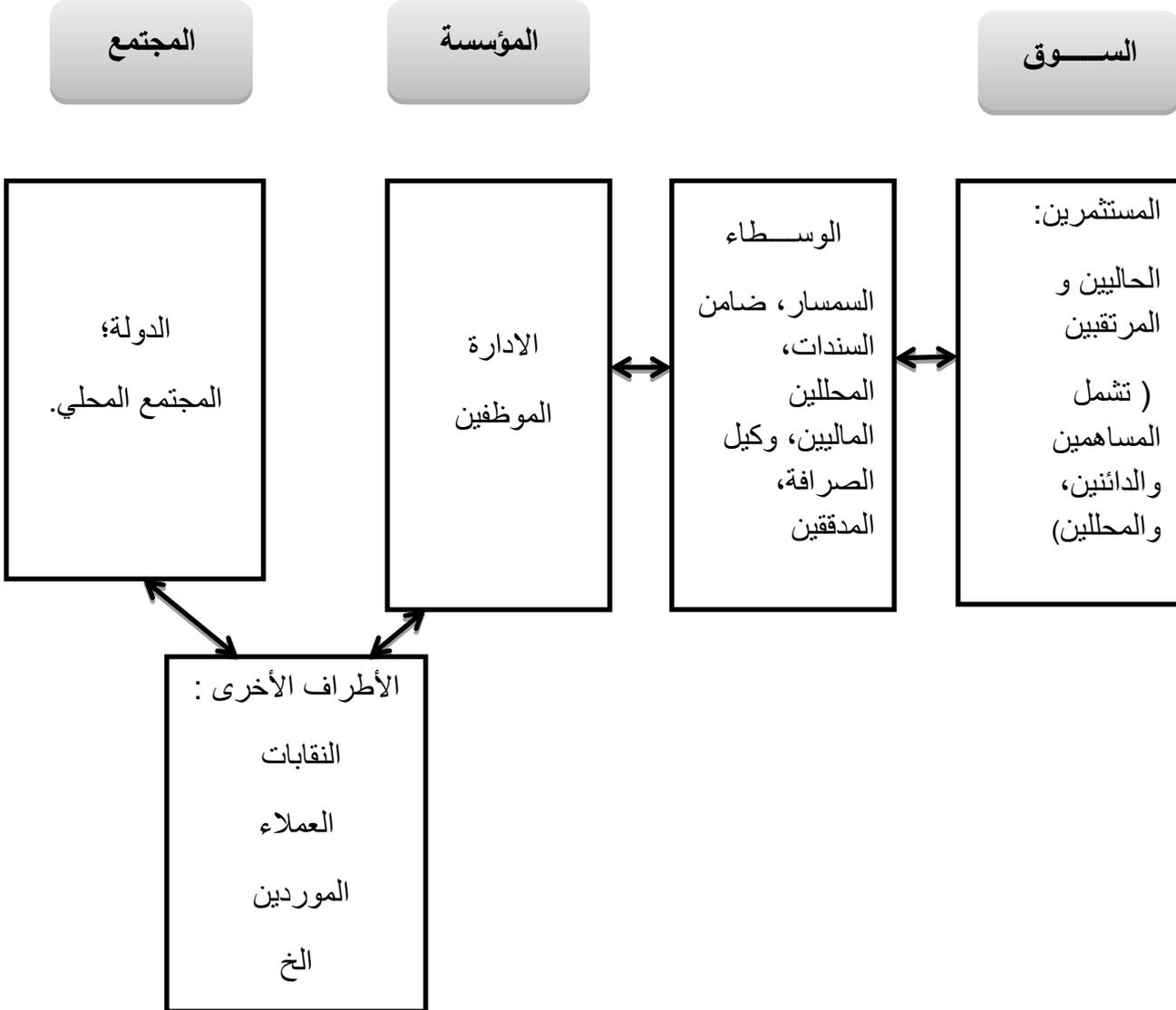
1.2.2.2 دوافع التلاعب المحاسبي

قبل التعرف على الأهداف من التلاعب المحاسبي نتعرف على الأطراف الفاعلة في التلاعب المحاسبي.

أولاً: الأطراف الفاعلة في التلاعب المحاسبي

التلاعب المحاسبي نشاط قاصر على إدارة المؤسسة ، رغم أن هناك أطراف تتأثر بقرارات الإدارة لتحقيق التلاعب المحاسبي، وعليه فإنه لبناء نظرية في شرح التلاعب المحاسبي فإنها لا تكون على أساس تقني وإنما على أساس الاحتياجات والفرص ومختلف العلاقات بين الأطراف الفاعلة ، حيث توجد أطراف فاعلة كثيرة في التلاعب المحاسبي نلخصها في الشكل التالي:

شكل (03): الأطراف الفاعلة في التلاعب المحاسبي



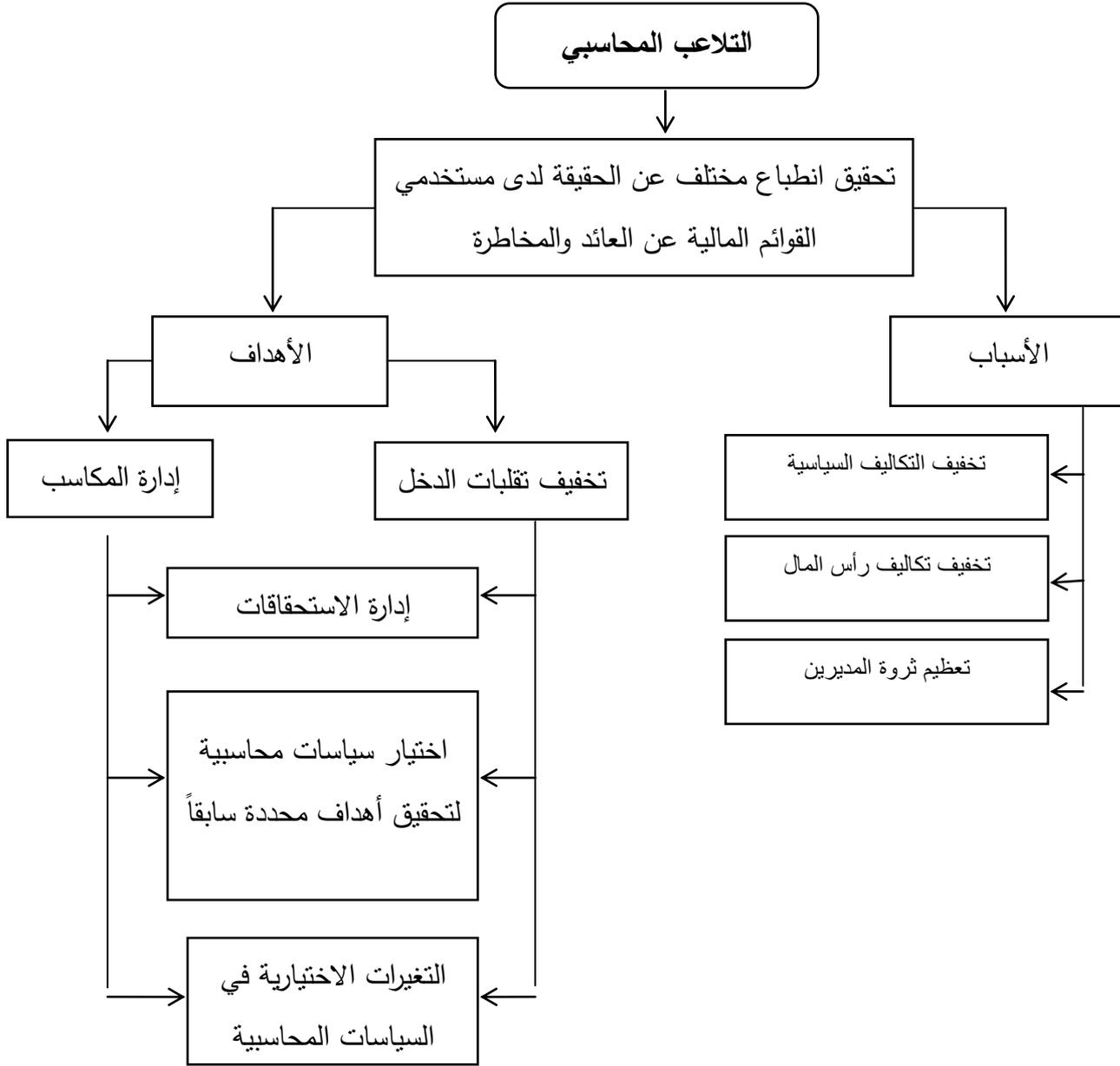
SOURCE : Breton,G. et stolowy,H.,la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :11.

من خلال الشكل يتبين أن :

- المستثمرين ينقسمون إلى أربع مجموعات فرعية : المساهمين الحاليين والمرتقبين والدائنون الحاليين والمرتقبين، ومصالحهم متنوعة لهذا فهم يتفاعلون بشكل مختلف مع أساليب التلاعب المحاسبي؛
- أما المحللين الماليين فيشاركون في التلاعب المحاسبي من حيث أنهم يقدمون النصائح (الاستشارات) والتنبؤات، حيث يسعون إلى التنبؤ بالأرقام المحاسبية المعروضة حيث يأخذ بعين الاعتبار تأثير التلاعب المحاسبي على هذه الأرقام؛
- ترغب الإدارة عادة في زيادة صافي الربح أو تحقيق سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح على مدار عدة سنوات وذلك بغرض زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية أو زيادة قيمة المؤسسة في الآجل الطويل، فمن المعروف أن

- التقلبات الكبيرة في الدخل، تعنى زيادة المخاطر وبالتبعية زيادة العائد المطلوب مقابل المخاطر المرتفعة، في حين يؤدي تخفيف التقلب في الدخل إلى تخفيض المخاطر وفي نفس الوقت زيادة قيمة المؤسسة في الآجل الطويل؛
- يضع الدائنون والمقرضون عادة شروط في عقد الدين مثل عدم توزيع أرباح على المساهمين إلا في حالة زيادة معدلات العائد المحددة عن نسبة معينة أو عدم الحصول على قروض جديدة إلا في ظل أوضاع معينة مرتبطة بالقوائم المالية مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية أو نسبة التداول أو معدل تغطية الفوائد وغير ذلك من الشروط، فإن الإدارة قد تقوم بالتلاعب في أرقام القوائم المالية لاستيفاء هذه الشروط، والقيام مثلاً بتوزيعات أرباح أو الحصول على قروض جديدة دون أن تتهم بانتهاك شروط الدين؛
- قد ترغب الإدارة في التلاعب في أرقام الدخل من خلال تخفيض أرقام الربح بغرض تجنب أي تكاليف سياسية قد تفرضها السلطات على المؤسسات كبيرة الحجم أو التي تحقق أرباح كبيرة جداً، أو مثلاً تقسيم المؤسسة لمنع الاحتكار، كما أن الشركة قد تلجأ إلى هذا التصرف أيضاً لتخزين الأرباح في السنوات المزدهرة، لكي تقوم برفع الأرباح في السنوات الرديئة؛
- قد تقوم الإدارة بالتلاعب في الدخل لاستخدامه كقناع لاستخدامه كقناع لمشاكل الأداء الضعيف أو لتقدم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة للحصول على قروض من البنوك؛
- يهتم المجتمع بتحسين توزيع الموارد، وهذا يتطلب أسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات، إذ كان التلاعب المحاسبي فعالاً، فهذا يؤدي إلى مشكل اجتماعي يتمثل في عدم العدالة في توزيع الموارد.
- وأخيراً نلاحظ أن قوى مختلفة تمارس تأثير على الحسابات وبدرجة أكبر على الدخل، حيث إن المصلحة الأساسية لكل مجموعة تولد دوافع للقيام بالتلاعب المحاسبي. ويمكن تلخيص الدوافع والأهداف للتلاعب المحاسبي في الشكل الموالي:

شكل رقم (04): دوافع وأهداف التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير



المصدر: بالرقمي تيجاني، "المحاسبة الإبداعية: المفاهيم، والأسباب المبتكرة لتجميل صورة الدخل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 12، 2012، ص: 35.

ثانياً: العوائد من التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير

تتعدد المكافآت والعوائد المتوقعة التي يكتسبها من يمارس لعبة الأرقام المالية وتنوع، وغالبا ما تكون المكافآت المرغوبة هي ارتفاع أسعار أسهم المؤسسة، وفي حالات أخرى يكون الحافز رغبة في تحسين رتبة الدين وخفض تكاليف الفائدة على المبالغ المقترضة أو الحصول على مهلة إضافية أو تقليل القيود في اتفاقيات الديون، كذلك قد يكون الحافز هو حصول الإدارة على حصة أكبر من الحوافز خاصة عندما يعتمد ذلك على أرقام الربح، وأخيرا

بالنسبة للشركات ذات الشهرة العالية فإن الدافع قد يكون خفض التكاليف السياسية شاملة تجنب المزيد من النظم والقيوم واللوائح أو ضرائب أعلى.

و يمكن تفصيل العوائد لكل مجموعة على حدا، وكذلك الخسائر التي تتعرض لها في ظل التلاعب المحاسبي في الجدولين التاليين.

الجدول(01):العائدات المحتملة للأطراف الفاعلة في ظل التلاعب المحاسبي

الأطراف الفاعلة	العوائد
الإدارة	تخفيض تكلفة رأس المال، الحفاظ على وظائفهم، إدارة مرتباتهم، احترام الشروط الموضوعية على الديون، تخفيض الضرائب على الدخل، الاستفادة من مزايا جبائية، تخفيض تكلفة الاسهم في اطار استرجاعها من طرف إدارة المؤسسة، تحسين العلاقة مع الدائنين والموظفين والمستثمرين، استقرار العوائد، التخلص من التكاليف السياسية؛
المساهمون الأصليون	زيادة ثروتهم؛
المساهمون المالكين لحق المراقبة	زيادة قيمة أسهمهم في السوق، التحكم في مطالبات الموظفين، تخفيض تكلفة رأس المال، تخفيض حجم المعاملات؛
المساهمون بدون حق المراقبة	زيادة قيمة أسهمهم في السوق، تخفيض تكلفة المعاملات؛
الملتزمون الحاليين	زيادة قيمة السندات الخاصة بهم على مستوى السوق، التحكم في احتجاجات الموظفين؛
الموظفين	الحفاظ على مناصبهم، زيادة عوائدهم؛
الموردون	الوفاء لعملائهم؛
العملاء	استمرارية الخدمات، إحترام الضمانات؛
الدولة	إسترجاع الضرائب، ديمومة مناصب العمل؛
المصرفيين	الوفاء بديون، تسديد الفوائد؛
المجتمع	الحفاظ على مناصب العمل، إنتاج الثروة.

Source: Breton,G. et stolowy,H.,la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :13.

الجدول(02): الخسائر المحتملة للأطراف الفاعلة في ظل التلاعب المحاسبي

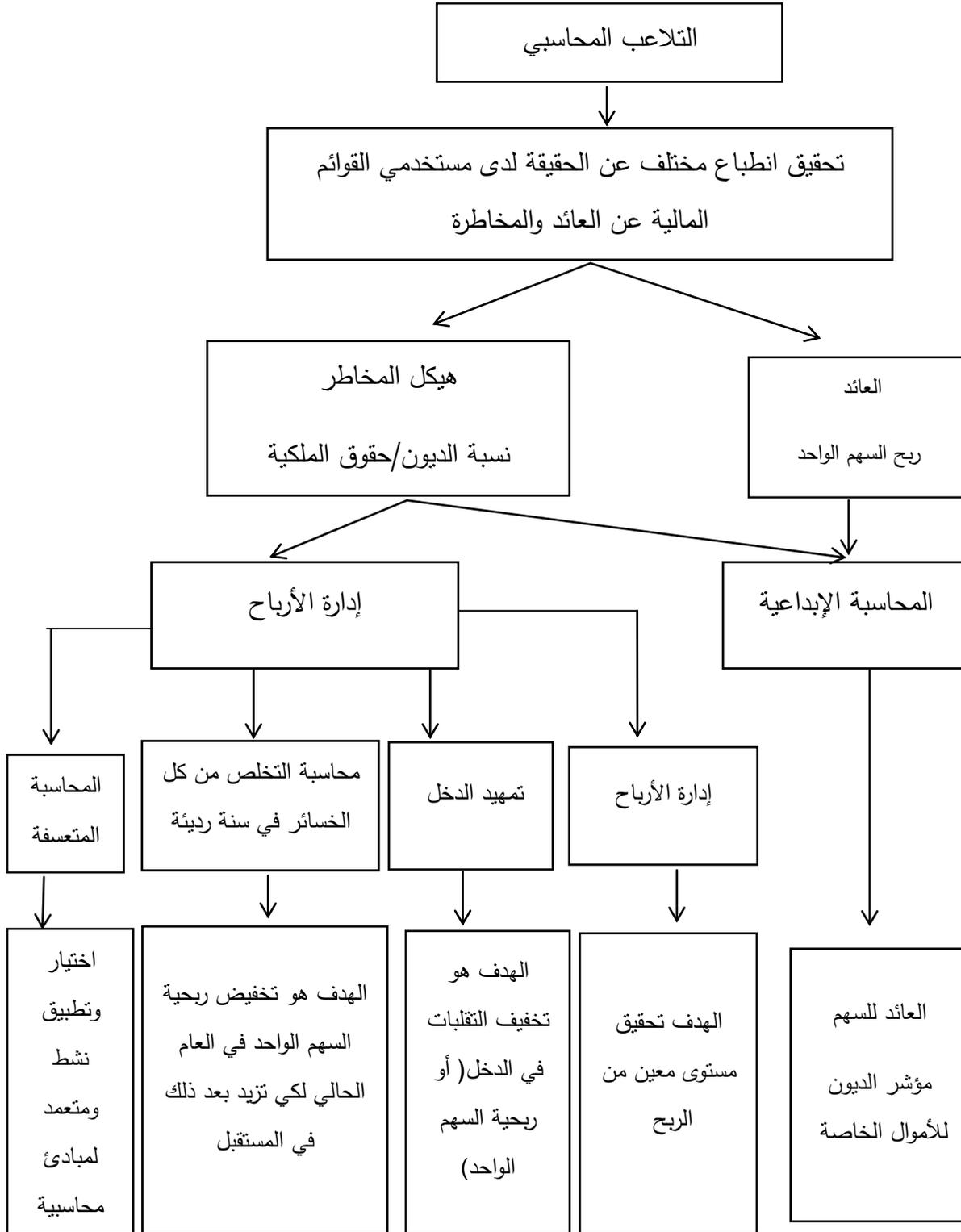
الأطراف الفاعلة	الخسائر
الإداريين	خسارة مناصبهم وسمعتهم؛
المساهمين الحاليين	خسارة ثقة السوق المالي؛
المساهمين المرتقبين	ارتفاع القيمة المملوكة من طرف المساهمين الحاليين مباشرة بعد القيام بعملية التلاعب ؛
الدائنون الحاليين	تحول جزء من قيمهم إلى المساهمين الحاليين؛
الدائنون المرتقبين	إرتفاع القيم المملوكة من طرف الدائنون الحاليين مباشرة بعد التلاعب؛
الموظفين	خسارة مناصبهم بعد إفلاس غير منتظر؛
الموردين	خسارة أموالهم بعد إفلاس غير منتظر؛
العملاء	وقف الخدمات، عدم احترام الضمانات؛
الدولة	خسارة الكثير من الضرائب القابلة للاسترجاع، دعم البطالين؛
المصرفيين	خسارة أموالهم بعد إفلاس غير منتظر؛
المجتمع	خسارة مناصب العمل، هدر الثروات؛

Source: Breton,G. et stolowy,H., la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :14.

3.2.2.1 أشكال التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير

إن الهدف من التلاعب المحاسبي هو التغيير في مقياسين هما: ربحية السهم ونسبة الديون الى حقوق الملكية ، ولتحقيق هذا الهدف يتم استعمال وسائل عملية تعتمد على التغيير في الأرباح (ربحية السهم) والتوازن بين الديون وحقوق الملكية، ويبين الشكل الموالي هذه الأساليب وهو ما يعرف بأشكال التلاعب المحاسبي.

الشكل (05): الإطار المفاهيمي لتصنيف مختلف أشكال التلاعب المحاسبي



المصدر: من اعداد الباحثة.

أولاً: إدارة الأرباح

1. تعريف إدارة الأرباح

تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، فقد عرفت على أنها¹: "تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ للشركة أو لإدارتها"، وتعرف بأنها²: "سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل"، ويشار إلى أن³: "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرين باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية".

كما تعرف إدارة الأرباح على أنها⁴: "إدارة الأرباح بأنها أنشطة متعمدة يقوم بها المديرون بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة".

من خلال ما سبق، يمكننا إعطاء تعريف شامل لإدارة الأرباح على أنها: سلوك مقصود من الإدارة للتلاعب بالأرباح الذي تظهرها القوائم المالية بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

وعندما تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات الآتية⁵:

- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري؛
- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها؛

ويوجد دافعان لإدارة الأرباح هما⁶: الأول تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وعندئذ يكون الدافع انتهازياً، والثاني على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل المؤسسة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المؤسسة في سوق المنافسة، وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة

¹ Schipper.k, commentary on earnings management, accounting horizons, 1989, p:42.

² Rosenfield.paul, what drives earning management ?, 200,p:72, available from: www.aicpa.org.

³ Healy.pm and j.whlen,a review of the earning management literature and its implication for standard setting, accounting horizon, vol.13,no.4, 1999, p:162.

⁴ سمير كامل محمد عيسى، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية-"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم02، مجلد رقم45، 2008، ص:13

⁵ Scott.B.Jacobson and M.Kpitman, auditors and earnings management,2005,p:121 ,available from: www.mysscpa.org.

⁶ Beneish,M.D, Earining management a perspective, working, paper, Indiana university, 2001, p:03.

المؤسسة، وعندما يكون الدافع انتهازياً أو غير أخلاقي يكون لإدارة الأرباح تأثيراً جوهرياً على المركز الحقيقي للمؤسسة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.

وتستخدم الاستحقاقات المحاسبية في كثير من الأحيان كأحد الوسائل لإدارة الأرباح، وتتضمن تقديرات تتطلب أحكاماً شخصية يكون من الصعب على المراجعين فحصها بموضوعية قبل تحققها فعلاً. لذا يجب أن يدرك المراجعون حوافز المديرين لإدارة الأرباح حتى يمكن التصدي لها بفعالية¹.

2. دوافع إدارة الأرباح

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة. وهذا ينسحب تماماً على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة، ولقد سبق الإشارة إلى وجود دافعين لإدارة الأرباح هما: الدافع الانتهازي ودافع كفاءة المؤسسة، ويمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع رئيسية قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي، أو دافع الكفاءة، أو على الدافعين معاً كما يلي²:

- **الحوافز التعاقدية (contractual incentives):** عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنياً على النتائج المحاسبية، يتولد لدى المديرين الحافز لإدارة الأرباح، وتتمثل حوافز التعاقد في: موثيق الدين، تعظيم مكافأة الإدارة، مقابلة شروط الدين، الأمان الوظيفي، واكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات؛

- **حوافز السوق (Market incentives):** تظهر حوافز السوق لإدارة الأرباح عندما يدرك المديرون وجود علاقة بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة، حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح بنية التأثير على السوق، كما هو الحال عند إدارة الأرباح في الفترة ما قبل قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة، وذلك بهدف زيادة أسعارها، كما يوجد لدى المديرين الحافز لتحقيق الأرباح المخططة، لتفادي العقوبات التي من الممكن أن تتعرض بها الشركة إذا فشلت في تحقيق توقعات المحللين الماليين؛

- **الحوافز التنظيمية (Regulatory incentives):** تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات، يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين، مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المؤسسة.

¹ Scott.B.Jacobson and M.Kpitman, op.cit,p:121..

²Ibid.

3. طرق إدارة الأرباح

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق- وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها- من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي¹:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح؛
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح؛
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض محصل الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
- يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح؛
- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح؛
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛

¹ Scott.B.Jacobson and M.Kpitman, ibid.

- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح؛
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح؛

4. نتائج إدارة الأرباح

على الرغم من أن المديرين يدركون أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمؤسسة في الأجل القصير، إلا أنها تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي¹:

- **تخفيض قيمة المؤسسة:** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المؤسسة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى الأضرار بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، فعلى سبيل المثال تأخير المصروفات الاختيارية يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الأضرار بأداء المؤسسة، فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير، وتدريب العاملين قد يؤدي إلى فشل المعدات، خسارة حصة المؤسسة في السوق، وتخفيض الإنتاجية؛
- **تلاشي المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالمؤسسة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، فالمدیر الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر؛
- **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية، فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيء، ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة؛

¹ Clık.paulM, "where auditors fear to tread: internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earning management and in searching for signs of its use", high beam research, august 2003, available from: www.theiia.org.

- **العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:** في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها، فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار "W.R. Grace & Co" وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها، والسبب في ذلك أن الشركة بين عام 1990 و1992 قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها 55 مليون دولار، وبين عام 1993 و1995 قامت بإعادة الاحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة.

ثانياً: تمهيد الدخل

1. تعريف تمهيد الدخل

تناولت دراسات عديدة مفهوم تمهيد الدخل بالدراسة والتحليل ، فمنهم من عرف تمهيد الدخل على أنه ¹: " كل الأساليب والعمليات التي تستخدمها الإدارة في منظمات الأعمال لتقليل الدخل لأغراض الحد من درجة المخاطرة في استثمارات الشركة"، كما يعرف بأنه ²: "عملاً متعمداً من قبل إدارة المنشأة لأغراض تخفيض تقلبات الدخل وذلك باستخدام أدوات محاسبية معينة"، ويعرف كذلك ³: "بأنه مجموعة من الآليات التي يتم تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير". وهناك من يعرفه على أنه ⁴: "تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة".

ومن خلال ما سبق، يمكننا إعطاء تعريف شامل لتمهيد الدخل على انه: أساليب وعمليات تستخدمها الإدارة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة.

ويتضح من التعريفات السابقة ما يلي:

- يعتبر تخفيض تقلبات الدخل أداة من أدوات الإدارة في التلاعب بالسياسات المحاسبية المطبقة بمنظمة الأعمال؛
- يعتمد تخفيض تقلبات الدخل على المفاضلة بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي؛
- يعتبر تخفيض تقلبات الدخل أداة اتصال بين الأطراف ذوي العلاقة داخل المنشأة؛

¹ Fudenberg, d. and Triole, j, "A theory of income management, journal of accounting and economics", vol.19,1995,p :75.

² Ashari, n et al. " Factors affecting income smoothing among listed companies in Singapore, accounting business research", vol.24,no.96,1994, available from :www.tandfonline.com.

³ محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال -دراسة إختبارية- ،

ملتقى أخلاقيات الإدارة فالأعمال من أجل مستقبل أفضل-شرم الشيخ- جمهورية مصر العربية، 3-7 ديسمبر 2006، ص:2.

⁴ Belkaoui Ahmed Riahi, accounting theory, thomson learning, 5thed edition, london,2004,p :449.

- يعمل تمهيد الدخل علي الحد من درجة المخاطرة في الاستثمار؛

2. أهداف تمهيد الدخل

تمثل أهداف تمهيد الدخل في¹:

- دعم الثقة لدي المساهمين(حملة الأسهم) باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسية في المنشأة ولا يتم ذلك إلا من خلال الحفاظ على مستوى أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في حالة ايجابية ونشطة، وهذا يمثل انعكاساً لمدي القدرة الكسبية للمؤسسة من خلال أسعار الأسهم في السوق؛
- دعم موقف المؤسسة التفاوضي في عمليات الاقتراض حيث يتطلب الأمر عند اللجوء إلي الاقتراض سواء من البنوك أو بإصدار قرض سندات أن يتوافر في المنشأة خاصيتين هامتين هما النتائج الجيدة والمراكز المالية السليمة، ومن ثم فإن التدخل بأساليب المحاسبة الابتكارية (تمهيد الدخل) بالتلاعب في القيم قد يكون سلاحاً ذو حدين حيث قد يدعم الموقف التفاوضي للمنشأة عند الالتجاء إلي الاقتراض أو عند مفاوضات إعادة الجدولة، أو قد يكون أثره سلبيا على مستقبل الشركة من خلال فقد الثقة في إدارة الشركة وجودة القوائم المالية؛
- دعم موقف المؤسسة فيما يعرف بالأعباء والتدخلات الحكومية ضريبياً وسياسياً: بصفة عامة إن تدخل الإدارة في إعداد القوائم المالية واللجوء إلي أساليب المحاسبة الابتكارية قد يكون مستهدفاً منه تفادي الأعباء الضريبية أو منع تدخل الحكومة سياسيا في أوضاع الشركة . وقد أكد على ذلك على أن معظم الشركات كبيرة الحجم تحاول الظهور أمام الجهات الحكومية في موقف يقل عن الحقيقة لتجنب التكاليف السياسية.

3. أنواع تمهيد الدخل

يكون التمهيد إما طبيعياً أو متعمداً من قبل الإدارة²:

فالتمهيد الطبيعي هو الناتج من العملية الطبيعية للشركة في توليد الأرباح دون تدخل الإدارة للتأثير على أرقام الدخل ، والتمهيد المتعمد الذي يتم بتدخل من الإدارة ينقسم إلى نوعين هما :

النوع الأول: ويقوم على استخدام قرارات تتعلق بأنشطة إنتاجية أو أنشطة استثمارية أو كليهما معا وذلك لتقليل الإيرادات أو المصروفات المتوقعة ويطلق عليه التمهيد الحقيقي، مثل قيام إدارة الشركة بالتراخي في شروط البيع بالأجل أو منح خصم كبير بغرض زيادة المبيعات او قيام الشركة بتأجيل شراء بعض الأصول .

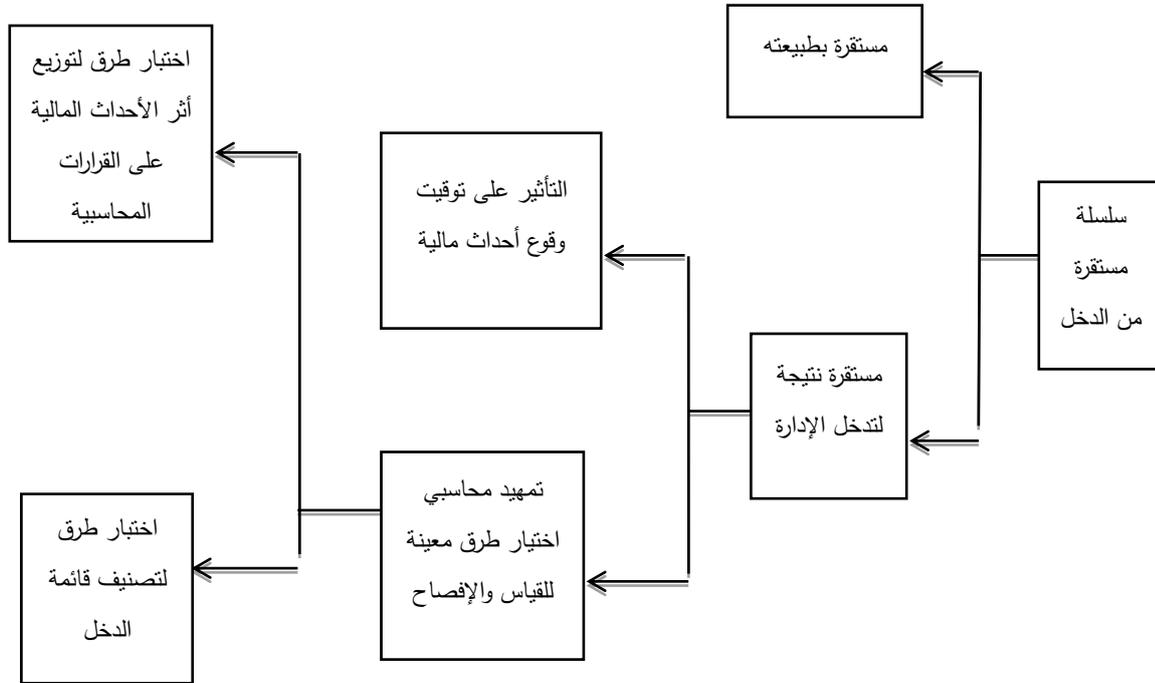
النوع الثاني: وهو تمهيد محاسبي يتم عن طريق أساليب وإجراءات محاسبية تنتج دخلا اقل تقبلا ويطلق

¹ البارودي، شريف محمد، "دراسة إختبارية لجودة القوائم المالية في ظل أساليب المحاسبة الابتكارية"، مجلة الفكر التجاري، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، مارس، 2001
²أمنة خميس حمد، محمد ابو نصار، "أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 2، 2013، ص:331-332.

ويتضح مما سبق أن أساليب تمهيد الدخل يجب أن تتسم بالخصائص التالية :

- 1- أن تحقق التعديلات المطلوبة دون تحميل المنشأة بأية التزامات (أعمال) استثنائية في المستقبل؛
 - 2- أن تعتمد علي أحكام الخبراء المتخصصين مع ضرورة توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
 - 3- أن تؤثر بشكل ملحوظ علي تقلبات الدخل السنوية؛
 - 4- لا يؤدي استخدامها لعرض صفقات فعلية من أطراف أخرى؛
 - 5- ضرورة الاستمرار في استخدامها خلال السنوات التالية.
- ويمكن تلخيص أساليب تمهيد الدخل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): أساليب تمهيد الدخل



المصدر: محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال -دراسة اختبارية- ، ملتقى اخلاقيات الادارة والأعمال من أجل مستقبل أفضل-شرم الشيخ- جمهورية مصر العربية، 3-7 ديسمبر 2006، ص:4.

ثالثاً: تنظيف القوائم المالية (Big Bath)

يعد من التطبيقات الفضة لإدارة الأرباح والتي تتخطى حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانحراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات، بدلاً عن الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي

المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى (Big Bath)، والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية، أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة (Big Bath)، فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحاً سيئة في سنة ممارسة (Big Bath)، في حال ما إذا تبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة. وتتم ممارسة تنظيف القوائم المالية في الفترات الخاصة¹ عندما:

- يتم تعيين مدير جديد يقوم بشطب الأصول القديمة والمشاريع، لإظهار تحسينات في السنوات المقبلة.
- تكون للشركة إيرادات غير متكررة، تقوم بالبحث عن النفقات لتحميلها.
- تكون الإيرادات ضعيفة يقوم المديرين بتغيير المصاريف الإضافية للسنة الجارية.

رابعاً: المحاسبة المتعسفة

يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى اختيار تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة نشطة ومتعمدة وبجهد يستهدف تحقيق نتائج مرغوبة، وتكون النتائج المرغوبة هي زيادة المكاسب عادة وسواء أكانت الممارسة المتبعة متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا، والممارسات المحاسبية المتعسفة تعتبر "تقارير مالية احتيالية" عند تعمد الغش - من خلال نية وتدبير مسبق للتضليل بطريقة جوهريّة بما يؤدي إلى دعوى إدارية أو مدنية أو جنائية².

خامساً: المحاسبة الإبداعية

1. تعريف المحاسبة الإبداعية

ظهرت المحاسبة الإبداعية في أدبيات المحاسبة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، وكان هناك ضغط للإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب تحقيق أي أرباح، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تطلب منك فقط مالا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله فإذا كانت لا تستطيع على الأقل أن تبتدعها.

وقد ظهرت تعريفات كثيرة للمحاسبة الإبداعية في الأدبيات المحاسبية، وذلك لاختلاف توجهات الكتاب والباحثين، وقد بنيت تلك التعاريف كل حسب وجهة نظر من وضعها ونعرضها فيما يلي:

☞ المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الصحفي المتخصص في مجال الأعمال تشير إلى³³: "أن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقة الخاصة، وأن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي

¹ Ahmed Riahi Belkaoui, Accounting Byprincipal or design?, praeger published, usa,2003,p:135.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:450.

³ محمد مطر، ليندا حسن، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11

نوفمبر، 2009، ص:8

طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة وبصورة شرعية كلياً... إنها المحاسبة الإبداعية؛

- ومن وجهة نظر المحاسب المهني تؤكد أن¹: " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال؛

- أما من وجهة نظر المحلل الاستثماري فتمثل المحاسبة الإبداعية²: " بالنمو في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي؛

- لكن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الأكاديميين هي³: " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/أو تجاهل بعضها و/أو جميعها؛

- إن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر من يعتقد أنها تلاعب وتزييف تعرف⁴: " عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته أو هو العملية التي تنظم فيها الصفقات بشكل يترتب عليه نتائج محاسبية مطلوبة سلفاً بدلاً من أن تكون النتائج محايدة ومتسقة".

من خلال ما سبق، يمكننا إعطاء تعريف شامل للمحاسبة الإبداعية على أنها: عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات لنقل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفضل مُعدُّ هذه القوائم أن يُبلغ عنه.

نستنتج من التعاريف المختلفة يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة في تلك التعريفات للمحاسبة الإبداعية هي كالتالي:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية؛

¹ Amat,O.,Blake,J. (1999). The ethics of creative accounting,Retrieve, decembre2013, from the econ papers web site:<http://citesserx.ist.psu.edu>.

² محمد مطر، ليندا حسن، المصدر نفسه.
³ د.بالرقي نيجاني، "المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 01، الجزائر، العدد 12، 2012، ص:32

⁴ د.رشا حمادة، "نور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية(دراسة ميدانية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، العدد 2، 2010، ص:95.

- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛
- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

2. دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

يتعدد دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لكن أهم هذه الدوافع ما يلي¹:

- التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق: إذ عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشآت الأعمال التي إن لم تحرف ستعكس صورة سلبية عن الشركة أمام منافسيها؛
- التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية: إن تراجع القيم المالية لمنشآت الأعمال يؤثر سلباً في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم، وإن بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار، لذلك فإن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تهدف تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية؛
- زيادة الاقتراض من البنوك: يستخدم العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير والمؤثرات الائتمانية بهدف تقييم أداء منشآت الأعمال كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه المنشآت، لذلك تلجأ تلك المنشآت إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين تلك المؤثرات والمعايير، الأمر الذي سيؤثر إيجابياً في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض؛
- لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض منشآت الأعمال من خلال الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها؛
- تحسين الأداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية: تقوم إدارات العديد من منشآت الأعمال بتحسين قيم المنشآت التي تقوم بإدارتها لعكس صورة إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة؛
- لغايات التصنيف المهني: تتنافس العديد من منشآت الأعمال العاملة في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استناداً

¹ Mulford,C.D.Comisky, the financial number game, johen and sonc inc, 2002,p:2-8.

إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية التي تعدها منشآت الأعمال، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم.

3. الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية

للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمن تلك التعريفات هو تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن: " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعليا إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية و/أو إهمال بعض منها أو جميعها"¹. يمكن حصر الأساليب المستخدمة ضمن إطار المحاسبة الإبداعية في أربعة أساليب هي²:

- تسمح بعض القواعد المحاسبية للمؤسسة باختيار أساليب محاسبية مختلفة وسياسات محددة بهدف إعطاء صورة مالية مرغوبة عن المؤسسة، في كثير من البلدان على سبيل المثال يسمح للمؤسسة أن تختار بين سياسة شطب مصاريف التطوير أو إطفائه على مدى فترة المشروع ذا الصلة، حيث أن المؤسسة تستطيع أن تختار السياسة المحاسبية التي تمنحها صورة أفضل؛
- تعتمد بعض العمليات المحاسبية بشكل كبير على درجة تقدير وتوقع الأشخاص، مثل تقدير عمر الموجودات لغرض حساب الاهتلاك، وهذه التقديرات عادة يتم إنجازها داخل المؤسسة، وهنا تكون إمكانية التلاعب بتقدير عمر هذه الموجودات وفي الحالات التي تكون فيها الجهة المقدره لعمر الموجودات خارجية، فإن المؤسسة تقوم باختيار المقدرين المعروفين لديها من قبل، وبالتالي تعمل على التأثير على تقديراتهم بما يتلاءم ورغباتهم ولمواجهتهم وتقليل فرص التلاعب بقيم الأصول وتقدير عمرها، تعمل هيئات المحاسبة الدولية على تقليل مجالات التقدير لصالح اعتماد القيم الفعلية؛
- القيود المزيفة المحاسبية، يمكن أن تستخدم التلاعب في قيم الميزانية ونقل الأرباح بين الفترات المحاسبية. ويتحقق ذلك من خلال إدخال القيود المحاسبية ذات العلاقة بتعاون طرف ثالث مثل بيع أحد أصول المؤسسة وإعادة استئجارها حتى تنتهي فترة اهتلاكها، إن سعر البيع المشترك بإعادة التأجير يمكن أن يكون أعلى أو أقل من القيمة الفعلية للأصول، بحيث يستخدم الفرق لزيادة أو تخفيض قيمة الأصول والأرباح، ولتقليل فرص استخدام القيود المحاسبية المزيفة للتلاعب في البيانات المحاسبية تشجع الهيئات المحاسبية الدولية على استخدام نماذج خاصة لإثبات القيود وتفصيلها؛

¹ حسين فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسن الصوفي، "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية والمساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011، ص:364.

² Oriol.A, John.B,Jack.D, "the ethics of creative accounting", journal of economic literature, December 1999,working paper online available: www.recercat.cat.

- القيود المحاسبية الحقيقية، يمكن أن توظف لإعطاء صورة وانطباع جيدين عن الحسابات، مثل شراء أصل ب 10000 دينار حيث تستطيع بيعها بقيمة 30000 دينار (السعر الجاري)، ومدير الأعمال حر في ان يختار في أي سنة يقوم ببيع الأصل وبالتالي زيادة الأرباح؛ وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.

1.3.2.1 التلاعب المحاسبي خارج المبادئ والمعايير (الغش المحاسبي)

1.3.2.1 تعريف الغش

هناك العديد من التعاريف قُدمت لمفهوم الغش. نقوم بتحليل أربع جوانب منها: النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي والقانوني.

أولاً: الجانب النفسي

ركزت العديد من البحوث في هذا الجانب على تحديد الاسباب التي تحفز الشخص لارتكاب الجريمة، وفقاً لنظرية التحليل النفسي، السلوك الاحتيالي هو نتيجة خلل في التطور الفردي، حيث أكدت نظرية التعلم المبكر أن السلوك الاحتيالي هو نتيجة تفاعل الفرد مع بيئته. كما يمكن أن يكون الختان ذهانياً، أنانياً أو إيديولوجياً، الختان الذهاني لديها عادة جنائية* ، أما الأناني فلهديه سلوك عدواني والرغبة في الحصول على منصب مرموق. و أخيراً فإن الختان الإيديولوجي يرى أن سلوكه متفوق على الآخرين¹.

ثانياً: الجانب الاجتماعي

السلوك الاحتيالي ظاهرة إجتماعية، حيث تشكل العوامل الاجتماعية السبب الرئيسي للسلوك الاحتيالي للأشخاص، إن الأشخاص الختالين يتأثرون ببيئتهم والتفاعلات الاجتماعية وكذا العلاقات الشخصية²، ويوجد ثلاث وجهات نظر لتفسير السلوك الاحتيالي:

- من منظور وظيفي: السلوك المنحرف هو نتيجة ضغوط اجتماعية مفروضة على الفرد من البيئة الاجتماعية؛

- المنظور السوسولوجي: الذي يعتبر السلوك الاحتيالي هو نتيجة الصراع الثقافي؛

- نظرية "فئة الصراع": الذي يعتبر الرأسمالية هي السبب الرئيسي للسلوك الاحتيالي.

ثالثاً: الجانب القانوني

¹Rezaee z, financial statement fraud:prevention and detection, j.wiley and sonc, p:10.

² Larry j.siegel, criminology: theories, patterns, and typologies, wadsworth cengage learning, UAS, 2013,p:5.

من الناحية القانونية : " الغش أو التدليس هو أن يستعمل أحد طرفي العقد وسائل غايتها تضليل الطرف الآخر والحصول على رضاه في الموافقة على أي عمل حقوقي آخر"،

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الغش يفترض وجود أربعة شروط :

1. استعمال الوسائل أو الطرق الاحتمالية و يتمثل في:

العنصر المادي حيث يكفي الكذب، أو مجرد الكتمان، إذا كان المدلس عليه جاهلاً للأمر المكتوم عنه و لا يستطيع أن يعرفه من طريق آخر حسب المادة 86 الفقرة 2 من القانون المدني الجزائري : " يعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعة أو ملاحظة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان أن له أن يبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملاحظة"

2. توافر نية التضليل لدى المدلس، مع قصد الوصول إلى غرض غير مشروع العنصر المعنوي، ويمثل هذا الشرط العنصر المعنوي؛

3. اعتبار التدليس الدافع للتعاقد حسب المادة 86 الفقرة 1 من القانون المدني الجزائري : " يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها المتعاقدين أو النائب عنه ، من الجسام بحيث لولاها لما إبرام الطرف الثاني العقد"؛

4. أن يكون التدليس صادر من المتعاقد الآخر ، أو على الأقل يكون متصلاً بها المادة 87 من القانون المدني الجزائري أن : " إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم ، أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس".
كما يعرف الاحتيال من الناحية المدنية من خلال¹:

أولاً: المتهم قام بوضع تمثيل للواقع المادي؛

ثانياً: هذا التمثيل هو تمثيل كاذب؛

ثالثاً: إن المتهم مؤمن بعدم واقعية التمثيل، وعدم وجود دوافع واقعية لصحته؛

رابعاً: وجود نية التعمد في تقديم التمثيل الكاذب؛

رابعاً: الجانب الاقتصادي

يعرف الغش على أنه هو²: " الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية".

¹ Khanh Nguyen, financial statement fraud(motives, methods, cases and detection), boca raton, florida, USA,2010, p:3-4

² محمود، رأفت سلامة و كلبونة، أحمد يوسف وزريقات، عمر محمد، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر، عمان، 2011، ص:30.

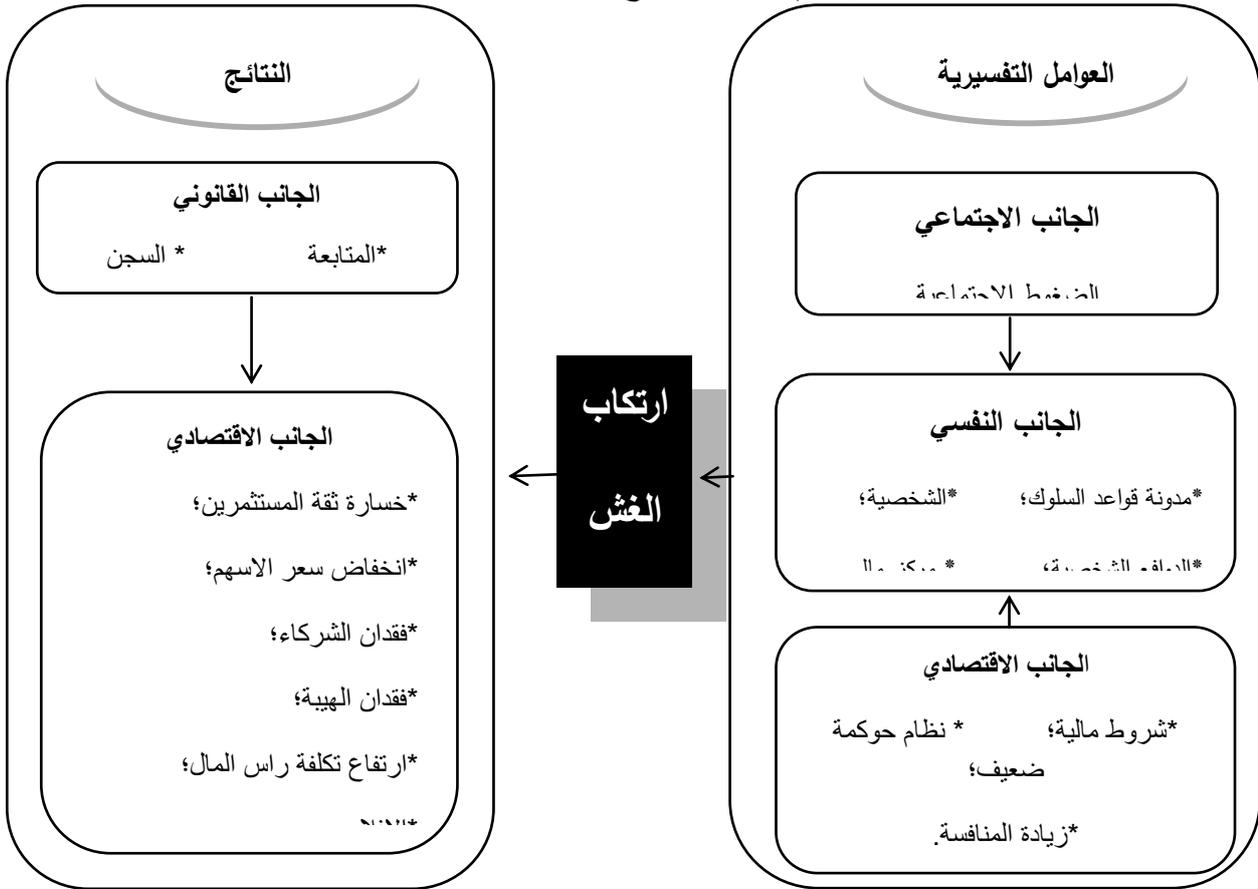
كما يعرف الغش أنه¹: "تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو التضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة". وأيضاً عُرف الغش على أنه²: "ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادف للخطأ المتعمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية، بهدف إخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية وتنوع وتشكل محاولات ارتكاب التلاعب، وتمثل في الاختلاس والابتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الإفصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة. وأشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني³: "فعالاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية".

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن الغش يشمل عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية والقصد أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار وسوء نية وتعمد للحصول على أرباح غير مشروعة وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعيًا للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالية.

من خلال الجوانب السابقة يمكن وضع نموذج يساعد في التعرف على مختلف عوامل ونتائج الغش، نوضحه في الشكل التالي:

¹الصبان، محمد سمير والفيومي، محمد، المراجعة - بين التنظيم والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص:135.
²الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد، تدقيق الحسابات(1)، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2010، ص:93.
³الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارت المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة - معيار التدقيق الدولي رقم 240) مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق)، 2003، ص:202

شكل رقم (07): نموذج للتعريف للغش



Source: Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d'obtention du grade de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :157.

2.3.2.1 عوامل ارتكاب الغش (التطور الهندسي للغش)

إن الغش هو نتيجة توافق مجموعة من العوامل حيث هناك من حدد مجموعتين من العوامل لارتكاب الغش¹: عوامل تتعلق بالعاطفة وأخرى متعلقة بالظروف، حيث إن الحاجة النفسية والاقتصادية وعدم وجود احتمال باكتشاف الغش يشجع الشخص على الغش، إضافة إلى أن هناك من حدد ثلاثة مجموعات من العوامل تشترك فيما بينها لتحفز الشخص على ارتكاب فعل الغش يطلق عليها مثلث الغش هذا الأخير يستعمل من طرف الباحثين في تحليل أسباب الغش، ثم وُسع مثلث الغش إلى معين الغش ومنه إلى خمس الغش وهو ما يعرف بالتطور الهندسي للغش.

¹ Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d'obtention du grade de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :157.

أولاً: مثلث الغش FRAUD TRIANGLE

قُدّم مثلث الغش سنة 1953 كجزء من الدراسات السوسولوجية للاختلاس، ينص على وجود ثلاث عوامل لارتكاب الغش . تتمثل العناصر الثلاثة في مثلث الغش ما يلي¹: الفرصة، والدافع، والتبرير، وتعتبر الفرص هي العنصر الذي يمكن السيطرة عليه من الشركة والحد منه.

1. الضغوط /أو الدوافع لارتكاب الغش

الضغوط أو الحوافز تدفع الفرد للتصرف بالشكل الغير قانوني، وينشأ الحافز عادة عند وجود مشكلة غير قابلة للمشاركة، وهذا الأخير مهم للغاية لفهم الدافع للغش، لأن عدم القدرة على حل المشاكل مع أحد يدفع الشخص للتصرف بطريقة غير الشرعية، الضغوط التي تم تحديدها على أنها المحفزات الأكثر شيوعاً للسلوك الاحتياالي و تصنف كالتالي²:

- **الضغوط المالية:** الضغوط المالية مثل الأعمال التجارية المتعثرة أو الفاشلة وهو الحافز الذي يدفع العديد من المجرمين لارتكاب عمليات احتيال، كما أن الحوافز النقدية مثل المكافآت جنباً الى جنب مع الضغوط لضمان تلقي السوق للخبر السار وذلك للاحتفاظ بثقة المستثمرين، ويكون عن طريق تلاعب المديرين الماليين بالبيانات المالية المنشورة في شكل إدارة أرباح.
- **الردائل:** تمثل الفئة الثانية من الضغوط التي تدفع للغش، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغوط المالية، ويمثل القمار الدافع الرئيسي للغش، حيث إن تزايد السلوك الاحتياالي يعكس ارتفاع الوصول إلى القمار، وتخلق عائدات القمار دورة لا تنتهي من الضغوط.
- **الضغوط الغير مرتبطة بالعمل:** وتمثل الفئة الثالثة التي تدفع إلى عمليات الغش ، وهي تمثل ضغوط غير مالية، في هذه الفئة عدم الرضا عن مكان العمل هو المصدر الرئيسي للسلوك غير القانوني، حيث يقوم الأشخاص بارتكاب الغش للانتقام من صاحب العمل لعدم المساواة المتصورة من طرفهم مثل: التغييرات في المكافآت، تسريح العمال، المعاملة غير العادلة، عدم التقدير، واضطرارهم إلى البقاء في هذه المؤسسة يتطور لديهم الحافز لاختلاس الأصول، إن الموظفين غير الراضين عن المبالغ الضئيلة التي يتقاضونها أو عدم الاحترام من الزملاء أكثر ميلاً للانخراط في أنشطة مثل الغش التي تحدم مصالحهم الخاصة.
- **الضغوط الأخرى:** إن نوع الضغوط التي يواجهها المجرمون تختلف وتعتمد على الظروف الفردية ومن الأمثلة الشائعة لـ " ضغوط أخرى " : دوافع الأنانية والرغبة في امتلاك الممتلكات المادية أو الحصول على نمط حياة تتناسب مع نظرائهم الأكثر ثراءً، إن الناس الذين لهم هاجس السلطة والسيطرة هم أكثر عرضة للانخراط في السلوك المنطوي على مخاطر يمكن أن تؤدي إلى الغش.

¹ Albrecht,W.S, how to detect and prevent business fraud, prentice- hall, p:277.

²Steven Dellaportas, conservation with inmate accountants :motivation, opportunity, and the fraud triangle, accounting forum, 2012, p:2, disponible in the site: www.elsevier.com.

2. الفرص لارتكاب الغش

الفرص هي القدرة على ارتكاب الغش، لأن المحتملين لا يرغبون في القبض عليهم ويعتقدون أن أنشطتهم لن يتم الكشف عنها، هناك على الأقل ستة عوامل رئيسية تزيد من الفرص لارتكاب عملية الغش داخل المؤسسة القائمة التالية ليست شاملة ولكن توفر عدد كاف من الأوضاع التي توضح دور الفرص في مثلث الغش¹:

- **عدم وجود ضوابط تمنع و/أو تكشف السلوك الاحتيالي:** إن وجود إطار فعال للرقابة الداخلية أهم خطوة يمكن للمنظمة من خلالها أن تمنع وتكشف غش الموظفين، حيث عرفت (COSO) خمسة عوامل لإطار الرقابة الداخلية للمنظمة نذكر منها ثلاث هي: الرقابة البيئية، وظيفة المحاسبة، مراقبة الأنشطة
- نلخص عوامل كل منها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): هيكل الرقابة الداخلية

البيئة الرقابية	النظام المحاسبي	مراقبة الأنشطة أو الإجراءات
- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل والنمذجة؛	- صفقات صالحة؛	- الفصل بين الواجبات؛
- إجراءات التوظيف الفعالة؛	- التصريح الصحيح؛	- الإجراءات المناسبة للحصول على إذن؛
- هيكل تنظيمي سليم واضح للنمذجة ووضع العلامات.	- الكمال؛	- كفاية الوثائق والسجلات؛
	- التوقيت المناسب؛	- السيطرة على الأصول المادية والسجلات.
	- التقييم السليم؛	
	- تلخيص الصحيح.	

Source: W.steve albrech,O.chad albrech,C.conan albrech,F.mark zimelman, fraud examination, fourth edition, south westerna gengage learning, usa,2012,p:45.

- **الفشل في تأديب مرتكبي الغش:** حيث إن الفرد الذي يرتكب الغش ولا يعاقب غالباً ما يستأنف السلوك الاحتيالي.
- **عدم الحصول على المعلومات:** تحدث العديد من عمليات الغش التي ترتكب بسبب أن الضحايا لا يستطيعون الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها مرتكبو الغش، خصوصاً في كثير من حالات الغش الإداري التي ارتكبت ضد المستثمرين، المساهمين، وأصحاب الديون.

3. التبرير

التبرير هو العنصر الحاسم في معظم عمليات الغش، حيث أن التبرير ينطوي على التوفيق بين سلوك الشخص مع المفاهيم المقبولة عموماً، يشمل التبرير الشائع عن الأجور أو المكافآت التي كانت مستحقة لكن لم يتلقونها .

¹W.steve albrech,O.chad albrech,C.conan albrech,F.mark zimelman, fraud examination, fourth edition, south westerna gengage learning, usa,2012,p39.

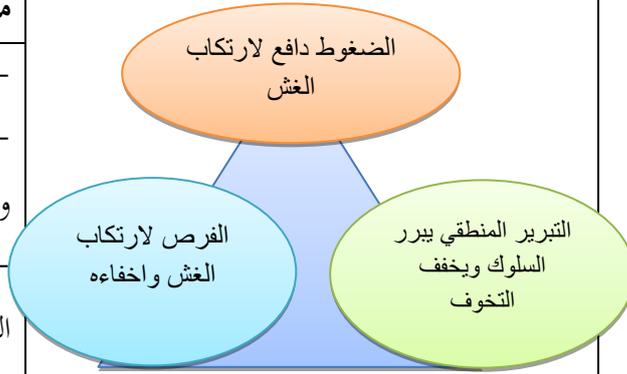
حيث إن بعض المختلسين يقولون لأنفسهم أن الشركة ليست بحاجة الى المال، ويعتقد البعض الآخر أن الشركة تستحق الأموال المسروقة بسبب التصرفات السيئة ضد الموظفين.

إن العديد من التكتيكات التي يستخدمها مرتكبي الغش لتبرير الممارسات الاحتيالية تشمل¹:

- نفي المسؤولية؛
 - نفي الخسارة والضرر؛
 - نفي الإيذاء؛
 - مرتكبو الغش يعرضون أنفسهم على أنهم مجبرون للعمل الغير أخلاقي.
- ونلخص عوامل الغش السابقة الذكر في الشكل التالي:

¹ Anand, V., Blake, E. A., & Joshi, M. (2004). Business as usual: The acceptance and perpetuation of corruption. Academy of Management Executive, 18(2), 39-53.

شكل رقم (08): مثلث الغش



الفرص المتصورة

- عدم القدرة على الحكم على جودة الأداء؛
- التحايل على الضغوط التي تمنع أو الكشف عن السلوك الاحتمالي؛
- الفشل في تأديب مرتكبي الغش؛
- عدم الحصول على المعلومات؛
- الجهل، اللامبالاة؛
- عدم وجود مراجعة حسابات.

Source: Steven Dellaportas, conservation with inmat accountants :motivation, opportunity, and the fraud triangle, accounting forum, 2012, p:3, disponible in the site: www.elsevier.com.

التبرير

- المنظمة تدين لي؛
- أنا فقط من يقترض المال - سأدفع مرة أخرى-؛
- لا أحد سوف يؤدي/جريمة بلا ضحايا؛
- أستحق أكثر/ستحقون الامتيازات كتعويض معقول؛
- من أجل أغراض جيدة؛
- الجميع أثرياء فلماذا أنا لا؟؛
- يمكن للشركة الحصول عليها؛
- لم تكن هناك ضوابط داخلية لذلك أردت أن تظهر لهم كيف أن الأمر كان سهلاً؛
- أردت أن أحسن مستوى معيشتي؛
- لم يعاملوني باحترام،
- معنوياتي انخفضت.

الضغوط المتصورة

الرضايل	مالية
- لعب القمار؛	- الطمع؛
-	- العيش فوق وسائله؛
- المخدرات؛	- ارتفاع الفواتير أو الديون
- الكحول؛	- الشخصية؛
- خارج العلاقة المالية.	-
	الاحتياجات المالية الغير متوقعة.
أخرى	متعلقة بالعمل
- خلق مظاهر نجاح؛	- عدم كفاية الاعتراف بالأداء الوظيفي؛
- الأنا، السلطة، السيطرة؛	- عدم الرضا بالوظيفة؛
- تأثير الآخرين.	- الخوف من فقدان الوظيفة؛

ثانياً: معين الغش (fraud diamond)

تم وضع معين الغش سنة 2004 من خلال التوسيع في مثلث الغش بالمحافظة على عنصري الضغوط والتبريرات والفرص وإضافة عنصر رابع وهو "القدرة"، حيث تلعب هذه الأخيرة (الصفات والقدرات الشخصية للفرد دوراً رئيسياً في ارتكاب الغش.

واستناداً إلى التحقيقات التي أجريت حول السمات الأساسية للأفراد المرتكبين للغش (خصوصاً المبالغ الكبيرة) تم التوصل إلى مجموعة من الصفات والتي تشكل العناصر المكونة للقدرة وهي¹ :

1. موضع الشخص

أو وظيفته داخل المؤسسة التي قد تساعده على خلق أو استغلال فرصة للغش ولا تكون متوفرة للآخرين؛

2. الشخص المناسب للاحتيال ذكي بما فيه الكفاية لفهم و استغلال أوجه الضعف في الرقابة الداخلية واستخدام وظيفته وموضعه للوصول إلى أكبر منفعة؛

3. الشخص المناسب لديه الأنا قوية وثقة كبيرة أنه لن يتم الكشف عنه، هذه الثقة تُمكنه من المشاركة الغش؛

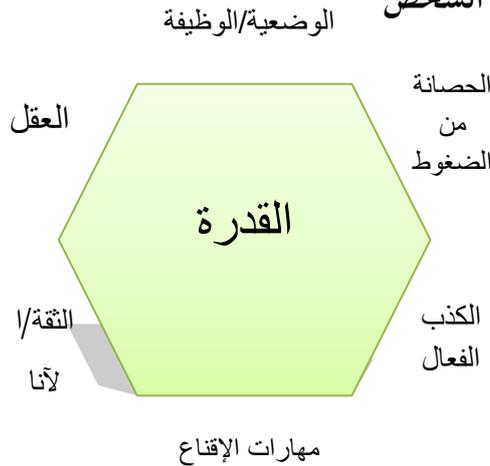
4. الاحتمال الناجح يقنع الآخرين على ارتكاب الغش حيث يكون الاحتمال ذو شخصية مقنعة؛

5. الاحتمال الناجح يكذب بشكل فعال ومستمر ليتجنب اكتشافه؛

6. الاحتمال الناجح يتعامل جيداً مع الضغوط.

ونلخص عناصر القدرة في الشكل التالي

شكل رقم(09): عناصر قدرة الشخص



Source : David T. Wolfe and Dana R. Hermanson, The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud, The CPA Journal, Dec 2004, Volume: 74,39-40,site: <http://www.emeraldinsight.com>.

¹ David T. Wolfe and Dana R. Hermanson, The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud, The CPA Journal, Dec 2004, Volume: 74,39-40,site: <http://www.emeraldinsight.com>.

ثالثاً: الغش الخمس (fraud pentagon)

يوفر الغش الخمس خمسة جوانب لتحليل الغش عن طريق إدخال الغرور (التكبر) باعتباره العنصر الخطير في ارتكاب الغش، حيث أن التكبر هو موقف التفوق والاستحقاق أو الطمع من جانب الشخص الذي يعتقد أن سياسات وإجراءات الشركة لا تنطبق عليه¹.

إن معرفة ما قد يثير الموظف الى ارتكاب الغش ووضع حد فاصل بين النشاط القانوني وغير القانوني هو المفتاح لمكافحة الغش، حيث حدد المختص الشهير في الإجرام دونالد R. Cressey في 1950 أول ثلاثة عناصر لشرح لماذا يرتكب الموظف الاحتيال وهي: الفرصة (بما في ذلك المعارف العامة والمهارات الفنية)، والضغط، والتبرير وهو ما يعرف باسم "مثلث الاحتيال"، هذا الأخير يساعد على تفسير الكثير من حالات الغش ولكن ليس كلها².

يكون احتمال حدوث الغش كبير إذا كان الموظف لديه حوافز الناتجة عن الضغوطات، إضافة إلى ضعف الضوابط التي توفر له الفرصة لارتكاب الغش مع قدرته على تبرير السلوك الاحتيالي.

قبل منتصف عام 2000 تم تحويل معين الغش الذي كان يُطبق من قبل صناعات الخدمات المالية إلى خماسي الغش، حيث أصبح الغرور يشكل الجانب الخامس لمعين الذي خلق خصائص جديدة للاحتيال³.

اليوم، المحتال هو أكثر استقلالية في التفكير ومسلح بالكثير من المعلومات و سهولة الوصول إليها وهذا ما لم يكن متاحاً لمرتكبي الغش فيما مضى. وبالإضافة إلى تطور الشركات في الاعتماد على مصادر خارجية، وشراكات العالمية، والتكنولوجيا، كما تم استبدال هيكل الأجور والمكافآت على أساس الأداء وهو ما خلق مزيد من الحوافز للموظفين لإيجاد طرق غير أخلاقية للوصول إلى أهداف الأداء ونلخص هذه التغيرات في الجدول

التالي:⁴

¹ Joseph R. petrucelli, detecting fraud in organizations(techniques ,tools, and resources), john wiley and sons, new jersey,2012, p:29.

² Donald R. Cressey, "*Other People's Money: A Study in the Social Psychology of Embezzlement*," New York: Free Press, 1953.

³ Sridhar ramamoorti, David Morrison, Josephw Koletar Kelly Richmond, "*A.B.C's of behavioral forensics: applying psychology to financial fraud prevention and detection* ", 2013, new jersey.

⁴ Crowe HORWATH, *plying offense in a high-risk environment*, fraud risk white paper, p:02, see the site: www.crowehorwath.com.

جدول رقم(04): التغيرات في بيئة الأعمال

قبل والآن	
2000	1950
منظمات في شكل مصفوفة	هيكل تنظيمي على شكل خط مستقيم
سلطة الحكم ذاتية	المسؤولية مزدوجة
تعدد الموردين وشركاء تجاريين علميين	مصدر وحيد للاستيراد
الوصول الى العالمية	منطقة الخدمات محلية أو إقليمية
الأجور على أساس الأداء	مخطط هيكل الأجور متتابع
الرئيس التنفيذي من المشاهير	الرئيس التنفيذي رجل أعمال
الشركة بقيادة المدراء	الشركة بقيادة مالكيها

SOURCE: Crowe HORWATH, "plying offense in a high-risk environment", fraud risk white paper, p:02, see the site: www.crowehorwath.com.

في ضوء هذه التغيرات، تم توسيع مثلث الاحتيال الكلاسيكي لـ Cressey إلى خماسي الغش، والذي تم تطويره

من قبل "جوناثان ماركس"، حيث يضيف عنصرين هامين هما: الكفاءة والغطرسة¹.

يقدم خماس الغش خمسة جوانب لتحليل الغش تتمثل في :

الغرور(التكبر): يعتبر العنصر الخطير في ارتكاب الغش، حيث يُمثل التكبر موقف التفوق والاستحقاق او الطمع

من جانب الشخص الذي يعتقد أن سياسات وإجراءات الشركة لا تنطبق عليه².

الكفاءة: هي قدرة الموظف على تجاوز نظام الرقابة الداخلية، ووضع إستراتيجية إخفاء متطورة، واجتماعيا السيطرة

على الوضع الذي له فيه مزايا³؛

الفرص: ضعف الرقابة يوفر الفرص للشخص لارتكاب الغش؛

الضغوط "الدوافع": تحفز الشخص لارتكاب وإخفاء الغش؛

¹ James C. Bianchi , and Jonathan K. Zeiler, Fraud in the Construction Industry: No Company Is Immune, but the Risk Can Be Reduced, 14/02/2014, see the site: www.crowehorwath.com

² Joseph R. petrucelli, Detecting fraud in organizations(techniques, tools, and resources), john wiley and sons, new jersey, 2012, p: 29.

³ Mike Miller, *Why the Fraud Triangle is No Longer Enough*, p:30, see the site: <http://www.financialexecutives.org/> 18/12/2014.

التبريرات: وسائل لتبرير الاحتيال الذي حدث بالفعل.

شكل(10): الغش الخمس Fraud pentagon



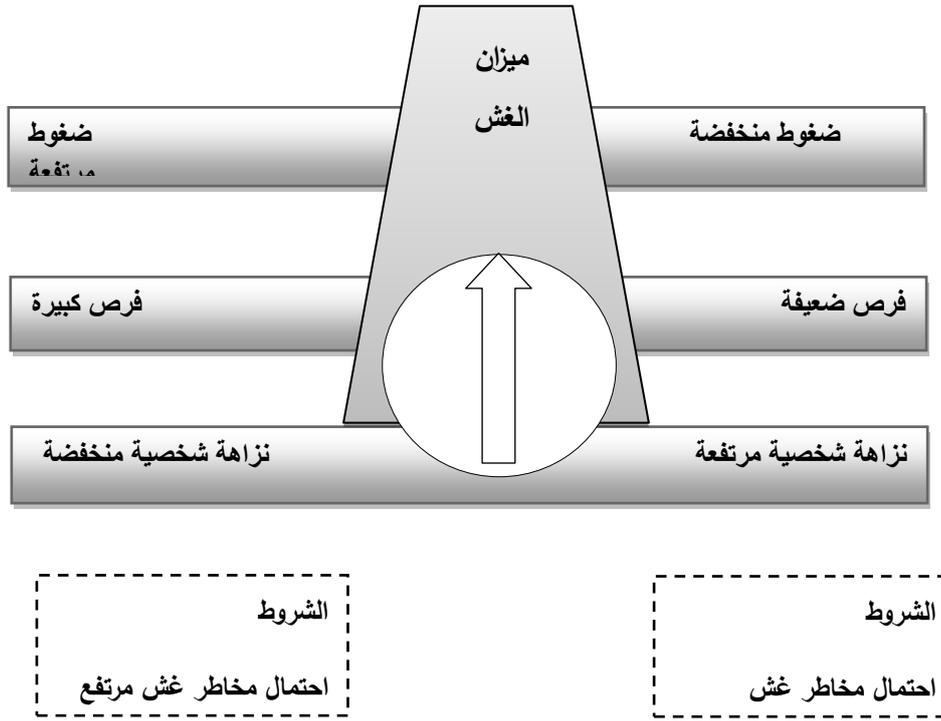
Source : James C. Bianchi, Jonathan K. Zeiler, "Fraud in the Construction Industry: No Company Is Immune, but the Risk Can Be Reduced", Feb. 14, 2014, see the site: <http://www.crowehorwath.com/>.

إن العناصر الخمسة المشكلة لحماسي الغش "الضغوط، الفرص، التبريرات، الكفاءة، الغطرسة"، هذه الأخيرة يمكن أن تثير الفرد لارتكاب الاحتيال. خصوصاً وأن الأفراد بارعون إلى الوصول إلى المعلومات الهامة على نطاق واسع، حيث أن ذهنية الاستحقاق والثقة تزيد من مخاطر الغش. إضافة إلى أن وضع هؤلاء الأفراد في بيئة متساهلة ثقافياً وضعف لهجة المسؤولين و ضعف الرقابة الداخلية هو وصف لكارثة الاحتيال.

خامساً: ميزان الغش (fraud scales)

انتقد الكثير من الباحثين نموذج مثلث الغش في عجزه عن حل مشكلة الغش، ويرجع السبب في وجود وجهين في المثلث لا يمكن ملاحظتهما بسهولة والتحكم فيهما من طرف المؤسسة وهما: الضغوطات والتبريرات. وقد تم تطوير نظرية ميزان الغش من طرف مجموعة من الباحثين بتحليل 212 حالة غش، حيث تركزت الدراسة على البيانات المحصل عليها من قبل المراجعين الداخليين للمؤسسات الضحية للغش، و تم التوصل إلى أن اكتشاف الغش عملية صعبة لأنه يتم ارتكابه من مجموعة من الأشخاص يصعب تحديدهم، واستناداً لهذه الدراسة تم اقتراح ميزان الغش الذي يوضحه الشكل التالي:

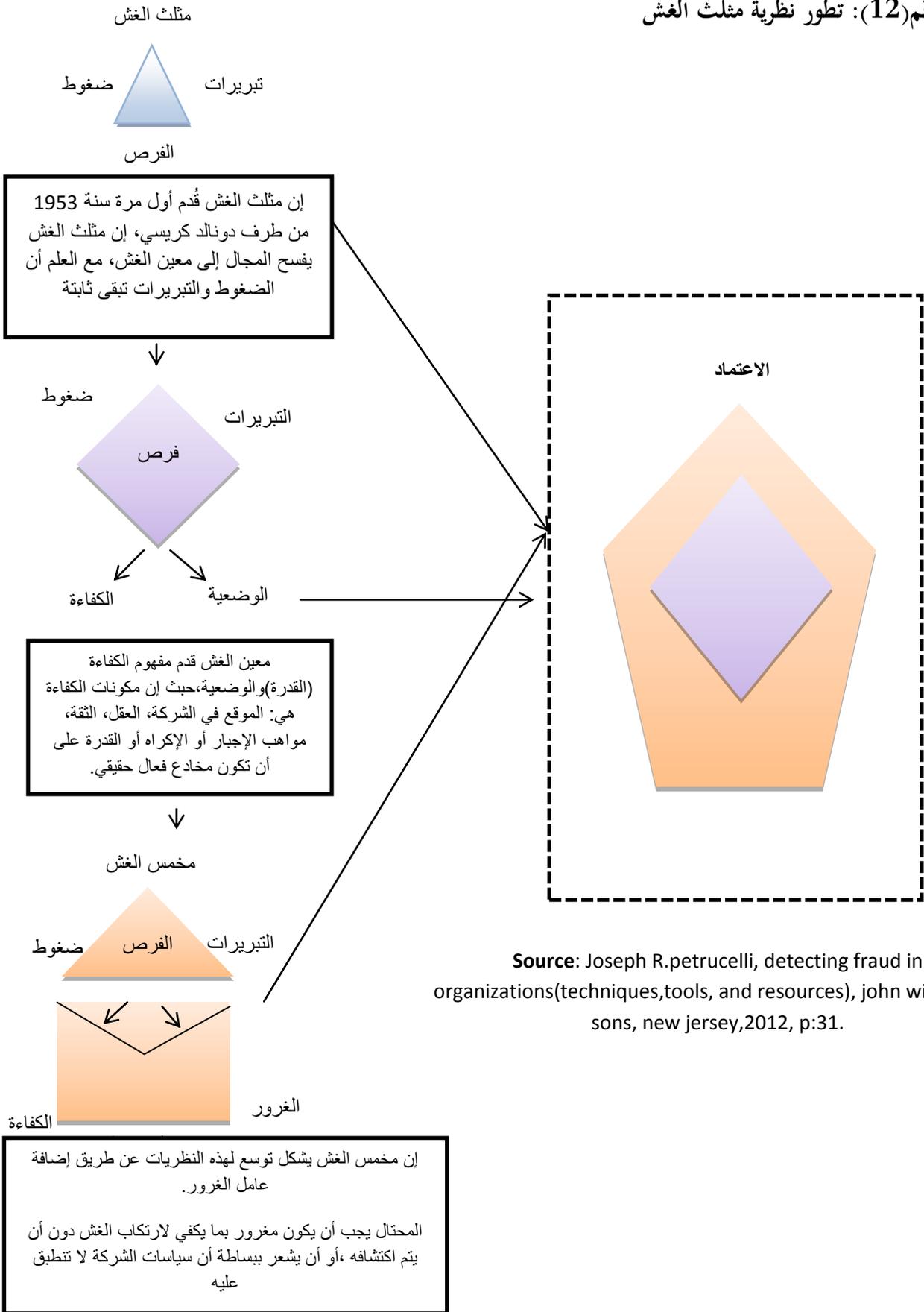
شكل رقم (11): ميزان الغش



Source :w.steve Albrecht,,Marshall B.Romney ,Keith R.howe, “*Detering fraude: the internal auditor`s perspective*”, institute of internal auditor`s research foundation,2010,p:06.

يوضح لنا الشكل أن تحديد درجة مخاطر الغش يتم بالاعتماد على درجة كل من المعايير الثلاثة مشتركة مرة واحدة وهي: الضغوط والفرص والنزاهة الشخصية ، حيث على سبيل المثال في تمثيلنا لميزان الغش فهو يظهر في حالة توازن و درجة مخاطر الغش هي محايدة، أم عندما تكون الضغوط والفرص كبيرة ودرجة النزاهة الشخصية منخفضة فإن احتمال ارتكاب الغش يكون مرتفع. تعتبر النزاهة الشخصية رمز السلوك الأخلاقي الذي يتبناه الشخص، و الهدف من اختبار عنصر النزاهة الشخصية هو معرفة سلوك الفرد في الماضي، حيث يمكن ملاحظة هذا العنصر من خلال قرارات الشخص وعملية اتخاذ القرار، لأن المعايير الأخلاقية والمعنوية تلعب دوراً أساسياً في قرارات الفرد وأحكامه. تؤثر النزاهة الشخصية على احتمال عقلنة الفرد للسلوك الغير ملائم، فعلى سبيل المثال الشخص الذي يتمتع بدرجة عالية من النزاهة الشخصية يكون أقل تبريراً للسلوكيات غير الصحيحة مقارنة بالشخص العقلاني، وعليه فقد تم تغيير عنصر التبرير في مثلث الغش بعنصر النزاهة الشخصية كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (12): تطور نظرية مثلث الغش



Source: Joseph R.petrucelli, detecting fraud in organizations(techniques,tools, and resources), john wiley and sons, new jersey,2012, p:31.

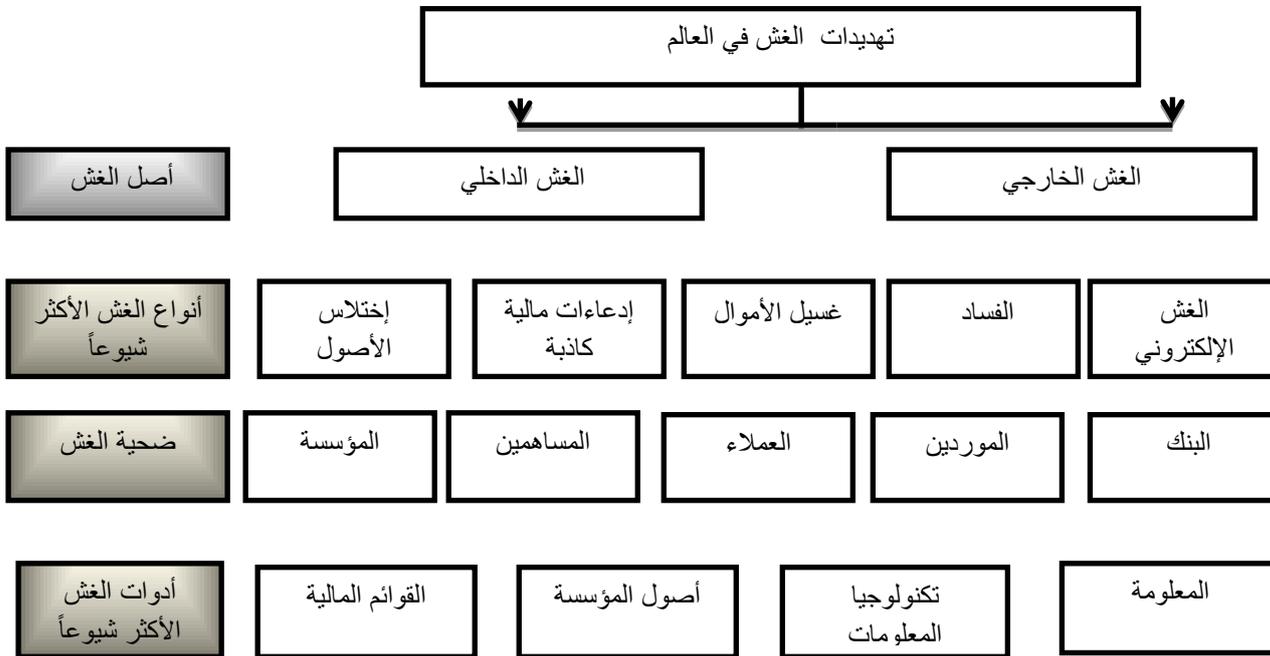
1.2.3 أنواع الغش

هنالك العديد من الطرق لتصنيف الأنواع المختلفة من الغش نذكر منها¹:

أولاً: التصنيف على أساس مصلحة المؤسسة

الغش يكون داخلياً أو خارجياً بالنسبة للمؤسسة ، حيث إن أنواع الغش الداخلي الأكثر شيوعاً هو اختلاس الأصول و الادعاءات المالية الكاذبة، أما الغش الخارجي فهي ترتكب من طرف أشخاص خارجيين عن المؤسسة مثل الفساد و الغش الإلكتروني والشكل الموالي يوضح أنواع الغش الداخلي والخارجي .

شكل رقم (13): أنواع الغش



Source: Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d'obtention du grade de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :16

ثانياً: تصنيف المنظمات الدولية للغش

تختلف تقسيمات الغش بين المنظمات ومكاتب التدقيق، حيث إن معهد فاحصي الغش المعتمدين (ACEF) قدم ثلاثة أنواع رئيسية للغش هي: اختلاس الأصول، التقارير المالية الاحتيالية والفساد. في حين نشرت (PWC) نتائج دراسة قامت بها بعنوان " مسح لجرائم الاقتصاد 2003" أن المؤسسات تكون ضحية لستة أنواع رئيسية من الغش هي: اختلاس الأصول، الادعاءات المالية الكاذبة، الفساد والرشوة، غسيل الأموال، الغش الإلكتروني، التجسس الصناعي وأخيراً التزوير.

¹ W.steve albrech,O.chad albrech,C.conan albrech,F.mark zimelman, fraud examination.op.cit,p9.

أما معهد المدققين الداخليين (IAA`S) عرف ثلاثة أنواع من الغش : اختلاس الأصول، الأفعال غير القانونية، التقارير المالية الاحتيالية.

ثالثاً: التصنيف على أساس ضحية الغش

نميز في التصنيف على أساس ضحية الغش الأنواع التالي :

- الغش عندما تكون المؤسسة هي الضحية ونجد فيها:
 - ✓ اختلاس الموظفين: حيث أن مرتكب الغش هو الموظف داخل المنظمة؛
 - ✓ غش الموردين: مرتكب الغش هو من يقوم بالبيع للمؤسسة؛
 - ✓ غش العملاء: مرتكب الغش هو الذي يستهلك منتجات المؤسسة.
 - الغش الإداري والضحية في هذا النوع هم المساهمون والدائنون؛
 - الغش المتنوع ذو الخصائص المختلفة وهو الغش الذي لا ينتمي إلى الأنواع السابقة الذكر.
- ونلخص أنواع الغش المختلفة في هذا الجدول :

جدول رقم(05): الأنواع المختلفة للغش

نوع الغش	ضحية الغش	مرتكب الغش	شرح لنوع الغش
1. غش الموظفين أو الوظائف	الموظفين	الموظفين	قيام الموظفين بطريقة أو بطريقة غير مباشرة
2. غش الإدارة(التقارير المالية الاحتيالية)	المساهمون وغيرهم من الذين يعتمدون على القوائم المالية	الإدارة العليا والدائنون	قيام الإدارة بالتلاعب بالتقارير المالية التي تحسن وضعية المؤسسة على عكسها ما هي عليه، هذا النوع من الغش مكلف جدا .
3. غش الاستثمار	المستثمرين الغافلين	أفراد أو سماسرة الاستثمار	هذا النوع من الغش يرتكب على شبكة الانترنت، حيث يحصلون على ثقة المستثمر لاستثمار أمواله في شركات متعثرة .
4. غش الموردين	الشركات التي تشتري سلع	الشركات التي تبيع السلع	قيام شركات البيع وتقديم

الخدمات بالمغلاة في الأسعار أو عدم الشحن أو تقديم الخدمة مع إن الثمن قد دفع	والخدمات	أو خدمات	
قيام العملاء بالتحويل للحصول على سلع أو خدمات ليست من حقهم	العملاء	الشركات التي تباع السلع والخدمات	5. غش العملاء
أي شخص يستفيد من ثقة شخص آخر لخداعه في أي وقت .	تعتمد على الوضع في كل نوع من الغش	تعتمد على الوضع في كل نوع من الغش	6. أخرى (أنواع الغش المتنوعة)

Source: W.steve albrech,O.chad albrech,C.conan albrech,F.mark zimelman, fraud examination, fourth edition, south western gengage learning, usa,2012,p10.

1-3-4. مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابهما

تمر البيانات المحاسبية بثلاثة مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابهما، وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة إثبات العمليات " مرحلة القيد الأولي "

تنقسم فرص ارتكاب الغش والخطأ إلى ثلاثة أنواع :

- التحليل غير السليم للعمليات: قد يخطئ المحاسب عن عمد أو عن غير عمد في تحليل العملية إلى طرفيها المدين والدائن، فيوجهها إلى غير حساباتها الصحيحة. وقد يتضمن التحليل غير السليم الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية عن جهل أو سهو أو بهدف التضليل؛
- حذف عمليات كان يجب قيدها: ومن الأمثلة البارزة على هذا عدم إدراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام بالرغم من وصول فاتورة المورد. ويؤدي هذا بالطبع إلى تضخيم الأرباح والموجودات، بالإضافة إلى أن مبلغ الالتزام للدائنين في الميزانية العمومية لا يمثل الواقع. وهذا أيضاً عمداً أو غير عمد؛

- إدراج عمليات كان يجب حذفها: تغلب على هذا العمل صفة العمد وسبق الإصرار والتصميم لتحقيق هدف معين، وبندر أن ينشأ عن جهل المحاسب المفوض في التمييز بين عمليات الفترات المالية المختلفة. ومن الأمثلة على هذا المجال ما تلجأ إليه بعض المؤسسات من تسجيل المقبوضات التي تحدث في بداية الفترة المالية التالية ضمن مقبوضات الفترة المالية السابقة وذلك بقصد تخين مظهر الميزانية من حيث النقدية. ويصدق نفس الشيء على إدراج مبيعات اوائل الفترة التالية ضمن عمليات الفترة السابقة لإظهار نتيجة أعمال أقوى من الحقيقة.

ثانياً: مرحلة التجميع والترحيل

هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ، وترصيد وإعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية، أو حتى عند إعداد موازين المراجعة، واحتساب الاستهلاك والديون المعدومة، وغير ذلك ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ وموطناً له سواء كان متعمداً أو غير متعمد.

ثالثاً: مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية

وفي هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية تكون فرص حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة منها:

- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة الأعمال؛
- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية، كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كلية؛
- إعطاء وصف غير صحيح أو كاف لبعض بنود القوائم المالية، وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع. ومن الأمثلة على هذا إدراج أصول ثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة بهف إظهار رأس مال عامل أو نسبة سيولة غير عادي؛
- عدم الإفصاح عن كل العوامل المثرة على المركز المالي في تذييل أو ملحق لها إن يكن ضمن بنودها. ومن الأمثلة على ذلك الالتزامات العريضة والتي تكون أهميتها النسبية كبيرة، ويلزم إظهارها على شكل حسابات نظامية أو في ملحق الميزانية.

1.2.3.5 أنواع الغش التي تقع تحت مسؤولية مراجع الحسابات

وفقاً لـ AICPA هناك نوعين من الأخطاء المتعمدة (الغش) التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من طرف مراجع الحسابات عند مراجعة القوائم المالية وهي¹ :

النوع الأول: وهي الأخطاء المتعمدة الناتجة عن التقارير المالية والذي يعرف على أنه: " أخطاء متعمدة أو حذف كميات أو إفصاحك في البيانات المالية لتضليل مستخدمي القوائم المالية".

النوع الثاني: هي الأخطاء المتعمدة الناتجة عن اختلاس الأصول الذي ينطوي على سرقة أصول المؤسسة، وعادة ما يكون اختلاس الأصول مصحوباً بسجلات ووثائق مزورة أو مضللة من أجل إخفاء حقيقة الأصول المفقودة مما يسبب مخالفات محاسبية في البيانات المالية.

ونعرض فيما الأنواع الخاصة بكل نوع من الأنواع السابقة:

أولاً: التقارير المالية الاحتمالية

1. مفهوم التقارير المالية الاحتمالية

إن الأخطاء أو المخالفات المحاسبية في القوائم المالية يمكن أن تنشأ من الأخطاء والغش لذا من المهم التمييز بين القوائم المالية الخاطئة والقوائم المالية الاحتمالية .

- تعريف التقارير المالية الخاطئة

القوائم المالية الخاطئة تشمل أخطاء غير مقصودة مثل حذف قيم أو إفصاحك وتكون على النحو التالي²:

- الخطأ في جمع ومعالجة البيانات عند إعداد القوائم المالية؛
- التقدير المحاسبي غير الصحيح الناشئة عن سوء التفسير أو الرقابة؛
- الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية الخاصة بالاعتراف، القياس، التبيوب، العرض والإفصاح.

- تعريف التقارير المالية الاحتمالية

تختلف التعريفات المقدمة للتقارير المالية الاحتمالية على حسب اختلاف الأكاديميين ومن هذه التعريفات:

- يعرف التقرير المالي الاحتمالي بأنه عبارة عن³: " التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين، تتضمن معظم حالات التقرير المالي الاحتمالي عادة التحريف العمدي للقيم وليس الإفصاحات".

- التقارير المالية الاحتمالية هي نوع من الغش الإداري الذي يعرف على أنه¹: " الغش المتعمد الذي ترتكبه الإدارة لإصابة المستثمرين والدائنين من خلال التقارير المالية المضللة مادياً؛

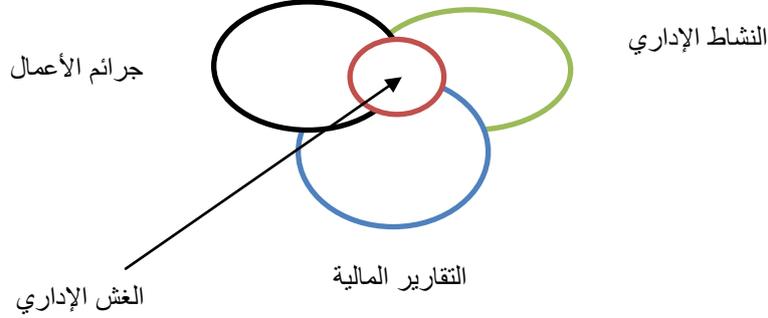
¹Khanh Nguyen, financial statement fraud: motives, methods, cases and detection, boca raton, florida, USA, 2010,,P:7.

² Khanh Nguyen, ibid, p:5.

³ أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007،ص:271.

- الغش الإداري يمثل العامل المشترك بين جرائم الأعمال والتقارير المالية الاحتمالية والنشاط الإداري كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(14): الغش الإداري



Source: Nadia smaili, la gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude, thèse présentée en vue d'obtention du grade de philosophie doctor (ph.d) en administration, décembre 2006, HEC université Montréal, p :160.

- كما تشمل التقارير المالية الاحتمالية ما يلي²:

- التزوير والتلاعب في سجل المواد، والوثائق الداعمة والمعاملات التجارية؛

- إغفال متعمد للمواد وتحريف للأحداث؛

- إغفال متعمد أو عرض إفصاحات غير كافية فيما يتعلق بمبادئ المحاسبة والسياسات والمبالغ المالية ذات الصلة.

من خلال ما سبق، يمكننا وضع تعريف شامل للتقارير المالية الاحتمالية على أنها: " عمل غير مشروع تقوم به الإدارة لخداع وتضليل المستخدمين المعنيين".

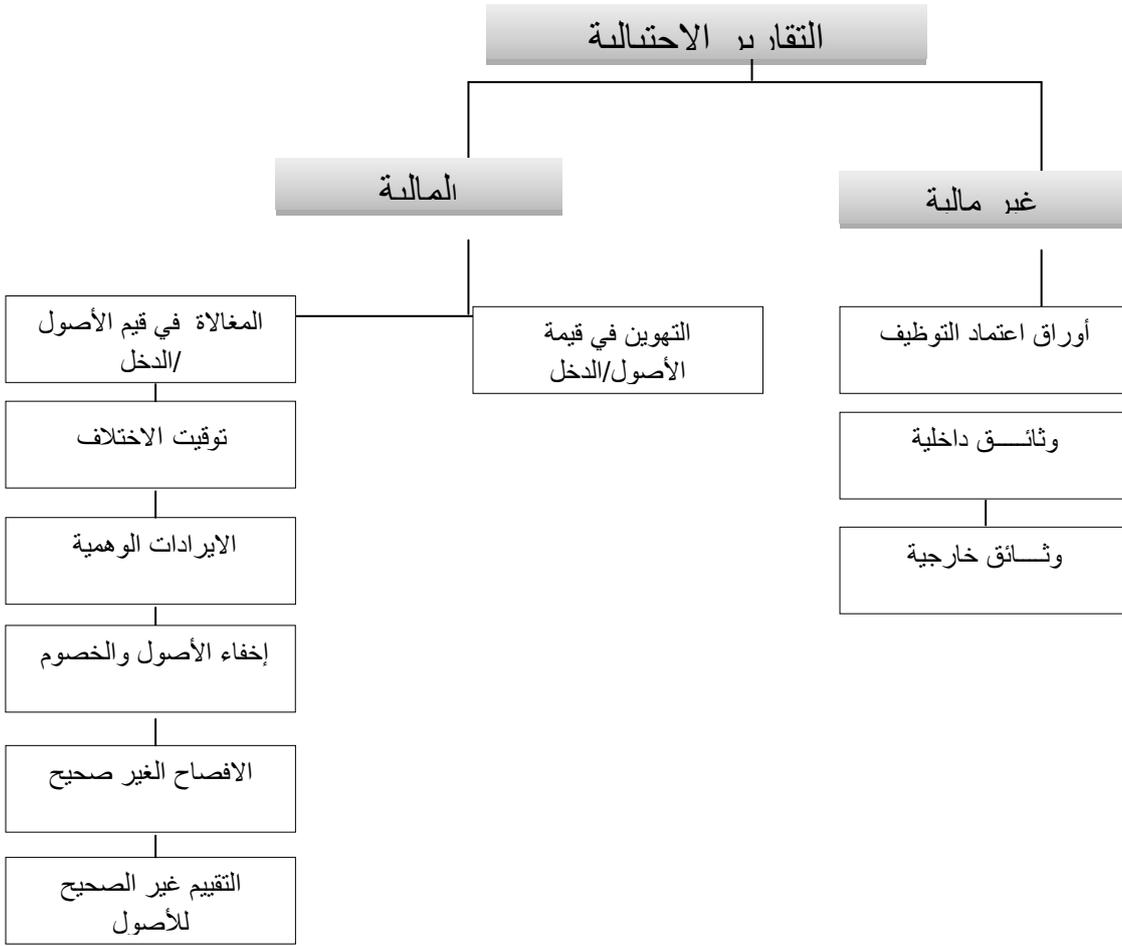
2. أنواع التقارير المالية الاحتمالية

تنقسم أساليب الغش في القوائم المالية إلى أساليب غش مالية وأخرى غير مالية كما يوضحه المخطط التالي :

¹ Tiina intaland linh thuy do, financial statement fraud(recognition of revenue and the auditor's responsibility for detecting financial statement fraud, master thesis accounting and finance, 2002, p:18.

² Khanh Nguyen ,opcit , p:6-7.

شكل (15): مخطط التقارير المالية الاحتمالية



Source: Joseph T. Wells, Corporate Fraud Hand Book: prevention and detection, third edition, Association of Certified Fraud Examiners, New Jersey, p:35.

من خلال الشكل تنقسم التقارير المالية الاحتمالية إلى تقارير مالية احتمالية وتقارير احتمالية غير مالية حيث سنتطرق إلى أساليب الغش المالية في التقارير المالية:

أ. الإيرادات الوهمية (Fictitious revenues)

1. مفهوم الإيرادات الوهمية

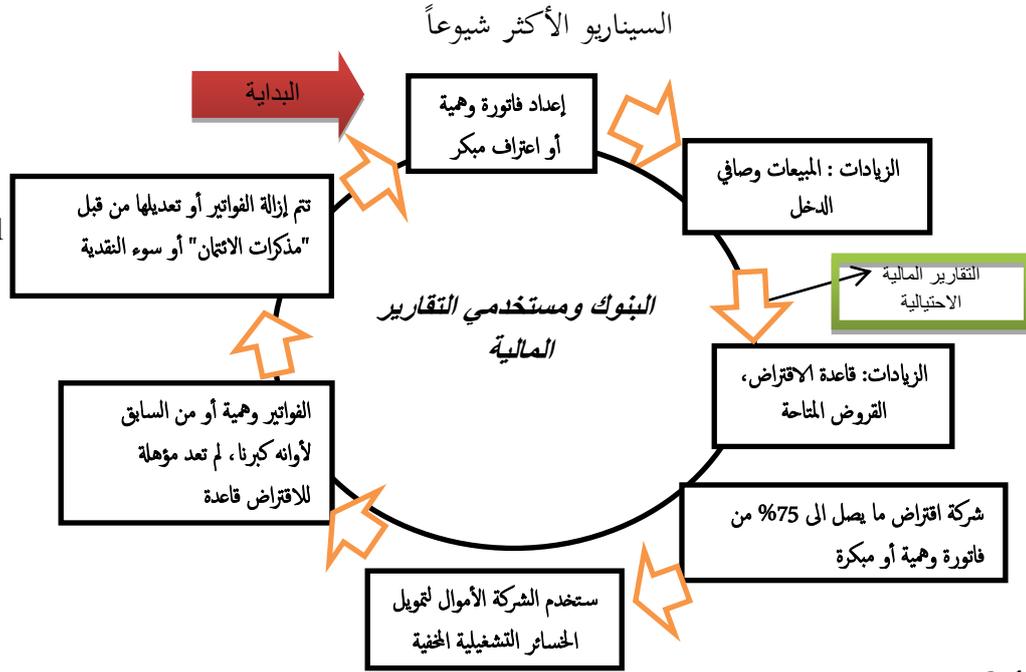
الإيرادات الوهمية أو المفتعلة تنطوي على تسجيل مبيعات أو خدمات لم تحدث. حيث إن المبيعات الوهمية في معظم الأحيان تنطوي على عملاء وهميين، كما يمكن أيضاً أن تنطوي على العملاء الشرعيين. فعلى سبيل المثال يمكن إعداد فاتورة وهمية لزبون شرعي على الرغم من أنه لا يتم تسليم البضائع أو تقديم الخدمات، وفي بداية الفترة المحاسبية التالية، يقوم بعكس عملية البيع للمساعدة في إخفاء الغش. ولكن هذا قد يؤدي إلى عجز

الإيرادات في الفترة الجديدة، إضافة إلى طريقة أخرى هي، كتضخيم مصطنع أو تغيير فواتير المبالغ التي تعكس مبلغاً أكبر من بيعها أو كمياتها في الواقع¹.

عندما لا يدفع العملاء المدينين فواتيرهم المزعومة، فإن حساب المقبوضات يتم شطبه من السجلات المحاسبية، حيث يؤدي إلى خسارة الإيرادات أو إلى ديون معدومة سلبية، وعادة ما يتم استبدال الفواتير الحقيقية بفواتير وهمية. ونوضح في الشكل الموالي المخطط المعتاد(السيناريو الأكثر شيوعاً) للاعتراف بالإيرادات الوهمية².

شكل رقم (16): مخطط الاعتراف بالإيرادات الوهمية

Source: Rodney L. Crawford, Thomas R. Weirich, Fraud guidance for corporate counsel reviewing financial statements and reports, Journal of Financial Crime Emerald Article, Vol. 18, 2011, p:352.



أ.2. العلامات التحذيرية المرتبطة بالإيرادات الوهمية

هناك علامات تحذير وإنذار تشير الى وجود الغش في الإيرادات ، تتمثل فيما يلي³ :

- النمو السريع أو الربحية غير عادية، لا سيما بالمقارنة مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس قطاع الصناعة؛
- تكرر التدفقات النقدية السلبية من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات في حين يلاحظ وجود ارتفاع الأرباح؛

¹Joseph T.Wells Corporate Fraud Hand Book: prevention and detection, third edition, ,association of certified fraud examiners, new jersey , p:359.

² Rodney L. Crawford, Thomas R. Weirich, Fraud guidance for corporate counsel reviewing financial statements and reports, Journal of Financial Crime Emerald Article, Vol. 18, 2011, p:351-352.

³Joseph T.Wells, op cit, p:362.

- وجود معاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة أو الكيانات ذات الأغراض الخاصة وليست في سياق العمل المعتاد للشركة أو أن هذه الكيانات لم يتم مراجعتها من قبل؛
- وجود معاملات هامة، غير عادية ومعقدة للغاية خاصة في نهاية الفترة التي من شأنها أن تُحل بمبدأ الجوهر على حساب الشكل؛
- النمو الغير العادي لعدد أيام المبيعات في حسابات المدينين؛
- حجم كبير من المبيعات مجهولة الملكية والمضمون؛

ب. اختلاف التوقيت (Timing differences)

إن التسجيل المتعمد للإيرادات أو المصروفات في فترات غير صحيحة هو شكل آخر من أشكال الغش في البيانات المالية، حيث يؤدي إلى زيادة أو خفض الأرباح كما هو مطلوب في فترات معينة، ويعتبر من التجاوزات الكبيرة للقواعد المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالإيرادات، حيث حدد مجلس معايير المحاسبة المالية قواعد المحاسبة التي تحكم الاعتراف بالإيرادات في هذا المجال وهي أربعة معايير كما يلي:

- أدلة مقنعة من وجود الترتيب؛
 - حدوث عملية التسليم أو تقديم الخدمات؛
 - سعر البيع ثابت ومحدد؛
 - عملية التحصيل مؤكدة ومعقولة.
- إن التجاوزات الخاصة بكل معيار تساهم في تعجيل الاعتراف بالإيراد قبل أوانه، والذي يؤدي إلى تسجيل معاملات في فترات غير صحيحة ونعرضها في الجدول التالي :

جدول رقم(06):التجاوزات المساهمة في تعجيل الاعتراف بالإيراد

المعيار	التجاوزات الخاصة بكل معيار
مؤشرات عدم وجود أدلة مقنعة للترتيب	* لا ترتيب خطي أو شفهي موجود؛ * وجود اتفاق شفهي لكن الاتفاق الكتابي هو العرف؛ * وجود أمر كتابي ولكن مشروط للبيع للمستخدمين النهائيين؛
	* أمر كتابي موجود ولكن يحتوي على حق الارتجاع؛ * أمر كتابي موجود، مع اتفاقية جانبية من شأنها تعديل شروط عملية المبيعات. * الصفقة مع الأطراف ذات العلاقة، والتي حقيقة لم يتم الكشف عنها.

<p>* وجود شحنة لكن تم شحنها إلى وكيل البائع، أو إلى مستودع عمومي ليس من المكونات اللازمة للتشغيل؛</p> <p>* لم تشحن بعض المكونات اللازمة للتشغيل أو تم شحنها من مواصفات بنود خاطئة؛</p> <p>* لا يعتبر تسليم الشحنة كاملة حتى اختبار تثبيت قبول العملاء</p> <p>* لم يتم تقديم الخدمات المطلوبة بموجب العقد أو يجري تنفيذها على مدى فترة ممتدة. ولذلك ينبغي الاعتراف بجزء من عائدات الخدمة في الفترة الحالية.</p>	<p>لم يحدث تسليم أو لم يتم تقديم الخدمات</p>
<p>* سعر البيع يتوقف على بعض الأحداث المستقبلية؛</p> <p>* تشمل الصفقة خيار تبادل منتج مع غيرها من المنتجات؛</p> <p>* التكلفة لا تخضع للإلغاء ولا يمكن التنبؤ بها خلال مدة العقد؛</p> <p>* شروط الدفع التي تمتد لفترة طويلة حيث ان الخصومات الإضافية والتحسينات تكون مطلوب لتجنب توقف المشتري عن الاستخدام والدفع</p>	<p>لم يتم تحديد أو تثبيت سعر البيع</p>
<p>* جمع مبلغ البيع يتوقف على حدث في المستقبل مثل: إعادة بيع المنتجات، التقاضي أو خلاف حول تسليم أو استلام تمويل إضافي من قبل المشتري؛</p> <p>* الزبون لا يملك القدرة على الدفع (تعثر مالي، حيث قام بشراء أكثر مما يستطيع تحمله).</p>	<p>لا يوجد ضمان لعملية التحصيل</p>

Source: joseph T.Wells Corporate Fraud Hand Book: prevention and detection, third edition, association of certified fraud examiners, new jersey. p:364-365.

- العلامات التحذيرية المرتبطة بتوقيت الاختلاف

هناك علامات تحذير واذار تشير الى وجود الغش في الإيرادات ، تتمثل فيما يلي¹ :

- النمو السريع أو الربحية غير عادية، لا سيما بالمقارنة مع الشركات الأخرى التي في نفس الصناعة؛
- تكرر التدفقات النقدية السلبية من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات في حين تقارير الأرباح في زيادة؛

¹ joseph T.Wells, op cit, p:362.

- وجود معاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة أو الكيانات ذات الأغراض الخاصة وليست في سياق العمل المعتاد للشركة أو هذه الكيانات لم يتم مراجعتها من قبل أو مراجعتها من قبل شركة أخرى؛
- معاملات هامة، غير عادية ومعقدة للغاية خاصة في نهاية الفترة التي تشكل صعوبة السؤال الجوهر على حساب الشكل؛
- زيادة غير عادية في هامش الربح الإجمالي أو زيادة الهامش مقارنة مع شركات مماثلة؛
- النمو الغير العادي لمبيعات الأيام في حسابات المدينين؛
- انخفاض غير عادي في عدد أيام المشتريات في حسابات الدفع.

ت. إخفاء الخصوم والمصاريف (Concealed liabilities and expenses)

ت.1 مفهوم إخفاء المطلوبات والمصاريف

إن إخفاء المطلوبات والمصاريف هو ¹: " نوع من القوائم المالية الاحتيالية، حيث يقوم مرتكب الغش بالتقليل عمداً أو إغفال الخصوم او المصروفات من البيانات المالية للمنظمة"، كما يعرف على أنه ²: " عدم تسجيل الخصوم مثل الحسابات المستحقة الدفع أو السلف المقدمة من العملاء، وهذا سيؤدي إلى تعزيز قيم الأصول في الميزانية العمومية وجعل الأعمال تبدو جيدة لبعض الوقت".

هناك ثلاث طرق مشتركة لإخفاء الخصوم والمصروفات هي ³: حذف الخصوم / المصروفات (لا يتم تسجيلها في الميزانية)، رسملة النفقات، عدم الكشف عن تكاليف الضمان والالتزامات.

ت.2 العلامات التحذيرية المرتبطة بإخفاء الخصوم والمصاريف

هناك علامات تحذير وانداز تشير الى وجود الغش في الخصوم والمصروفات، تتمثل فيما يلي ⁴:

- تكرر التدفقات النقدية السلبية من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات في حين تقارير الأرباح في زيادة؛
- الأصول، الخصوم، الإيرادات، أو النفقات على أساس التقديرات التي تنطوي على حكم ذاتي أو الشكوك حيث يصعب التثبت من صحتها؛
- زيادة غير عادية في هامش الربح الإجمالي أو زيادة الهامش مقارنة مع شركات مماثلة؛

¹ Joseph T. wells, financial statement fraud casebook –baking the ledgers and cooking the books-, john wiley and sonc, new jersey, 2011,p:325.

² JackE.trent, entrepreneurial controls (financial and operational standards for emerging businesses, iuniverse, USA, 2008, p:192.

³Mary.jo kranacher. Richard riley. josephT. Wells, forensic accounting and fraud examination, john wiley and sonc, new jersey, 2011, p:431.

⁴ joseph T.Wells,op cit, p:362.

- مخصصات عودة المبيعات، مطالبات الضمان، تنقلص من حيث النسبة المئوية أو لا تتماشى مع الاصل المعتاد في الشركات المماثلة؛
- انخفاض غير عادي في عدد أيام المشتريات في حسابات الدفع؛
- تخفيض الحسابات المستحقة الدفع في حين المنافسين يمددون دفع المستحقات إلى الموردين.

ث. الإفصاحات غير الصحيحة (Improper disclosures)

إن المبادئ المحاسبية تقتضي بضرورة شمول القوائم المالية والملاحظات على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء المستخدمين صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية ، حيث يجب أن تشمل الملاحظات سرد الإفصاحات، والجدول الزمني الداعمة، وأية معلومات أخرى ضرورية لتجنب تضليل المستثمرين المحتملين والدائنين، أو أي مستخدم آخر للبيانات المالية.

إن من واجب الإدارة الإفصاح عن كل المعلومات المهمة بشكل مناسب في القوائم المالية، وأثناء نقاشاتها وتحليلها، إضافة الى هذا فإن هذه الإفصاحات يجب أن لا تكون مضللة، تشمل الإفصاحات الغير الصحيحة للقوائم المالية الاحتمالية ما يلي¹ :

- إغفال الالتزامات (Liability omissions)

يشمل الإغفال عدم الكشف عن العهود المتعلقة بالقروض (اتفاقيات القروض) أو الالتزامات المحتملة ، حيث إن المقترض قد وعد الاحتفاظ بالعهد طالما التمويل قائم، يمكن للاتفاقيات القروض أن تحتوي على أنواع مختلفة من العهود بما في ذلك بعض حدود النسب المالية والقيود المفروضة على غيرها من الاتفاقات التمويلية الرئيسية، اما الالتزامات المحتملة هي التي تتحقق عند وقوع أحداث معينة في المستقبل.

- الأحداث اللاحقة (Subsequent events)

هي الأحداث التي وقعت أو قد تصبح مُعرفة بعد انتهاء الفترة، حيث يكون لها تأثير كبير على البيانات المالية، وينبغي أن يكشف عنها، يتجنب المحتالين عادة الكشف عن الأحكام القضائية والقرارات التنظيمية التي تشمل القيم المدرجة للموجودات، وينعكس عدم الكشف عن الأحداث اللاحقة على نزاهة الإدارة.

¹Joseph T.Wells, op cit, p:371.

– غش الإدارة (Fraud management)

الإدارة ملزمة بالكشف عن عملية الغش التي يرتكبها الأفراد، والمدبرين التنفيذيين، وآخرين في مناصب الثقة إلى المساهمين، حجب مثل هذه المعلومات على المراجعين من المرجح أن تنطوي أيضا على الكذب على مراجعي الحسابات، حيث يعتبر عمل غير قانوني في حد ذاته.

– معاملات الأطراف ذوي العلاقة (Related party transaction)

تعد المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة ذات خاصية مألوفة للتجارة والأعمال، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الشركات عادة بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركة تابعة أو شركات شقيقة، وفي هذه الحالات فإن قابلية الشركة للتأثير على القرارات المالية والتنفيذية للشركة المستثمر فيها يكون من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام.

تؤثر المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة على والمركز المالي للشركة، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الشركات ببيع منتجاتها إلى الشركة القابضة بالتكلفة، وهذا لا يتم مع شركات أخرى، قد تتأثر نتائج أعمال الشركة بمجرد وجود علاقة مع الأطراف ذوي العلاقة حتى ولو لم تحدث معاملات مباشرة معها، مثل حالة سيطرة شركة قابضة (ذات العلاقة) على شركة تابعة كان للمنشأة علاقة معينة مع تلك الشركة التابعة¹. لذلك فإن الإفصاح عن تلك العلاقات سيجعل الحالة أكثر وضوحاً لدى المستفيدين من القوائم المالية حيث يتم توضيح الفرص والمخاطر التي تواجه الشركة.

– التغييرات المحاسبية (Accounting Changes)

تنقسم التغييرات المحاسبية وفق الرأي (20) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة الى ثلاثة أنواع هي: التغييرات في طرق تطبيق المبادئ المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية، التغيير في الوحدة المحاسبية ذاتها، حيث يجب الإفصاح عن هذه التغييرات لتجنب تضليل مستخدمي القوائم المالية.

هذه التغييرات هي عرضة كلها للتلاعب من طرف المحتالين، حيث يقوم المحتالين بإعداد قوائم مالية بأثر رجعي بسبب التغيير في طرق تطبيق المبادئ المحاسبية وذلك بشكل غير صحيح، مما يؤدي إلى إظهار القوائم المالية للشركة ضعيفة. بالمثل قد يتقاعسون عن الكشف عن التغييرات الكبيرة في تقديرات الأعمار الإنتاجية والقيم المتضررة القابلة للإصلاح للأصول المستهلكة، أو التقديرات التي يستند إليها لتحديد الضمان أو الالتزامات الأخرى.

¹Hand Book of international Auditing, ISA No.240"Fraud and error", IFAC, ethics Pronouncements,2004..

أما التغيير في الوحدة المحاسبية فقد يتم بشكل سري وذلك من خلال إضافة كيانات مملوكة للقطاع الخاص من قبل الإدارة أو استبعاد بعض الوحدات من الشركة المملوكة من أجل تحسين النتائج المعلنة.

- العلامات التحذيرية المرتبطة بالإفصاحات الغير صحيحة

هناك علامات تحذير واذار تشير الى وجود الغش في الخصوم والمصروفات، تتمثل فيما يلي¹ :

- الهيمنة الإدارية من طرف شخص واحد أو مجموعة صغيرة من دون ضوابط تعويضية؛
- عدم فعالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عند مراقبة عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية؛
- النمو السريع أو الربحية غير العادية، لا سيما بالمقارنة مع الشركات الأخرى التي في نفس الصناعة؛
- المعاملات المعقدة للغاية، والكبيرة، والغير عادية عند نهاية الفترة والتي تشكل صعوبة من حيث السؤال عن الجوهر على حساب الشكل؛
- كبر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في غير السياق المعتاد للعمل، أو مع كيانات ذات الصلة غير مراجعة أو مدققة من قبل شركة أخرى؛
- الهيكل التنظيمي معقد للغاية يشمل كيانات قانونية غير عادية أو خطوط السلطة الإدارية؛
- المحاولات المتكررة من قبل الإدارة لتبرير المحاسبة غير الصحيحة على أساس مبدأ المادة؛
- رسمية أو غير رسمية القيود المفروضة على المراجع والتي تحده من الوصول إلى المعلومات بشكل غير صحيح، أو القدرة على التواصل بشكل فعال مع مجلس الإدارة أو لجان المراجعة .

ج . التقييم الغير الصحيح للأصول (Improper asset valuation)

يتمثل الغش في تقييم الأصول في² : " التضخيم الوهمي لقيمة الأصول أو القيم الأخرى، بهدف تعزيز القوائم المالية"، حيث انه في إطار معيار التكلفة أو السوق أيهما أقل تقوم الشركة بتدوين القيمة السوقية للأصول مع تحمل التكاليف التي تتجاوز القيمة السوقية ويشار إلى انخفاض القيمة في الجانب الآخر، لا يمكن للشركات زيادة الأصول لتعكس القيمة الحالية السوقية، حيث إن العديد من التحقيقات في القوائم المالية حول المخالفات بشأن إمكانية الإبلاغ عن الأصول في الميزانية العمومية تنطوي على التلاعب في الواقع عند تطبيق معيار التكلفة أو السوق أيهما أقل³ . وقد شملت التحقيقات أيضاً أنواع أخرى من الأخطاء عند تقييم الأصول تتمثل في :

- تقييم المخزون (Inventory valuation)

¹Joseph T.Wells,op cit, p:362.

² Steven c.rollins, Richard B lanza, essential project investment governance and reporting preventing project fraud and ensuring Sarbanes – oxley compliance, j.ross publishing, usa, 2005, p:82.

³ Tommiw.singleton, Aaronj . singleton, fraud auditing and forensic accounting, john wiley and sonc, 4edition, new jersey, 2010, p:22.

تقوم الشركة خلال الفترة المحاسبية بشراء أو إنتاج كمية من السلع بغرض بيعها للعملاء، وفي نهاية الفترة المحاسبية تقوم الشركة بمجرد أو حصر الكمية المتبقية بالمخازن والتي لم يتم بيعها خلال الفترة، ويقوم المسؤولون ببعض الشركات بالتلاعب في إجراءات جرد وتقييم المخزون آخر الفترة بغرض تضخيم قيمة المخزون (الأصل) وتخفيض قيمة تكلفة البضاعة المباعة (المصروف)، وبالتالي تضخيم الأرباح على غير الحقيقة ويشمل ذلك ما يلي¹:

- عدم تخفيض كمية وقيمة المخزون بكمية وقيمة الفاقد والتالف من البضاعة؛
- إعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وجردها وتقييمها على أنها بضاعة سليمة؛
- إجراء تحويلات وهمية من المخازن الأصلية إلى مخازن خارجية لتغطية العجز في كمية المخزون؛
- استلام بضاعة من الموردين في نهاية الفترة وجردها وتقييمها بالمخزون، وذلك على الرغم من عدم تسجيلها بالدفاتر كمشتريات وعدم تسجيل الدائنية المستحقة للموردين مقابلها.

- حسابات القبض (Account receivable)

الذمم المدينة تخضع للتلاعب في نفس الطريقة التي تتعرض لها المبيعات والمخزون، في كثير من الحالات يتم إجراء مخططات معاً. مخططان هما الأكثر شيوعاً في التلاعب في الذمم المدينة هما حسابات القبض الوهمية وعدم شطب الديون المعدومة.

- حسابات القبض الوهمية (Fictitious accounts receivable)

تلجأ الشركات التي تعاني من صعوبات مالية والمديرين الذين يتقاضون عمولات على أساس المبيعات الى تسجيل مستحقات وهمية، التسجيل النموذجي لحسابات القبض الوهمية هو جعل حسابات القبض مدينة وحسابات المبيعات دائنة عند نهاية الفترة المحاسبية، حيث من المتوقع أن تدفع الحسابات المدينة خلال فترة زمنية معقولة. يلجأ المحتالين في العادة لإخفاء المستحقات الوهمية من خلال توفير تأكيدات زائفة للأرصدة لتقديمها لمراجعي الحسابات، حيث يقدمون عناوين بريدية لعملاء زائفين هم من يسيطرون عليها، وعناوين المنازل وأماكن العمل الخاصة بالمتأمرين، ومن ثم الحصول على تأكيدات من مراجعي الحسابات حول صحة الحسابات². ويمكن الكشف عن هذه المخططات باستخدام الأقمار الصناعية برامج التصوير، وتقارير الائتمان للأعمال التجارية، والسجلات العامة، أو حتى دليل الهاتف للتعرف على العملاء الذين ليس لديهم الوجود المادي أو ليس لديهم حاجة تجارية للمنتج المباع إليهم.

- الجمع بين الأعمال التجارية

¹أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص:75.

²Joseph T.Wells, op cit , p:376.

تجميع الأعمال (الاندماج والاستحواذ والسيطرة) أصبحت السمة الأساسية للأنشطة الاقتصادية في الآونة الأخيرة. فمعظم الشركات تسعى حالياً لتكوين تكتلات اقتصادية تحقق نمواً سريعاً في نتائج الأعمال وذلك عن طريق السيطرة على حصص كبيرة من الأسواق.

يتم تجميع البيانات المالية عندما تقوم إحدى الشركات بالسيطرة على شركة أخرى وبالتالي تتكون منشأة اقتصادية منفردة. عندما يتم حل الشركة المستحوذ عليها، فعندما يتم حلها بتاريخ الاستحواذ يتم إعداد بيانات مالية مجمعة بتاريخ الاستحواذ وعندما تحافظ الشركة المستحوذ عليها (الشركة التابعة) على استمراريتها ككيان قانوني مستقل عن الشركة الأم (الشركة المستحوذة على الشركة التابعة) فإنها تحتفظ بنظمها المحاسبية المنفصلة عن الشركة الأم. وفي مثل هذه الحالات فإن تجميع البيانات المالية دورياً يكون مطلوباً من الشركة الأم كلما قامت الشركة الأم بإعداد بيانات مالية للأطراف الخارجية.

يتم تجميع الأصول والالتزامات للشركة المستحوذ عليها (الشركة التابعة) بالقيمة العادلة الإفرادية لها بتاريخ الاستحواذ، إذا زاد المبلغ المقابل المحول عن مجموع القيم العادلة لصافي الأصول للشركة التابعة فإنه يتم تسجيل المبلغ الزائد والاعتراف به في البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم كشهرة Goodwill وهي أصل غير ملموس¹. إن التغيرات في مجال محاسبة الشهرة خفضت الحافز للشركات لتخصيص المبلغ الزائد للأصول المشتراة لتقليل القسط المخصص لإطفاء شهرة المحل المطلوبة في السابق، لكن الشركات مازالت تميل لتحميل الزائد لسعر الشراء لعمليات البحث والتطوير للأصول، أو أنها قد تنشأ احتياطات مفرطة لمصروفات مختلفة في وقت الاستحواذ التي تعتمد الافراج عن الاحتياطات الفائضة إلى أرباح في تاريخ مستقبلي².

– الأصول الثابتة Fixed Assets

الأصول الثابتة عرضة للتلاعب من خلال عدة مخططات، من بين أكثر المخططات شيوعاً هي:

• حجز الأصول الوهمية Booking Fictitious Assets

تسجيل أصول وهمية هو من بين الطرق السهلة للتلاعب بالأصول، لأن أصول الشركة غالباً ما توجد فعلياً في مواقع مختلفة مما يسهل إخفاء هذا النوع من الاحتيال، هذا التسجيل المزور للأصول يؤثر على حساب المجاميع للميزانية العامة للشركة، كما يعتبر إنشاء مستندات وهمية للأصول من أكثر المخططات شيوعاً، على سبيل المثال: قيام شركة للرهن العقاري بإنتاج بيانات مالية مزورة والتي تشمل أصول وهمية وتضخيم في قيمة الأصول الفعلية، كما تقوم الشركة بتسجيل النفقات التي كانت في الواقع لأغراض شخصية واستخدامها لتغطية الاحتيال.

• التحريف في تقييم الأصول Misrepresenting Asset valuation

¹ Hoyle, Schaefer, Douplik, Advanced Accounting, McGraw – Hill, edition 10, 2011, p:18.

² Joseph T. Wells, op cit , p:376

يجب أن تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة، على الرغم من أن الأصول قد تزيد قيمتها، فلا ينبغي الاعتراف بهذه الزيادة في القيمة على البيانات المالية للشركة، وقد شملت العديد من عمليات الاحتيال في البيانات المالية الإفصاح عن الأصول الثابتة بالقيمة السوقية بدلا من تكاليف الاقتناء أو تضخيم القيمة، الكثير من الشركات تقوم بتضخيم الموزور لقيمة الأصول الثابتة من خلال عدم تسجيل التدهور في الأصول طويلة الأجل.

• إساءة تصنيف الأصول Misclassifying Assets

يتم إساءة تصنيف الأصول في دفتر الأستاذ من خلال تضمين بنود من غير الأصول في مجموع الأصول الثابتة، يُمكن هذا التلاعب من تحريف المؤشرات المالية والمساعدة على الموافقة على عقود القروض أو متطلبات الإقراض الأخرى.

• العلامات التحذيرية المرتبطة بالتقييم الغير الصحيح للأصول

هناك علامات تحذير واذار تشير إلى وجود الغش في الخصوم والمصروفات، تتمثل فيما يلي:

- تكرر التدفقات النقدية السلبية من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات في حين يلاحظ ارتفاع الأرباح؛
- الأصول، الخصوم، الإيرادات، أو النفقات على أساس التقديرات التي تنطوي على حكم ذاتي أو الشكوك حيث يصعب التثبت من صحتها؛
- زيادة غير عادية في هامش الربح الإجمالي أو زيادة الهامش مقارنة مع شركات مماثلة؛
- نمو غير عادي في عدد أيام المبيعات في الذمم المدينة؛
- نمو غير عادي في عدد أيام شراء في المخزون؛
- تغير غير عادي في العلاقة بين الأصول الثابتة والاستهلاك.

ثانياً: اختلاس الأصول

1. تعريف اختلاس الأصول

هناك القليل من البحوث الأكاديمية التي تناولت اختلاس الأصول (لأن معظم الدراسات ركزت على القوائم المالية الاحتمالية). ونتيجة لذلك، فقد أجريت الكثير من البحوث حول اختلاس الأصول من قبل المنظمات المهنية مثل جمعية فاحصي الغش المعتمدين التي تنشر تقريرها حول الغش المهني كل عامين.

لفهم أنواع مخططات الاختلاس لا بد من تحديد مفهوم مصطلح اختلاس الأصول، ونعرض فيما يلي بعض التعريفات الخاصة بهذا المصطلح¹:

- " اختلاس الأصول هو عبارة عن استخدام الممتلكات لغرض وحيد هو الاستفادة بشكل غير عادل منها؛"
- الاختلاس هو عبارة عن: "التخصيص الخاطئ للأصول (عن طريق السرقة أو الاختلاس)؛"
- "الاختلاس يتعدى السرقة أو التملك غير المشروع بل إنه ينطوي أيضاً على إساءة استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية؛"
- "يحدث اختلاس الأصول عندما يقوم الموظف باستخدام الأصول النقدية أو غير النقدية لمصلحته الخاصة"².

من خلال ما سبق، اختلاس الأصول هو: استخدام الموظف لممتلكات الشركة سواء النقدية أو غير نقدية للمصلحة الشخصية وهذا لتحقيق مكاسب شخصية.

2. أنواع اختلاس الأصول

وفقاً لتقرير جمعية فاحصي الغش المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بشأن "الاحتيال وإساءة المهنية"، يصنف اختلاس الأصول إلى المخططات التالية.

أ. إختلاس النقدية

تشمل إختلاس النقدية الأنواع التالية:

✚ سرقة النقدية من الودائع

في بعض نقاط البيع يكلف أشخاص بإيداع النقدية أو الشيكات في البنك، هذا الشخص أو الأشخاص تتوفر لديهم الفرصة لسرقة جزء من المال قبل إيداعه في البنك.

عندما تحصل الشركة على الشيك تعين موظف لجدولة المقبوضات، وقائمة بأشكال الدفع (الشيك، النقد) وإعداد قسيمة الإيداع للبنك، والموظف الذي لا يشارك في عملية تحضير قسيمة الإيداع للبنك يقوم بإيداع النقد والشيكات في البنك، ويتحصل على نسخة من القسيمة، هذه النسخة تتم مقارنتها مع النسخة المستلمة من

¹ TommieW.singleton, fraud auditing and forensic accounting, fourth edition, john wiley and sonc, new gersy, usa, 2010, p :84-85.

² Edward p.perdue and christina k.mcdonald, " **Responding to Workplace Embezzlement and Asset Misappropriation – A Legal and Forensic Accounting Guide**", This article discusses issues that were addressed in a teleconference, "Fraud Prevention and Investigation Issues," presented on September 16, 2010 by MDTC's Commercial Litigation Section.

القسيمة المختومة من طرف البنك. إن هذا الإجراء مُصمم للوقاية من سرقة الودائع، لكن عدم الالتزام به يؤدي إلى حدوث السرقة، ولمزيد من التوضيحات أنظر الملحق رقم (02).

ب. المدفوعات الاحتيالية Fraudulent Disbursement

تنقسم المدفوعات الاحتيالية الأنواع التالية:

✚ مخططات الفواتير (Billing schemes)

يتسبب الاحتمال للمؤسسة الضحية في هذه المخططات بإصدار فواتير دفع مزورة لسلع وخدمات وهمية أو فواتير مضخمة أو فواتير لمشتريات شخصية، تنقسم مخططات الفواتير الى ثلاث فئات هي:

● مخطط الدفع والعودة (Pay-and-return schemes)

في مخططات الدفع والعودة الموظف لا يقوم بإعداد وتقديم الفاتورة بل يتعمدون إساءة استعمال المدفوعات المستحقة للبائعين الشرعيين ونوضح خطوات هذا المخطط في (الملحق رقم 03).

● مخطط الشركات الوهمية (Shell company)

الشركة الوهمية عبارة عن كيان وهمي أنشئ لغرض وحيد هو ارتكاب الغش، حيث تملك اسم مزور ورقم حساب وصندوق بريد يمكن الموظف من إعداد فواتير كاذبة، ويتم هذا المخطط في خطوات ولمزيد من التوضيحات الرجوع الى (الملحق رقم 04).

● مخطط المشتريات الشخصية (Personal purchases scheme)

هو نوع من مخططات الفواتير حيث يقوم الموظف بشراء أغراض شخصية من مال الشركة، أو ببطاقته الائتمانية أو بطاقة الشراء، في الحالة الأولى الموظف يقوم بشراء أغراضه الشخصية ويدير الفاتورة بواسطة نظام الدفع، أما في الحالة الثانية يستخدم الموظف بطاقة ائتمان الشركة أو تشغيل حسابات مع البائعين.

✚ التلاعب بال شيكات (Check tampering)

التلاعب أو العبث بال شيكات هو نوع من المدفوعات الاحتيالية، وهو شكل من أشكال الغش المهني، حيث يقوم الموظف بتحويل أموال المؤسسة وذلك بإعداد شيكات لأغراض شخصية أو توقيف شيك على حساب الشركة لطرف ثالث وتحويله لمصلحته الشخصية.

معظم أشكال التلاعب بال شيكات تكون في خمس فئات التالية:

● **مخطط الصانع المزور (Forged maker scheme)**

يُعرف الشخص الذي يقوم بتوقيع الشيك بـ: "صانع الشيك"، أما مخطط الصانع المزور فيعرف على أنه من مخططات التلاعب بالشيكات حيث يقوم الموظف باختلاس الشيك وذلك بتزوير توقيع الصانع كما يوضحه الملحق رقم (05).

● **خطط التجيير المزور (Forged Endorsement Schemes)**

إن التجيير¹ المزور هو من مخططات التلاعب بالشيكات، حيث يقوم الموظف بتأخير الشيك الذي اعد لطرف ثالث وتحويله من خلال التوقيع باسم الطرف الثالث على خط التجيير للشيك كما يوضحه الملحق رقم (06).

● **مخطط تغيير المستفيد (Altered Payee Schemes)**

يعتبر مخطط تغيير المستفيد النوع الثاني من مخططات التأخير، حيث يقوم موظف الشركة بتأخير الشيك الموجه لطرف ثالث ويغير اسم المستفيد، لأن الشيك و تحويله من طرف الموظف أو المتواطئ ، ثم إدراج اسم المختال أو اسم شركة الوهمية أو أي اسم آخر في السطر الخاص بالمستفيد على الشيك، يزيل العديد من مشاكل تحويل الشيك التي توجد في مخطط التجيير المزور لذلك ليست هناك حاجة للتوصل إلى تجيير الحصول على هوية مزورة، حيث إن المختال أو شريكه يمكن أن يجبر على الشيك باسمه وتحويله ونوضح مراحلها في الملحق رقم (06).

● **مخطط إخفاء الشيك (Concealed Check Schemes)**

يقوم الموظف في هذا المخطط بإعداد الشيك المزور وتقديمه جنباً إلى جنب مع الشيكات المشروعة للصانع المرخص له الذي يوقع عليه دون التحقيق فيها، وعادة ما يكون مرتكب مخطط إخفاء الشيك هو نفسه الشخص المسؤول عن إعداد الشيكات ويمكن توضيح هذا المخطط الملحق رقم (07).

● **مخطط الصانع المرخص له (Authorized Maker Schemes)**

مخطط الصانع المرخص له هو المخطط الأخير ضمن مخططات التلاعب بالشيكات ، وهو نوع من الغش في الشيكات بحيث يملك الموظف سلطة التوقيع على الشيكات لحساب الشركة، ويستغل هذه السلطة في إعداد شيكات مزورة لمصلحته الخاصة ويوقع باسمه بأنه صانع ، ونوضح مراحل هذا المخطط في الملحق رقم (08).

● **مخططات المرتبات المزورة (Payroll schemes)**

تعتبر مخططات المرتبات مماثلة لمخططات الفواتير ويكمن وجه الشبه في أن مرتكب الجريمة يُعد وثائق مزورة أو ادعاء كاذب لتوزيع الأموال من قبل صاحب العمل، حيث هذا الأخير يأتي عادة في شكل فاتورة مزورة. أما في

1 التجيير : هي طريقة في التعاملات البنكية تسمى تجيير الشيك وهي أن يقوم الشخص المستفيد من الشيك بالتوقيع خلفه و بصرف هذا الشيك للسيد (فلان بن فلان...) وكأنه تحويل المستفيد من المستفيد الفعلي إلى مستفيد آخر¹

مخططات المرتبات، فالادعاء الكاذب يحدث عادة عندما يزيّف المحتال سجلات المرتبات، وسجلات ضبط الوقت، أو بعض المستندات الأخرى الخاصة بوظيفة إعداد المرتبات (الأجور)، إن الأشكال الأكثر شيوعاً من الغش في المرتبات هي كما يلي¹:

• مخططات الموظف الشبح (Ghost employee schemes)

يطلق مصطلح الموظف الشبح على الشخص يوجد اسمه في جدول الرواتب وهو في الواقع لا يعمل لصالح الشركة، ويكون الموظف الشبح إما حقيقي أو وهمي، وعندما يكون شخص حقيقي فغالبا ما يكون صديق أو قريب من الجاني، ولتحقيق النجاح في خطة الموظف الشبح، يزيّف الموظف سجلات الرواتب، والذي يسبب منح راتب للموظف الشبح، ثم يتم تحويل من طرف المحتال أو متواطئ.

ولتحقيق مخطط الموظف الشبح يتطلب توفر أربعة أمور:

(1): إضافة الموظف الشبح إلى جدول الرواتب؛

(2): يجب أن تجمع معلومات حول ضبط الوقت ومعدل الأجور؛

(3): يصدر راتب إلى الموظف الشبح؛

(4): يجب أن يتم تسليم الشيك إلى الجاني أو متواطئ.

ويمكن توضيح مخططات الموظف الشبح في الملحق رقم (09).

• الساعات والرواتب المزورة (Falsified Hours and Salary)

الأسلوب الأكثر شيوعاً لاختلاس أموال من جدول الرواتب هي المبالغ المدفوعة بالزيادة في الأجور للموظفين بالنسبة لساعة العمل، ويستند حجم الراتب على عاملين: عدد ساعات العمل ومعدل الأجور، ولزيادة الراتب بطريقة احتيالية يتم تزوير عدد ساعات العمل أو معدل الأجور كما يوضحه الملحق رقم (10)

• مخططات العمولة (commission shemes)

العمولة هي شكل من أشكال التعويض، تحسب كنسبة مئوية من معاملات مندوب المبيعات أو موظف آخر يحقق حجم مبيعات معين، فهو نموذج فريد من التعويضات الذي لا يقوم على أساس ساعات العمل أو الراتب الشهري ولكن على أساس حجم المبيعات التي يولدها الموظف، حيث تستند العمولة التي يتحصل عليها الموظف إلى عاملين هما: حجم المبيعات المنتج ونسبة مبيعاته.

¹ OTHER PEOPLE'S MONEY: THE BASICS OF ASSET MISAPPROPRIATION,p:11,disponible sur:
<http://www.acfe.com>

يزيد مندوب المبيعات أجره بالعمولة بطريقة احتيالية عن طريق: تزوير كمية المبيعات التي تتم، زيادة معدل المبيعات ، المبالغة في المبيعات المشروعة. الملحق رقم (11)

ت. اختلاس الأصول الغير النقدية

يتم اختلاس الأصول المتمثلة في : المخزونات والمعدات بعدة طرق، وتبدأ مخططات الاختلاس من سرقة علبة الأقلام من العمل إلى سرقة الملايين من ممتلكات المؤسسة الخاصة، ويكون اختلاس الأصول الغير النقدية ضمن إحدى المخططات التالية:

ت.1 إساءة استخدام الأصول الغير نقدية (Misuse of noncash assets)

توجد طريقتين أساسيتين يقوم الموظف من خلالها باختلاس أصول المؤسسة: أولاً أن يقوم الموظف بسرقة الأصول وثانيهما يقوم بإساءة استخدامها، وعادة ما تشمل الأصول التي يساء استخدامها سيارات الشركة وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من المعدات المكتبية.

إن الكثير من الموظفين لا يعتبرون هذا النوع من الغش جريمة بل هو بمثابة "اقتراض" من الشركة، لهذا يصعب على الشركة تحديد تكلفة إساءة استخدام الأصول على سبيل المثال عندما يقوم الموظف باستعارة معدات من المؤسسة لاستخدامها في المنزل فإن هذا التكلفة لا تكاد تذكر بالنسبة للشركة طالما يتم إرجاعها، وهناك أنماط من مخططات إساءة الاستخدام تكون مكلفة للغاية مثل أن يستخدم الموظف معدات الشركة لأعماله الخاصة وهذا أثناء ساعات العمل مما يؤدي إلى نقص في إنتاجية الموظف وإذا استمر هذا النقص فإن المؤسسة تضطر إلى توظيف موظف إضافي لتغطية العجز وهذا يؤدي إلى تحويل المزيد من رأس المال للأجور .

ت.2 مخطط عدم إخفاء السرقة (Unconcealed larceny)

مخطط عدم إخفاء السرقة هو عبارة عن الحالات التي يقوم بها الموظف بسرقة الأصول ولكن دون محاولة إخفاء المسروقات في السجلات المحاسبية .

ت.3 طلبات شراء الأصول والتحويلات (Asset Requisitions and Transfers)

إن طلبات الشراء والوثائق الخاصة بالأصول الغير نقدية، تسمح بنقل الأصول من مكان إلى آخر في الشركة، حيث تسمح للموظف أثناء هذه الحركة من سرقة البضائع، يستخدم الموظف أوراق التحويل الداخلي إلى البضائع التي على خلاف ذلك قد لا يكون الموظف قادراً على التعامل معها دون إثارة الشك.

ت.4 مخططات الشراء والاستلام (Purchasing and Receiving Schemes)

يمكن للموظفين المحتملين أيضاً التلاعب في وظائف الشراء والاستلام في الشركة لتسهيل سرقة الأصول الأخرى والمخزونات، قد يبدو أن أي مخططات الشراء يجب أن تندرج تحت عنوان الفواتير المزورة السابقة الذكر ومع هذا

فإنه يمكن التمييز بين مخططات الشراء التي تصنف على أنها فواتير زائفة وتلك التي تصنف على أنها اختلاسات نقدية أنظر الملحق (12).

ت.5 الشحنات المزورة للمخزونات والأصول الأخرى (False shipments of inventory and other assets)

يقوم الموظفون المحتالين بإخفاء المسروقات من المخزونات والأصول الأخرى بإعداد مستندات شحن ووثائق مبيعات مزورة تقدم إلى قسم الشحن، ليتم تسليم الشحنة إلى مرتكب الغش أو متواطئ معه أو إلى شركة وهمية، ونعرض تفاصيل مخطط الشحنات المزورة للمخزونات والأصول الأخرى في الشكل التالي الملحق رقم 13.

خلاصة

يعتبر التلاعب المحاسبي فن من فنون التضليل ينتهجه المحاسبون في مهنتهم وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج الشركة.

يتم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير باستغلال الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل تقديم انطباع "مضلل" عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والممارسات هي:

- ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تتم بانتهاز الفرص للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية عما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفضله معد هذه البيانات؛
- المحاسبة المتعسفة التي تتم باختيار تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة نشطة ومتعمدة وبجهد يستهدف تحقيق نتائج مرغوبة؛
- تمهيد الدخل لإزالة التدبذب في مسار الدخل الطبيعي إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة؛
- التلاعب في الأرباح من طرف الإدارة وهو ما يعرف بإدارة الأرباح في سبيل تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة بهدف ضمان بقاء واستمرار المؤسسة في سوق المنافسة.
- أما التلاعب المحاسبي التي يتم بتجاوز المبادئ والمعايير والقوانين وتقع مسؤولية اكتشافه والتقرير عنه من طرف المراجع فيتمثل في نوعين من التحريفات المقصودة وهي:
 - التحريفات المقصودة التي تتم من طرف الإدارة وهو ما يعرف بالغش الإداري، حيث يتم بسوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح لتقديم تقارير مالية احتيالية؛
 - التحريفات المقصودة التي تتم من طرف الموظفين عن طريق سوء استخدام الأصول (سرقة المقبوضات، سرقة أصول فعلية، دفعات للبائعين وهميين... إلخ).

الفصل الثاني

مسؤولية المراجع في اكتشاف التضييل في التقارير المالية والتقارير عنه

تمهيد

تواجه مهنة المراجعة منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات هائلة، وتمثل التغيرات التي تشهدها مهنة مراجعة الحسابات فيما يعرف بظاهرة فجوة التوقعات التي تعبر عن مقدار التباين بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية من مدقق الحسابات وبين ما يستطيع المدقق إنجازها بصورة معقولة على أساس معايير التدقيق وكذلك مقدار التباين المهني للتدقيق من حيث الجودة ومعايير الأداء.

ونتيجة لفجوة التوقعات فإن المراجعون يواجهون ضغوطات من المجتمع بجميع فئاته للتأكيد على عدم وجود حالات تلاعب وغش، وحتى في حالة وجودها فإنه يتوقع أن يعمل المراجعون على اكتشافها ويقومون بالإبلاغ عنها.

ولاستعادة الثقة العامة للمجتمع، فقد طورت مهنة المراجعة معايير متعلقة بمسؤولية المراجعين تجاه اكتشاف التضليل، كما وسعت من مسؤوليته وهو ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال:

- ❖ فجوة التوقعات ومسؤولية المراجعة في اكتشاف التضليل؛
- ❖ معايير مراجعة الغش؛
- ❖ مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل والتقارير عنه.

1.2 فجوة التوقعات في المراجعة ومسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل

1.1.2. تعريف فجوة التوقعات في المراجعة

ظهر مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة سنة 1970¹، وخلال ثلاث سنوات أصبح موضوع بالغ الأهمية في جميع أنحاء العالم المعاصر تدفعه بيئة ثقافي مهنة المراجعة، لكن، مع هذا فان عمر فجوة التوقعات من عمر شركات التدقيق.

ونعرض فيما يلي التعريفات ذات الصلة بفجوة التوقعات :

✓ استخدم Liggio تعبير فجوة التوقعات عام 1975، حينما أشار أن سبب تلك الفجوة يرجع إلى

إختلاف جودة ومستوى الأداء المهني للمراجعة عن المتوقع منها أن تحققه، كما استخدمته

لجنة cohen commission في عام 1978 لدراسة مسؤوليات المراجعين وتوقعات المجتمع

منهم أو احتياجاته، وأوصت بضرورة العمل على تضييق ومعالجة تلك الفجوة²؛

✓ بينت دراسة (Guy and Sullivan) سنة 1988 بأن فجوة التوقعات عن الإختلاف بين ما

يعتقده الجمهور ومستخدمي القوائم المالية بأن المراجعين مسؤولون عن تحقيقه، وما يعتقد المدققين

أنفسهم بأنهم المسؤولين عنه³؛

✓ وصف (Godsell) سنة 1992 فجوة التوقعات على أنها " يُقال أن فجوة التوقعات موجودة، عندما

يحمل المراجعين والجمهور معتقدات مختلفة حول خدمات المراجعين ومسؤولياتهم والرسائل التي

تحملها تقارير المراجعة"⁴؛

✓ عرفت فجوة التوقعات من قبل (porter, 1993) على أنها: "الفجوة بين توقعات الجمهور من

المدققين وأداء المدققين"⁵؛

¹Mahdi salehi, audit expectation gap:concept, nature and trace, African journal of business management vol.5(2), 23 septemper 2011, p:8380.

² جورج دانيال غالي، تطورات مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص:5-6.
³ محمود شعبان حسين أحمد، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها، رسالة غير ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص:28.

⁴Mahdi salehi, opcit, p:8380.

⁵ Harold F.D.hassink, Lary H.Bollen, RogerH.G.Meuwissen, Meinderd J de vries, corporate fraud and the audit expectation gap: a study among business managers, journal of international accounting auditing taxation,2009,p:7.

- ✓ وفقاً لـ AICPA سنة 1993 فإن: فجوة التوقعات هي الفرق بين ما يعتقد مستخدمي القوائم المالية حول مسؤولية المراجع كيف تكون وما يعتقد المراجع حول مسؤوليته¹؛
- ✓ عرفها (Epstein and Geiger, 1994) على أنها: الاختلافات في التصورات وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المقدمة بين المستخدمين والمعددين والمراجعين؛
- ✓ كما عرفها (Humphery, 1997) على أنها: حالة الشعور بان مدققي الحسابات يعملون بطريقة تتعارض مع اعتقادات ورغبات مستخدمي القوائم المالية²؛
- ✓ عرفها (koh and woo, 1998) على أنها توقع الجمهور لتصرف المدققين بطريقة تختلف عما يتوقعه المدققين أنفسهم³؛
- ✓ وتشير فجوة التوقعات كما بينها (Mceuroe and martens, 2001) إلى الاختلاف بين ما يدركه الجمهور ومستعملي القوائم المالية لمسؤوليات المدقق، وماذا يعتقد المدققون مسؤولياتهم المطلوبة منهم⁴؛
- ✓ كما عرفها (Shaikh and talhey, 2003) على أنها الفجوة بين مستويات الأداء المتوقع كما هو متصور من جانب المدققين ومستخدمي القوائم المالية⁵.
- من خلال ما سبق، يتبين لنا ان تعريف فجوة التوقعات في المراجعة يتمحور حول ثلاثة عوامل مشتركة وهي أداء المدقق ومسؤولياته والخدمات التي يقدمها وقلة المعرفة لدى الجمهور بوظائف التدقيق.
- ## 2.1.2 نماذج فجوة التوقعات في المراجعة
- ### 1.2.1.2 نموذج المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين 1988
- قدم المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين سنة 1988 نموذج لفجوة التوقعات في المراجعة، وعلى حسب هذا المعهد فإن النموذج مقسم الى فجوتين هما:

¹ John E. McEnroe and stauleyc. Maryens, auditor`s and investor`s perceptions of the " expectation gap", accounting horizons, vol.15No.4, December 2001, p:345.

² عبد الرزاق محمد الفرح، العوامل المؤثرة على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق: وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في الأردن، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 16، العدد الأول، يونيو 2013، ص:47.

³ Koh, Hian. Chye and Woo, E-Sah. (1998), "the Expectation Gap in Auditing", Managerial Auditing Journal, Vol. 13 No. 3, pp. 147-154.

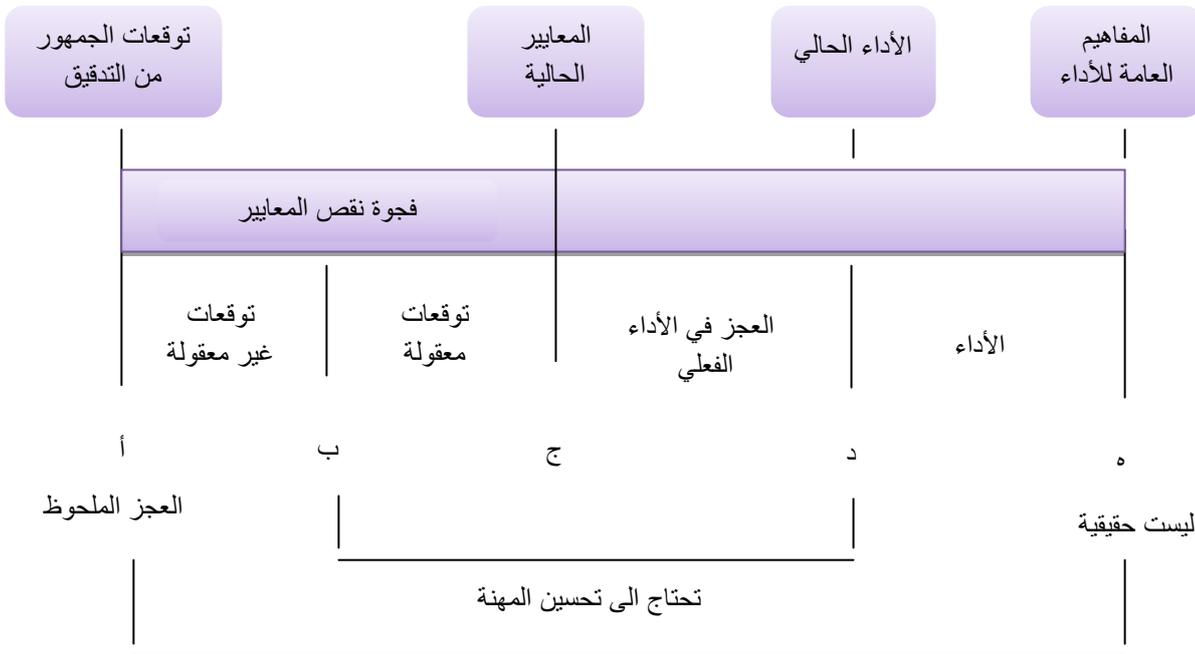
⁴ McEnroe, John .E. and Martens, Stanley .C. (2001), "Auditors' and investors' perceptions of the 'Expectation Gap'", Accounting Horizons, Vol. 15 No. 4, pp. 345-358.

⁵ Shaikh, Jnaid m. and Taiha Mohammad, "Credibility and expectation gap in reporting pn uncertainties", Managerial Auditing Journal, Vol. 18 No. 6, 2003, pp. 517-529.

فجوة نقص المعايير: وتعني الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة ونشرات مهنة المراجعة وتعود أسباب وجود هذه الفجوة إلى: عدم وجود معايير كافية حول مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتصرفات الغير قانونية.

فجوة نقص الأداء: وتعني الفجوة بين واجبات المدقق الحالية وفقاً لمعايير ونشرات مهنة المراجعة وبين الأداء الفعلي للمدقق ويمكن ترتيب أسباب وجود هذه الفجوة كما يلي: عدم ممارسة خدمات المراجعة من طرف المدققين، المصلحة الذاتية والمنافع الاقتصادية للمراجعين، سوء اتصال للمراجعين، نقص التأهيل للمراجعين. ونوضح هذه العناصر في الشكل التالي:

شكل رقم (17): مكونات فجوة التوقعات



تحتاج الى إتصال جيد

Source: Mahdi salehi, audit expectation gap:concept, nature and trace, African journal of business management vol.5(2), 23 september 2011, p:8383.

يمثل الشكل كافة احتمالات الخاصة بفجوة التوقعات والمحصورة بين أعلى توقعات المجتمع للمراجعة (نقطة أ) والتصورات العامة لما تقدمه المراجعة حالياً (النقطة هـ)، النقطة (ج) تمثل أداء المراجع وجودة المعلومة المالية التي دعت إليها المعايير الحالية، الجزء المتعلق من (أ) إلى (ب) يمثل التوقعات العامة التي تتجاوز معايير التدقيق والمحاسبة الحالية، أما الجزء المتعلق من (ج) إلى (هـ) يمثل تصورات الجمهور لما يجب أن يكون عليه أداء المراجع أو المعلومات المالية المدققة وذلك وفقاً لمعايير الحالية.

2.2.1.2. نموذج Innes et al (1991)

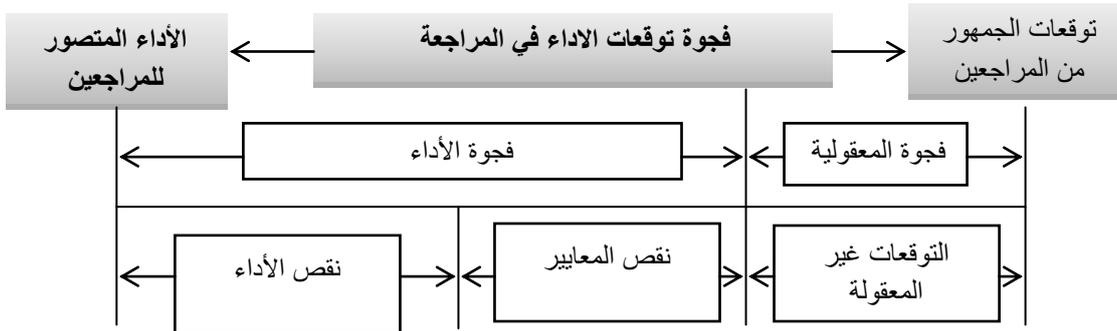
قام هذا النموذج على أساس خاصيتين هما: نوع الفاعلين (المستخدمين أو المراجعين) ونوع الرؤية (إيجابية أو معيارية)، حيث أنه من خلال هؤلاء الكتاب فإن فجوة التوقعات في المراجعة تنقسم إلى ستة فجوات فرعية هي:

- فجوة التصور الايجابي بين المستخدمين والمراجعين بالنسبة لمهمة المراجعة الحالية.
- فجوة التصور المعياري بين المستخدمين والمراجعين بالنسبة لمهمة المراجعة المطلوب.
- الفجوة بين الرؤية الايجابية والمعيارية للمستخدمين لمهمة المراجعة.
- الفجوة بين الرؤية الايجابية والمعيارية للمراجعين لمهمة المراجعة.
- الفجوة بين الرؤية الايجابية للمستخدمين والرؤية المعيارية للمراجعين بالنسبة لمهمة المراجعة.
- الفجوة بين الرؤية الايجابية للمراجعين والرؤية المعيارية للمستخدمين بالنسبة لمهمة المراجعة.

3.2.1.2. نموذج Porter (1993)

قام Porter بتحليل مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة من خلال النموذج الذي قان بوضعه حيث تم تقسيم الفجوة الى قسمين: الأولى متعلقة بفجوة الأداء التي تم شرحها سابقاً، والثانية هي فجوة المعقولية والتي تتمثل في التباين بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من المراجع، وما يستطيع المراجع ادائه بصورة معقولة. ونوضح هذه العناصر في الشكل التالي:

شكل رقم (18): مكونات فجوة التوقعات حسب Porter



Source: Fatemeh saeidi, Audit expectation gap and corporate fraud: Empirical evidence, African journal of business management, vol.6(23), 13june 2012, p:7032.

من خلال هذا النموذج يمكننا التمييز بين مكونات فجوة التوقعات في المراجعة على أساس توقعات المستخدمين والأداء الفعلي للمراجعين ونظرة المستخدمين لهذا الأداء الفعلي.

من خلال النماذج الثلاثة يبدو أن نموذج المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) هو النموذج الملائم والأكثر شمولية، حيث أنه يوفر الحلول الممكنة لتضييق فجوة التوقعات، في حين النموذجين الآخرين يتصفان بعدم الاكتمال والتعقيد.

3.1.2 أسباب فجوة التوقعات في المراجعة

يمكن حصر الاسباب التي ولدت فجوة التوقعات والظروف المحيطة بها في النقاط الآتية وفقاً للدراستين الميدانيتين اللتين قام بهما كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) على كل حدة في هذا المجال¹:

✚ على الرغم من الاحترام الكبير الذي يكتفه مستخدمو البيانات المالية لمراجع الحسابات، الا انهم يكونون عموماً على جهل كبير بحدود مسؤولياته، لذا فإن ثقتهم به قد تهتز تماماً في حال فشله في تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة.

✚ مما لا شك فيه ان أحد أسباب فجوة التوقعات هو عدم معرفة مستخدمي البيانات المالية بمسؤوليات مراجع الحسابات، ويمكن تحسين مستوى هذه المعرفة عن طريق إعطاء الصورة الواضحة لمستخدمي البيانات المالية عن دور كل من الادارة ومراجع الحسابات بشأن البيانات المالية؛

✚ يرى العديد من مستخدمي البيانات المالية بأنها قد لا تضم معلومات على قدر كبير من الأهمية في اتخاذ القرارات لذا فإنه لا بد من تحسين او تطوير مستوى معايير التدقيق؛

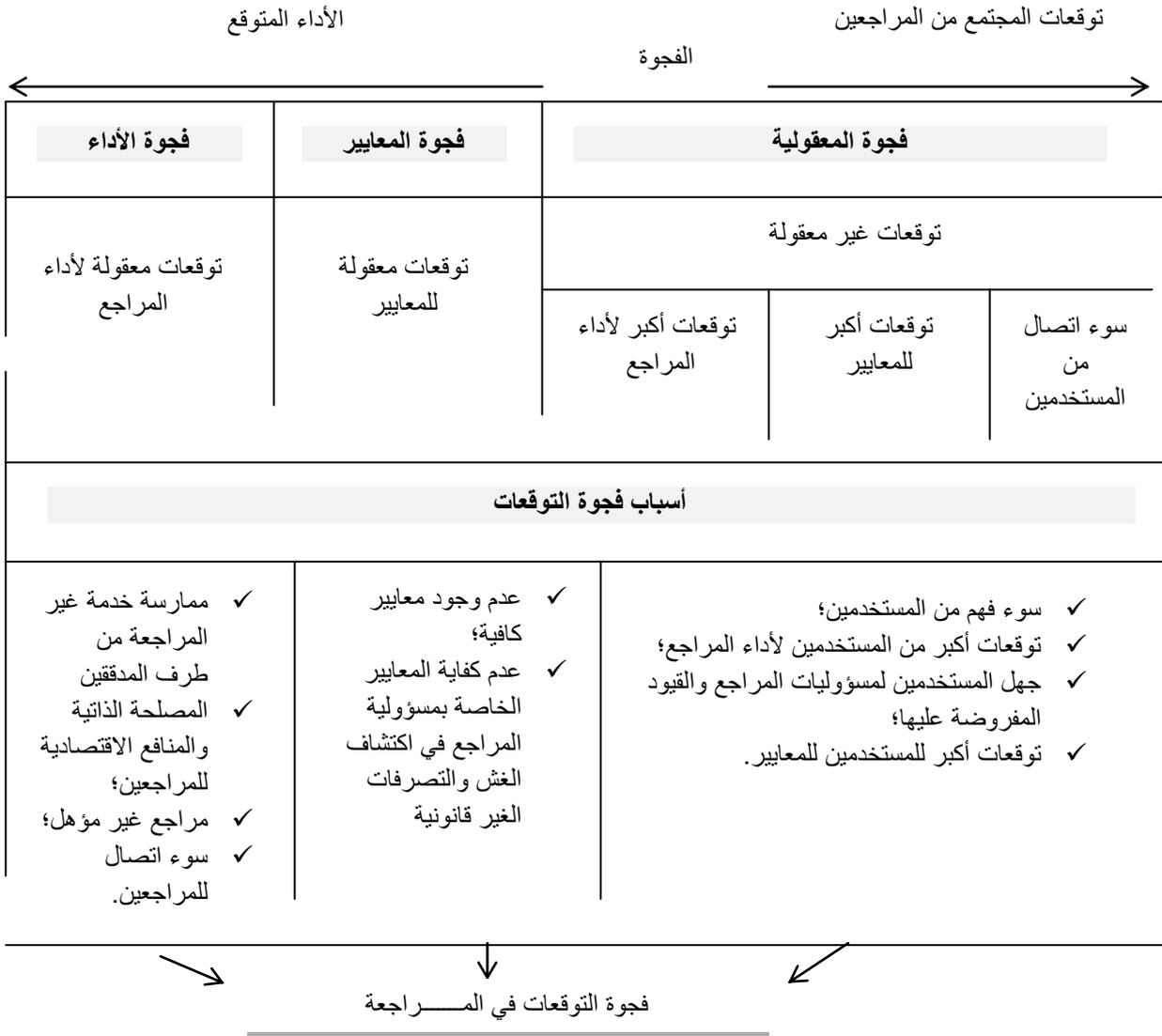
✚ يتوقع البعض من مراجع الحسابات بأن يعطيهم إنذاراً مبكراً عن الملائمة المالية للشركة أو ان يسلط الضوء على قرار مالي غير سليم متخذ من قبل الإدارة او على عدم جدوى منتج معين؛

✚ يرغب البعض في ان تتضمن البيانات المالية تحليلات اضافية لبعض المعلومات فضلاً عن التوقعات والتنبؤات المستقبلية فيما يتعلق بسير العمل، علماً بأن ذلك هو ليس من اختصاص مراجع الحسابات، هذا على الرغم من عدم التأكد الذي يكتنف المستقبل؛

¹ عمر كامل الدوري، "دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات"، مجلة المنصور، الجزء الأول، عدد 14، 2010، ص: 127-128.

يرى بعض مستخدمي البيانات المالية بأنه ينبغي تحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل المنظور وتضمينها في تقرير مراجع الحسابات، هذا على الرغم من عدم التأكد الذي يكتنف المستقبل. يعتقد البعض ان من مسؤولية مراقب الحسابات كشف الاختلاس والاحتيال والتلاعب، وعلى الرغم من ان هذا لا يعد جزءاً من مسؤوليات مراجع الحسابات الا ان عليه ان يأخذ متطلبات مستخدمي البيانات المالية بنظر الاعتبار وان يولي اهتماماً أكبر لهذا الموضوع عند تخطيط العمل ووضع برامج التدقيق. كما تصنف أسبابا فجوة التوقعات وهذا على حسب مكونات فجوة التوقعات، ونعرض هذه الأسباب في الشكل التالي:

شكل رقم (19): أسباب فجوة التوقعات



Source: Mahdi salehi, reasonableness of audit expectation gap: possible approach to reducing, J.audit pract,4(3), 2007, p: 50-59.

ويتضح مما سبق، أن توقعات الجمهور أو مستخدمي البيانات المالية هي توقعات مشروعة ينبغي على مهنة العمل على تحقيقها لهم، لذا يجب ان يتم تضيق الفجوة بين الجمهور ومراجع الحسابات ومن الجانبين، بمعنى انه لا يتم العمل على تضيق الفجوة من جانب الجمهور فقط من خلال تثقيفه وإعلامه بحدود ومسؤوليات المراجع وإنما من جانب مراجع الحسابات أيضاً من خلال زيادة الاهتمام بعمله وبالتزامه بمعايير التدقيق وتوسيع نطاق مهام مراجع الحسابات ومجال عمله في سبيل تلبية وتحقيق الاحتياجات المشروعة لمستخدمي البيانات المالية المدققة.

4.1.2 مسؤولية المراجع وتضيق فجوة التوقعات

تعتبر مسؤولية المراجعة من العناصر المميزة لفجوة التوقعات، هذه الأخيرة التي تم تناولها في العديد من الدراسات العلمية، حيث ركزت الدراسات على عنصرين يمثلان المفتاحين لفجوة التوقعات الأولى مرتبطة بالعوامل المفسرة والثانية بالأحداث، ونعرض العناصر المميزة لفجوة التوقعات في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): العناصر المميزة لفجوة التوقعات

الأحداث	العوامل المفسرة
مستوى استقلالية المراجعين وأهدافهم	مواقف المراجعين
الأداء وجودة المراجعين	معايير الاتصال لتقارير المراجعة
التطور في المهام الاستشارية	مستوى التكوين للمراجعين
مستوى الكفاءة للمراجعين	التنظيم الذاتي للمهنة
مستوى مسؤولية المراجعين	الرغبة في التطور التجاري للمهنة
طبيعة مهمة المراجعة	عدم فعاليات الاتصالات التي يجريها المراجعين

source: khaled Albouani-David Carassus, L'audit expectation gap: contexte et cadre de recherche, premières journées internationales de recherche en gestion du Morbihan, université de Bretagne sud, 2/3Avril2009,p:9.

إن مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش من العناصر المميزة لفجوة التوقعات في المراجعة، حيث تعتبر من أكثر المجالات إثارة للنقاش والجدل في المراجعة، ويعود السبب إلى أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات أن يكتشف المراجع كل حالات الغش أثناء تنفيذ المراجعة.

على الرغم من استحالة القضاء المطلق على فجوة التوقعات بين المجتمع ومراجعي الحسابات بالنسبة لدور ومسؤوليات المراجع في اكتشاف الغش، إلا أنه يوجد بعض الاقتراحات لتضييق كل نوع من أنواع فجوة التوقعات الخاصة بمسؤولية المراجع في اكتشاف الغش نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (08): فجوات التوقعات الرئيسية والحلول المقترحة

البيان	نوع الفجوة	الحلول المقترحة
<p>- يجب على المدققين مزيد من التحقيق في أية شبهة للغش والتزوير بغض النظر عن أثره عبي القوائم المالية؛</p> <p>- يجب على المدقق اكتشاف الغش المادي في حالة وجود تواطؤ؛</p>	فجوة الأداء	<p>- تدريب إضافي للمدققين لتحسين الوعي بالواجبات؛</p> <p>- توفير تعليمات واضحة والتوجه للتشاور بين الزملاء إذا كان المدقق لديه أي شك.</p>
<p>- يجب على المدقق تقديم تقرير للمجلس الرقابة في حالة الغش غير المادي؛</p> <p>- يجب على المدقق تقديم تقرير إلى المجتمع في حالة الغش المادي؛</p>	فجوة قصور معايير	<p>- توسيع معايير المراجعة</p>

<p>- توفير مزيد من الوضوح بشأن نطاق وإمكانية التدقيق.</p>	<p>فجوة المعقولة</p>	<p>- يجب على المدقق اكتشاف الأخطاء غير المادية في حالة عدم وجود تواطؤ؛ - يجب على المدقق اكتشاف الغش في حالة التواطؤ.</p>
---	----------------------	--

Source: Harold F.D.hassink, Laury H.Bollen, RogerH.G.Meuwissen, Meinderd J de vries, corporate fraud and the audit expectation gap: a study among business managers, journal of international accounting auditing taxation,2009,p:97.

2.2 مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والتقارير عنه

1.2.2 حقوق وواجبات مراجع الحسابات

حتى يستطيع المراجع أداء عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات وفقاً لما تقضي به قواعد ومبادئ المراجعة من ناحية ومما جرى عليه العرف في مجال المراجعة الخارجية من ناحية اخرى.

ونعرض فيما يلي هذه العناصر:

2.1.2.2 حقوق مراجع الحسابات الخارجي

تتمثل حقوق المراجع الخارجي في المجالات والنواحي التالية التي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعد في إنجاز برنامج مراجعته وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفاعلية¹:

1. حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط الشركة؛
2. حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسئول في الشركة في أي إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضي عنه؛

¹ السيد محمد، مرجع سابق، ص: 67-68.

3. من حق المراجع فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقاً للقوانين واللوائح من ناحية ووفقاً لما تقتضيه القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية، إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المستندية من خلال المراجعة المستندية؛
 4. من حقوق المراجع أيضاً جرد الخزائن المختلفة في الشركة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلاً من الأوراق المالية (أسهم أو سندات) محفوظة فيها أو أوراق نقدية وفنائها المختلفة؛
 5. حق مراجعة وفحص باقي أصول الشركة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة، وحق الاتصال بدائني الشركة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات؛
 6. حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الاستعجال؛
 7. حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينييه من مساعديه، وذلك لتقديم تقرير المراجعة وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسارات قد يثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير.
- كذلك من حقوق المراجع الخارجي ما يلي¹:
- مناقشة اقتراح عزله وذلك منعاً للعزل التعسفي له؛
- حبس المستندات والأوراق، لغرض الحصول على كامل أتعابه من موكله (عميل المراجعة).
- أيضاً من ضمن صلاحياته حق الاجتماع مع إدارة المراجعة الداخلية بالجهة التي يراجعها للمناقشة والتنسيق حول عملية المراجعة، بما من شأنه توفير الجهد والوقت وعدم الازدواجية في العمل، كل ذلك بغرض إنجاز عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.

2.1.2.2. واجبات مراجع الحسابات الخارجي

تمثل الواجبات فيما يجب أن يقوم المراجع به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال، ومن أهم هذه الواجبات²:

¹ يوسف محمود جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 248.

² السيد محمد، مرجع سابق، ص: 68-72.

1. يجب أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات الشركة ودفاترها بما تحويه من قيود يومية وحسابات أستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة؛
2. يجب على المراجع التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر، ويمكن في هذه المجال استخدام بعض أدوات وأساليب المراجعة الفنية؛
3. يجب على المراجع أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم ويغطي معظم عمليات الشركة؛
4. يجب على المراجع أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة لما يلي:
 - ✓ معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها.
 - ✓ عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلاً ما أمكن ذلك.
 - ✓ حسن سير العمل في أقسام وإدارات الشركة.
5. يجب على المراجع التأكد إلى جانب الفحص والمراجعة الدفترية أن الشركة تقوم بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة وتلتزم بها بطريقة سليمة، كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها؛
6. يجب على المراجع فحص عناصر قائمة الدخل (أو ح/ الأرباح والخسائر) للتحقق من أنه يظهر النتيجة الحقيقية لنشاط الشركة من أرباح أو خسائر عن السنة المالية؛
7. يجب على المراجع فحص عناصر قائمة المركز المالي للتحقق من أنها تعبر تعبيراً صحيحاً عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول والالتزامات وبالتالي عن المركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية؛
8. يجب على المراجع أن يحضر هو أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في الشركة لمناقشة تقريره؛
9. على المراجع عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو اجتماع مجلس الإدارة في غير شركات المساهمة، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريراً شاملاً على جميع البيانات الهامة واللازمة التي تعبر عن:

✓ ما إذا كان المراجع قد حصل على كل البيانات والمعلومات والسجلات والدفاتر اللازمة لإنجاز عمله؛

✓ ما إذا كانت الحسابات والدفاتر والسجلات سليمة ومنتظمة؛

✓ ما إذا كانت الحسابات الختامية والميزانية تتفق مع البيانات المسجلة في الحسابات والتقارير والملخصات المختلفة؛

✓ ما إذا كان الجرد والتسويات الجردية التي قامت بها الشركة قد روعي فيها القواعد المتعارف عليها؛

✓ ما إذا كانت وقعت واللوائح التي تحكم طبيعة نشاط الشركة؛

✓ ما إذا كانت قائمة الدخل تظهر النتيجة الحقيقية من أرباح أو خسائر والميزانية العمومية تظهر المركز المالي الحقيقي للشركة.

من خلال ما سبق، إن إخلال المراجع بواجباته يجعله مسؤولاً عن النتائج أو الأضرار الناجمة عن ذلك مما يفسح المجال للأطراف المتضررة بمساءلة المراجع أمام القضاء ومطالبته بالتعويض عما يمكن أن يصيبها من ضرر بالإضافة إلى تضرر سمعة المراجع الأدبية والمهنية وما قد يتعرض له من مسؤوليات جنائية¹.

3.1.2.2 مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي

يقوم مراجع الحسابات بوظيفة محاسبية وقانونية، تهدف إلى معاونة الجمعية العامة للمساهمين في الرقابة والإشراف على أعمال الإدارة في المؤسسة التي يتم مراجعة حساباتها، وفي نهاية عملية المراجعة يقوم المراجع بإعداد تقريره النهائي بنتائج أعمال المراجعة، والذي يقدمه إلى جهة الإدارة. ولما كان هذا التقرير تتعلق به مصالح الآخرين، فقد حمل المشرع مراجع الحسابات المسؤولية عن صحة المعلومات التي يتضمنها التقرير.

وتقسم المسؤوليات التي تقع على عاتق المراجع إلى ثلاثة أشكال وهي : أدبية، مدنية، جزائية وانضباطية

أولاً: المسؤولية الأدبية(الاجتماعية)

تعبر المسؤولية الأدبية (الاجتماعية) لمراجع الحسابات عن التزاماته وواجباته نحو المجتمع الذي يمارس فيه مهنة المراجعة، حيث إن الدور الذي أناطه المجتمع بمراجع الحسابات جعله يمثل ضمير المجتمع والحارس الوافي من الرشوة

¹ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 183.

أو الفساد أو إساءة الاستعمال بحسب المعايير الأخلاقية التي يتبناها المجتمع، حيث إن سكوت المراجع عن المخالفات أو السرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره أو موافقته على توزيع أرباح وهمية لأغراض الإدارة يعرضه إلى فقدان هذا المركز الأدبي (الاجتماعي).

ولكي يفني مراجع الحسابات بمسؤوليته الاجتماعية عليه¹:

✓ أن يساعد المجتمع في رقابة إدارة المشروع، من خلال مراجعة حسابات المشروع بكفاءة مهنية، وإمداد المجتمع بتقريره عن نتائج هذه المراجعة؛

✓ أن يوسع مجالات المراجعة بحيث تشمل مراجعة الآثار المالية لتصرفات المشروع الاجتماعية، مثل: المساهمة في مشروعات التنمية المحلية، سداد الضرائب، التبرعات للجهات الحكومية والخيرية، ومكافحة تلوث البيئة؛

✓ أن يدرك دائماً أن عامة المجتمع يمثلون طرفاً ثالثاً صاحب مصلحة في المشروع، حتى ولو كان المشروع مشروعاً خاصاً؛

✓ أن لا يساهم في إلحاق أذى ضرر بالمستثمرين من أفراد الشعب وأن يحرص على أن يلعب تقريره دوراً في ترشيد قرارات المستفيدين من خلال زيادة إمكانية اعتمادهم على المعلومات المحاسبية والثقة بها.

ثانياً: المسؤولية المدنية

إن مهمة المراجع لا تتم فقط المساهمين والأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم بطريقة قانونية، بل تتم وبدرجات مختلفة العديد من الأشخاص الذين لديهم مصلحة مع المؤسسة المراقبة، سواء لأنهم يعملون بداخلها كالمسيرين والأجراء، أو لأنهم تربطهم علاقات اقتصادية معها كالمستثمرين والبنوك والدائنين... إلخ، إن كل هؤلاء ينتظرون من المراجع أن يبذل العناية اللازمة في تأدية مهامه، وفي حالة لم يبذل هذه العناية المهنية، فإنهم لهم الحق في طلب التعويض عن الضرر الذي قد ينتج عن ذلك واضعين بذلك المراجع أمام مسؤولية مدنية².

ولكي تقوم المسؤولية المدنية على مراجع الحسابات يجب أن تتوفر ثلاثة شروط وهي³:

1. **الضرر**: يعد الضرر ركناً أساسياً في المسؤولية ويمكن التعبير عنه بأنه خسارة مالية يعاني من أحد مستخدمي القوائم المالية، ويمكن إثبات الضرر عن طريق إهمال المراجع وعدم بذله العناية اللازمة؛

¹ مرجع سابق، ص 187.

² Antoine MERCIER, Philippe MERLE, Audit et commissariat aux comptes: guide de l'auditeur et de l'audite, édition Francis Lefebvre, Paris, 2009/2010, p :269.

³ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 190-192.
[88]

2. الإهمال: القاعدة العامة ألا يسأل المراجع إلا في حدود إهماله، أما حين ينتفي الإهمال فلا محل

لمساءلته. حيث تؤثر درجة الإهمال في نتيجة الدعوى القضائية المرفوعة ضد مراجع الحسابات لذا من المفيد التفريق بين الأمور التالية:

- **الإهمال البسيط:** إن غياب مستوى معقول من العناية من أي فرد يكون متوقفاً في ضوء ظروف معينة ويجب عند تقويم مدى إهمال المراجع أن يتم التعرف على الطريقة التي كان سيتبعها المراجع الكفاء إذا واجه الموقف نفسه.
- **الإهمال الجسيم:** يحدث نتيجة عدم بذل أقل قدر من العناية ويتعادل سلوك المراجع في هذه الحالة مع السلوك المتوقع من شخص يتسم بالطيش.
- **الغش الاستدلالي:** ويشير إلى وجود قدر من الإهمال الشديد أو غير المعتاد مع عدم وجود نية للخداع أو إلحاق الضرر بالآخرين ويطلق على هذا الغش المتهور في الإهمال وفي حالة المراجع يعرف مصطلح التهور من قبل محكمة الاستئناف الفيدرالية على أنه إبداء المراجع لرأي في القوائم المالية في الوقت الذي يتوافر لديه اعتقاد راسخ بعدم توفر المعلومات التي تم من خلالها التوصل لهذا الرأي؛
- **الغش:** ويقع عند حدوث التحريفات وتوافر المعرفة لدى المراجع عن أثرها السلبي ووجود النية لديه لخداع الآخرين.

3. العلاقة السببية بين الإهمال والضرر

لا يكفي لقيام مسؤولية المراجع المدنية توفر الإهمال في جانبه، وحدث ضرر للمدعي بل لا بد من وجود علاقة سببية بين الإهمال والضرر أي لا بد أن يكون الضرر نتيجة مباشرة للإهمال فإذا حصل وقام أحد الممولين بشراء بعض أسهم إحدى الشركات قبل صدوره تقرير المراجع غير مسؤول عن الخسائر التي قد يمتد بها الممول لانتهاء العلاقة السببية بين الإهمال والضرر بصورة عامة. فلو اشترى أحد الممولين أسهماً من الشركة بعد إشهار إفلاسها مهما يكن تقرير المراجع عنها فإن العلاقة السببية غير موجودة.

ويتحمل مراجع الحسابات في الجزائر المسؤولية العامة عن العناية بمهمتهم ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج¹، ويعد مراجع الحسابات مسؤولاً عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويتحمل بالتضامن سواء تجاه الشركة أو الهيئة أو الغير الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام القانون المنظم للمهنة، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص

¹ القانون رقم 01/10 مؤرخ في 29 جويلية 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، 2010، المادة 59

المخالفات في مجلس الإدارة، وإن لم يشترك فيها إلا إذا برهن على أنه قام بالمتطلبات العادية لمهمته، وأنه أعلن وأدان هذه المخالفات في مجلس الإدارة، وإن لم تتم معالجة ذلك بصفة ملائمة في الجمعية العامة الأقرب انعقاداً بعد إعلامه بذلك، وفي حالة معارضة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية¹.

وطبقاً لأحكام القانون التجاري، فإن مراجع الحسابات مسؤول سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير، عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي قد يرتكبها في ممارسة وظيفته، ولا يكون مسؤولاً مدنياً عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعه عليها².

أما إنقضاء دعوى المسؤولية المدنية لمراجع الحسابات، فلم يتطرق القانون المنظم للمهنة أو القانون التجاري إلى ذلك، وبالتالي فتتطبق عليه قواعد القانون المدني والذي ينص في مادته (133) على أن دعوى التعويض تسقط بانقضاء 15 سنة من يوم وقوع الفعل الضار. ونلاحظ أن المشرع لم يذكر حالة عدم كشف الفعل الضار إلا بعد مدة من وقوعه، ومنه فحساب 15 سنة لا يبدأ من يوم اكتشاف ولكن من يوم وقوعه، وبذلك قد تنقضي المسؤولية المدنية لمراجع قبل اكتشاف الفعل الضار وبالتالي يصبح غير مطالب بالتعويض عن الأضرار التي كان سبباً فيها³.

ثالثاً: المسؤولية الجزائية

لا تقتصر مهمة مراجع الحسابات على الجانب المالي للمؤسسة فقط والخدمات التي يقدمها لها، بل يساهم أيضاً في أخلاقية (moralization) الحياة الاقتصادية، ضامناً بذلك الامتثال لقانون الأخلاقيات وتشجيع شفافية المعلومة المالية، وبذلك فإن مراجع الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة، وبالتالي فإن المراجع الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاته، فإنه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية ويتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤوليات⁴.

¹ القانون رقم 01/10، مصدر سابق، المادة 61.

² القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993، المادة 715 مكرر 4، منشور.

بيبرتي، الجزائر، 2010/2009، المادة 715 مكرر 14 من المرسوم التشريعي 93-08، ص: 256

³ شريقي عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

، جامعة سطيف -1- الجزائر، العدد 12، 2012، ص: 100.

⁴ Antoine MERCIER, Philippe MERLE, Audit et commissariat aux comptes: guide de l'auditeur et de l'audite, édition Francis Lefebvre, Paris, 2009/2010, p :269.

والمسؤولية الجزائية هي مسؤولية شخصية، يتعرض فيها من يقترف أي من المخالفات التي تنشأها إلى الغرامة المادية أو السجن أو كلاهما¹. وفيما يخص العوامل المكونة للمسؤولية الجزائية لمراجع الحسابات، فإنه لا يمكن الحديث عن هذه المسؤولية إلا بتوفر ثلاثة عناصر رئيسية وهي²:

- **العنصر القانوني:** حيث لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة إلا بوجود نص قانوني.

- **العنصر المادي:** يجب أن يكون الفعل قد أنجز فعلاً.

- **العنصر الأخلاقي:** يجب أن يحدث الخطأ عمداً وبشكل مفترض.

أما المسؤولية الجزائية التي يتحملها مراجع الحسابات في الجزائر فقد نصت عليها أحكام المادة (62) من القانون 01/10 على أنه: « يتحمل الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات والمحاسبون المعتمدون المسؤولية الجزائية طبقاً لقانون الإجراءات الجزائية تجاه كل تقصير في القيام بالتزام القانوني ».

و من هنا يمكن تحديد نوعين من المسؤولية الجزائية

● مسؤولية متعلقة بممارسة مهنة محافظ الحسابات و نعني بها القيام بالمخالفات التي نص عنها القانون التجاري :

✓ الممارسة بصفة غير قانونية مهنة محافظ الحسابات (المادة 73 من القانون 01/10)

✓ المنح عمداً أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبت في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين (المادة 825 من القانون التجاري)؛

✓ الممارسة العمدية وقبول الاحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم الملاءمة القانونية (المادة 829 من القانون التجاري)؛

✓ تعمد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة أو تأكيدها، أو عدم الكشف عن الوقائع لإجرامية التي علم بها وكيل الجمهورية (المادة 830 من القانون التجاري)

✓ إفشاء السر المهني (المادة 830 من القانون التجاري والمادة 301 من قانون العقوبات)

● وهناك مسؤولية تضامنية عن الأفعال المخالفة التي قد يقوم بها محافظ الحسابات بالاشتراك مع مسيري الشركة مهما كانت تلك الأفعال الجزائية ، كتقديم معلومات خاطئة ، التستر على أفعال المسيرين ، النصب والاحتيال... الخ. وفيما يلي جدول ملخص للمخالفات المرتكبة من طرف محافظ الحسابات والتي يترتب عليها مسؤولية جزائية مع النص القانوني لها والعقوبة المقابلة لها:

¹ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، ص: 67.

² Alain MIKOL, Audit financier et commissariat aux comptes, 3e édition, e-thèque, Lille, 2003, p :125.

الجدول رقم(09): المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات في الجزائر

العقوبة		النص القانوني	المخالفة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات
الغرامة المالية	السجن		
من 500.000 إلى 2.000.000 دج في حالة العود: تضاعف الغرامة	في حالة العودة: من 06 أشهر إلى سنة واحدة	المادة 73 من القانون 01/10	الممارسة بصفة غير قانونية مهنة محافظ الحسابات
من 20.000 إلى 500.000 دج	من 06 أشهر إلى سنتين	المادة 825 من القانون التجاري	المنح عمدا أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبت في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين
من 20.000 إلى 200.000 دج	من شهرين إلى 06 أشهر	المادة 829 من القانون التجاري	الممارسة العمدية وقبول الاحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم الملاءمة القانونية
من 20.000 إلى 500.000 دج	من سنة إلى 05 سنوات	المادة 830 من القانون التجاري	تعهد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة أو تأكيدها، أو عدم الكشف عن الوقائع لإجرامية التي علم بها وكيل الجمهورية
من 500 دج إلى 5.000 دج	من شهر إلى 06 أشهر	-المادة 830 من القانون التجاري -المادة 301 من قانون العقوبات	إفشاء السر المهني

المصدر: شريقي عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة

دكتوراه، جامعة سطيف-1، ص:147.

رابعاً: المسؤولية الانضباطية (التأديبية)

تتعلق هذه المسؤولية بالأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة، حيث يجب على المراجع أن لا يتصرف بشكل يسيء إلى سمعته المهنية. فكل مهنة ومنها مهنة المراجعة لها منظمات مهنية تقوم بتحديد القواعد الأخلاقية وآداب وواجبات السلوك المهني لأعضاء المهنة¹.

فإذا قام المراجع بارتكاب أي من الأعمال المخلة بقواعد وأخلاقيات وكرامة المهنة، فإن المنظمة المهنية تقوم بتوقيع عقوبات تأديبية عليه. وهذه العقوبات قد تكون التأنيب واللوم أو تعليق العضوية لفترة محددة أو الحرمان من مزاوله المهنة مدى الحياة².

إن العمل الانضباطي هدفه الدفاع عن مصلحة عامة مهنية وشرف المهنة، وهو يختلف عن العمل الجنائي والمدني، وهذا يدل على أنه³:

- يمكن أن يتهم مراجع الحسابات بخطأ انضباطي عن عمل معين على الرغم من أنه لم يدان عليه سواء جزائياً أو مدنياً؛
- يمكن أن يُدان المراجع على المستوى الانضباطي على نفس العمل الذي أدين عليه جزائياً أو مدنياً؛ ومن الأمثلة على الأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة ما يلي⁴:
 - ✓ إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة؛
 - ✓ تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية؛
 - ✓ إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر؛
 - ✓ الإهمال أو التقاعس في أداء عمله؛
 - ✓ إذا أبدى رأياً معيناً غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين؛
 - ✓ إذا لم يضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها.

أما مسؤولية التأديبية لمراجع الحسابات في الجزائر فقد حددت وفقاً لأحكام المادة (63) من القانون 01/10 الذي ينص أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية التأديبية "الانضباطية" أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني

¹ عبد الله عبد السلام أبو سرعة، مرجع سابق، ص: 60.

² أمين السيد لطفى، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 71.

³ شريقي عمر، محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سابق.

⁴ السيد محمد، مرجع سابق، ص: 73.

للمحاسبة حتى استقالته من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفه، ومن بين هذه المخالفات ما يلي:

- ✓ خرق القانون والقواعد المهنية؛
 - ✓ التقصير المهني الخطير (التهاون)؛
 - ✓ السلوك غير الملائم والمتعارض مع نزاهة وامانة وشرف المهنة، حتى وإن لم يتعلق بالمهنة.
- أما العقوبات التأديبية التي يمكن أن يتحملها محافظ الحسابات حسب درجة خطورة الخطأ الذي ارتكبه بصفة تصاعديّة فهي كالتالي:

- الإنذار؛

- التوبيخ؛

- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 06 أشهر؛

- الفصل النهائي (الشطب من الجدول).

ويبقى لمحافظ الحسابات حق الطعن في العقوبة التي قد تسلط عليه أمام الجهات القضائية المختصة.

خامساً: المسؤولية الشرعية

ترتكز مهنة مراجعة الحسابات على أبعاد شرعية تشمل ثلاثة جوانب هي:

الجانب الأول: مشروعية الوظيفة

ينظر إلى مهنة مراجعة الحسابات على أنها نوع من الوكالة بأجر أو نوع من أنواع الإجارة بين متعاقدين، حيث

أن هذه الوظيفة لا تتصادم مع القواعد الشرعية لأنه تصرف لتحقيق المنفعة العامة، ويترتب على ذلك

مشروعية ممارسة المهنة وتقاضي الأجر عليها مادامت المنفعة المقدمة في أمور مباحة شرعاً.

الجانب الثاني: البعد الأخلاقي للمهنة

حظي هذا الجانب بعناية خاصة على مستوى مهنة مراجعة الحسابات، وهناك معايير أخلاقية لا تتعارض في

مضمونها مع ما تتطلبه الشريعة الإسلامية من التزام بالصدق والأمانة والموضوعية والثقة والنصح للناس وعدم

الغش والتواطؤ في العمليات، لذلك فإن هناك نصوص شرعية كثيرة ومن ذلك قول الله عز وجل ¹ "إِنَّ اللَّهَ

¹سورة النساء الآية:58.

يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" وقوله عز وجل¹ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ."

الجانب الثالث: مشروعية موضوع المراجعة

يقصد بهذا الجانب نوعية نشاط المؤسسة محل المراجعة، ويدخل في التحريم كل عمل لمحافظة الحسابات يندرج في إطار التواطؤ والتلاعب، الغش، التزوير أو ما من شأنه إضاعة حق عام أو خاص، كما أن المساعدة على التهرب على الزكاة أو التهرب من الضرائب والرسوم الحكومية المشروعة يدخل دائرة المحذور، وهو ما يعرف بالرقابة الشرعية التي تعرف على أنها²: "تتبع وفحص خارجي لأعمال المؤسسة بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعياتها الشرعية والفقهية المعتمدة"³. ويقوم بالرقابة الشرعية مدققين شرعيين يقومون بالمهام التالية³:

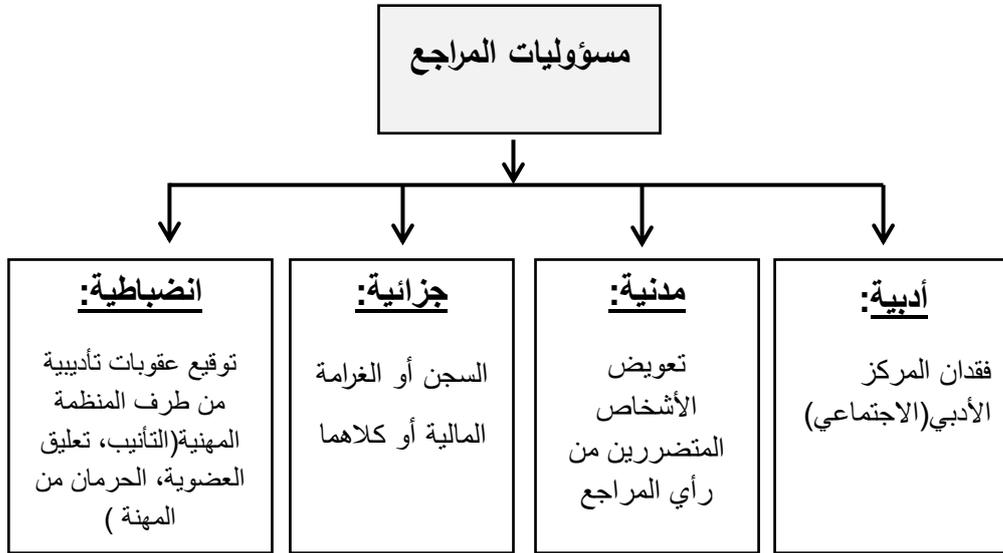
1. عمليات الفحص والمراجعة على المستندات والدفاتر والسجلات والملفات والعقود والاتفاقيات للتأكد من أنها مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن المعاملات المستحدثة؛
2. بيان الملاحظات والمخالفات والأخطاء وأوجه القصور في تنفيذ الأحكام والمبادئ الشرعية وإبلاغها إلى المنفذين من خلال المراقب الشرعي؛
3. تقديم التوصيات والإرشادات والنصائح اللازمة لتصويب المخالفات والأخطاء لتجنب وقوعها في المستقبل؛
4. تجميع المسائل التي تحتاج إلى إجابات أو فتاوى ورفعها إلى المراقب الشرعي والذي يرفعها بدوره إلى هيئة الرقابة الشرعية للحصول على إجابات عنها؛
5. حضور بعض الاجتماعات التي لها علاقة بمسألة الفتوى والرقابة الشرعية مثل اجتماعات قسم الرقابة المالية الداخلية؛
6. مساعدة المراقب الشرعي في بعض المسائل ذات الطبيعة الخاصة إذا ما طلب منهم ذلك؛
7. إعداد تقارير دورية ترفع إلى المراقب الشرعي عن نتائج عملية الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي) وتقييم الأداء بصفة عامة من المنظور الشرعي ليرفعها بدوره إلى مجلس الإدارة؛

¹سورة المائدة الآية 1.

²هشام عمر حمودي عبد، "نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد29، 2013، ص: 264.

³حسين حسين شحاته، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الاسلامي، أنظر الموقع:

8. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات كل من هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي؛
9. المشاركة في اجتماعات بعض اللجان في المصرف الإسلامي ممثلاً للمراقب الشرعي للتأكد من أن القرارات التي تتخذ مطابقة للشرع؛
10. أي أعمال أخرى توكل إليهم داخلية في نطاق الفتوى والرقابة الشرعية.
- كما أصدرت أيوفي* معياراً بعنوان: "مسؤولية المراجع عن فحص الالتزام الشرعي"، وألزمت فيه مراقب الحسابات بالتأكد من أن المعاملات مطابقة للشرعية، وأن ينص على هذا في فقرة الرأي من - تقريره المقدم للجمعية العمومية- بالإضافة إلى رأيه بشأن صدق وعدالة البيانات المالية¹.
- ونوضح في الشكل الموالي الفرق بين المسؤوليات الأربعة التي يتحملها المراجع بمناسبة ممارسته للمهنة.
- الشكل رقم(20): الفرق بين الأشكال الأربعة لمسؤوليات مراجع الحسابات



المصدر: من اعداد الباحث.

2.2.2 التطور التاريخي لمسؤولية المراجع في اكتشاف الغش والتقارير عنه

1.2.2.2 دوافع تحميل المراجع مسؤولية اكتشاف الغش

من المعروف أن المفهوم الذي يفسر مسؤولية المراجع، هو مفهوم الوظيفة الاجتماعية أو الدور الاجتماعي، إذ إن أبعاد هذا الدور هي التي تحدد مجال عمل المراجع، والتبعات والمسؤولية المترتبة عليه، ليس تجاه المساهمين فقط بل تجاه الأطراف، التي لها جميعها مصالح متباينة في المعلومات المالية التي يقدمها المشروع ويقرر عنها مراجع

* الأيوبي: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
¹ معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 4: "فحص المراجع الخارجي للالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ص: 47، أنظر موقع الهيئة: www.aaoifi.com.

الحسابات، وتوجد دوافع متعددة لدى الجهات المستفيدة من التقارير المالية، بخصوص تحميل المراجع مسؤولية أكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش، ومن هذه الدوافع ما يأتي¹:

- ❖ إنه بتحميل المراجع مسؤولية أكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش يمكن الجهات المستفيدة الرجوع عليه ومطالبته بالتعويض عما يصيبهم من أضرار، في حالة إخفاقه في اكتشاف الأخطاء والغش؛
- ❖ زيادة إمكانية الاعتماد والوثوق بالتقارير المالية وذلك من قبل الجهات المستفيدة من التقارير المالية للشركات المراجعة؛
- ❖ إن قيام مراجع الحسابات بتخطيط المراجعة وتنفيذها، بما يمكنه من التأكيد بشأن خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية، بسبب الأخطاء والغش، يضيفي الثقة من جانب الجهات المستفيدة في إفصاح الشركات المؤثرة في السوق؛
- ❖ إن وفاء مراجع الحسابات بهذه المسؤولية يزيد من ثقة المهتمين في إدارة الشركات، في أنها تفي بمسؤولياتها عن إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية.

2.2.2.2. التحولات التي طرأت على مسؤولية المراجع عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية

المرحلة الأولى: مسؤولية المراجعة عن الغش قبل قانون أوكسلي 2002

إن مرحلة ما قبل قانون أوكسلي تمثل مرحلة هيمنة المهنة على تحديد مسؤولية المراجع، فالمهنة ممثلة في AICPA هي التي لها الحق في تحديد مسؤوليات المراجع، فهي مرحلة الاستقلال الكامل للمهنة ويمكن دراسة هذه المرحلة من خلال الفترات التالية:.

الفترة الأولى: من تاريخ مهنة المراجعة (مرحلة ما قبل عام 1920)

إن الحاجة القليلة الى وظيفة إبداء الرأي مع عدم وجود قوانين تتطلب إبداء الرأي عن القوائم المالية، ومحدودية جمهور المستثمرين في توفير الأموال، جعل مهنة المراجعة تؤدي بشكل أساسي لتلبية رغبة الإدارة التي كانت تلك المنظمة في ذلك الوقت.

¹ نصر على عبد الوهاب، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: الجزء الثاني الإتجاهات الحديثة في مجالات المراجعة المتقدمة ومسؤوليات مراقب الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص:242.

إن اهتمام المراجع في هذه الفترة كان موجه أساساً لاكتشاف الأخطاء أو الغش الذي يمكن أن يقع من جانب العاملين بالمؤسسة، وذلك من خلال التركيز على المراجعة الحسابية والمستندية، بما فيها إعادة الحساب وفحص الترحيل والعمليات الحسابية على اختلافها إرضاء لمستخدمي التقارير المحاسبية الذين كانوا يهتمون بحماية أموالهم من الخطأ أو الغش أو التلاعب، ومن ثم كان المراجع مسؤولاً عن اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب وقد كان هذا ممكناً فقد كانت المشاريع صغيرة الحجم وعدد عملياتها قليلة وبسيطة وكان المراجع يقوم بمراجعة شاملة لجميع عمليات المشروع التي تمت خلال الفترة المحاسبية تحت الفحص.

الفترة الثانية: من عام 1920 حتى عام 1960

إن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وظهور شركات الأموال التي تميزت بالحجم الكبير والعمليات البالغة التشابك والتعقيد، وانفصال الملكية عن الإدارة فيها ومحدودية المسؤولية للمساهمين، تغير الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية مراجعة الحسابات لكونها أداة الرقابة المهنية التي تطمئن المساهمين على مدى عدالة التقارير المالية، وأصبحت وظيفة المراجعة هي إبداء عدالة التقارير المالية وليس اكتشاف جميع الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن تكون في التقارير المالية، ويبدأ المراجع يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية، وتحولت المراجعة من المراجعة الشاملة إلى المراجعة الاختيارية التي تقوم على فحص عينة من الحسابات والعمليات التي يفترض أنها تمثل المجتمع المأخوذ أصدق تمثيل.

وللوفاء بمسؤولية المراجع في التعبير عن رأيه فيما يتعلق بعدالة وصدق عرض القوائم المالية، فإن عليه أن يبحث عن كل من الأخطاء والغش الذي يؤثر بشكل جوهري على صحة وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم، أكثر من ذلك فلو أن الفحص قد قاد المراجع إلى الشك في وجود غش وحتى لو كان هذا غير جوهرياً بدرجة كافية تؤثر على رأي المراجع فإن عليه أن يرفع الأمر إلى إدارة التنظيم مصحوباً باقتراحته المرتبطة بالإجراءات التصحيحية.

قامت المنظمات المهنية وعلى رأسها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار مجموعة من النشرات المهنية بخصوص مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والغش في هذه الفترة نعرضها في الجدول التالي¹:

حسين أحمد دحدوح، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"،
¹مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2006، المجلد 22، العدد الأول، ص: 183.

جدول رقم(10): النشرات المهنية بخصوص مسؤولية المراجع عند اكتشاف التضليل للفترة من
1920الى1960

رقم النشرة	تاريخ النشرة	عنوان النشرة	مضمونها
نشرة إجراءات المراجعة رقم 01	1939	تمديد إجراءات المراجعة Extensions of Auditing Procedures	- عملية اكتشاف الأخطاء والغش لا تُعد هدفاً أساسياً للمراجعة؛ - على المراجع أن يخطط عملية المراجعة بهدف إبداء الرأي بعدالة التقارير المالية وليس لاكتشاف الأخطاء والغش.
نشرة إجراءات المراجعة رقم 30	1960	مسؤوليات ومهام مدقق الحسابات المستقل في فحص القوائم المالية Responsibilities and Functions of the Independent Auditor in the Examination of Financial Statements	- يجب على المراجع عند أداء عملية المراجعة أن يكون مدركاً لاحتمال وجود غش جوهري من جانب الإدارة بالقوائم المالية؛ - على المراجع الاتصال بأحد ممثلي المؤسسة محل المراجعة لتحديد المسؤول عن ذلك الغش المكتشف وتحديد مقدار ذلك الغش؛ - يعتمد المراجع عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية على نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي

فإن الإدارة تعد المسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلية الفعال.			
---	--	--	--

المصدر: حسين أحمد دحدوح، "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في إكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2006، المجلد 22، العدد الأول، ص: 183.

الفترة الثالثة: من عام 1960 حتى نهاية عام 1988

إن تزايد حالات التقاضي ضد المراجعين لفشلهم في اكتشاف الغش وتجاهل أحكام القضاء لتلك المسؤولية المحددة طبقاً لنشرات المراجعة، أدى إلى التحرك نحو قبول مسؤولية أكبر عن اكتشاف غش واحتيال الإدارة من خلال إيضاح معايير المراجعة رقم (6) الصادر عام 1975، بالإضافة إلى الإيضاح رقم (16) الصادر في 1977. حيث اهتم الإيضاح رقم (6) بما يعرف بمعاملات الطرف ذو الصلة بالشركة، كما طالب المراجع بأن يعطي عناية خاصة بتلك العمليات الهامة التي تقع بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها، كما طالبه أيضاً بضرورة الإفصاح بالقوائم المالية عن حقيقة تلك العمليات خاصة إذا كانت جوهرية وهامة.

أما الإيضاح الأمريكي رقم (16) فقد أوضح أنه ينبغي على المراجع أن يقوم بوضع خطة المراجعة بشكل يراعي عملية البحث عن الخطأ والمخالفات المهمة، وحددت مسؤوليته عن اكتشاف الخطأ والمخالفات بحدود العينة التي يقوم بمراجعتها.

الفترة الرابعة : من عام 1988 حتى عام 1997

لم ينل الإيضاح رقم (16) قبولاً عاماً لدى مستخدمي القوائم المالية بسبب رغبتهم في تحميل المراجع المسؤولية الكاملة عن اكتشاف الأخطاء أو الغش وليس مجرد البحث عنها، كما يعاب عليه أنه قد جاء بصيغة غامضة لم تلبّي رغبات المراجعين كما أنّها لم تقدم للمراجعين إرشاد كاف، نتيجة لذلك تم إصدار إيضاح معايير المراجعة رقم (53) عام 1988.

تبنّت هذه النشرة مدخلاً إيجابياً بدلاً من الطابع الدفاعي الذي كان في النشرات السابقة، إذ ألزمت هذه النشرة المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بشكل يمكنه من توفير تأكيد بدرجة معقولة، لاكتشاف الأخطاء والمخالفات المهمة، وممارسة درجة ملائمة من الشك المهني.

الفترة الخامسة: من عام 1997 حتى عام 2000

وسعت النشرة السابقة من نطاق مسؤولية المراجع بخصوص اكتشاف الأخطاء والمخالفات المهمة، إلا أنها لم تعط تفسيراً واضحاً للمعنى المقصود بالتأكد المعقول، والدرجة الملائمة من الشك، وكذلك لم توفر إرشاداً عن الأهمية النسبية للعوامل التي ينبغي على المراجع أن يأخذها بالحسبان عند تقييم مخاطر حدوث التحريفات أو كيفية استخدامها، إضافة إلى تزايد موجة التقاضي الذي يعد دليلاً على استمرار وجود فجوة التوقعات بخصوص مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والغش .

ونتيجة لتنامي مثل هذه المخاطر على مهنة المراجعة أصدر مجلس معايير المراجعة صيغة مبدئية بعنوان: "مراعاة الغش عند مراجعة القوائم المالية" تضمنت إرشادات بخصوص تقييم مخاطر الغش عند أداء عملية المراجعة، وتبع لذلك تم إصدار معايير المراجعة رقم (82) عام 1997، حيث الغت هذه النشرة نشرة معايير المراجعة رقم (53)، كما تضمنت لأول مرة استعمال كلمة "الغش" على عكس المعايير السابقة التي استخدم فيها مصطلح مخالفات، إضافة إلى مجموعة من الإرشادات من أجل زيادة الاهتمام بعمليات الغش من قبل المراجعين في أثناء قيامهم بعملية المراجعة، وليس فقط عند التخطيط لها. وأوضح المعيار مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش ولكنه لم يوسع من هذه المسؤولية التي لاتزال في إطار مفاهيم رئيسية للضمانات المادية المعقولة المعقولة.

المرحلة الثانية : مسؤولية المراجع بعد قانون أوكسلي 2002

حمل قانون أوكسلي حزمة من التغييرات الجوهرية على قضايا محاسبية ورقابية وقانونية، ومن حيث مسؤولية المراجع فان القانون يعتبر تغيراً جذرياً في توجهات تفسير مسؤوليات المراجع حيث انتقلت المهمة من المهنة الى المجتمع.

الفترة السابعة: من عام 2000 الى 2002

في فبراير 2002 أعدت مسودة معيار المراجعة رقم (99) عن طريق مجلس معايير المراجعة ASB بعنوان "مراعاة الغش عند مراجعة القوائم المالية"، حيث لا يحمل هذا المعيار المراجع مسؤولية أكبر بخصوص اكتشاف التلاعب والغش¹، وإنما يوفر الإرشادات للمراجعين للوفاء بمسؤولياتهم المرتبطة بالغش عند أداء مهمة مراجعة التقارير المالية طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، أي أنه لا يغير أيّاً من مسؤوليات المراجع، بل يضيف بعض المفاهيم والمتطلبات والاحتياجات والإرشادات الجديدة للمراجع التي تتناسب مع ما هو جديد.

¹ أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص:116.

الفترة الثامنة: من عام 2002 الى 2004

في عام 2004 بدأ IAASB برنامج ضخم وشامل لتعديل وإعادة إصدار المعايير الدولية للمراجعة ISA، وفي موضوع مسؤولية المراجع عن الغش اصدر المعيار رقم 240 بعنوان "مسؤوليات المراجع المتعلقة بالغش في مراجعة القوائم المالية" حيث ركز المعيار على ضرورة اتباع المراجع منهج مخاطر الأعمال من خلال عدد من الاجراءات التي تضمنت¹:

- ✓ المحافظة على الشك المهني؛
- ✓ المناقشات بين الفريق العمل؛
- ✓ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة.

الفترة التاسعة: من عام 2004 الى 2007

تخلت مهنة المراجعة عن التشريع الذاتي وأصبح للمجتمع دوراً أكبر في تحديد مسؤولية المراجع، وهذا بعد نشأت "البيكابو" أو اختصاراً PCAOB*، حيث تشرف "البيكابو" على جميع القضايا المتعلقة باستقلال المراجع ومسؤولياته ولها إصدار المعايير لذلك.

وفي نشرة خاصة لعام 2007، قدمت "البيكابو" ملاحظاتها فيما يتعلق بتطبيقات المراجعين ذات العلاقة بالغش حيث ناقشت النشرة ستة مواضيع في هذا الخصوص²:

- ✓ مدخل المراجع العام لاكتشاف الغش المالي؛
- ✓ حلقات العصف الذهني والبحث المتعلقة بالغش؛
- ✓ استجابة المراجع لعوامل الغش؛
- ✓ القوائم المالية المحرفة؛ خطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة؛
- ✓ المواضيع الأخرى المتعلقة بتحسين عملية اكتشاف الغش.

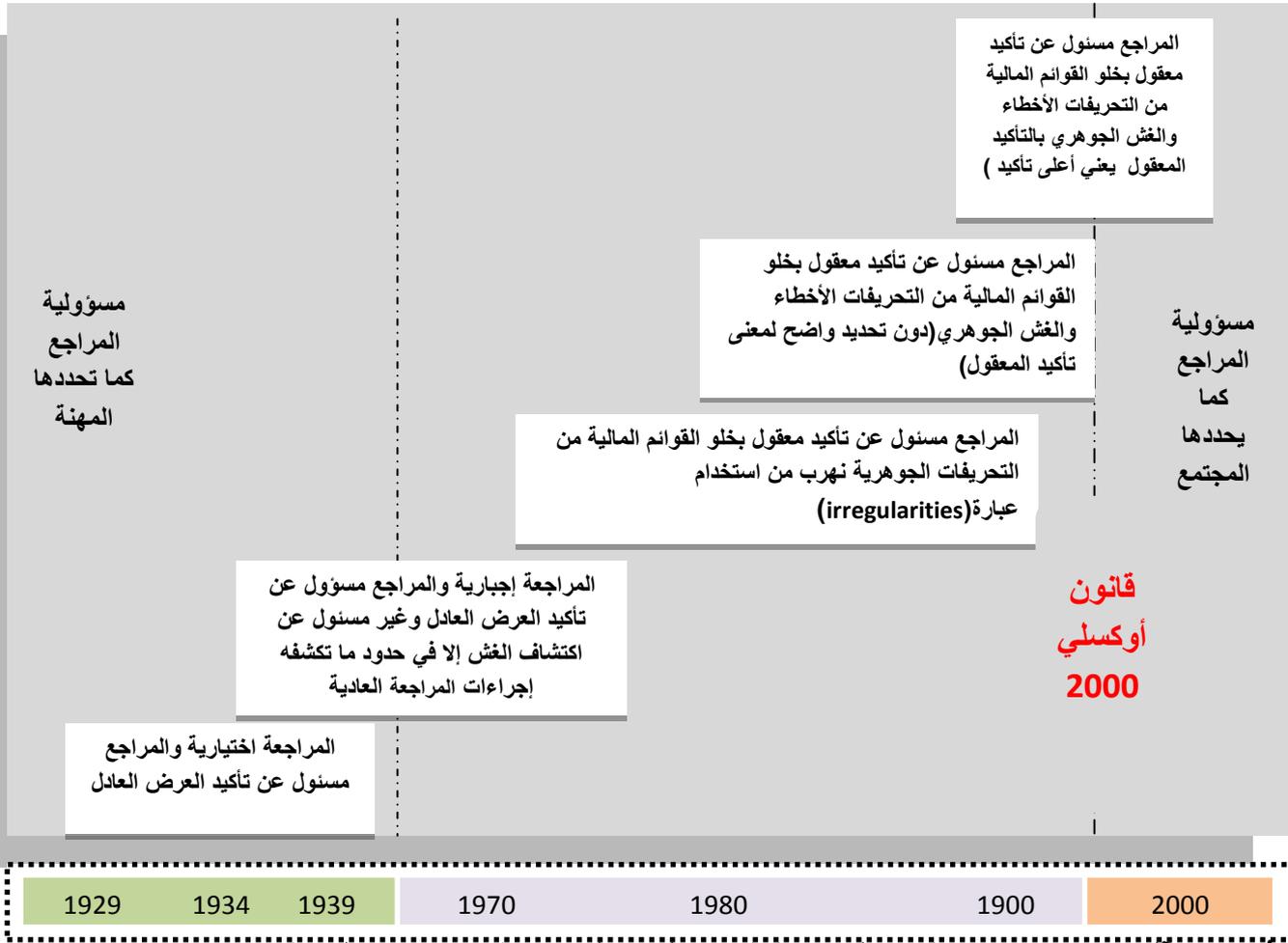
ونلخص المراحل السابقة الذكر في الشكل التالي:

¹ www.iaasb.org

* Public company accounting over sight board.

² www.pcabus.org.

شكل رقم (20): مراحل التغيير في مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية



المصدر: آل عباس محمد، مسؤوليات المراجع والتطورات المهنية الحديثة، مجلة صادرة عن الهيئة السعودية

للمحاسبين القانونيين، العدد 60، 2009.

3.2.3. الجمعيات المهنية المختصة في مراجعة الغش ومعايير المتعلقة بالغش

1.3.2. الجمعيات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة

يرى الباحثون في مجال المهن الحرة، أنه لا يمكن الحديث عن وجود مهنة إلا إذا انتظم الممارسون لها في جمعيات أو تنظيمات مهنية وتوفر لدى أعضائها المقدرة والرغبة على التضافر والتعاون من خلال هذه الجمعيات¹.

و تعرف الجمعيات المهنية للمراجعة على أنها¹: "تلك الجمعيات التي تقوم على خدمة مجتمع المهنة الواحد وإصدار النشرات الدورية وإقامة الندوات العلمية، وتقوم على تنمية مهارات المراجعين من خلال جلب كل جديد في المهنة، كما تعمل على تقديم العون للمهنيين وحمايتهم تجاه أطراف خارجية".

¹بن يخلف أمال، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص:30.

وتقوم الجمعيات المهنية في إطار تنظيم المهنة بالعديد من الوظائف نلخصها في الآتي²:

- وضع دستور بالأخلاقيات المهنية ينظم علاقة عضو المهنة بالعملاء والزلاء والمجتمع، وينظم تأديب الخارجين على قواعد السلوك المهني السليم؛
- وضع معايير محددة لدخول المهنة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات اللازمة، ووضع معايير للممارسة المهنية وإلزام الأعضاء باتباعها؛
- المساعدة في تأهيل الأعضاء للعمل بالكفاءة المهنية الواجبة من خلال وضع برامج لتعليم وتدريب الأعضاء وقياس أدائهم واستمرار عملية التعليم المهني بعد حصول العضو على حق ممارسة المهنة؛
- تدعيم مجال الدراسة وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات والمحاضرات وإصدار الكتب والدوريات والمنشورات، حيث من خلال هذه الوسائل يمكن للهيئة المهنية نشر المعرفة بين أعضاء المهنة وإعلامهم بأحدث التطورات الحاصلة في المجال المهني؛
- العمل كمجموعات ضغط مباشرة في صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر في المهنة، وتنظيم علاقاتها بمختلف الجهات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية في الداخل والخارج؛
- تعزيز المكانة المهنية للأعضاء داخل المهنة والمجتمع ككل، وذلك بمنح التأييد القانوني والمعنوي لمساعدتهم في أداء دورهم المهني وحمائتهم من المجموعات الوظيفية الأخرى التي قد تحاول الاعتداء على نطاق اختصاصهم المهني.

ونتيجة للضغوط المتزايدة من الأطراف ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزة حكومية شكلت عدة منظمات بهدف وضع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وكذلك تهيئة المناخ المناسب لتطبيق هذه المعايير. ومن أهم هذه المنظمات ما يلي:

1. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
3. لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC).

¹ محمد مفلح محمد الجعفره، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص:30.
² عمر شريقي، مرجع سابق، ص:58-59.

4. الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.
5. فريق الخبراء العامل الحكومي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR).
ونعرض فيما يلي بإيجاز هذه المنظمات على النحو التالي:

1.1.3.2 مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تم تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 من خلال اتفاقية وضعتها هيئات محاسبية مهنية من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبين عامي 1983-2001 شملت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين.

ويهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق ما يلي:

- تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية ذات النوعية الجيدة والقابلة للفهم والتطبيق، وتتطلب معلومات ذات نوعية جيدة وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات اقتصادية؛
- تحسين استخدام وتطبيق هذه المعايير؛
- تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية من خلال التوصل إلى حلول ذات نوعية عالية.

2.1.3.2 الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

ظهر الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى عالم الوجود نتيجة للمبادرات التي تمت في عام 1973، وتم اعتمادها رسمياً من قبل المؤتمر الدولي للمحاسبين في ميونيخ في عام 1977، ومهمته هي تطوير وتعزيز مهنة المحاسبة في مختلف أرجاء العالم من خلال معايير متوافقة قادرة على تقديم خدمات ذات نوعية جيدة بشكل مستمر للصالح العام، والاتحاد الدولي للمحاسبين هو منظمة دولية لهيئات المحاسبة لا يسعى إلى تحقيق الربح وغير حكومي وغير سياسي. ومن خلال التعاون مع الهيئات الأعضاء والمنظمات الإقليمية لهيئات المحاسبة والمنظمات العالمية الأخرى يقوم الاتحاد الدولي للمحاسبين ببذل وتنسيق وتوجيه الجهود لتحقيق إصدارات دولية فنية وأخلاقية وتعليمية لمهنة المحاسبة.

وعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة أمام هيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بالإجماع العام ضمن بلدانها على أنها منظمات وطنية كبيرة ذات وضع جيد ضمن مهن المحاسبة، وينتسب إلى الاتحاد 153 منظمة محاسبية متواجدة في 113 دولة، وتمثل أكثر من مليوني محاسب في العالم.

3.1.3.2 اللجنة الدولية لممارسة المراجعة (IAPC)

لقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس (IFAC)، على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها. ويتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة المراجعة الدولية (IPAC) من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الاتحاد، وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية باختيارها مواضيع من أجل الدراسة التفصيلية، بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة بتفويض المسؤولية لهذه اللجنة الفرعية، بدراسة المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات و توصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه كنتيجة لهذه الدراسة، كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها ومناقشتها.

وتقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء ومن الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد، كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آراءهم وتعليقاتهم، ومن ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بالشكل المناسب بعد أن تتلقى تلك التعليقات وتقوم بدراستها والتصويت بحسب قواعد الأغلبية وعند إصدار وعند إصدار المعيار أو البيان يحدد سريلان.

4.1.3.2 فريق الخبراء العامل الحكومي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي (ISAR)

أنشئ فريق الخبراء العامل الحكومي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبين والإبلاغ المالي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1982/67)، وهو الفريق الحكومي الدولي العامل الوحيد في منظمة الأمم المتحدة الذي يكرس جهوده لتحقيق التناسق الدولي بين الممارسات الوطنية للمحاسبة والإبلاغ على مستوى الشركات. وتجري الانتخابات أثناء انعقاد الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم، وتقوم الأمانة العامة للأونكتاد (مجلس التجارة والتنمية) بتنظيم أعمال اجتماعات الفريق الذي يشتمل على المنظمات الحكومية وغير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأعضاء في الأونكتاد، ويجتمع الفريق مرة في العام لبحث المواضيع المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والمواضيع المتعلقة بمهنة المراجعة والمحاسبة.

5.1.3.2 الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

تأسس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين (المدققين) العرب في بداية الستينات من نقابات المحاسبين والمراجعين العرب والمنظمات والمؤسسات التي تقوم مقامها وتتولى اختصاصاتها في الدول العربية المنظمة للاتحاد أو التي ستتنضم إليه.

ويعمل الاتحاد على تحقيق أهدافه، والتي اتضح من خلالها مدى الفائدة المتحققة على مستوى المهنة والعاملين بها، فقد عزز الاتحاد تنظيم وتقوية التعاون بين المحاسبين والمراجعين العرب وتطوير المهنة ورفع المستوى المهني والأدبي والثقافي لمزاويلها.

2.3.2 الجمعيات المهنية المختصة في الغش

1.2.3.2 منظمة فاحصي الغش المعتمدين (ACFE)

جمعية فاحصي الغش شهادة (ACFE) وهي منظمة مختصة في دراسة الاحتيال عبر جميع قطاعات الصناعة و توفير المعلومات المهنية العالمية مكافحة الاحتيال و تكوين مختصين في مكافحة الغش على نحو فعال¹، تأسست عام 1988 ومقرها في أوستن²، ولديها 40000 عضو في 125 بلدا توفر لـ 103 من فروعها المحلية التوعية والتعليم وفرص التواصل³.

إن مهمة المنظمة هو تخفيض حالات الغش، لمساعدة الدول الأعضاء في مجال الكشف عن الغش والردع، ولتحقيق مهمتها تقوم المنظمة بـ⁴:

- ✓ توفير التأهيل الحقيقي لفاحصي الغش المعتمدين من خلال تقديم شهادة فاحصي الغش^{5*} (CFE)؛
- ✓ وضع معايير عالية للقبول بما فيها إثبات الكفاءة من خلال التعليم المهني المستمر والإلزامي؛
- ✓ ضرورة خضوع فاحصي الغش المعتمدة إلى قانون صارم لقواعد السلوك المهني والأخلاقيات؛

¹ Rebecca Saltiel Busch, Healthcae Fraud auditing and detection guide, second edition, , john wiley &son, new jersey, Canada, 2012,p:2.

² JaeK.Shim,JoelG.Siegel, Accounting handbook, fourth edition, Barron`S Educational series inc, New york, 2006,p:

³ Rebecca Saltiel Busch,opcit,p:2.

⁴ Richard.Mary,Jokranacher,JosephT.Wells,Richard Riley, Forensic Accounting and fraud examination,...p:47.

شهادة فاحصي الغش هي شهادة تمنحها منظمة فاحصي الغش، حيث ترمز الشهادة الى التخصص في منع الغش، واكتشافه وردعه، وتنج* الشهادة.

المعتمدة لفاحصي الغش التعرف على العلامات التحذيرية التي تشير إلى وجود دليل حول الغش أو مخاطر الغش، وهناك حالياً أكثر من 20000 فاحص غش معتمد في جميع أنحاء العالم.

- ✓ يشغل منصب الممثل الدولي لفاحصي الغش المعتمدة لحكومة الأعمال والمؤسسات الأكاديمية؛
 - ✓ توفير القيادة لإلهام ثقة الجمهور في النزاهة والموضوعية المهنية لفاحصي الغش المعتمدين.
- ويشمل الفحص الذي يقوم به فاحص الغش المعتمد على أربعة مجالات رئيسية هي¹:

علم الإجرام والأخلاق في المعاملات المالية؛

العناصر القانونية الاحتيال؛

فحص الغش والتحقيق.

كما تعمل ACFE جنباً إلى جنب مع AICPA على تطوير برامج وأدوات جديدة لـ CPA والمختص في الغش لمكافحة الغش².

2.3.2 معايير المراجعة المتعلقة بالغش

1.2.3.2 معايير المراجعة المتعارف عليها

تعتبر المعايير عنصراً رئيسياً في نظرية المراجعة، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها، والمراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير، هذه الأخيرة تصدرها هيآت مهنية محلية ودولية تلقى القبول العام من طرف أعضاء هذه الهيآت، وتنعكس في الإجراءات المتبعة في ممارسته المهنية، وتعبر عن قواعد إرشادية يمكن للمراجع الرجوع إليها في تقييم أدائه المهني.

وتعرف المعايير على أنها³: "أنماط يلزم تحققها وأخذها في الاعتبار عند الأداء الفعلي".

ويقول الباحثان SHARL.j.&SCHANDL أنه لا يمكننا أن نتصور وجود مراجعة بدون معايير، فهذه الأخيرة لازمة لإبداء الرأي ويجب علينا أن نقبل هذا الفرض بدون إثبات، فالأحكام التي نقوم بإصدارها بدون افتراض معايير معينة هي أحكام غير منطقية، والمعايير هي التي تحدد نوعية الحكم، وهي بذلك تمثل وحدة القياس اللازمة لكي نعبر عن رأينا⁴.

وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين معايير المراجعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية مثلما يوضحها الشكل الموالي:

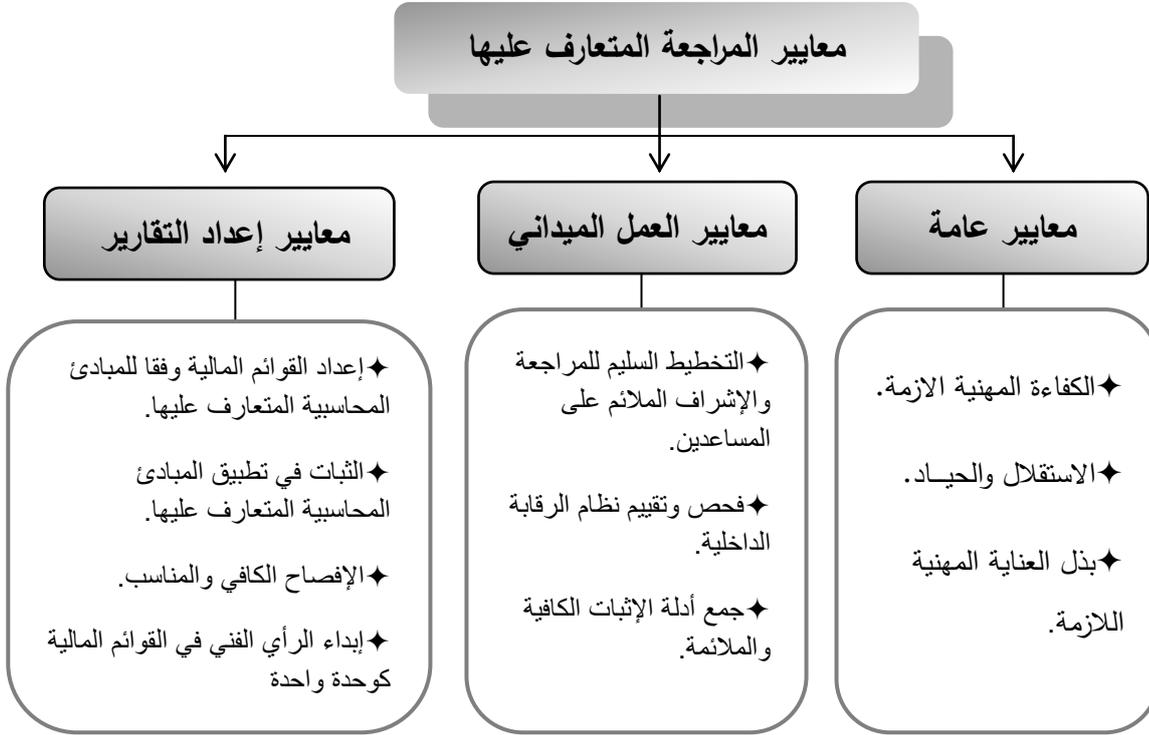
¹ Robert R. Moeller, IT Audit, control, and security, John Wiley & Son, New Jersey, Canada, 2010, p:26.

² Stephen Pedneault, op cit, p:134.

³ د. السيد محمد، مرجع سابق، ص:34.

⁴ صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص:45.

الشكل رقم(22): ملخص لمعايير المراجعة المتعارف عليها



المصدر: ألفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة: مدخل متكامل، ترجمة: د. محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، ص: 42

من خلال الشكل يلاحظ أنه تم تقسيم معايير المراجعة إلى ثلاثة مجموعات، حيث تتعلق المجموعة الأولى من المعايير بشخصية وكفاءة المراجع، بينما تتعلق المجموعة الثانية بإجراءات تنفيذ مهمة المراجعة، في حين تتعلق المجموعة الثالثة بتقرير المراجع من حيث الشكل والمضمون.

أولاً: المعايير العامة للمراجعة

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف بأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة".
وتوصف بأنها عامة لكونها تمثل خصائصاً مرغوبة في المراجع لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد تقريره بصورة ملائمة.

أ. التأهيل الكافي لمراجع الحسابات

يتم تنفيذ مهام عملية المراجعة بواسطة أشخاص تم تأهيلهم تأهيلاً كافياً من الناحية العلمية والعملية، فضلاً عن ضرورة توافر مجموعة من الصفات السلوكية الهامة مثل النزاهة والإخلاص والمحافظة على سرية المعلومات وغيرها من الصفات، ويمكن تناول هذه المعايير في النقاط التالي:

1. التأهيل العلمي والعملية

يمثل هذا المفهوم أول معايير التكوين الشخصي لمراجع الحسابات وأهمها، لأنه يتناول كيفية إيجاد شخص مرخص له بممارسة المهنة، كما يتناول كيفية صقل هذا التأهيل بالتدريب العملي، حيث إن قوة أية مهنة واحترام المجتمع لها تستمد من قوة الأفراد الذين يزاولونها وتمسكهم بقواعد السلوك المهني. وقوة الأفراد تعتمد أصلاً على توفر الكفاءة العلمية إلى جانب الكفاءة العملية. لذلك لا بد من إلمام مراجع الحسابات بجميع فروع المحاسبة، إضافة إلى جوانب المعرفة الأخرى التي تساعده على تنفيذ مهامه¹.

ومع التطور التكنولوجي المستمر واستعمال أجهزة الحاسوب في معالجة البيانات، فإنه على المراجع عدم إهمال إجراءات ومفاهيم المعالجة الآلية للبيانات، حيث أصبحت تمثل جانباً مكماً للنظام المحاسبي وأصبحت تدخل في إطار التأهيل العلمي للمراجع لا بد أن يتحكم فيها².

وفي الأخير يجب القول، إن معايير المراجعة الدولية لم تحدد معياراً خاصاً للتأهيل العلمي والعملية للمراجع ولكنها أوردت في فقرات متعددة القواعد التي تنظم التأهيل المهني للمراجع في عدة معايير على النحو التالي³:

- تضم المعيار الدولي رقم (600) في فقرته السابعة ما يلي: ينبغي على المراجع عند التخطيط للاستفادة من عمل المراجع الآخر مراعاة الكفاءة المهنية للمراجع الآخر في إطار المهمة المحددة التي نفذها ذلك المراجع.
- أما المعيار الدولي رقم (220) المتعلق برقابة الجودة على أعمال المراجعة فقد نصت الفقرة (14) منه على أنه يجب على المراجع والمساعدين ممن لديهم مسؤوليات إشرافية أن يأخذوا في الحسبان مهارات المساعدین وقدرتهم على أداء العمل الموكل لهم عند البت في نطاق التوجيه والإشراف والمراجعة المناسبة لكل منهم.

¹ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 171.

² عبد الفتاح محمد الصحن، كمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص: 68.

³ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 173.

2. التأهيل السلوكي للمراجع

يُمكن التأهيل السلوكي والأخلاقي للمراجع من الارتقاء بالمهنة والمحافظة على كرامتها وتقاليدها وآدابها، فمراجع الحسابات يجب أن تتوفر فيه صفات شخصية وأخلاقية لأداء واجبه المهني، وأهم هذه الصفات الأمانة والنزاهة والمحافظة على أسرار العملاء، والصدق والصبر والدقة في العمل، والحذر في التصرفات، والمقدرة على التركيز وتقدير المسؤولية¹.

3. استقلال المراجع

يمثل استقلال مراجع الحسابات حجر الزاوية في ممارسة المهنة، ويتطلب الاستقلال قيام المراجع بعمله دون التعرض إلى أية ضغوط. وقد كان الاستقلال مرتبطاً بالمهنة منذ نشأتها، بل إنه هو الذي أوجد المناخ الملائم لنشوتها. ويمكن القول إنه بدون الاستقلال تصبح عملية مراجعة الحسابات بدون مبرر على الإطلاق وتفقد دورها الاجتماعي، بل يغدو ضررها أكثر من نفعها². ويميز في الواقع بين مفهومين للاستقلال³:

- **الاستقلال العقلي (الذهني):** وهي الحالة العقلية التي تتيح للمدقق تقديم رأي دون أن يتأثر بالمؤثرات التي تُضعف حكمه المهني، وتتيح له التصرف بنزاهة وممارسة الموضوعية والتشكك المهني.
- **الاستقلال الظاهري:** ويقضي بأن يتجنب المدقق الحقائق والظروف التي تظهره بأنه في وضع يؤثر على حياد واستقلاله من وجهة نظر الغير، وبما تقلل من نزاهته و موضوعيته عند إبداء الرأي حول البيانات المالية.

وقد نشر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في التعلية رقم (03) قاعدة تتعلق بالاستقلالية بحيث تحدد على المراجع أن يتحلى بالنزاهة والصدق أثناء تأدية مهامه، ويجب أن يكون عادلاً وان يكون حراً في تحديد نطاق مهمته، كما يجب أن يحافظ على موقف حياده وعدم انحيازه، وان لا يترك المجال لكي ينظر إليه على أن له مصالح شخصية في الشركة⁴.

¹ لقلبي الأخضر، مرجع سابق، ص: 30-31.

² حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 174.

³ عمر شريقي، مرجع سابق، ص: 61.

⁴ ATH guides, Audit financier: guide pour l'audit de l'information financière des entreprises et organisations, Clet, paris, 2^{ème} édition, 1987, p: 44.

4. بذل العناية المهنية اللازمة

يتناول بذل العناية المهنية اللازمة مستوى الأداء المهني والذي يدور حول مقدار الجهد الذي يبذل من قبل المراجع أو مؤسسة المراجعة في سبيل أداء وتنفيذ كافة أنشطة المراجعة والتدقيق بهدف حماية مصالح القائم بالمراجعة من ناحية والمؤسسة أو الجهة التي يتم مراجعتها وتدقيقها من ناحية أخرى¹. يتحكم في مستوى الأداء المهني العديد من العوامل منها التشريعات والقوانين التي تحدد المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى من العناية المطلوبة، بالإضافة إلى ما تصدره الهيئات المهنية المختصة من معايير يلتزم بها المراجع للمحافظة على مستوى مميز من الأداء.

ومن مميزات العناية المهنية اللازمة، أن يتحمل كل شخص يقدم خبرته للغير ضرورة استخدام كل ما لديه من مهارة في أداء وظيفته، حيث يستلزم العناية اللازمة مراجعة انتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم والأحكام التي يقررها المساعدون. وبذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية اللازمة، من جهة يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، ومن جهة أخرى يعترف أن المراجع كأى إنسان آخر ليس معصوماً من الخطأ في الحكم فهو يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قد يخطئ، فهو مسؤول أمام عميله وأمام الجمهور عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة². وبذل العناية المهنية المعقولة يتطلب يشمل جوانب مثل: اكتمال أوراق العمل، كفاية أدلة المراجعة، وملائمة تقرير المراجعة³.

ولقد قام كل من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، و الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بإصدار مجموعة من المعايير، والتي كان لها أثر كبير على رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة وتضييق فجوة التوقعات بين المراجع ومستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية للمراجع، حيث أدت بعض هذه المعايير إلى: 1. تحديد متطلبات ومسؤوليات المراجع عن اكتشاف الغش، كما جاء في المعيار (SAS No.99)، والغش والخطأ كما جاء في المعيار (ISA No.240)⁴؛

2. تحسين فعالية المراجعة من خلال اكتشاف الأعمال غير القانونية من جانب العملاء، كما جاء في

المعيار (SAS No.54)، ومراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية، كما جاء في المعيار (ISA No.250)¹؛

¹ السيد محمد، مرجع سابق، ص: 200-201.

² وليم توماس، أمرسن هنكي، مرجع سابق، ص: 57.

³ أمين السيد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 46.

⁴ Hand Book of international Auditing, ISA No.240"Fraud and error", IFAC, ethics Pronouncements,2004.

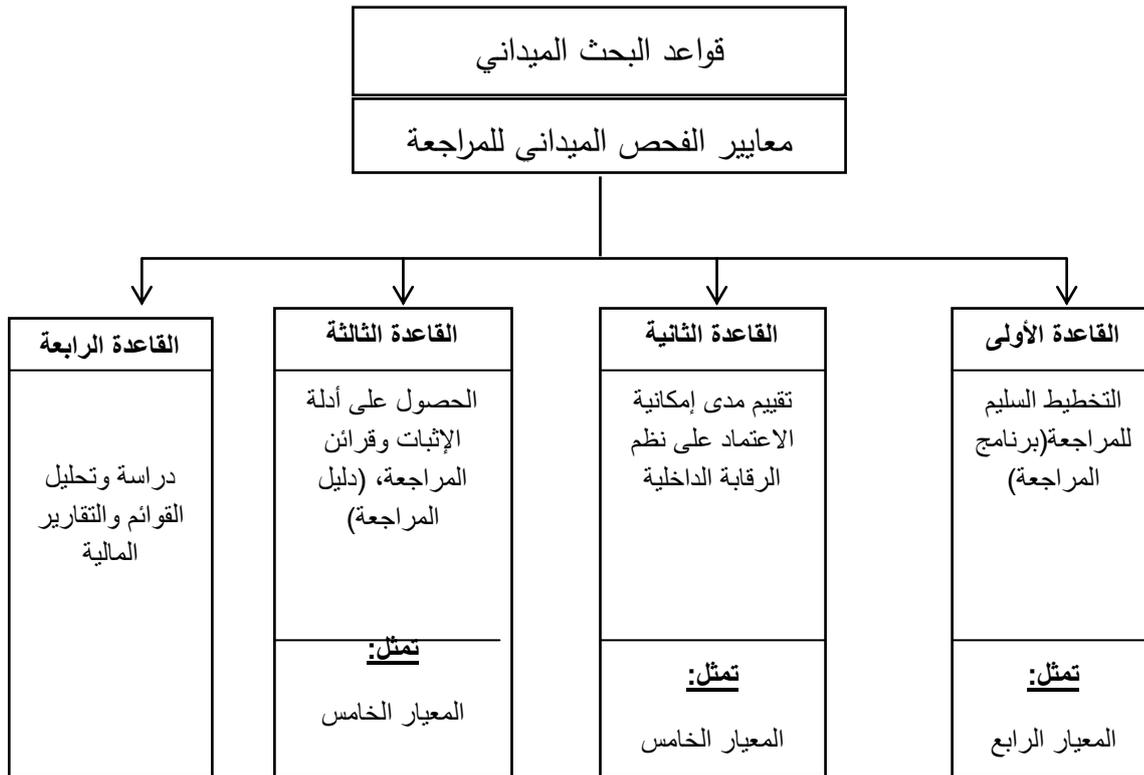
3. قدرة المراجع على الإنذار المبكر باحتمال الفشل في الاستمرار، كما في المعيار (SAS No.59)، وتوصيل أمور المراجعة ذات الصلة بالإدارة، كما جاء في المعيار رقم (ISA No.260)².

ثانياً: معايير العمل الميداني

تمثل معايير العمل الميداني قواعد البحث الميداني بالنسبة للمراجع، حيث تتضمن هذه القواعد مختلف الإرشادات اللازمة والإجراءات المطلوب على مؤسسة أو مكتب المراجعة مراعاتها وأخذها في الحسبان لتنفيذ برنامج المراجعة الموضوع بكل عناصره³.

والشكل التالي يوضح القواعد الرئيسية للبحث الميداني للمراجعة والتي يجب أن يلتزم بها المراجع.

شكل رقم (15): قواعد البحث الميداني



المصدر: السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص: 234.

¹Hand Book of international Auditing, ISA No.250"Consideration of Laws and Regulations in An Audit of Financial Statements", IFAC, ethics Pronouncements,2004.

² Hand Book of international Auditing, ISA No.260."Communication of AUDIT Matters With those Charged with Governance", IFAC, ethics Pronouncements,2004.

³السيد محمد، مرجع سابق،ص:233.

1. معيار التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساعدين

تمثل هذه القاعدة المعيار الرابع من المعايير المهنية للمراجعة بعد عرض المعايير العامة الثلاثة الأولى فيما سبق، ومن ناحية أخرى ترتبط هذه القاعدة وتعتمد على مفهوم العناية المهنية اللازمة (المعيار الثالث) من المعايير المهنية للمراجعة، على أساس أنه لغرض بذل عناية مهنية ملائمة ومناسبة في أدار مهمة المراجعة فلا شك أن العناية والاهتمام بضرورة التخطيط الفعال والمناسب والكافي لإجراءات هذه المهمة يصبح أمراً في غاية الأهمية وكذلك وضع نظام خاص بالإشراف على المساعدين من المراجعين ومتابعتهم لتحقيق أهداف المراجعة.

تمكن عملية التخطيط المراجع من تحديد ما يجب القيام به في عملية المراجعة، ومن سيقوم به والزمن اللازم لتنفيذ مهام عملية المراجعة، ويحتوى معيار التخطيط على القواعد التي يجب على المراجع الالتزام بها عند تصميم وتطوير خطة المراجعة، وعند إعداد البرنامج الزمني لتنفيذها، وعند تخصيص إمكانات المراجعة على الأوجه التي تتميز بارتفاع مخاطرها، بما يمكن من رفع كفاءة وفعالية تنفيذ مهام المراجعة وتحقيق أهدافها، وبعد التخطيط عملية مستمرة طوال فترة المراجعة، حيث يتم وضع خطة عامة متكاملة تتلائم مع نطاق العمل المتوقع ووضع برنامج مراجعة، ويمكن تعديل الخطة العامة وبرنامج المراجعة في حالة تغير الظروف أو ظهور نتائج غير متوقعة، وعلى ذلك يجب على المراجع توثيق الخطة بالمستندات¹.

يشمل معيار التخطيط السليم لمهمة المراجعة المكونات الآتية²:

- يعتبر التخطيط لعملية المراجعة من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمراجع؛
- يجب أن يخطط المراجع عمله بطريقة تسمح له بالقيام بمراجعة فعالة؛
- يجب أن تتضمن عملية التخطيط المراحل التالية:
 - دراسة النظام المحاسبي والإجراءات المتبعة في الرقابة الداخلية،
 - تقييم مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية،
 - تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها،
 - تنسيق جميع الأعمال التي سيتم تنفيذها؛
- يجب أن تراجع الخطط وتعديل حسب الضرورة التي تقتضيها عملية المراجعة؛

¹لقيطي الأخضر، مرجع سابق، ص:33.

²عمر شريقي، مرجع سابق، ص:66.

- يجب على المراجع إعداد برنامج مراجعة يحدد فيه طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة؛
 - يجب أن يراجع هذا البرنامج حسب تقدم المهمة وخلال عملية المراجعة.
- أما الإشراف الملائم على المساعدين فيتضمن معنى القيادة والإشراف والتوجيه والرقابة السليمة لكافة مراحل العمل للربط بين الأنشطة والإجراءات والفحوص التي يتم تنفيذها وبين الأهداف المرجوة.
- وقد تناولت المعايير الدولية للمراجعة موضوع الإشراف على المساعدين كما يلي¹:
- يجب على المراجع أن يقوم بالمتابعة والمراقبة الدقيقة للأعمال المفوضة للمساعدين؛
 - يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية اللازمة في توجيه مساعديه والإشراف عليهم؛
 - يجب على المراجع التأكد من أعمال مساعديه بواسطة أشخاص أكفاء، وذلك لتحديد ما إذا كان العمل قد تم تأديته وفقا للمعايير المهنية أم لا، وأن الأهداف المرجوة قد تم تحقيقها، وأن النتائج التي تم الحصول عليها مطابقة لعمل ورأي المراجع بشأن المعلومات المالية؛
 - يجب على المراجع إبلاغ مساعديه بمسؤولياتهم وأهداف إجراءات المراجعة التي يجب القيام بأدائها، كما يجب إبلاغهم بالأمر التي قد تؤثر على نطاق تلك الإجراءات، كما يجب عليه لفت انتباه المساعدين تجاه المشاكل الجوهرية المرتبطة بالحاسبة والمراجعة والتي تنشأ أثناء أداء عملية المراجعة.

2. معيار دراسة وتقييم الرقابة الداخلية

يتضمن نظام الرقابة الداخلية مجموعة من مقاييس الرقابة والحاسبة ومقاييس أخرى تحددها الإدارة وتطبقها وتراقبها وتقع تحت مسؤوليتها من أجل ضمان حماية أصول الشركة وكذا مصداقية التسجيل والبيانات المالية للشركة². كما يشمل هذا النظام التحضير المنتظم للتقارير التي تسمح بتشخيص الوضعية الحقيقية للمؤسسة داخل المحيط الذي توجد فيه، ويهدف حسب معهد المراجعين الداخليين بأمريكا إلى ما يلي³:

- التحكم في المؤسسة وحماية أصولها؛

- احترام السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتنظيمات؛

- ضمان نوعية المعلومات وصحتها وشموليتها؛

- ضمان تطبيق تعليمات الإدارة؛

عمر شريقي، مدى ملاءمة المعايير الدولية للمراجعة للواقع المهني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003/2002، ص:37.

² Henri-Piène Maders, Jean-Luc MASSELIN, controle interne des risques: Cibler, Organiser, Piloter, Maitriser, Eyrolles, paris, 2006, p:112.

³ Jean Charles BECOUR, Henri BOUQUIN, Audit opérationnel: efficacité, efficience ou sécurité, Economica, Paris, 1996, p:53.

- ضمان الاستخدام الاقتصادي والفعال لموارد المؤسسة.

ويقوم المراجع بدراسة وافية واجراء تقييم شامل لنظام الضبط الداخلي المعمول به ليكون أساساً للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق وليجري على ضوءه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال تدقيق الحسابات.

ويهتم المراجع أثناء فحصه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية بما يلي¹:

- معرفة واجبات العاملين في المشروع وحدود اختصاصاتهم؛

- معرفة نطاق عمل كل فرد وعلاقة ذلك بسلامة التقارير المالية؛

- اكتشاف إمكانية حدوث الخطأ ومدى إمكانية إخفائه واكتشافه؛

- وصف تفصيلي للرقابة الداخلية المتبعة؛

- اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية واستخدام الأدوات المناسبة لذلك.

3. معيار الحصول على أدلة الإثبات وقرائن المراجعة

تمثل أدلة الإثبات الأساس المعقول لإبداء المراجع رأيه في القوائم المالية، كما تمثل الأساس لعملية المراجعة فيما يتعلق بقواعد البحث الميداني، حيث يستخدمها المراجع كأساس لاتخاذ قرارات معينة باعتبارها توفر له الأساس المنطقي والرشد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية².

وللتحقق من مدى عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة يقوم المراجع بتحديد الحجم والنوع الملائمين من الأدلة، ويعد هذا أمراً ضرورياً في ضوء اعتبارات تكلفة اختبار الأدلة المتاحة وتقويمها. ويتطلب المعيار الدولي للمراجعة رقم(500)، وكذلك المعيار الثالث للعمل الميداني من المراجع أن يجمع الأدلة الكافية والملائمة التي تدعم الرأي الذي يتوصل إليه³.

وتعني الكفاية أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المراجع، مع مراعاة أن تكلفة الحصول على هذه الأدلة يجب أن لا تتجاوز الفائدة المتوقعة منها مع الأخذ بدرجة المخاطرة النسبية في الحساب. وتعني الملائمة أن يكون الدليل مناسباً وفعالاً، وفعالية الدليل تعتمد على موضوعيته فضلاً عن خلوه من التحيز الشخصي، ويقصد بالفعالية هنا النوعية الجيدة من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي⁴.

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص: 203.

² السيد محمد، مرجع سابق، ص: 315.

³ حسين أحمد دحوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 326.

⁴ وليم توماس، أمرسن هنكي، مرجع سابق، ص: 60.

تلعب خبرة المراجع وحكمته دوراً هاماً في مجال تحديد مدى كفاءة وفعالية أدلة الإثبات، وهناك مجموعة من العوامل يستطيع المراجع الاسترشاد بها لتحديد الأدلة التي تتميز بالكفاءة والفاعلية ومنها ما يلي¹:

- مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية؛
- مدى فاعلية دور المراجع الداخلي؛
- الأهمية النسبية للعنصر أو الموضوع المطلوب الحصول على دليل إثبات له؛
- الظروف الخاصة بالجهة التي يتم مراجعتها وتدقيقها؛
- مدى خبرة ومعرفة المراجع بظروف هذه الجهة؛
- المتطلبات النظامية التي يجب أن تلتزم بها هذه الجهة؛
- مدى وجود أخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛
- تقييم المنافع التي ستحقق من الدليل مع تكاليف الحصول عليه.

4. دراسة وتحليل القوائم والتقارير المالية

تتضمن هذه القاعدة من قواعد البحث الميداني قيام المراجع في حالات معينة كحالات المراجعة المالية بدراسة وتحليل التقارير والقوائم المالية من الحسابات الختامية والميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها، ويتم ذلك قبل إبداء الرأي المهني بشأنها.

يهدف التحليل المالي بصفة عامة الى دراسة العلاقة المتوقعة بين عناصر القوائم المالية وكذلك كشف أية علاقة بين العناصر غير متوقعة الحدوث أو الانتباه الى أية ظروف غير عادية أو غير مألوفة في هذه العناصر ويمكن تحديد أهم أهداف التحليل المالي بالنسبة للمراجع فيما يلي²:

- التحقق من أن القوائم المالية أعدت وفقاً لقواعد محاسبية محددة وقد تم تطبيقها بصورة سليمة ومماثلة خلال سنوات التحليل والمقارنة.
- التناسق في عرض وتقديم العناصر المختلفة للقوائم المالية بما يتلاءم وظروف المنشأة التي يتم تدقيقها ومراجعتها.
- التأكد من إعطاء المعلومات اللازمة والإيضاحات الكافية عن عناصر القوائم المالية.

¹ السيد محمد، مرجع سابق، ص:317.

² السيد محمد، مرجع سابق، ص:342.

- التأكد من مطابقة عرض وتقديم العناصر المختلفة للقوائم المالية مع دليل وبرنامج المراجعة.

- التأكد من سلامة تقييم أو قياس عناصر القوائم المالية.

ج. معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير مراجع الحسابات الوسيلة التي يستطيع بها التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية، كما يحدد

التقرير مسؤولية المراجع المهنية والجنائية عن تلك القوائم، وهذا للوقوف على اهماله او تقصيره في الرقابة¹.

ويسترشد المراجع بمعايير التقرير في إعداد تقريره من الناحية الشكلية ومحتوياته، ولقد قام الاتحاد الدولي

للمحاسبين (IFAC) بإصدار معيار المراجعة الدولي رقم (700) لسنة 2009 تحت عنوان: "تكوين رأي وإعداد

تقرير حول القوائم المالية" والذي يهدف الى توفير ارشادات حول شكل ومحتوى تقرير المراجع لذي يتم إصداره

نتيجة لعملية المراجعة للبيانات المالية كما يحدد مسؤولية المراجع المتعلقة بتكوين رأي حول البيانات المالية².

ويتم اعداد تقارير مراجع الحسابات استناداً الى أربعة معايير وهي³:

• أن يوضح التقرير مدى تمشي القوائم المالية التي اعدتها المنشأة محل التدقيق مع المبادئ المحاسبية المقبولة

قبولاً عاماً، وهو احد اجزاء تقرير الذي من خلاله يوضح التزام المنشأة عند قيامها بإعداد القوائم المالية

بالمعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة والمقصود بالقوائم المالية هي:

- قائمة الدخل؛

- قائمة المركز المالي (الميزانية).

- قائمة التغير في حقوق الملكية.

• أن يوضح تقرير مراجع الحسابات الثبات في تطبيق المنشأة محل التدقيق للمبادئ والطرق المحاسبية بين

الفترات، وهذا يعني ثبات المنشأة في استخدام الطرق المحاسبية مما يجعل عملية المقارنة للقوائم المالية من

سنة الى اخرى ممكنة.

• أن يوضح تقرير المراجع ان الافصاح عن البيانات المختلفة في القوائم ملائمة وكافية ما لم يشير تقرير

المراجع الى خلاف ذلك ويعني ذلك ان مراجع الحسابات هو من يقرر مدى ملائمة وكفاية المعلومات

الواردة في القوائم المالية وصحة هذه المعلومات، مما يعني في حالة إن رأي المراجع وجوب إضافة

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 114.

² Hand Book of international Auditing, ISA No.700: "Forming an opinion and reporting on financial statements", IFAC, ethics Pronouncements, 2009, www.ifac.org.

³ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 118-119.

معلومات أخرى ذات أهمية، فإنه يجب إن يشير إلى ذلك من خلال الملاحظات والتي يرفقها مع تقريره.

- أن يبين تقرير مراجع الحسابات رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي فيجب عليه ان يبدي أسباب الامتناع عن إبداء الرأي.

2.2.3.2 المعايير المتعلقة بمراجعة الغش

أولاً: معايير معهد المدققين الداخليين (IIA)

تأسست جمعية المدققين الداخليين في العام 1941 باعتبارها هيئة عالمية للعاملين في مجال التدقيق الداخلي، تضم الجمعية أكثر من 100000 محترف في مهنة التدقيق الداخلي حول كأعضاء في هذه الهيئة العالمية. كما أنها تعد الجهة الرائدة عالمياً في مهنة التدقيق الداخلي والمتخصصة في مجالات الاعتماد، التعليم، البحوث والارشاد الفني¹. يقوم معهد المدققين الداخليين بتطوير المستمر للمعايير التي تساعد المدقق الداخلي ببناء برنامج قوي لمراجعة الغش الذي يشمل النوعية والوقاية وبرامج للكشف إضافة الى عملية تقييم مخاطر الاحتيال داخل المنظمة. كما قام المعهد بتطوير مجموعتين من المبادئ التوجيهية في محاولة لتزويد المراجع بمنهجية تدقيق الغش، المجموعة الأولى من هذه المبادئ التوجيهية يطلق عليها اسم "المراجعة الداخلية والغش" تقدم للمراجع الداخلي إرشادات لبناء منهج لمراجعة الغش الملازم، في حين المجموعة الثانية يطلق عليها اسم "التنبؤ واكتشاف الغش في العالم الآلي" حيث يتم تحديد مخاطر الغش والتنبؤ بها من حيث صلتها بتكنولوجيا المعلومات كما يتم تحديد عناصر مثلث الغش (الفرص، الضغوط، التبريرات).

ثانياً: معايير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عدة إيضاحات في محاولة لشرح مسؤولية المراجع عن رصد واكتشاف الغش، ورغم صدور هذا الايضاح من فترة قريبة، إلا أن ازدياد وتفجر مجموعة من الفضائح المحاسبية لشركات أمريكية كبرى أدى الى صدور SAS.99 عام 2002. حيث تضمن المعيار SAS.99 اعترافاً من المهنة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، كما وسع المعيار من مسؤولية المراجعين تجاه اكتشاف الغش والتقارير عنه، وتطلب منهم فهم تقييم مخاطر الغش وجمع المزيد من

¹ <http://www.iiuae.org/> VISITED: 17/02/2014,22:30

المعلومات والأدلة المتعلقة بهذا التقييم، والاستجابة لهذه المخاطر بتصميم إجراءات المراجعة المناسبة¹. ويمكن أن نلخص أهم الإرشادات والخطوات اللازمة لدراسة الغش في الجدول التالي:

جدول(11): الإرشادات والخطوات اللازمة لدراسة الغش وفق معيار المراجعة SAS99

الاتجاه	الخطوة
<ul style="list-style-type: none"> ● العصف الذهني؛ ● ممارسة الشك المهني؛ ● تحليل مثلث الغش؛ 	<p>الخطوة الأولى: مناقشة الفريق لمخاطر التحريف الجوهرية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● إجراء استفسارات من الإدارة وآخرين؛ ● النظر في نتائج الإجراءات التحليلية؛ ● النظر في عوامل مخاطر الغش؛ ● النظر في معلومات أخرى. 	<p>الخطوة الثانية: الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية بسبب الغش.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● نوع المخاطر الممكن وجودها؛ ● مدى أهمية هذه المخاطر (حجمها)؛ ● احتمال المخاطر؛ ● مدى انتشار المخاطر؛ ● الافتراض المسبق بالاعتراف بإيراد غير صحيح هو مخاطر الغش؛ ● مخاطر تغلب الإدارة على أوجه الرقابة. 	<p>الخطوة الثالثة: تحديد المخاطر التي قد يترتب عليها تحريف جوهرية راجع للغش.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تقييم نظام الرقابة الداخلية؛ ● تقييم ما إذا كانت البرامج وأساليب الرقابة تتناول المخاطر المحددة. 	<p>الخطوة الرابعة: تقدير المخاطر المحددة بعد الأخذ في الاعتبار البرامج ونواحي الرقابة.</p>
<p>مع زيادة المخاطر:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الاستجابة العامة: تكوين فريق عمل أكثر خبرة واهتمام أكثر بالسياسات المحاسبية مع إجراء أقل للتنبيه. 	<p>الخطوة الخامسة: الاستجابة لنتائج التقدير</p>

<ul style="list-style-type: none"> ● الاستجابة الخاصة بمخاطر محددة: الأخذ في الاعتبار الحاجة لزيادة طبيعة وتوقيت درجة إجراءات المراجعة وفي جميع أعمال المراجعة يؤخذ في الاعتبار إمكانية تغلب الإدارة على أوجه الرقابة. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● تقييم الإجراءات التحليلية ؛ ● تقييم مخاطر الغش؛ ● الرد على التحريفات الممكن أن تكون ناتجة عن الغش . 	<p>الخطوة السادسة: تقييم أدلة المراجعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● ابلاغ كل غش الى المستوى الاداري المناسب. 	<p>الخطوة السابعة: الاتصالات</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● توثيق الخطوات من 1 الى 7؛ ● إذا لم يتم التعرف على اقرار غير سليم بالإيرادات كمخاطر ناتج عن الغش فيجب توثيق الأسباب . 	<p>الخطوة الثامنة: التوثيق</p>

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معيار المراجعة الأمريكي SAS99

من خلال ما سبق، وصف معيار المراجعة الأمريكي SAS99 الإجراءات التي يتبناها مراجع الحسابات في إطار اكتشاف الغش في التقارير المالية والابلاغ عنه، والذي من شأنه أن يساعد المراجعين على أداء أعمالهم بصورة أكثر فعالية وممارسة المراجعة بشكل أكثر ذكاء.

ثالثاً: معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 2002 بإصدار المعيار الدولي للمراجعة الخاص مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ ISA 240، حيث جاء نصه مشابه الى حد كبير مع المعيار الأمريكي SAS.99، وسع المعيار من مسؤولية المراجع نحو اكتشاف الغش وأكد على ضرورة تقييم مخاطر الغش والاستجابة لها . ونوضح الاجراءات التي جاء بها معيار المراجعة الدولي .

رابعاً: معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

أما على المستوى العربي فقد اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أول جمعية مهنية لمراجعة الحسابات سنة 2010 معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية. حيث يختص هذا المعيار

بمسئوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية، وبالتحديد بالإجراءات التي يتعين عليه القيام بها عند وجود بيانات غير صحيحة مهمة بسبب حدوث غش، أو محتمل حدوثه.

وفيما يلي أهم النقاط الواردة في هذا المعيار¹:

- اهتم المعيار بوصف الغش وخصائصه وعلاقته بالقوائم المالية محل المراجعة؛
- بين أهمية ممارسة الشك المهني عند تنفيذ عملية المراجعة؛
- بيان أهمية المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة حول احتمال وجود بيانات غير صحيحة مهمة ناتجة عن الغش؛
- أوضح المعيار كيفية الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على وجود مخاطر بيانات غير صحيحة مهمة ناتجة عن الغش؛
- عرض الإجراءات الواجب القيام بها من قبل المراجع عند تحديد وتقويم مخاطر بيانات غير صحيحة مهمة ناتجة عن الغش؛
- بيان الإجراءات الواجب القيام بها من طرف المراجع في حالة اكتشاف وجود الغش؛
- عرض الجهات التي يقوم المراجع بإبلاغها في حالة وجود غش أو شك في وجوده.

خامساً: معايير جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (ESAA)

أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين سنة 2008 معيار المراجعة رقم 240 الخاص بمسؤولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية²، هذا الأخير الذي يهدف الى توفير إرشادات تتعلق بمسؤولية المراجع بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية من خلال:

- وصف الغش وخصائصه والتمييز بين نوعين من الغش المتعلقين بمهمة المراجع وهما: التحريفات الناتجة عن اعداد التقرير المالي المزيف وسوء استخدام الأصول؛
- ضرورة ممارسة الشك المهني طوال عملية المراجعة لاكتشاف الأخطاء والغش؛
- التواصل بين أعضاء فريق المراجعة لمناقشة إمكانية تعرض القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش أو التدليس؛
- القيام بتقييم وتحديد المخاطر الناتجة عن التحريف الهام والمؤثر الناتجة عن الغش؛

¹ <http://www.socpa.org.sa/18/02/2014,10:44>.

² <http://www.esaegypt.com/2014/02/18,11:07>.

- تصميم إجراءات مراجعة إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها ومداهما لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها على مستوى التأكيد؛
- إبلاغ المراجع المستوى الإداري المناسب في حالة وجود غش.

سادساً: معايير هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

أصدرت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2007 معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (05) الخاص بمسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية، وحسب هذا المعيار فمراجع الحسابات يعتبر مسؤولاً عن التقصير وسوء التصرف إذ ثبت أنه لم يبذل جهداً معقولاً في الإعداد والتخطيط لعملية المراجعة من أجل اكتشاف وقوع التزوير والخطأ و/أو أن للمراجع كان على علم بتزوير وخطأ جوهريين ولم يتخذ أي إجراء مناسب لإبلاغ السلطة المسؤولة عن التزوير والخطأ. ومن أهم النقاط الواردة في المعيار¹:

- يقوم المراجع بتخطيط وإجراء عملية المراجعة بحس مهني مصحوب بالحذر؛
- تحديد وتقييم التزام الإدارة وتطبيقها لجميع المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- تحديد وتقييم القرائن التي تزيد من مخاطر وجود خلل ذي أهمية نسبية في القوائم المالية ناتج عن التزوير و/أو الخطأ؛
- تحديد الظروف التي تجعل المراجع بشك في حدوث خلل ذي أهمية نسبية في القوائم المالية؛
- تحديد وتقييم الدليل الذي يثير الشك في موثوقية بيانات الإدارة بما في ذلك معلومات المراجع عن عمليات المراجعة السابقة؛
- تقييم المخاطر التي قد يسببها التزوير والخطأ في القوائم المالية لاحتوائها على خلل ذي أهمية نسبية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بموجودات أصحاب حسابات الاستثمار/حملة الوثائق، وأرصدتهم ودخلهم؛
- المناقشات مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالقرار المهني والتفسير والالتزام والتطبيق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

¹ معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (5) مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية، أنظر موقع الهيئة: www.aoofi.com.

- الاستفسار حول نطاق إجراءات الرقابة على الإدارة والأنشطة المتعلقة باستثمار موجودات أصحاب حسابات الاستثمار/ حملة الوثائق وأرصدهم ودخلهم؛
 - الاستفسار حول استخدام أنظمة رقابة داخلية فعالة من أجل حماية موجودات أصحاب حسابات الاستثمار/ حملة الوثائق وأرصدهم ودخلهم، والتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
 - الاستفسار عما إذا كانت الإدارة أو لجنة المراجعة أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على علم بأي تزوير أو خطأ مشتبه فيه، أو تم اكتشافه، أو جرى التحقيق في حدوثه، أو تم تقديم تقرير عنه؛
 - عندما يستنتج المراجع أن القوائم المالية تحتوي على خلل ذي أهمية نسبية نتيجة تزوير أو خطأ، فإن على المراجع أن يدرس آثار ذلك على عملية المراجعة، وعلى المراجع بعد ذلك أن يقرر ما إذا كان يجب عليه الاستمرار في عملية المراجعة مع إبداء رأي متحفظ، أو الامتناع عن إبداء الرأي في تقرير المراجعة ؛
 - توثيق المراجع أسباب مخاطر التزوير والخطأ التي تم التعرف عليها خلال عملية التقييم، وتوثيق رد المراجع على هذه الأسباب، وإذا تم خلال القيام بعملية المراجعة تحديد أسباب مخاطر التزوير والخطأ التي تجعل المراجع يعتقد أنه من الضروري إجراء عملية مراجعة إضافية فإن على المراجع توثيق وجود أسباب تلك المخاطر وكيفية التعامل معها.
- من خلال ما سبق، إن معايير المراجعة الدولية والعربية تضع مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ على عاتق الإدارة من خلال التطبيق والتشغيل المستمر لنظم الرقابة المحاسبية والداخلية الكافية، حيث تخفف تلك الأنظمة من احتمال وجود غش وخطأ وان كانت لا تلغيها تماماً، ولا يعتبر مراجع الحسابات مسؤولاً عن منع الغش والخطأ، إلا أن المراجع لا يضمن أن يكون بمنأى عن مخاطر عدم اكتشاف غش مادي مؤثر على التقارير المالية، وعليه فقد قدمت معايير المراجعة الإجراءات اللازمة التي تساعد مراجع الحسابات في تقييم مخاطر الغش، حيث تعتبر إجراءات فعالة مقارنة بالنموذج التقليدي لتقييم مخاطر المراجعة ذات الصلة باكتشاف الغش الذي يعتبر غير فعال.

خلاصة

تحركت مهنة المراجعة لاستعادة الثقة العامة في خدمات التأكيد والتصديق التي تقدمها، من خلال تطوير معايير المراجعة المتعلقة بمسؤولية المراجعين تجاه تقييم واكتشاف مخاطر الغش.

وكان من أهم الجهود في هذا المجال جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) حيث قام المعهد بإقرار العديد من السياسات والإجراءات التي استهدفت التوعية بمشكلة الغش في القوائم المالية واكتشافه، كما قام بإصدار المعيار SAS.99 و الذي تضمن اعترافاً من المهنة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، ووسع المعيار بشكل ملحوظ من مسؤولية المراجعين تجاه اكتشاف الغش والتقارير عنه وتطلب منهم تقييم مخاطر الغش وجمع المزيد من المعلومات والأدلة المتعلقة بهذا التقييم والاستجابة لهذه المخاطر بتصميم إجراءات المراجعة المناسبة.

كما قام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولية التابع للاتحاد (IAASB) لتعديل نص المعيار IAS.240 المتعلق بالغش، حيث وسع من مسؤولية المراجعين نحو اكتشاف غش وأكد على ضرورة تقييم مخاطر الغش والاستجابة لها، كما وسع المعيار من إجراءات عملية المراجعة التي يجب على المراجعين القيام بها.

أما على المستوى العربي، فقد اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أول جمعية مهنية للمراجعة معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية. حيث اختص هذا المعيار بمسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية، وبالتحديد بالإجراءات التي يتعين عليه القيام بها عند وجود بيانات غير صحيحة مهمة بسبب حدوث غش، أو محتمل حدوثه.

الفصل الثالث

منهجية مراجعة الغش في التقارير المالية

تمهيد

كانت عملية المراجعة في السابق تعنى بالتأكد من دقة وصحة البيانات والقوائم المالية وإعداد الحسابات المتمثلة بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء وغش وتزوير والتقليل من ارتكابهما، لكن مع تطور الأعمال واتساع نطاقها أصبح هدف المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية، ومنذ عصر السبعينات حتى عصرنا الحالي أصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين للتدقيق وهما اكتشاف الأخطاء الجوهرية وبين الثقة والمصدقية.

إن اكتشاف التضليل في القوائم المالية يفرض على المراجع اتخاذ خطوات تمهيدية عند البدء في عملية مراجعة الغش ورسم خطة العمل بالتركيز على تحليل مخاطر الغش وربطها مع اختبار نظام الرقابة الداخلية. إن البيانات التي يقوم المراجع بمراجعتها والقوائم المالية التي يبدي رأيه حول صحتها وخلوها من الغش والأخطاء الجوهرية، والنتائج المتوصل إليها تستخدم لعدة أغراض، وتخدم عدة أطراف كالإدارة والمساهمين والمستثمرين ومصصلحة الضرائب، وسنتناول في هذا الفصل:

- ❖ التأسيس العلمي للمراجعة؛
- ❖ مراجعة الغش والمراجعة التقليدية؛
- ❖ مخاطر الغش في المراجعة؛
- ❖ خطوات مراجعة الغش.

1.3 التأسيس العلمي للمراجعة

1.1.3. تعريف المراجعة

تم تعريف المراجعة من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي ومن قبل الهيئات والمجالس المهنية، فمنها ما تم صياغته لتناسب موقفاً معيناً أو إجراء معيناً لتحديد الأغراض الخاصة والمسؤوليات المتعلقة بالمراجعة في هذا الموقف أو ذلك الإجراء، ومنها ما تم صياغته ليتناول المراجعة بشكلها العام. فمن أهم تلك التعريفات العامة للمراجعة الآتي:

تعرف المراجعة على أنها¹: "عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمها، بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية".

كما تعرف على أنها²: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة".

وعرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية³ American Accounting Association: "المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية systematic لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة".

كما عرف BENYAMINE Paul المراجعة على أنها⁴: "الفحص الذي يقوم به مهني مستقل وذو كفاءة بغرض إبداء رأيه المبرر حول انتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية في تعبيرها عن وضعية الشركة في تاريخ الإقفال وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، آخذ بعين الاعتبار القوانين والأعراف المتعامل بها في الدولة التي يتواجد بها مقر الشركة".

¹ إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حدائنة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 17.

² د. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998، ص: 7.

³ د. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص: 29.

⁴ عمر شريقي، مرجع سابق، ص: 10.

وتعرف أيضاً¹: "عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشي هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها".

وفي الأخير يمكننا إعطاء تعريف شامل للمراجعة على أنها: عملية تشمل الفحص، التحقيق والتقرير حول المعلومات المقدمة والمصورة لنتائج الأعمال حيث إن :

1. الفحص: أي فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم

تسجيلها، تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي، وهو قياس كمي ونقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة²؛

2. التحقيق: وهو الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم على نتيجة أعمال

المؤسسة ومدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة في فترة زمنية معينة بمعنى التأكد من الوجود الفعلي والميداني لعناصر الذمة على أرض الواقع³؛

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فإن أي خلل في النظام المولد لها يدي حتماً إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم هذا النظام والتأكد من الاستمرارية في تطبيق الطرق المحاسبية والالتزام بمعايير النظام المحاسبي في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي في محاييد حول ما إذا كانت عملية القياس للأحداث المالية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

3. التقرير: أي بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير موجه إلى الأطراف المعنية سواء كانت من

داخل المؤسسة أو من خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة وثمرتها، بالتالي يبرز فيه جميع الجهود المبذولة من قبل المراجع والمؤطرة بالمعايير الكفيلة باستصدار الرأي الفني المحايد⁴.

كما يمكننا تلخيص تعريف المراجعة في الشكل الموالي:

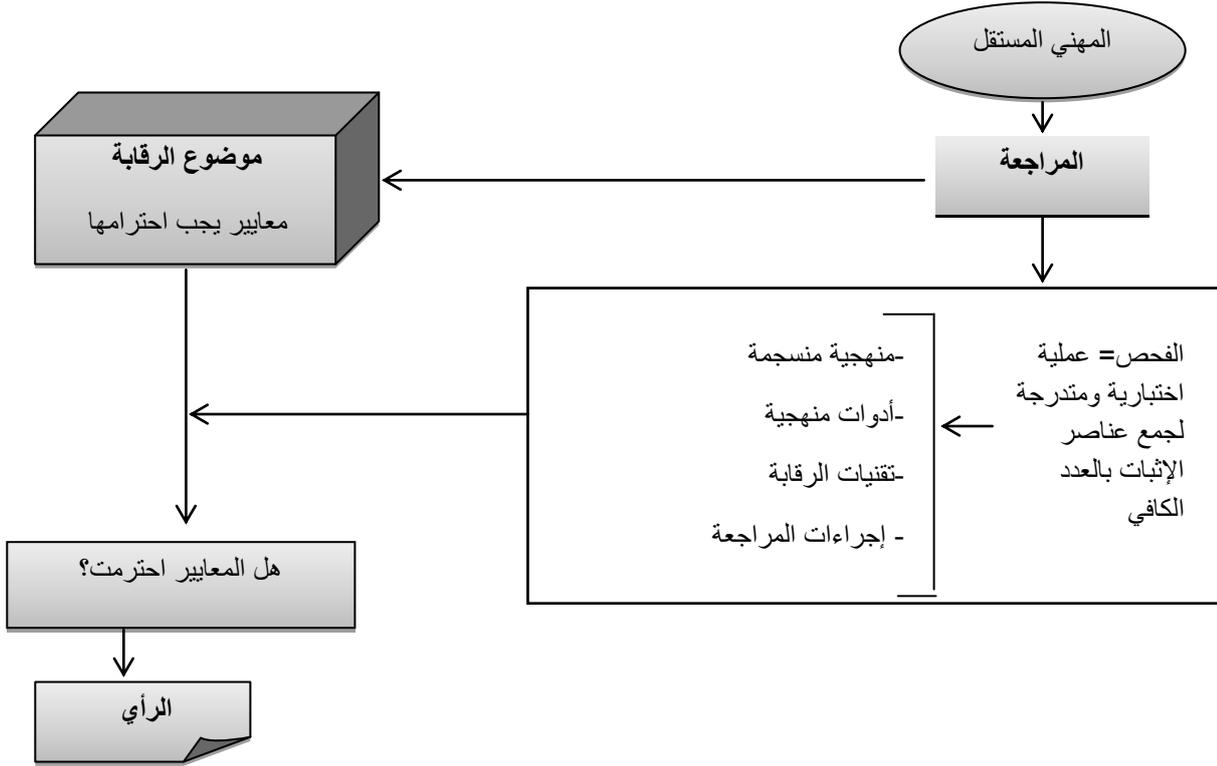
¹ عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 12-14.

² محمد توهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 10.

³ أحمد على جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص: 20.

⁴ لبيب عادل والفيومي محمد، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998، ص: 88.

الشكل رقم(24): ملخص لتعريف المراجعة



المصدر: عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة

المغربية-، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011/2012، ص:12.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن الهدف الرئيسي من عملية المراجعة هو إبداء الرأي، وأن هذا الأخير ينصب موضوعه حول مدى احترام المؤسسة محل المراجعة للمعايير المعتمدة في إعداد القوائم المالية وهي المرجع المحاسبي المطبق والمعتمد في الشركة من خلال احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من المراجع القيام بفحص للسجلات والدفاتر يتخلله جمع الأدلة الإثبات الكافية والملائمة، ومتبعاً في ذلك منهجية مدروسة وملائمة لتحقيق الهدف من المراجعة، ويستخدم أثناء عمله الميداني العديد من الأدوات والتقنيات والإجراءات.

2.1.3 أهمية المراجعة

تؤدي المراجعة من خلال علاقة ثلاثية الأطراف، تمثل فيها الإدارة الطرف الأول، مراجع الحسابات الطرف الثاني وأصحاب المصلحة في الشركة الطرف الثالث، وتبرز أهمية المراجعة من خلال القيمة المضافة التي تقدمها لمختلف الأطراف فيما يخص القوائم المالية للشركة التي هم أصحاب مصلحة فيها، ويمكن تلخيص أهمية المراجعة من خلال الأطراف المستفيدة من عمل المراجع كما يلي:

● إدارة المؤسسة:

إن إدارة المؤسسة عند قيامها بالتخطيط تعتمد بدرجة كبيرة على معلومات صحيحة ودقيقة، وهذا لتحقيق أهداف المؤسسة المسطرة، ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة إلا إذا كانت معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد وذلك بإعطاء رأي محايد صدق البيانات والقوائم المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية بكل دقة وموضوعية¹.

● المساهمون:

يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية ولتقرير المراجع باعتبارهم الملاك الذين يعينون المراجع ليساعدهم في الرقابة على إدارة الشركة كوكيل عنهم، ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات: عائدات السهم، الأداء المالي للشركة ومن ثم القيمة السوقية للشركة في البورصة².

● المستثمرون المحتملون:

يحتاج المستثمر المحتمل في أسهم الشركة معلومات كثيرة خاصة عن درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الأسهم، العائد الحالي والمتوقع للسهم، الأداء المالي للشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها. وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لإمداد هؤلاء المستثمرين بهذه المعلومات، لذلك فإن تقرير المراجع عن مراجعة هذه القوائم سوف يدعم ثقتهم فيما تقدمه لهم من معلومات، ومن ثم زيادة اعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة من عدمه³.

● هيئة سوق المال:

تعتبر هيئة سوق المال بالنسبة للعديد من الدول مستخدماً هاماً لتقرير المراجع لما لها من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية. وبمحكم القانون، فإن الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ملزمة بتقديم صورة من أوراقها المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها للهيئة العامة لسوق المال، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً شبه تشريعيًا فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الشركات وتعيين مراجع الحسابات⁴.

¹ خالد راغب الخطيب و خليل حمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص:11.

² والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:22.

حجاز خديجة، استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في ترشيح الحكم الشخصي لمصدق الحسابات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2009/2008، ص:13.

⁴ عمر شريقي، مرجع سابق، ص:13.

• الموردین:

تسمح لهم المراجعة بالاطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، مما يحدد درجة التعامل معها، فإذا اتضح للمورد أن الوضعية المالية جيدة بالنسبة للمؤسسة وأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في آجال استحقاقها فإن المورد سيوسع نطاق التعامل مع المؤسسة و تكون درجة الثقة أكبر، أما إذا تبين العكس فإن المورد سيكون أكثر حذراً في تعامله مع المؤسسة¹.

• نقابة العمال:

تعطي المراجعة الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة ، مما يساعد نقابة العمال على المطالبة بحقوق العمال، ففي حالة تمتع المؤسسة بمركز مالي جيد، وبالمقابل الأجور منخفضة فهذا يدفع بنقابة العمال للتفاوض مع إدارة المؤسسة على أساساً صحيح للرفع من قيمة الأجور².

• الجهات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها الشركات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون معلومات موثوق فيها ومعتمد من طرف جهات محايدة تقوم بفحصها فحصاً دقيقاً وإبداء الرأي الفني المحايد فيها³.

• إدارة الضرائب:

فهي تعتمد عليها في تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة التي تحصل عليها من إدارة المؤسسة، فإذا كانت هذه المعلومات صحيحة والنتائج مبينة بشكل سليم وتعكس الحقيقة فإن قيمة الضرائب تكون حقيقية والعكس صحيح، فإذا كانت إدارة المؤسسة تعمل على إخفاء الحقيقة عن إدارة الضرائب قصد التهرب أو التقليل من مبلغ الضريبة، فإن إدارة الضرائب لا يمكنها التعرف على ذلك إلا إذا قام شخص موثوق فيه ومستقل عن المؤسسة بفحص لعمليات المؤسسة ونتائجها مما يعطي إدارة الضرائب صورة واضحة عن المركز المالي ونتائج المؤسسة، مما يساعد على تحديد مبلغ الضريبة الحقيقي⁴.

¹ محي الدين محمود عمر، ص:11.

² نفس المرجع السابق، ص:12.

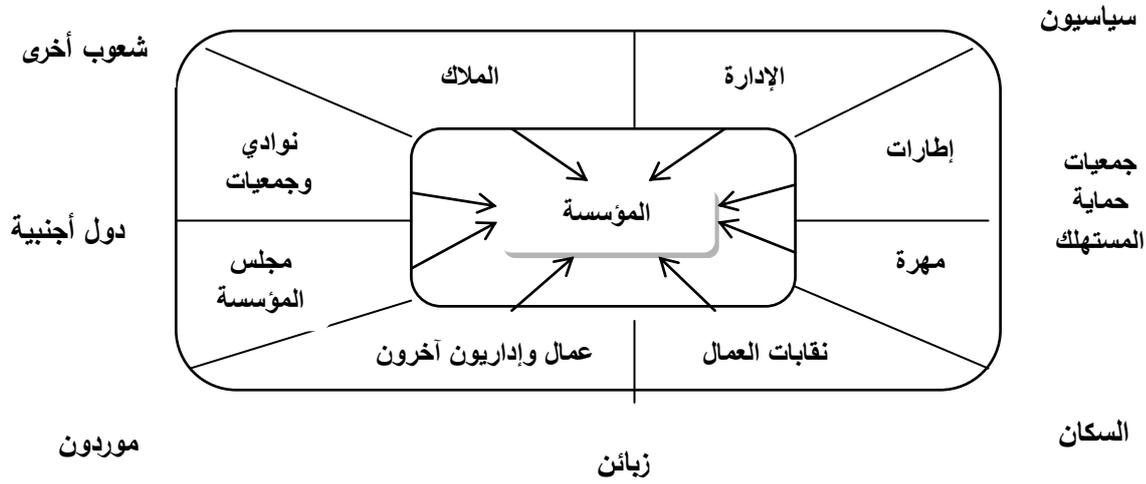
³ يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000، ص:08.

⁴ أحمد خليل، المراجعة والرقابة المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1968، ص:05. ماجيستار محي الدين، ص:11.

• المؤسسات التمويلية والاستثمارية:

تعتبر البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية، الممول الأول للاقتصاد، ولذلك فهي تعتمد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية للشركات المقترضة أو المستثمرين في أوراقها المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية. وتعتمد هذه المؤسسات على تقرير المراجع في تحديد مدى إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توفرها القوائم المالية، وتختلف درجة الوثوق في هذه المعلومات باختلاف اسم وسمعة مراجع الحسابات المهنية وحجم مكتبه¹.

ويوضح الشكل الموالي الأطراف الطالبة لخدمات المراجعة والمعلومات عن المؤسسة
شكل رقم (25): الأطراف الطالبة لنتائج المراجعة



المصدر: محمد بوتين، المراجعة مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2003، ص:10.

مما سبق، يمكننا القول أن المحاسبة أصبحت علماً اجتماعياً يُخدم فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو الظاهرة بالقوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة. ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعي محايد، بفحص تلك البيانات فحصاً انتقادياً منظماً ودقيقاً، وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات ودرجة الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي وصحة تبيانها لنتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

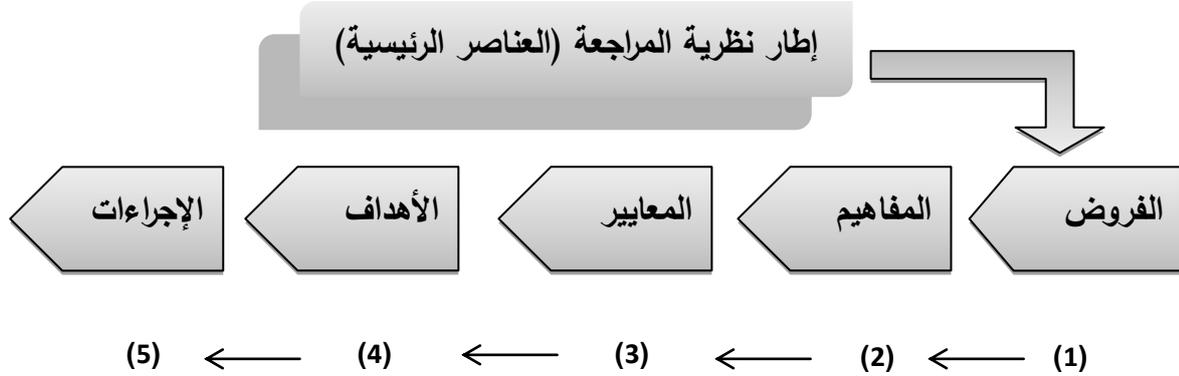
¹ حجاز خديجة، مرجع سابق، ص:13.

3.1.3 الإطار العام لنظرية المراجعة

إن أي نظرية توفر الأساس اللازم لتنظيم أفكار الفرد وضبط وتحقيق ما يترتب على ذلك من تصرفات، وعلى ذلك فإن نظرية المراجعة تساعد على شرح ووصف وتحديد طبيعة القرارات التي يجب على المراجع اتخاذها عند تنفيذ برنامج مراجعته، أي إن المراجع يعتمد على هذه النظرية في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة أو مرحلة من خطوات أو مراحل عملية المراجعة.

والشكل التالي يوضح العناصر الرئيسية التي تكون الإطار العام لنظرية المراجعة :

شكل رقم(26): الإطار العام لنظرية المراجعة



المصدر: د. السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص:32.

نلاحظ من خلال الشكل أن العناصر الرئيسية التي تتكون منها الإطار العام لنظرية المراجعة هي عناصر متتالية، ويعني ذلك أن كل عنصر يتحدد كنتيجة منطقية للعنصر السابق عليه.

1.3..1.3 فروض المراجعة

تعتبر فروض المراجعة هي الأساس الأول في بناء نظرية المراجعة، فمن خلال هذه الفروض تم اشتقاق بقية عناصر الإطار النظري للمراجعة.

يعرف kogler الفرض على أنه¹: "قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك".

كما يُعرف الفرض بأنه¹: "التعبير عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالمراجعة تجمع بين أكثر من مفهوم رقابي واحد، وتعتبر الأساس الذي يستفيد منه أو تبني عليه المبادئ العلمية للمراجعة".

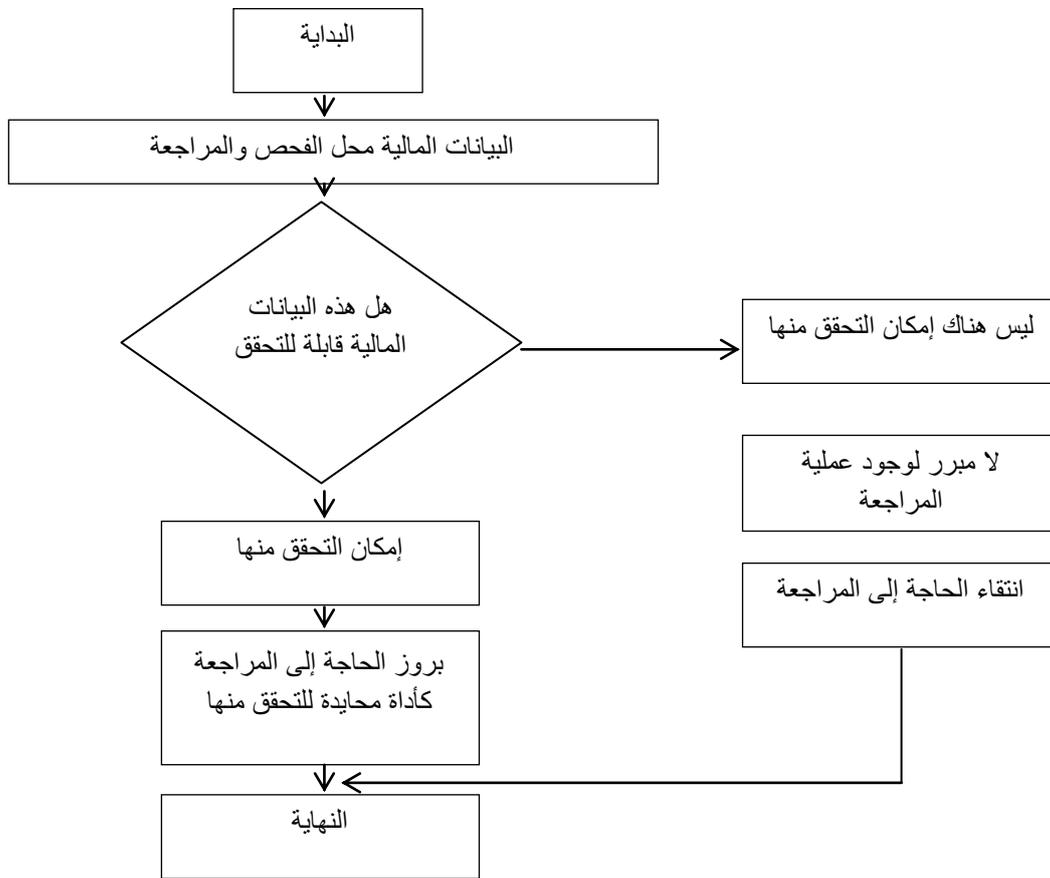
¹محمود السيد الناغي، المعايير للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000، ص:26.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن الفروض في المراجعة هي نقطة البداية التي يبدأ منها الباحثون في تطوير نظرية المراجعة، واشتقاق باقي عناصر الإطار النظري للمراجعة. وفيما يلي أهم الفروض التي تعتمد عليها نظرية المراجعة بصفة أساسية:

1.3..2.3. قابلية البيانات للفحص

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر إذن لوجود هذه المهنة. ويمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل التالي:

شكل رقم(27): الحاجة إلى المراجعة وعلاقتها بإمكان التحقق من البيانات المالية محل المراجعة



المصدر: عبد السلام عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المداخلة الداخلية والمراجعة الخارجية ص: 14

وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم المعلومات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المعايير هذه المعايير فيما يلي:

✓ ملائمة المعلومات؛

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 5.

✓ قابلية الفحص؛

✓ قابلية القياس الكمي؛

✓ عدم التحيز في المستحيل.

3.3.1.3. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة

يقوم هذا الفرض على تبادل المنافع بين الإدارة والمراجع، حيث أن الإدارة تقدم معلومات واقعية للمراجع الذي ييدي على أساسها رأيها الفني المحايد، وفي نفس الوقت يقوم المراجع بتزويد الإدارة بمعلومات صالحة لاتخاذ قرارات سليمة.

ووفقاً لهذا الفرض فإنه لا يعني استحالة وجود تعارض بين مراجع الحسابات وإدارة المؤسسة، فقد يكون هناك أحياناً بعض التعارض وخاصة في الفترة القصيرة وذلك لعدة أسباب منها¹:

✓ أن الإدارة تميل عادة إلى إظهار المؤسسة أو الشركة في صورة ناجحة، وأنها تحقق أرباحاً عالية حتى تزيد المكافأة التي يحصلون عليها أو لإعادة تعيينهم؛

✓ نظراً لأن المراجع يقوم بفحص وتقييم التأكيدات والمزاعم التي تذكرها الإدارة، فإنها (أي الإدارة) قد تحاول تعديل بعض التأكيدات التي قد تمثل إخراجاً لهم.

ولذلك فإن على المراجع أن يحتفظ بنظرة الشك المهني عند قيامه بتجميع الأدلة والبراهين المتعلقة بتأكيدات الإدارة.

4.3.1.3. خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية

يعتبر هذا الفرض مهم في تحديد نطاق المراجعة، حيث إنه يجعل المراجع يخفض من حجم اختباراته، ويثير هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء، حيث أن هذا الفرض لا يساعده على اكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية، ولكن إذا كانت هذه الأخطاء واضحة بحيث يستطيع المراجع اكتشافها من خلال اختباراته العادية، فإنه لا يكون لديه أي عذر في حالة عدم كفاية الفحص الذي قام به ولم يتمكن من اكتشافها.

¹كمال خليفة أبو زيد وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:20.

لذلك فعلى المراجع بذل العناية المهنية المعقولة أثناء تأديته للمهمة، أولاً لإحلاء مسؤوليته وثانياً ليكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية.

5.3.1.3. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية

يعنى هذا الفرض باستخدام لفظ (احتمال)، إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه. فالأخطاء لا تزال ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة. لهذا السبب يقوم المراجع بتقدير المخاطر التي قد تنتج من عدم قيام نظام الرقابة الداخلية بعمله بطريقة ملائمة¹. كما إن هذا الفرض يجعل من عملية المراجعة الاقتصادية عن طريق الاكتفاء بالمراجعة الاختبارية بدلاً من المراجعة الشاملة.

6.3.1.3 التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية

يقوم الفرض على أساس² " أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل معياراً يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض القوائم المالية، وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها"، وبالتالي فغن الالتزام بالمبادئ المحاسبية يعد مؤشراً حقيقياً للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية الختامية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

7.3.1.3 المفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تبقى كذلك في المستقبل

يقضي هذا الفرض بأن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي وتمت وفق إجراءات سليمة في الماضي وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، ولذلك فإنه من الضروري على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة لكشف مواطن الضعف في إجراءات النظام المفروض، وخاصة مع إدخال النظم الآلية لمعالجة البيانات التي أصبحت تهدد بعدم صلاحية هذه الفرضية في المؤسسات الحديثة³.

8.3.1.3. مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط

حسب هذا الفرض، يتولى المراجع مهامه حسب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة محل المراجعة، بشرط عدم إخلال هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة والتي على رأسها معيار الاستقلال.

9.3.1.3. المركز المهني للمراجع يفرض عليه التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز

ويعني هذا الفرض أن المكانة المهنية التي يتمتع بها المراجع المستقل تفرض عليه ان يكون ملتزماً في مسلكه بطريقة تتناسب مع هذه المكانة.

¹كمال خليفة أبو زيد وآخرون، مرجع سابق، ص:20.

²وليم توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سيد، الكتاب الأول، دار المريخ. للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص:54.

³عمر شريقي، مرجع سابق، ص:17.

4.1.3. مفاهيم المراجعة

يقصد بالمفاهيم¹ "التعميم العقلي والذهني أو الأفكار الأساسية أو أساسا التفكير".
وتم تعريفها أيضاً بأنها² "تصور أو إدراك ذهني مجرد عن ماهية أو جوهر الشيء، بحيث يمكن استخدامه أساساً لتحديد البنود أو العناصر التي تقع في نطاقه، وتلك التي تقع خارج نطاقه"
من هذين التعريفين، نستنتج أن كل لفظ متعارف عليه ومقبول في مجال البحث يعتبر مفهوماً، وتتمثل مفاهيم المراجعة في التعميمات العريضة المستنتجة من الفروض السابق إيضاحها، كما أن هذه المفاهيم تمثل بدورها الأساس لتحديد المبادئ والإجراءات.

ولنظرية المراجعة العديد من المفاهيم الأساسية على سبيل المثال:

- المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة؛

- الاستقلال؛

- العناية المهنية اللازمة؛

- أدلة الإثبات (القرائن)؛

- العرض الصادق والعاقل؛

- حق الاطلاع؛

- الرقابة الداخلية؛

- تقرير المراجعة؛

- الفحص التحليلي والاختباري... إلخ .

5.1.3. أهداف المراجعة

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، والمتبع للتطور التاريخي لأهداف المراجعة ومضمونه المهني يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف و بالتالي المضمون. فقدماً كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ولكن النظرة

¹وليم توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص:44.

²كمال خليفة أبو زيد وآخرون، مرجع سابق، ص:23.

لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي صراحة عام 1897 أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفاً من أهداف المراجعة وأنه ليس مفروضاً في المدقق أن يكون جاسوساً أو بوليسياً سريراً¹.

كذلك كان هدف المراجعة قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي في محايد حول أكثر من ذلك. لكن هذا الهدف تغير أيضاً، حيث أصبح من واجب المراجع القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار رأي في محايد ولتكوين هذا الرأي يلزم تحقيق أهداف المراجعة الأساسية والتي تتلخص في التدقيق والتحقق من العناصر التالية²:

- دقة وصحة عرض القوائم المالية.
- شرعية وصحة العمليات المالية التي تمت خلال الفترة.
- ملكية عناصر النشاط المختلفة.
- تقويم عناصر النشاط المخلفة.
- الوجود المادي لهذه العناصر المملوكة.
- وقد أضيفت أهداف عديدة للمراجعة في الوقت الحديث نذكر منها ما يلي³:
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفاً منها؛
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط؛
- تخفيض خطر المراجعة؛
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ومن خلال ما سبق فإن هذه الأهداف وغيرها عبارة عن حلقة وصل بين معايير المراجعة السابقة وإجراءات المراجعة اللاحقة، وبمعنى آخر تمثل الأهداف الوسيلة التي تتحول بها معايير المراجعة إلى إجراءات مراجعة.

¹ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 8-9.

² السيد محمد، مرجع سابق، ص: 35.

³ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص: 08.

6.1.3. إجراءات المراجعة

تتمثل إجراءات المراجعة في الخطوات التي يحددها المراجع مقدماً في صورة برنامج مراجعة محددة بدقة، وأيضاً ترتبط هذه الإجراءات بتصرفات وسلوك المراجع أداءه، وتختلف الإجراءات عن معايير المراجعة التي تمثل أهداف نظمية ونوعية أو كيفية يجب استيفائها وتحققها¹.

وتبقى إجراءات المراجعة هي الجزء الذي يترك لتقدير المراجع، حيث يضع الإجراءات التي يراها مناسبة وضرورية لأداء مهمته، وهي تختلف من مهمة إلى أخرى، بحيث أن لكل مهمة أهدافها وخصائصها، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسة محل المراجعة وطبيعة سجلاتها ودفاتها ونوعية الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة².

وفيما يلي جدول يوضح العلاقة بين الفروض والمفاهيم والمعايير والأهداف:

جدول رقم(12): العلاقة بين عناصر نظرية المراجعة

فروض المراجعة	مفاهيم المراجعة	معايير المراجعة	أهداف المراجعة
لا تعارض محتمل في المصالح	السلوك الأخلاقي	التدريب الكافي المناسب	-
تصرف المراجع كمراجع فقط	الاستقلال	الاتجاه العقلي المحايد	-
التزامات المهنة	العناية المهنية الواجبة	الاتجاه العقلي المحايد والعناية المهنية الواجبة	-
القابلية للتحقق والمراجعة	أدلة الإثبات	- الإشراف والتخطيط - دراسة وتقييم الرقابة الداخلية	-
نظام رقابة داخلية جيد يوفر درجة ثقة أكبر في المعلومات المالية	-	كفاية وصلاحية وملاءمة أدلة الإثبات	- صحة العمليات - شرعية العمليات - الملكية - التقييم - الوجود

¹ السيد محمد، مرجع سابق، ص:35.

² عمر شريقي، مرجع سابق، ص:22.

-	التحقق من اتباع السياسات والخطط الإدارية	-	ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل
عرض القوائم والتقارير المالية.	القوائم المالية تتميز ب: - الإلتزام بالقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. - الإلتزام بالمعايير المحاسبية الأخرى. - الإلتزام والترايط. - الإفصاح المناسب عن المعلومات. - إبداء الرأي أو الإمتناع.	صدق وعدالة عرض القوائم المالية.	صدق وعدالة عرض القوائم المالية يعني ضمناً اتباع القواعد المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المقررة.

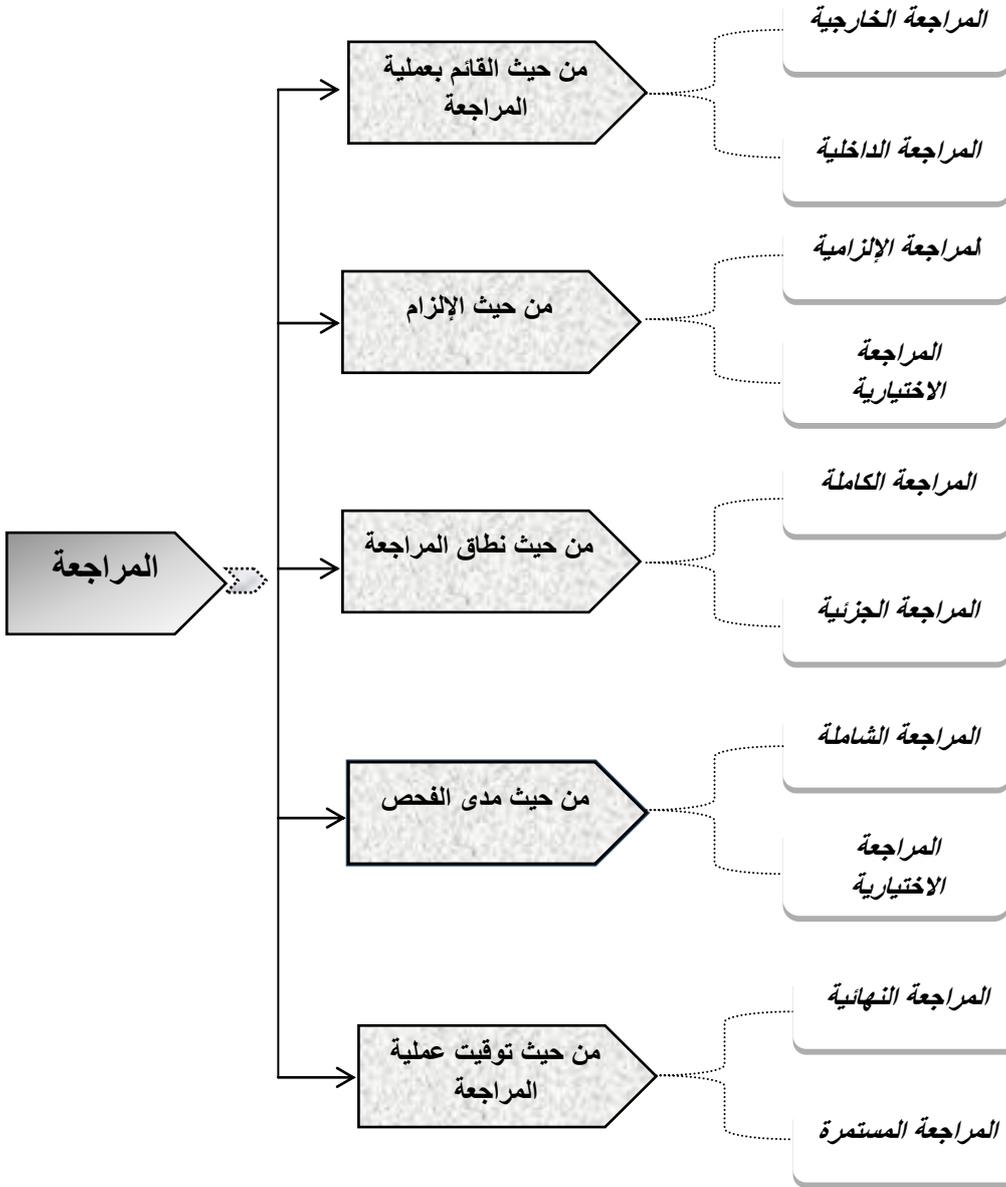
المصدر: السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية: المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص:36.

من خلال دراستنا لعناصر نظرية المراجعة تتضح لنا العلاقة المباشرة والمتتالية بين كل من فروض المراجعة ومفاهيمها ومعاييرها وأهدافها، وتترتب على هذه العلاقة الرباعية تحديد الإجراءات الخاصة بالمراجعة لتحقيق ومقابلة أهداف المراجعة بالنسبة لكل خطوة أو مرحلة من مراحل المراجعة.

7.1.3 أنواع المراجعة

تتم عملية المراجعة في الشركات والهيآت التي تخضع أعمالها للمراجعة طبقاً للمعايير المتعارف عليها علمياً وعملياً، ولكن تختلف المراجعة باختلاف الغاية والمنظور التي ينظر إليها من خلاله ولكن مستويات الأداء التي تحكمها واحدة ويمكن توضيح تلك التصنيفات للمراجعة من خلال الآتي:

شكل رقم (28): تصنيفات المراجعة



المصدر: محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، القاهرة، مصر 1998، ص: 21.

وفيما يلي توضيح مختصر لتلك الأنواع:

2.7.1.3. من حيث القائم بعملية المراجعة

تقسم المراجعة وفقاً للقائم بعملية المراجعة إلى نوعين أساسيين هما :

1.7.1.3. المراجعة الخارجية

الغرض الرئيسي من هذه المراجعة الخلاص الى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية. ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن ادارة المشروع. ولهذا يطلق على هذا النوع أحياناً بالتدقيق المحايد أو المستقل¹.

ويفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من المراجعة الخارجية وهي²:

أ: المراجعة القانونية (Audit legal)

وتعرف أيضاً بمحافظة الحسابات (Commissariat aux comptes)، وهي التي يفرضها القانون على بعض الأنواع من الشركات والهيآت، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية وإعطاءها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

ب.: المراجعة التعاقدية (Audit contractuel)

يقوم بها شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، ويمكن تجديدها سنوياً، ويكون هذا النوع اختيارياً وفقاً لعقد يبرم بين المراجع وزبونه، ويقوم المراجع بمهمته في هذه الحالة حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الاتفاق المبرم بين الطرفين.

ج.: الخبرة القضائية (Expertise judiciaire)

يقوم بها شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة، وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع بين مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها.

¹ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص:20.

² محمد بوتين، مرجع سابق، ص:27.

ثانياً: المراجعة الداخلية

لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقاً للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية. ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية. وقد عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) المراجعة الداخلية في جوان 1999 على أنها: "نشاط مستقل وموضوعي يمنح المنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح لها بتحسينها، وهي بذلك تساهم في خلق قيمة مضافة. وتساعد المراجعة الداخلية المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر والرقابة و الحوكمة، وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعد على تقوية ورفع من فعاليتها".

كما تعرفها معايير التدقيق الدولية ضمن المصطلحات بأنها عملية صممها وطبقها وحافظ عليها المسؤولون عن الحوكمة والإدارة والموظفون الآخرون لتوفير ضمان معقول حول إنجاز أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية، وفعالية وكفاءة العمليات، والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة، ويشير مصطلح " أنظمة الرقابة الداخلية" إلى أي من جوانب واحد أو أكثر من عناصر أنظمة الرقابة الداخلية¹.

ويشمل نظام الرقابة الداخلية خطة المنظمة وجميع الأساليب والتدابير المعتمدة لحماية الأصول، وضمان دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الفعالية التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات المقررة².

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(13): التمييز بين المراجعة الخارجية والداخلية

نقاط الاختلاف	المراجعة المالية المستقلة(المراجعة الخارجية)	المراجعة الداخلية
1 الهدف أو الأهداف	حماية حقوق الملاك و خدمة طرف ثالث وهم المساهمون عن طريق إبداء الرأي في مدى سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن	إن الهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو تحسين الكفاءة والأداء والربحية للمؤسسة.

¹رشا بشير الجرد، "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، المجلة الجامعية العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013، ص:225.

² Frederic Cordel, Gestion des risques et controle interne, vuibert, paris, 2013, p :14

	نتائج الأعمال والمركز المالي.	
2 المطيعة	المراجعة الخارجية موجهة الى التقرير عن موثوقية وعدالة القوائم المالية	تتم بهدف التحقيق من الالتزام بالمعايير والإجراءات المعمول بها لحماية أصول الشركة.
3 المؤهلات	المراجع الخارجي يجب أن يملك المؤهلات المحددة على النحو الذي يحدده النظام الاساسي.	لا تشترط مؤهلات خاصة يملكها المراجع الداخلي.
4 توظيف المراجع	يعين عادة من قبل الملاك وفي بعض الأحيان من طرف الحكومة.	يعين المراجع الداخلي من قبل الإدارة.
5 نطاق العمل	هذا النوع من المراجعة يجب ان يتم في جميع نواحي النشاط ولا يمكن للإدارة أن تحدد مجال العمل.	نطاق المراجعة الداخلية محدد من طرف الإدارة.
6 مكانة المراجع	المراجع شخص غير معروف ومستقل كما أنه غير ملزم بقوانين ولوائح المنظمة.	موظف داخلي في المنظمة وهو ملزم بقوانين ولوائح المنظمة.
7 الاستمرارية	تكون المراجعة الخارجية إما دورية أو مستمرة في طبيعتها.	المراجعة الداخلية هي مستمرة بطبيعتها وتنفذ على مدار السنة.
8 النصائح والتوصيات	تقدم النصائح والتوصيات ليس من واجبات المراجع وهو يقوم بإبداء الرأي فقط حول القوائم المالية المعدة من طرف الإدارة.	المراجع الداخلي يجب أن يقدم للمديرين النصائح للقيام بالتصحيحات.

Source :S.K.Basu, Fundamentals of auditing, doring kindersley,india,2009,p :2.5.

2.7.1.3 من حيث الإلزام

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام إلى نوعين:

أولاً: المراجعة الإلزامية

في هذا النوع من المراجعة، العملية تقوم بأحكام القانون بحيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، و يترتب عن عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات المقررة¹.

¹ خالد راغب الخطيب ورافعي خليل محمود، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، 1998، ص:26-27.

وتسمى هذه المراجعة كذلك بالقانونية، وتتم بطريقة كاملة أو شاملة وفقاً عليه القانون، والمراجع هنا ملزم بإبداء رأي فني محايد على مدى سلامة القوائم المالية الختامية كوحدة واحدة في تقرير مكتوب، وبما أن هذا النوع من المراجعة إلزامي، فإن الشركات التي لم تلتزم بتعيين مراجع خارجي فالقانون سيعاقبها على ذلك¹.

ثانياً: المراجعة الاختيارية

وهي مراجعة دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، ونجد هذا النوع في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، حيث أن الشركة هي التي تطلب بإرادتها مراجع خارجي ليقوم بفحص حساباتها واعتماد قوائمها المالية الختامية، وتلجأ هذه الشركات إلى المراجعة للاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية وعن مركزها المالي ونتائج نشاطها، بالإضافة إلى إضفاء الثقة على البيانات التي تقدمها للأطراف الخارجية، وكذلك تحديد حقوق الشركاء في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد².

3.7.1.3 من حيث نطاق المراجعة

تنقسم المراجعة من حيث نطاق المراجعة إلى نوعين:

أولاً: المراجعة الكاملة

وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل الى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل ولكن مع التطور السريع ونشوء الصناعات الكبيرة وشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المراجع بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات³.

هذا النوع من المراجعة ينص عليه القانون في شركات الأموال، وتشمل جميع العمليات التي جرت خلال الدورة المالية، حيث لا يتم فيها تحديد نطاق أو مجال للمراجعة، بل المراجع ملزم بإبداء رأيه عن مدى عدالة القوائم المالية وسلامتها ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والجوانب التي شملتها اختباره. والمراجع في هذا النوع من المراجعة

¹ عمر شريقي، مرجع سابق، ص:24.

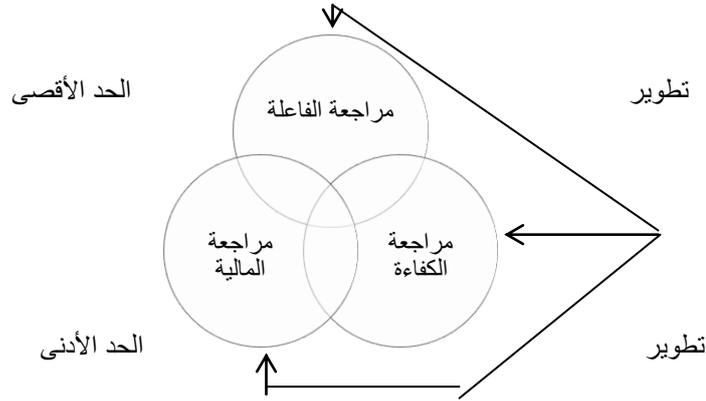
² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر على، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:34

³ عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2007/2006، ص:17.

تترك له حرية تحديد العناصر التي يشملها الفحص، ولكن مسؤوليته كاملة عن كل الجوانب حتى ولو لم يشملها فحصه¹.

ونوضح فيما يلي عناصر المراجعة الكاملة:

شكل رقم (29): عناصر المراجعة الكاملة



المصدر: محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق: الإطار النظري- المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 169.

ثانياً: المراجعة الجزئية

هذه المراجعة تتضمن وضع القيود على نطاق المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، ونشير إلى أن المراجع هنا مسؤوليته تنحصر في حدود مجال أو نطاق المراجعة المتفق عليه فقط، كما ينبغي عليه أن في تقريره بالتفصيل ما أداه من عمل وذلك حتى لا يكون مسؤولاً على ما لم ينص عليه الاتفاق².

4.7.1.3 من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات

يمكن تقسيم المراجعة من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المراجع إلى نوعين:

¹ عمر شريقي، مرجع سابق، ص: 24.

² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص: 35.

أولاً: المراجعة الشاملة (تفصيلية)

وتعني أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمؤسسات صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة.

ثانياً: المراجعة الاختبارية

إن زيادة حجم المؤسسات والعمليات التي تقوم بها أدى إلى استحالة القيام بمراجعة شاملة لكل القوائم المالية والمفردات بالتفصيل، لذا استوجبت الحاجة للجوء إلى المراجعة الاختبارية التي يعني قيام المراجع بمراجعة جزء من الكل، أي اختبار عدد من العناصر والقوائم المالية والمحاسبية التي تمثل المجتمع من أين تم أخذ العينة، ثم يقوم المراجع بإبداء رأيه انطلاقاً من هذه العينة¹.

ويجب التفرقة بين التصنيفين السابقين للمراجعة، أي التفرقة بين المراجعة الكاملة (الشاملة) والمراجعة التفصيلية من جهة، والمراجعة الجزئية والمراجعة الاختبارية من جهة أخرى، وعدم الخلط بينهما، حيث أنه يمكن للمراجعة الكاملة أن تكون تفصيلية إذا شملت جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة وجميع الدفاتر والسجلات والقيود والمستندات، وقد تكون إختبارية إذا اقتضت على جزء منها فقط. وكذلك الشأن بالنسبة للمراجعة الجزئية، فقد تكون تفصيلية إذا اشتملت على جميع العمليات الخاصة بنطاق أو مجال (جزء) المراجعة المتفق عليه بين العميل والمراجع، وقد تكون إختبارية إذا اقتضت على جزء فقط من العمليات الخاصة بنطاق أو مجال المراجعة المتفق عليه².

5.7.1.3 من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الاختبارات

يمكن تقسيم المراجعة من حيث توقيت عملية المراجعة إلى نوعين:

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص: 30-32.
² عمر شريقي، مرجع سابق، ص: 26.

أولاً: المراجعة النهائية

في هذا النوع من المراجعة، يقوم المراجع بعملية المراجعة بعد انتهاء الفترة المالية وانتهاء المحاسب من عمله وإقفاله للحسابات الختامية، وهذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المراجع على فحص ومراجعة الميزانية، كما يطلق على هذا النوع من المراجعة اسم "مراجعة الميزانية"¹. ويعاب على هذه المراجعة قصر الوقت بين نهاية السنة المالية وتقديم التقارير المالية وتقرير المراجع النهائي، كما أن هذه المراجعة لا تسمح بتفادي تراكم الأخطاء وقد يترتب عليه عدم إمكانية التصحيح، كما قد تخلق بعض الضغط في نهاية السنة على المراجع ومساعديه².

ثانياً: المراجعة المستمرة

يقوم المراجع بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات ميدانية متعددة للمؤسسة موضوع المراجعة طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في مراجعة المؤسسات ذات الحجم الكبير حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي. وتتميز المراجعة المستمرة بعدة مزايا عند مقارنتها بالمراجعة النهائية نلخصها فيما يلي³:

- طول الفترة الزمنية التي تتم فيها عملية المراجعة، مما يساعد المراجع على التوسع في نطاق الفحص وزيادة حجم الاختبارات والمجالات التي تخضع للتحقق.
- انتهاء المراجع من عملية المراجعة بعد فترة قصيرة من تاريخ انتهاء السنة المالية، مما يتيح للمراجع عرض القوائم المالية الختامية وملاحظتها عليها في وقت مبكر.
- اكتشاف الأخطاء والتلاعب أولاً بأول. مما يعني عدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين تاريخ حدوث الأخطاء وتاريخ اكتشافه، مما يساعد على اقتراح سبل العلاج وتفادي حدوثها في المستقبل.
- تواجد المراجع ومساعدوه في المؤسسة باستمرار أو على فترات منتظمة خلال السنة المالية يكون له أثر نفسي على سلوك العاملين، من حيث درجة الاهتمام بأداء الأعمال المطلوبة منهم، خشية اكتشاف ما يقع منهم من أخطاء بسرعة أولاً بأول.

¹ محي الدين محود عمر، مرجع سابق، ص:30

² عمر شريقي، مرجع سابق،

³ محمد سيمر الصبان، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص:30.

وهناك آخرون يصنفون المراجعة من حيث الجوانب المتعلقة بمهام المراجعة إلى ثلاثة أنواع هي: مراجعة القوائم المالية، مراجعة الالتزام، مراجعة التشغيل (العمليات). الجدول التالي يقدم ملخص لتلك الأنواع:

جدول (14): أنواع المراجعة

نوع المراجعة	طبيعة المراجعة	المعايير الموضوعية	طبيعة تقارير المراجع
القوائم المالية	بيانات القوائم المالية	مبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	رأي عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية
الالتزام	البيانات التي تتعلق بالقواعد والقوانين والسياسات	السياسات الإدارية، القوانين، القواعد التنظيمية، وأية متطلبات أخرى.	ملخص لعملية المراجعة وتحديد درجة ومدى الالتزام.
التشغيل	بيانات التشغيل والأداء	الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة أو الجهة المسؤولة.	مراجعة الكفاية والفعالية وإعطاء التوصيات.

المصدر: إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنصورة مصر، 2004، ص: 17.

8.1.3 أنواع المراجعين

هناك أنواع عديدة من المراجعين، إلا أنه يمكن تصنيف تلك الأنواع إلى ثلاثة أنواع من حيث الأكثر شيوعاً واستخداماً، وهي¹:

- المراجع الخارجي.
- المراجع الداخلي.
- مراجع الوحدات الحكومية.

¹ إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنصورة مصر، 2004، ص: 19.

2.8.1.3. المراجع الخارجي

هو شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة محل المراجعة، يعين بواسطة الملاك، يتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهام مراجعته، هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة محل المراجعة. وهو مسئول أمام الملاك، ومن يقدم تقاريره ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.

وبالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للمؤسسة، فإنه يمكنه أيضاً القيام بمهام مراجعة الالتزام والمراجعة التشغيلية لنفس المؤسسة، كما يمكنه مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته في شركة (مكتب) مراجعة. ويزاول مهنته هذه بترخيص معتمد وفقاً لقوانين مزاولة المهنة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة ألقاب مختلفة تطلق على المراجع الخارجي في دول مختلفة من العالم منها:

- المحاسبون المعتمدون.

- المحاسبون القانونيين.

- مراجع الحسابات.

- مراقب الحسابات.

- محافظ الحسابات.

2.8.1.3. المراجع الداخلي

هو موظف من داخل المؤسسة ويعين بواسطة إدارة المؤسسة، استقلالته تكون محدودة وغير كاملة، حيث تتأثر

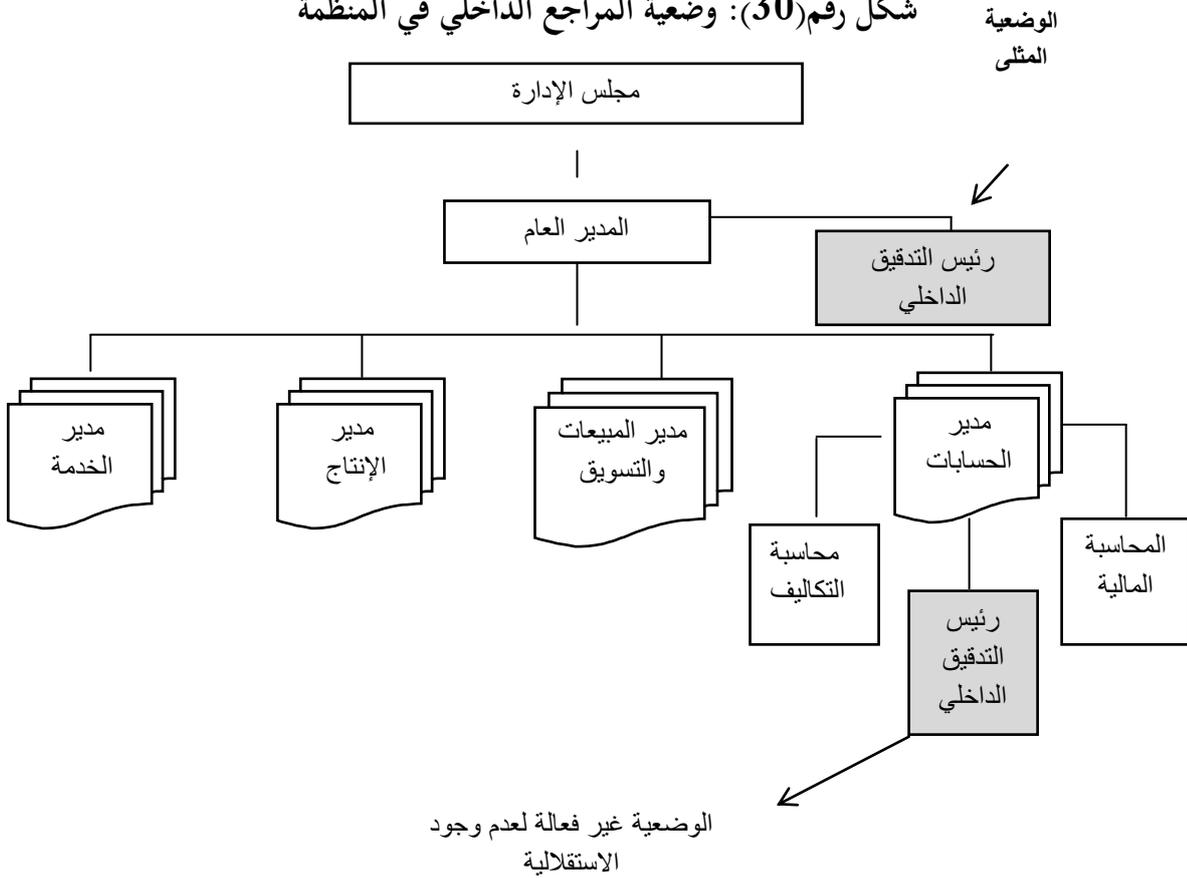
هذه الاستقلالية بوضعية المراجع الداخلي داخل الهيكل التنظيمي كما نوضحها في الشكل رقم ().

أما مسؤولية المراجع الداخلي فتختلف تبعاً لاختلاف صاحب الشركة أو المؤسسة. فقد يتكون فريق المراجعة

الداخلية من موظف أو اثنين ويستغرقون معظم وقتهم في إجراء المراجعة الإجرائية، أما في منشآت أخرى، فقد

يتألف فريق المراجعة الداخلية من عدد من الموظفين لهم مستويات متنوعة تشمل إجراء المراجعة التشغيلية ومراجعة نظم الكمبيوتر وهي الوضعية المثلى للمراجعة الداخلية داخل المنظمة¹. كما يوضحها الشكل التالي.

شكل رقم (30): وضعية المراجع الداخلي في المنظمة



Source: Alan Trenerry, Princiapl of internal control, university of new south wales press ltd, first edition, 1999,p:266.

2.3مراجعة الغش والمراجعة التقليدية

1.2.3مراجعة الغش والمراجعة التقليدية

إن مراجعة الغش والمراجعة التقليدية كلاهما يشمل ممارسة المراجعة، وتوجد أوجه تشابه بينهما وتتمثل في²:

- المراحل الأربعة للمراجعة وهي التخطيط والفحص والتقارير؛

¹ Alan Trenerry, Princiapl of internal control, university of new south wales press ltd, first edition, 1999,p:266.

² LeonardW. Vona, Fraud risk assesement building a fraud audit program, 2011,new jersy, canada,p84.

- استخدام برنامج للمراجعة لتحديد إجراءات التدقيق المناسبة لاستخدامها لفحص نظام الرقابة الداخلية؛
 - اختبار الوثائق والسجلات للخروج برأي حول صدق وعدالة القوائم المالية؛
 - إصدار تقرير يشمل رأي المراجع على أساس أهداف التدقيق.
- وتختلف مراجعة الغش عن المراجعة التقليدية في نقاط عديدة، البعض منها هو في تصميم الهيكله والبعض الآخر في الفروق الدقيقة بالنسبة للمراجعة التقليدية وعلى وجه الخصوص نذكر الاختلافات التالية¹:
- برنامج المراجعة مُصمم لكشف الغش مقابل تقديم تأكيد على فعالية نظام الرقابة الداخلية أو تقديم تقديم الرأي حول عدالة القوائم المالية؛
 - على الرغم من التشابه في مراحل التدقيق إلا أن المنهجية المتبعة في كل مرحلة تختلف، والعنصر الذي يشكل الفرق هو تقدير مخاطر الغش، حيث أنه في المراجعة التقليدية التقدير يكون على أساس ربط نظام الرقابة الداخلية لمخاطر الغش أما مراجعة الغش التقدير يتم بعد البيانات؛
 - العينات في مراجعة الغش تأخذ نطاق واسع في عملية المراجعة وعادة ما يتم تنفيذها من طرف كبار المراجعين عند مراجعة الغش، والعينات تكون في مقابل الانتقاء العشوائي؛
 - مراجعة الغش تركز على موثوقية الافصاحات مقابل الأدلة على التوكيد؛
 - تعتمد مراجعة الغش على الأدلة الخارجية للمؤسسة في حين المراجعة التقليدية تعتمد على الأدلة الداخلية.

كما يمكن للمدقق أن يكتشف الغش إما عن طريق اختبار نظام الرقابة الداخلية وملاحظة العلامات التحذيرية (Red flags) أو تصميم برنامج مراجعة موجه لاكتشاف الغش، وهناك ثلاث مداخل أو مناهج ممكنة هي²:

❖ المنهج السلبي (Passive approach):

إن عملية المراجعة في المنهج السلبي تكون مصممة لتحديد إذا كان نظام الرقابة الداخلية موجود ويعمل لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة، وتهدف عملية المراجعة من خلال هذا المنهج الى التعرف جاهزية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة العلامات التحذيرية للغش.

¹ Idem.

² Leonard W. Vona, Fraud risk assesment building a fraud audit program, 2008, new jersy, canada, p:25 .

❖ منهج رد الفعل (Reactive approach):

في منهج رد الفعل تُنفذ المراجعة استجابة الى ادعاءات حول وجود الغش، وتركز إجراءات المراجعة على اكتشاف الغش حسب الادعاءات الخاصة به.

❖ المنهج الاستباقي أو منهج مراجعة الغش (Proactive approach or fraud audit approach):

في هذا المنهج البحث عن الغش يكون عندما لا يوجد إدعاءات عن الغش أو ضعف في نظام الرقابة الداخلية والتي من شأنها أن توحى بوجود الغش .

ومن خلال ما سبق، فإن مراجعة الغش ليس مفهوم جديد، فهو جزء لا يتجزأ من عملية المراجعة منذ بدايتها، ولكن السؤال هو كيف يتم تطوير المراجعة لاكتشاف الغش، وحيث أن عملية المراجعة ليست مصممة للبحث عن الغش واكتشافه إلا إذا ظهر الغش لسبب من الأسباب أثناء المراجعة فهنا يتم اكتشافه بفحص العمليات التجارية.

2.2.3 مخاطر الغش في المراجعة

اتسع نطاق مسؤوليات مراجع الحسابات في السنوات الأخيرة في اكتشاف الغش والأخطاء، وأصبح من الضروري بالنسبة لمراجع الحسابات في عملية تخطيط مهمة مراجعة الغش تقدير مخاطر الغش وإعطاءها أهمية كبرى، حيث إن التقدير الجيد لتلك المخاطر يساهم في اكتشاف الغش والأخطاء.

1.2.2.3 ماهية وأنواع مخاطر المراجعة

أولاً: مفهوم مخاطر المراجعة

تشير كلمة (Risk) إلى احتمال الحصول على نتيجة سيئة أو خسارة أو غير ذلك بسبب عدم التأكد. وشركات التدقيق تواجه مخاطر ولكن من نوع آخر، إن المراجع مطلوب منه أن يصدر تقريراً يضمنه رأيه حول عدالة القوائم المالية، هناك عدة طرق للوصول إلى هذا الرأي، ولكن لا يوجد أي ضمان بأن رأي المراجع غير خاطئ بسبب أمور غير مكتشفة.

إذن تعرف مخاطر المراجعة بأنها¹: "إعطاء المدقق رأي غير مناسب حول قوائم مالية تشوبها أخطاء مادية أو بمعنى آخر هو خطر تقديم تقرير خاطئ لمراجع الحسابات في حين أن الحسابات تحتوي على أخطاء مادية".

¹ Mukund Ainapure, Varsha Ainapure, Auditing and assurance, phi learning private limited, new Delhi, 2009,P:257.

كما عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وفق المعيار الدولي للمراجعة ISA 400 تحت عنوان تقدير المخاطر والرقابة الداخلية، مخاطر المراجعة بأنها¹: "المخاطر التي تُؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية".

كما عرفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بناء على مشروع معيار خطأ المراجعة والأهمية النسبية بأنها²: " احتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء هامة". وقد قام (اليوت وروجرز) بتصنيف مكونات الخطر النهائي للتدقيق الى نوعين هما³:

- خطر ألفا Alpha ويمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية وهي لا تتضمن خطأً جوهرياً.

- خطر بيتا Beta Risk ويمثل المخاطر المترتبة على قبول القوائم المالية وهي تتضمن خطأً جوهرياً.

ويعتبر الخطأ الأول بمثابة كفاءة حيث ينتج عنه الرفض غير الصحيح، وما يترتب على ذلك من قيام المدقق باختبارات إضافية أخرى، والتوسع في الفحص، حيث سياتر على الجهد الإضافي في وصول المدقق إلى النتائج الصحيحة ولكن بتكلفة أكبر مما يؤثر على كفاءة التدقيق.

ويطلق على الخطأ من النوع الثاني خطأً فعالية حيث ينتج عن القبول غير الصحيح التأثير على فعالية التدقيق. ومن خلال ما سبق، يمكن إعطاء تعريف شامل للمخاطر المراجعة وهي قياس لكيفية استعداد المدقق لقبول احتمال أن يكون بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد إنهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ.

ثانياً: مستويات المخاطرة في عملية المراجعة

توجد ثلاثة مستويات للمخاطرة في عملية المراجعة يجب أن يأخذها مراقب الحسابات في الاعتبار عند القيام بأداء واجبة المهني وقد يتم التعبير عنها بصورة محددة (كنسبة أو احتمال) أو يتم التعبير عنها بصورة غير محددة كمدى معين يقع بين حدين أدنى وأقصى وذلك باستخدام معامل ثقة معين. وفيما يلي بيان بتلك المستويات⁴:

أ. المخاطرة المخططة Planned Risk

هي تلك المخاطرة التي يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والقيام بإجراءات المراجعة ، وتعتبر هذه مخاطرة هي مجرد تقدير أولى لاحتمال وجود خطأً جوهري في القوائم المالية محل المراجعة.

¹ Hand Book of international Auditing, ISA No.400," Risk Assessments and Internal Control", IFAC, ethics Pronouncements,2004.

² <http://www.socpa.org.sa/2014/02/10;22:34>

³ إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، 2009، ص:68.

⁴ <http://wwwmohfattah.blogspot.com/2012/01/audit-risk-approach.html>, 10/02/2014,19:30.

ب. المخاطرة النهائية Final Risk

هي تلك التي تعبر عن المستوى النهائي للمخاطرة في عملية المراجعة والذي يقدره مراقب الحسابات بعد إتمام جميع إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية.

ج. المخاطرة الفعلية Actual Risk

وهي التي تعبر عن المستوى الحقيقي للمخاطرة والذي لا يعلمه مراقب الحسابات ، حتى بعد الإنتهاء من جميع إجراءات عملية المراجعة ، وإصدار تقرير المراجعة، حيث يكون هذا المستوى موجوداً فقط من الناحية النظرية. ويمكن تقسيم المخاطر من حيث المستوى إلى¹:

المخاطر العادية:

لا شك وأن عملية مراجعة تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة، فرغم قوة أدلة الإثبات وبذل العناية المهنية اللازمة إلا أن هناك احتمال دائم لوجود خطأ أو واقعة غش مهما كان حجمها لا يتم اكتشافها، حيث هناك مؤشرات دالة على وجود مستوى خطر لكنه عادي وتمثل هذه المؤشرات في:

- وجود تكامل وتوافق بين الإدارة والموظفين؛

- عدم وجود مشاكل تمويلية؛

- أن تكون المؤسسة مستقرة ولا تخضع للتقلبات المفاجئة؛

- وجود نظام محاسبي جيد ويعمل في ظل رقابة داخلية قوية .

رغم أن الأخطاء في ظل توافر المؤشرات السابقة إلا أن الغش ممكن أن يحصل ويتم إخفاؤه من قبل مرتكبيه.

المخاطر غير العادية:

يوجد هذا المستوى غير العادي من المخاطرة في بعض المراجعات نتيجة وجود ظروف خاصة بالمنشأة محل المراجعة ومن المؤشرات الدالة على وجود مستوى من المخاطرة يعتبر غير عادي ما يلي:

- وجود مشكلات سيولة؛

- وجود رافعة مالية كبيرة؛

- وجود إدارة ضعيفة؛

- وجود جهاز رقابة ضعيف؛

- سيطرة شخص واحد على مقاليد الأمور بالمؤسسة؛

- وجود معدل دوران سريع للعمالة بالمؤسسة؛

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص:32-33.

- دخول المؤسسة في نزاعات قضائية؛

- تغيير المراجعين بدون أسباب.

ثالثاً: مكونات مخاطر المراجعة

حدد معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية لعملية المراجعة رقم 47 في ديسمبر سنة 1983 والصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA بأن مخاطر المراجعة تتكون من:

- مخاطر ملازمة (حتمية)؛

- مخاطر الرقابة؛

- مخاطر الاكتشاف.

أ. المخاطر الملازمة (الحتمية)

وتعرف المخاطر الملازمة بأنها¹: "قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفرد أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية".

كما تعرف المخاطر الملازمة أيضاً بأنها²: "الخطأ الذي قد يحدث في بند محاسبي أو في نوع معين من المعاملات بشرط أن يكون جوهرياً وألا يكون راجعاً إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية. يعني أن المخاطر الملازمة تتعلق بطبيعة العنصر أو الحساب المعني".

وعلى ذلك فالمخاطر الملازمة قياس لتقدير المراجع لاحتمالية أن الأخطاء (التحريفات) الزائدة عن المقدار المقبول توجد في دورة أو جزء من المعاملات قبل أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار، أو في قول آخر قابلية القوائم المالية للخطأ الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، حيث يتم تجاهل الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر الملازمة.

تعتبر المخاطر الملازمة أحد مكونات مخاطر المراجعة، حيث يجب على المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة وإعداد برنامجها أن يقوم بتقدير المخاطر الملازمة، وعند تقدير هذا النوع من المخاطر يستخدم المراجع قدراته المهنية لتقييم العديد من العوامل مثل³:

- أمانة الإدارة؛

- خبرة ومعرفة الإدارة، والتغيرات الحاصلة في الإدارة خلال الفترة؛

¹شادي هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص:19.

² sqarra.wordpress.com/auditr1/,11/02/2014,13:50.

³خيراني العيد، مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013/2012، ص:49-50

- الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة مثل: الحالات التي تجعل الإدارة تميل إلى تقديم بيانات مالية خاطئة؛
- طبيعة عمل المنشأة، مثل احتمالات كون منتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية قديمة، وتعقيد هيكلية رأس المال، أو أهمية الأطراف ذات العلاقة والانتشار الجغرافي لوسائل الانتاج.
- العوامل التي تؤثر على الجهة القطاعية التي يعود لها نشاط المنشأة، مثل الحالات الاقتصادية والثقافية المحددة بموجب الاتجاهات والنسب المالية، والتغيرات التقنية وطلب المستهلكين والتقاليد المحاسبية السائدة في القطاع.

ب. مخاطر الرقابة

تعرف مخاطر الرقابة على أنها¹: "مخاطر الأخطاء التي تحدث في مجموعة من المعاملات، رصيد حساب، أو في الإفصاحات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع الأخطاء الأخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب بواسطة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة".

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بتقديم تعريف لمفهوم مخاطر الرقابة باعتبارها مخاطر المعلومات الخاطئة والتي تحدث في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات التي يمكن ان تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو مجموعات اخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية"².

وتعتبر مخاطر الرقابة مؤشر لفعالية نظام الرقابة والأنظمة المحاسبية داخل المؤسسة، بحيث أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال كلما زاد احتمال اكتشاف المخالفات والأخطاء الجوهرية على مستوى العمليات والحسابات والأرصدة، وأثناء التخطيط لعملية المراجعة على مراجع الحسابات أن يتأكد بمدى الالتزام بإجراءات الرقابة اللازمة لمنع حدوث الغش، وكذا تحديد مواطن وضعف وقوة الرقابة الداخلية ومن ثم التركيز على الاختلالات ومعالجتها³.

ج. مخاطر الاكتشاف

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال المعيار (400) مفهوم مخاطر الاكتشاف بانها⁴: "المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو مجموعات أخرى".

¹ Audrey, Karia Johnstone, Larry Rittenberg, Gramlin, Auditing: Arisk-Based Approach to Cconducting a Quality Audit, p:292.

² ايهاب نظمي، مرجع سابق، ص:62.

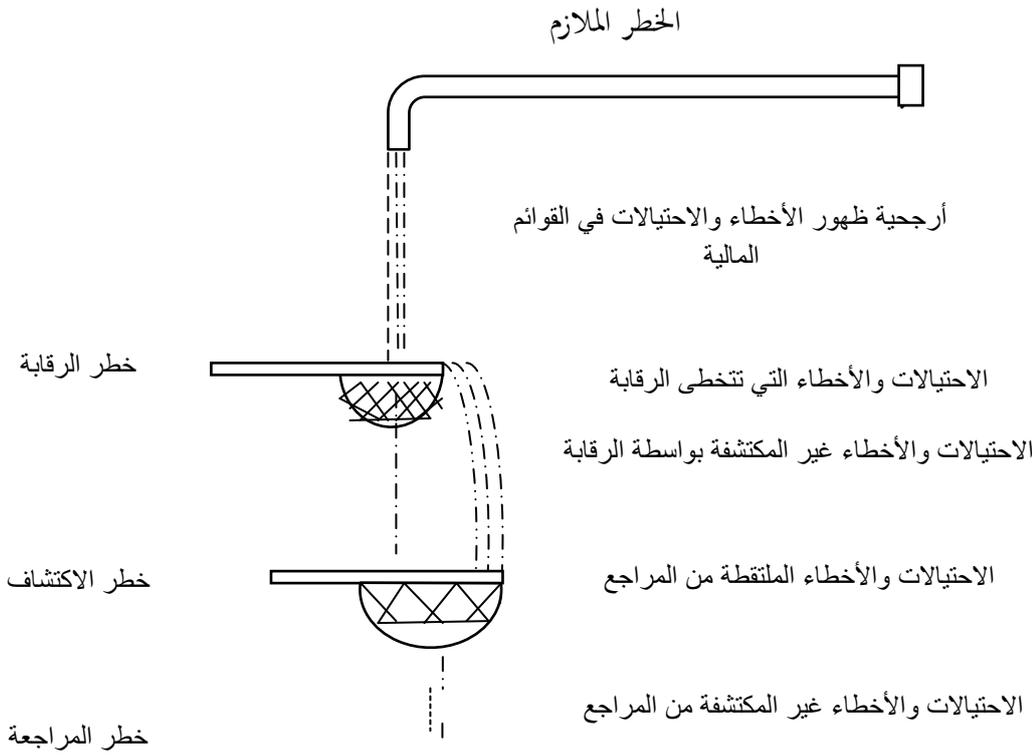
³ خيراني العيد، مرجع سابق، ص:50-51.

⁴ ايهاب نظمي، مرجع سابق، ص:65.

كما تعرف على أنها¹: "الخطأ الذي لا يكتشفه المدقق في التأكيدات في الوقت الذي تكون فيه الخطأ موجود ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء أخرى".

من خلال التعاريف السابقة فإن مخاطر الاكتشاف مقياس للمخاطر التي لا تستطيع إجراءات التدقيق وأدلة الإثبات اكتشافها، وينتج هذا الخطر جزئياً من حالة عدم التأكد التي تسود عملية التدقيق عندما لا يقوم مراجع الحسابات بالفحص الشامل للعمليات، كما أن هذا الخطر قد يوجد حتى لو قام المراجع بالفحص الشامل. مما سبق فإنه في كل مهمة مراجعة هناك دائماً درجة من الخطر هي (خطر المراجعة) حتى لو اختبرت الحسابات والعمليات بنسبة 100% ويعود سبب ذلك كما إلى عملية المراجعة بحد ذاتها وقيود تتعلق بالرقابة الداخلية للشركة تحت المراجعة والتي تعد بالنسبة للمراجع مؤشراً معلوماً. لذلك فإن المراجع غير قادر على الإطلاق أن يخفض مستوى خطر المراجعة إلى الصفر ولعل الشكل التالي يوفر لنا توصيفاً واضحاً لمعادلة خطر المراجعة وللقدرة النهائية للمراجع على اكتشاف التلاعب والغش والأخطاء.

شكل رقم(31): التداخل بين مكونات خطر المراجعة



المصدر: حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:259.

¹ Luis Puncil, Audit Procedures, Peterson Avenue, USA, 2007,p:4.06.

من الشكل نلاحظ أن احتمال ظهور الاحتمالات والأخطاء وحدوثها بدون وجود أي نوع من الرقابة سواء الداخلية أم الخارجية هو كبير بمعنى أن الخطر الملازم للعمليات والحسابات في القوائم المالية في غياب الرقابة الداخلية سوف يجعل إمكان ظهور الاحتمالات والأخطاء فيها كبيراً، وعندما تصمم سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية لمنع الاحتمالات والأخطاء واكتشافها في حال حدوثها فإن ذلك سيؤثر بالتأكيد على تقليلها لكن مع ذلك سوف يستمر اجتياز الاحتمالات والأخطاء لحاجز الرقابة الداخلية لأنها توفر تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً يكشف الاحتمالات والأخطاء وذلك ضمن اعتبارات التكلفة-المنفعة.

أما الحاجز الأخير فيتمثل بقدرة المراجع النهائية على تصميم إجراءات مراجعة من شأنها ان توفر تأكيداً معقولاً باكتشاف الاحتمالات والأخطاء التي تعدت حاجز الرقابة الداخلية، ولأن المراجع يقدم تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً، وعليه فإنه غير قادر على تخفيض خطر المراجعة الصفر.

ثالثاً: هيكل مخاطر الغش

يعتبر خطر الغش جزء من خطر المراجعة، حيث إن الأخير لم يعد مقتصرًا على احتمال فشل المراجع الحسابات بدون قصد في تعديل رأيه في قوائم مالية محرفة جوهرياً بسبب الغش، وبهذا فإن المراجع ملزم بتقدير خطر الغش لأغراض وضع استراتيجية المراجعة التي تمكنه من تقديم رأي بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، ومن أجل تقدير الغش ينبغي على المراجع أن يكون ملماً بهيكل مخاطر الغش. ويعرف هيكل مخاطر الغش بأنه ¹: "تقنية شاملة تستخدم لتحديد كل المخططات المحتملة للغش التي تواجه المؤسسة". فهو يساهم في تطوير تقدير الغش الذي يؤدي بدوره يحسن برنامج مراجعة الغش بحيث يتوجه المراجع مباشرة الى الغش المخفي والغش المحول. ونوضح هيكل مخاطر الغش في الشكل التالي:

شكل رقم (32): هيكل مخاطر الغش



Source: Leonard W. Vona, The Fraud Audit: Responding to the Risk of Fraud in Core Business Systems, John Wiley Sons, Canada, 2011, p:31.

¹ Leonard W. Vona, The Fraud Audit: Responding to the Risk of Fraud in Core Business Systems, John Wiley Sons, Canada, 2011, p:31.

استنادا إلى هيكل مخاطر الغش فإنه سيتم تحديد ووصف سيناريو الغش الذي هو عبارة عن الطريقة التي تصف كيفية حدوث الغش والذي يعتبر الأساس لتقدير مخاطر الغش أثناء عملية المراجعة، أن يتعرف المراجع على التصنيف الأولي للغش ويعتبر التصنيف أولي لأنه يحدث في معظم المؤسسات والذي يشمل: اختلاس الأصول، التقارير المالية الاحتمالية، الفساد، ومن ثم ينتقل الى التصنيف الثاني للغش الذي هو عبارة عن التفريعات الخاصة بالتصنيف الأولي للغش.

أما مخاطر الغش الملازمة فتوفر للمراجع نقطة البداية لتحديد ووصف سيناريوات الغش التي تواجه نظام المؤسسة، ومن المبادئ الأساسية لمخاطر الغش الملازمة التي يجب على المراجع أخذها بعين الاعتبار ما يلي¹:

- كل نظام لديه قائمة محدودة ويمكن التنبؤ بها من الغش المستبدل؛
- كيف يؤثر نظام الأعمال ونظام الرقابة الداخلية على حدوث مخطط الغش الملازم؛
- كل مخطط للغش المستبدل ينشأ قائمة محدودة ويمكن التنبؤ بها من سيناريوات الغش.

3.3 إجراءات مراجعة الغش

1.3.3.3 الأعمال التمهيدية لمراجعة الغش

أولاً: قبول المهمة

إن خصوصية مراجعة الغش تتطلب من المراجع الانتباه والحذر قبل قبول المهمة، حيث يتطلب من المراجع قبل قبول المهمة القيام بالخطوات التالية²:

- الحصول على المعلومات العامة، والهدف ليس أن تكون للمراجع معرفة دقيقة بقدر ما هي أخذ فكرة عامة عن خصائص والمخاطر المهمة التي تواجهها المؤسسة، ومن العناصر المنبهة للخطر ما يلي:

✓ عدم وجود نظام الرقابة الداخلية أو عدم كفاية الضوابط الداخلية؛

✓ غياب سياسة توظيف واضحة و / أو عدم وجود سجلات الموظفين المعينين (سجلات

جنائية، ...)

¹ LeonardW.Vona, opcit, p:33.

²M'hammed EL HAMZA, l'expert comptable face au risque de la fraude modalités de prévention pour l'entreprise et démarche d'audit externe de la fraude, mémoire présente pour l'obtention du diplôme national. d'expert comptable, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises cycle d'expertise comptable, mai 2002, P:73-78.

- ✓ موقف المديرين و / أو المديرين التنفيذيين؛
- ✓ وجود ظروف اقتصادية سيئة؛
- ✓ الارتفاع الكبير للديون؛
- ✓ المحاسبة غير منظمة و / أو تأخير في إعداد البيانات المالية.
- دراسة إمكانية تنفيذ المهمة (الكفاءة)، وتوفير فريق عمل بالنظر إلى الموعد النهائي لتقديم استنتاجات (...).
- تقييم استقلالية وعدم وجود التعارض، كما يجب أن تتحقق القواعد المنصوص عليها وفقاً للمعايير المراجعة من قبل مدقق الحسابات الاحتمال؛
- قبول المهمة، من خلال ارسال المراجع رسالة الى المؤسسة، ولا يمكن عقد المهمة قبل استلام المراجع الحسابات وصل القبول التي توقعه هيئة الإدارة (أو الشخص المسؤول عن وجود الصلاحيات اللازمة).

ثانياً: الحصول على المعلومات العامة

بعد قبول المهمة، يبدأ المراجع الجزء الأول من عمله على الميدان، وذلك من خلال جمع كل المعلومات ذات الصلة من أجل تحديد المخاطر، والعمل على التخطيط والرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الغش وتأثيراتها. ويقوم المراجع خلال هذه المرحلة بالبحث عن معلومات تخص المجالات التالية¹:

أ- قطاع نشاط المؤسسة: ويضم معلومات تتعلق بظروف السوق (ركود أو نمو...)، الهوامش في الصناعة، الخصائص القانونية والتنظيمية، أهمية الابتكار، مستوى المنافسة، سوق العمل، صعوبات محاسبية خاصة بقطاع النشاط، ...

ب- البنية العامة للمؤسسة: وتشمل التنظيم العام للمؤسسة والتنظيم الإداري لها، النظام التجاري، النظام المحاسبي (استعمال الإعلام الآلي أم لا)، نظام الميزانية و وجود وفعالية المراقبة الداخلية (الفصل بين المهام، الرقابة المادية، حالات التقارب ودورية القوائم المحاسبية...).

ج- تدفقات المعلومات المالية: ويركز المراجع في هذا المجال على النقاط التالية:

- تحديد التدفقات التي لها تأثير على الحسابات وتحديد طبيعتها،
- أجال ودورية الحصول على المعلومات المالية ومعلومات التسيير،

¹شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-، مرجع سابق، ص:87

-تصنيف المعلومات المالية المعبرة حسب أصلها (معطيات متكررة، معطيات دقيقة ومعطيات استثنائية).
ويستعمل المراجع وسائل مختلفة للحصول على هذه المعلومات نذكرها فيما يلي¹:

✓ الاتصال مع مراجع الحسابات السابق، وإن كان المراجع حديث التعيين فيحصل على ملف العمل الخاص بالمراجع السابق؛

✓ المقابلات مع الإداريين، والإطارات الرئيسية في المؤسسة والأشخاص المسؤولين على المراجعة الداخلية؛

✓ جمع الملفات الداخلية للمؤسسة (التقارير الإدارية، والوثائق المرسلة إلى المساهمين، الملفات الخاصة بتنبؤات،...)

✓ الاصدارات المتعلقة بأنشطة القطاع (بنود متخصصة،...)، النصوص التنظيمية والقانونية المتعلقة بنشاط القطاع .

ثالثاً: الحصول على المعلومات الخاصة

يتم الحصول على المعلومات حول البيئة الخاصة للمؤسسة من خلال الاستفسار من الإدارة، حيث على مراجع الحسابات أن يركز أكثر على العوامل التي تزيد من خطر الاحتيال. حيث يعتبر الاستفسار أسلوب فعال لجمع أدلة الإثبات المراجعة، حيث تتيح ذلك إجراء عمل مقابلات يمكن للمراجع أن يستوضح المشكلات غير قابلة للملاحظة وملاحظة ردود المستجوب، أيضاً يمكن أن تساعد المقابلات في تحديد المشاكل المستبعدة من المستندات أو المصادقات. يجب أن يتم استخدام الاستفسار بطريقة تتلائم مع الغرض من استخدامه، واعتماد على ذلك الغرض قد يقوم المراجع بطرح أسئلة مختلفة وتغيير اتجاه وهدف المقابلة، ويمكن استخدام واحد أو أكثر من الأنواع الثلاثة التالية من الاستفسارات اعتماداً على أهداف المراجع²:

أ. استفسار المعلومات

يستخدم المراجعون الاستفسار المعلوماتي للحصول على معلومات بشأن حقائق وتفاصيل قد لا تكون لدى المراجع، وعادة ما يرغب المراجع في معلومات من الذين يقوم بمقابلتهم بخصوص الإجراءات أو العمليات السابقة أو الحالية. وغالباً ما يتسم الاستفسار بالعمق وأن يصحب بأسئلة من المراجع تتسم بنهاية مفتوحة حتى تتيح للمستجوب أن يوفر تفاصيل الإجراءات والعمليات أو الظروف، وغالباً ما يستخدم المراجعون الاستفسار

¹ Gerard Lejeune, Jean-Pierre Emmerich, Audit et Commissariat aux comptes, gaalino éditeur, paris, 2007,p:95.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص:318-319.

المعلوماتي عندما يقوم بجمع دليل اثبات للمتابعة بشأن برامج وضوابط رقابية أو أدلة اثبات أخرى تتضمن تحريف أو غش مشكوك فيه تم اكتشافه في عملية المراجعة.

ب. استفسار التقدير

يستخدم المراجعون الاستفسار أيضاً لتقدير ما إذا كانت المعلومات التي قد تم الحصول عليها صحيحة وحقيقية وموثوق فيها، يستخدم المراجع استفسار التقدير لتدعيم المعلومات السابقة أو عدم تدعيمها، وغالباً ما يبدأ المراجع استفسار التقدير بأسئلة واسعة ذات نهاية مفتوحة والتي قد تتيح للأشخاص محل المقابلة من توفير ردود تفصيلية يتم اتباعها بعد ذلك بمزيد من الأسئلة، إن أحد الاستخدامات الشائعة لاستفسار التقدير يتمثل في تدعيم ردود الإدارة باستفسارات أولية عن طريق طرح أسئلة للعاملين الآخرين.

ج. الاستفسار الاستفهامي

يستخدم هذا النوع من الاستفسار عندما يبحث المراجع عن استفسارات عن موضوع معين في المقابلة بشأن اتصاله بحدث أو ظرف معين، ويستخدم ذلك النوع من الاستفسارات غالباً لتحديد ما إذا كان الفرد قد قام بحذف إفصاح عن حقائق وأحداث وظروف بشكل مخادع معتمد وبالتحديد عندما يشك المراجع في أن الشخص موضوع المقابلة مخادع أو قام بحذف المعلومات، وغالباً ما يكون الاستفسار الاستفهامي قائم على المواجهة بحيث يمكن أن تكون الموضوعات دفاعية وبحيث تغطي المعرفة بحقائق معينة أو أحداث أو ظروف محددة، وعند استخدام الاستفسار الاستفهامي غالباً ما يقوم المراجع بطرح أسئلة موجهة تحمل إما الإجابة بنعم أو لا، ويجب أن يتم إجراء ذلك النوع من الاستفسار عن طريق الأعضاء الرئيسيين في فريق عمل المراجعة والذين يتميزون بالخبرة والمعرفة المرتبطة بأمور العميل.

أما عن استفسارات المراجع بخصوص مخاطر الغش فيجب على المراجع أن يستفسر من الإدارة عما يلي¹:

- ✓ معرفة الإدارة بأي غش تم ارتكابه، أو شك في ارتكاب الغش، أو ادعاءات حول الغش؛
- ✓ فهم الإدارة لمخاطر الغش، بما في ذلك مخاطر الغش المحددة من قبل الإدارة؛
- ✓ الضوابط المنفذة لتخفيف مخاطر الغش المحددة؛

¹Rittenberg johnstone gramling, auditing: a business approach, south- western, 8th edition, usa, 2012, p:463.

- ✓ مراقبة الإدارة لمواقع التشغيل أو لقطاعات الشركة حيث يكون هناك خطر متزايد للغش؛
- ✓ إبلاغ الإدارة عن وجهات نظرها لأصحاب المصلحة عن ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.

كما يقوم المراجع بإجراء استفسار من الموظفين الآخرين داخل الشركة، والآخرين الذين يمكن للمدقق أن يوجه لهم استفسارات فيما يتعلق بوجود غش أو اشتباه به ما يلي¹:

- ✓ الموظفون العاملون الذين لا يشاركون بشكل مباشر في عملية إعداد التقارير المالية؛
- ✓ الموظفون الذين يتمتعون بمستويات مختلفة من الصلاحيات؛
- ✓ الموظفون المشاركون في مباشرة أو معالجة أو تسجيل معاملات معقدة أو غير عادية، وأولئك الذين يشرفون أو يتابعون هؤلاء الموظفون؛
- ✓ المستشار القانوني الداخلي؛
- ✓ مسئول أخلاقيات المهنة الرئيسي أو الشخص المعادل له؛
- ✓ الشخص أو الأشخاص المكلفين بالتعامل مع الادعاءات بالاحتيال.

بعد هذه المرحلة، يجب أن يتحصل المراجع قائمة أولية من "العلامات المنبهة للغش". وهناك استبيان نموذجي عملي متاح للمراجعين لتوجيه عملية تحديد عوامل الاحتيال في الملحق رقم ().

2.3.3.3 التخطيط للمهمة

خلال هذه المرحلة، يجب على المراجع المضي قدماً في إعداد عمله في هذا المجال، من خلال إجراء مناقشة بين أعضاء فريق المراجعة، ثم تحليل العلامات المنبهة للغش، والمراجعة التحليلية المستهدفة لتحديد الدورات الهامة والحسابات المسجلة باختلاف غير عادي، ومن ثم عن طريق التقدم للعمل في الرقابة الداخلية.

أولاً: المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة (جلسات العصف الذهني)

أكدت معايير المراجعة على أهمية الاتصال بين أعضاء فريق المراجعة وقائد الفريق، وهذا الأخير والشركة الخاضعة للمراجعة، حيث يحتاج قائد فريق المراجعة إلى شخص من الشركة الخاضعة للتدقيق يقوم بإطلاع بانتظام على ما يجري داخل الشركة¹.

¹ إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، الجزء الأول، طبعة 2010، المعيار الدولي 240 "مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات"، ص: 172.

عند تخطيط عملية المراجعة، فإن أعضاء فريق المراجعة يجب أن يناقشوا مدى احتمال حدوث تحريف جوهري ناجم عن الغش، هذا المتطلب الجديد الذي يعرف ب"العصف الذهني" له هدفين أساسيان، الأول ذو طبيعة استراتيجية وهو أن يكتسب فريق المراجعة فهماً جيداً للمعلومات المتوفرة لدى أفراد الفريق المحنكين عن خبراتهم وتجاربهم مع العميل وكيف يمكن ارتكاب غش ما أو إخفاءه. أما الهدف الثاني فهو خلق العقلية المناسبة لإجراء عملية المراجعة، واشتراط إجراء العصف الذهني باتجاه يشمل " عقلاً متسائلاً متشككاً"².

ويفضل أن تكون المناقشة شفوية إلا أنه بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة. فإنه يجب أن يتيح وجود تبادل نشط للأفكار، ويجب أن يستخدم الحكم الشخصي في تحديد أي أعضاء فريق المراجعة الذين سوف يتم تضمينهم في المناقشة، وكيف سيتحدث ونطاق المناقشة³.

ونعرض فيما يلي أهم العناصر التي تشملها جلسة العصف الذهني وهي إجراءات يقوم بها المراجع أثناء المناقشة

جدول رقم(15): إجراءات المراجع خلال جلسة العصف الذهني

إجراءات المراجع	البيان
<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة آراء المدققين ذوي الخبرة ؛ - تحليل الأدلة التي قد تشير إلى تزايد خطر الغش؛ - معرفة العوامل الخارجية التي تؤثر على الشركة والتي قد تؤدي الى: ● خلق حوافز/ضغوط لارتكاب الغش ● توفير فرص للغش ● وجود ثقافة أو غيرها من العوامل التي تمكن إدارة لتبرير ارتكاب الاحتيال - مناقشة ما إذا كان فريق التدقيق يحتاج المتخصصين. 	<p>إجراء جلسة عصف ذهني للنظر في الفرص المحتملة والدوافع والتبريرات الخاصة بالغش، ومشاركة أعضاء الفريق</p>

Source: Rittenberg johnstone gramling, auditing: a business approach, south- western,8th edition, usa,2012,p:463.

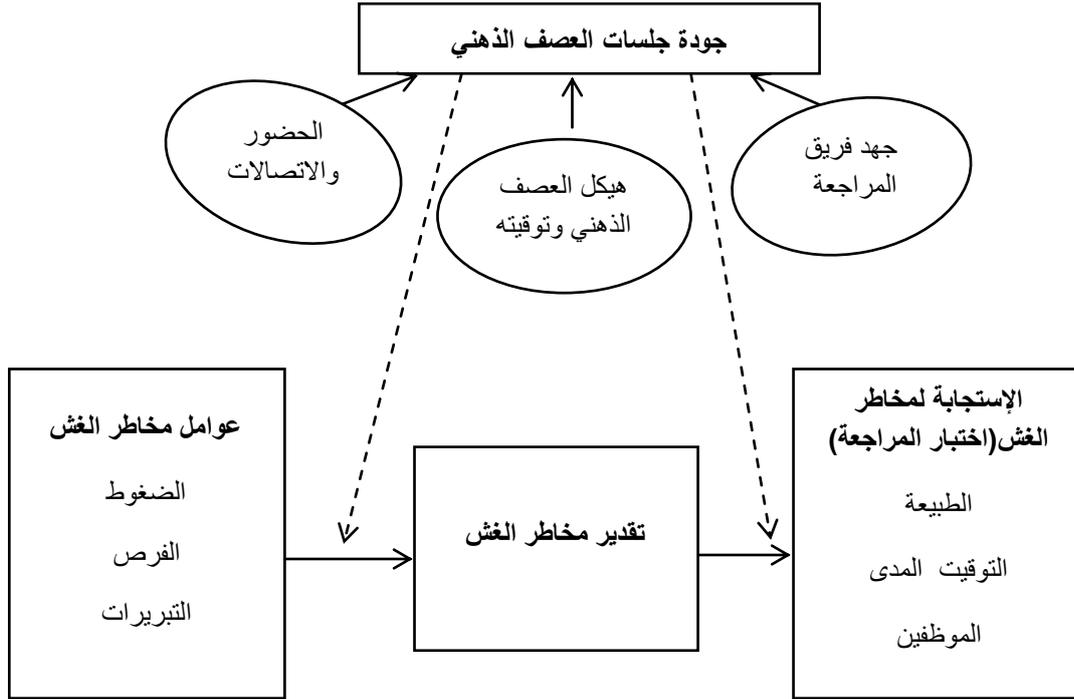
¹David wealleans, the quality audit for iso9001:2000: a pratical guide, grower publishing limited, second edition, England,2005,p:104.

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2006، ص:574.

³أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ص:145.

تساهم جلسات العصف الذهني في مساعدة المراجعين للربط بين عوامل مخاطر الغش وتقدير مخاطر الغش وهذا للخروج باستجابة خاصة بالمراجعة تجاه مخاطر الغش، ويمكن توضيح هذه المساهمة لجلسات العصف الذهني في الشكل التالي.

شكل رقم (33): استعمال جلسات العصف الذهني في اكتشاف الغش



Source : Josef F.Brazel.TinaD.Carpenter.J.GregoryJenkins,Auditors`use of Brainstorming in the consideration of fraud: reports from the field, the accounting review, vol.85,no.4,2010,p:1277.

يتضح من الشكل أن جودة جلسات العصف الذهني تساهم في كل مراحل عملية المراجعة لاكتشاف الغش من خلال جمع المعلومات حول عوامل مخاطر الغش ومن ثم تقدير مخاطر الغش وأخيرا تحديد الاستجابة المناسبة لهذه المخاطر من خلا اختيار نوع الاختبار المناسب.

كما هو موضح في الشكل فإن جودة جلسات العصف الذهني تشمل كل من :

- **الحضور والاتصالات:** تؤثر على نوعية التفاعل بين أعضاء الفريق، كما يعزز من التفكير النقدي والوصول الى قرارات ذات جودة عالية، وتحدد نوعية وجودة الاتصالات بتنوع أعضاء الفريق وتشجيع التواصل المفتوح لأن هذا الأخير يحسن نوعية القرار من خلال تشجيع تبادل المعلومات؛

-هيكل وتوقيت جلسات العصف الذهني: يعتبر الهيكل والتوقيت مهم لنوعية الأحكام التي يصدرها فريق العمل على سبيل المثال: زيادة ضغط الوقت تؤدي إلى ميل أعضاء الفريق إلى التوقف عن البحث، وتقليل الحافز والاعتماد على الاستدلال.

-جهد فريق المراجعة: يعتبر الجهد الذي يبذله فريق المراجعة من العوامل المهمة التي تؤثر على نوعية جلسات العصف الذهني.

ثانياً: تحديد وتحليل عوامل مخاطر الغش

أ. تقدير مخاطر الغش

إن الهدف من تقدير مخاطر الغش هو تحديد المخاطر التي تواجه المنظمة، ويساهم تقدير مخاطر الغش في تقييم احتمال حدوث الغش ومدى تعرض المؤسسة لحوادث حدوث الغش. وفي حالة المؤسسات واسعة المستويات فإن منهجية التقدير تكون بتصنيف مخططات الغش على حسب وظائف المنظمة، ومن ثم فإن سيناريوات الغش يمكن أن تتأكد من خلال المخطط الغش الممكن في المنظمة، وعلى سبيل المثال في تطوير تقدير مخاطر الغش على مستوى المؤسسة، تنفذ الخطوات التالية:

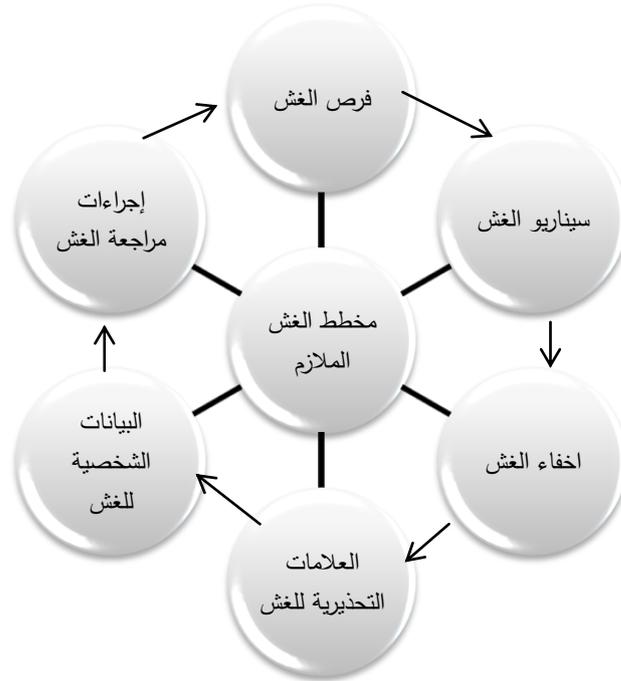
- تحديد فئات الغش على مستوى المؤسسة؛
- تحديد نوع الغش المرتبطة بفئة الغش على مستوى المؤسسة؛
- استهداف وحدات التشغيل الرئيسية في المؤسسة مثل الشركات التابعة أو الأقسام؛
- استهداف أنظمة الأعمال الرئيسية أو الحسابات في وحدات التشغيل على سبيل المثال: إيرادات أو مشتريات؛
- تحديد مخططات الغش الملازمة التي تتعلق بالحسابات الخاصة أو مخططات نظام الأعمال؛
- تحديد التغيرات في مخططات الغش الملازمة؛
- التغيير في مخطط الغش يرتبط بالفرص المتاحة لتنفيذ الغش وهذا فيه إشارة إلى سيناريو الغش. ويبدأ تقدير مخاطر الغش بتحديد مخططات الغش الرئيسية والتي يشار إليها بمخاطر الغش الملازمة، حيث أنه من خلالها يتم ارتكاب الغش وإخفائه، وعند وضع المراجع قائمة لمخططات الغش يجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- كل نظام أعمال يملك قائمة محددة من مخططات الغش الملازم؛
- مخطط الغش يتم ارتكابه من طرف الأفراد وهذا في وجود الفرص التي تؤدي إلى حدوثه؛

- كل مخطط غش قد يكون سلسلة من التغيرات؛
- كل مخطط غش متغير لديه العديد من سيناريوات الغش؛
- يختلف حدوث مخطط الغش على حسب الصناعة والمؤسسة؛
- كل مرتكب غش على ثقة بأنه لن يتم اكتشافه؛
- كل مخطط غش يملك استراتيجية إخفاء وحيدة؛
- كل استراتيجية إخفاء ترتبط بعلامات التحذير؛
- كل مخطط غش لديه بيانات شخصية وحيدة؛
- الهدف من كل مخطط غش هو البدء في دورة التحويل والتي يتم من خلالها تحويل مخطط الغش إلى مكاسب شخصية.

ونلخص هذه المراحل في الشكل التالي:

شكل رقم (34): مخطط دائرة الغش



Source :LeonaedW.Vona, Fraud Risk Assesment Building a Fraud Audit Program,new jersey, canada,2008,p :10

ب. تحديد عوامل مخاطر الغش

بعد الحصول على المعلومات بخصوص المؤسسة وبيئتها من خلال الاستفسارات، فإن المراجع يجب أن يدرس ما إذا كانت المعلومات تشير إلى وجود أحداث أو ظروف تدل على وجود دوافع أو ضغوط أو توفير الفرص

لارتكاب الغش، وتحديد العوامل التي تشير إلى احتمال أن الإدارة أو العاملين الآخرين يبررون ارتكاب الغش، حيث تشكل الضغوط والفرص والتبريرات ما يعرف ب: "عوامل مخاطر الغش"، ويستخدم المراجع هذه المعلومات لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية بسبب الغش، حيث تتضمن عملية التحديد هذه تطبيق الحكم المهني كما تتضمن الأخذ في الحسبان عدد من العوامل تتضمن ما يلي¹:

- ✓ نوع المخاطر الذي قد يوجد، وهذا يعني ما إذا كانت تتضمن تقارير مالية احتيالية أو اختلاس للأصول؛
- ✓ جوهرية المخاطر، وهذا يعني ما إذا ذو حجم يمكن أن يؤدي إلى تحريف جوهري ممكن في القوائم المالية؛
- ✓ احتمال حدوث المخاطر، وهذا يعني الاحتمال الخاص بأنه سوف يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية؛

- ✓ مدى انتشار المخاطر، وهذا يعني ما إذا كانت المخاطر المحتملة منتشرة في القوائم المالية مأخوذة ككل أو ما إذا كانت مرتبطة على وجه التحديد بتأكيد أو حساب أو عملية معينة.
- ونعرض فيما يلي عوامل مخاطر الغش للقوائم المالية الاحتيالية واختلاس الاصول، اللذان يقعان تحت مسؤولية المراجعة :

✚ عوامل المخاطر الخاصة بالقوائم المالية الاحتيالية

يتمثل الاعتبار الأساسي للمراجع عند اكتشاف الغش في تحديد العوامل التي تزيد من مخاطر الغش، تلك العوامل يشار إليها بعوامل مخاطر الغش، ونعرض فيما يلي أمثلة على عوامل الغش لكل من الظروف الثلاثة للغش الخاصة بالتقرير المالي الاحتيالي، على الرغم من أن الظروف الثلاثة في مثلث الغش هي نفسها الخاصة بالتقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول إلا أن عوامل المخاطرة مختلفة .

- الحوافز / الضغوط

يتمثل الحافز الشائع للشركات للتلاعب في إعداد عرض القوائم المالية وجود هبوط في التوقعات المالية للشركات، حيث قد يهدد الانخفاض في الأرباح قدرة الشركة في الحصول على التمويل والاستمرار في مزاوله النشاط، وقد تتلاعب الشركات أيضاً في الأرباح للوفاء بمقاييس مرجعية، على سبيل المثال أرباح السنة السابقة، وأيضاً لاستيفاء متطلبات عقود الديون أو لتضخيم أسعار بشكل مصطنع، وفي بعض الحالات قد تتلاعب الإدارة في الأرباح لمجرد الاحتفاظ بشهرتها وسمعتها.

¹أمين السيد محمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، المرجع السابق، ص: 155-156.

- الفرص

إن مخاطر التقرير المالي الاحتيالي تكون أكبر في الصناعات التي تتميز وتتسم بالأحكام الذاتية والتقديرات الجوهرية، على سبيل المثال فإن تقييم المخزون قد يخضع لمخاطر تحريف أكثر للشركات التي تتميز بوجود مخزون متنوع في كثير من المواقع، إن مخاطر التحريف تتزايد بشكل أكثر إذا كان من المحتمل ان يكون المخزون راكداً، وتتزايد الفرص الخاصة بالتحريف إذا ما كان هناك معدل دوران في موظفي قسم المحاسبة أو وجود مواطن ضعف أخرى في عمليات تشغيل المحاسبة والمعلومات، في كثير من حالات التقرير المالي الاحتيالي قد يكون للشركة إشراف غير فعال للجنة المراجعة ومجلس الإدارة .

- الاتجاهات / التبرير

يتمثل اتجاه الإدارة العليا تجاه التقرير المالي في عامل المخاطرة الحرج والهام عند تقدير احتمال وجود قوائم مالية احتيالية. فإذا أظهر المدير التنفيذي المسؤول أو أي أعضاء آخرين في الإدارة العليا تجاهل جوهرية لعملية التقرير المالي على سبيل المثال عن طريق إصدار تنبؤات متفائلة بشكل ثابت، أو عن طريق الاهتمام بوضوح بالوفاء بتنبؤات الأرباح للمحللين الماليين فإن التقرير المالي الاحتيالي سيكون هو الأرجح، أيضاً فإن طبيعة ومجموعة القيم الأخلاقية يمكن أن تجعل من السهل فهم تبرير ذلك التصرف الاحتيالي. ونوضح بعض الأمثلة على عوامل المخاطرة المرتبطة بالتقرير المالي الاحتيالي في الجدول التالي:

جدول رقم (16): عوامل المخاطرة الخاصة بالتقرير المالي الاحتيالي

الحوافز/الضغوط	الفرص	الاتجاهات/ التبرير
يكون للإدارة والعاملين الآخرين الحوافز أو الضغوط بتحريف القوائم المالية جوهرياً.	توفر الظروف الفرص للإدارة أو للعاملين لتحريف أمن القوائم المالية جوهرياً.	يوجد اتجاه معين أو طبيعة أو مجموعة من القيم الأخلاقية التي تسمح للإدارة أو العاملين لارتكاب تصرف غير أمين بشكل متعمد، أو قد يكونون في بيئة تفرض ضغط كافي من شأنه جعلهم يرتكبون تصرف غير أمين.
أمثلة على عوامل المخاطرة	أمثلة على عوامل المخاطرة	أمثلة على عوامل المخاطرة
1. تهديد الاستقرار المالي أو الربحية عن طريق ظروف اقتصادية أو	1. تتضمن التقديرات المحاسبية الجوهرية أحكام ذاتية أو عدم تأكيد	1. اتصال ودعم غير ملائم وغير فعال لقيم المؤسسة؛

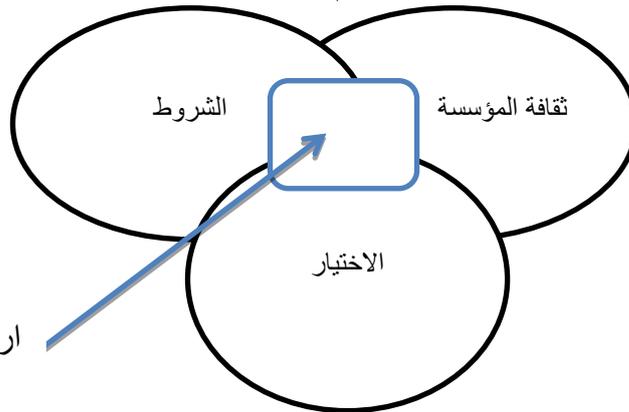
<p>2. تاريخ معروف لانتهاكات قوانين الأوراق المالية أو القوانين واللوائح الأخرى؛</p> <p>3. ممارسة الإدارة لعمل تنبؤات متصفة بوضوح وغير واقعية للمحللين والدائنين والطرف الثالث.</p>	<p>من الصعب التحقق منها؛</p> <p>2. إشراف غير فعال من مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة على التقرير المالي؛</p> <p>2. معدل دوران مرتفع أو وجود أعضاء غير فعالين في قسم المحاسبة والمراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات.</p>	<p>الصناعة أو تشغيل المؤسسة، وتتضمن الامثلة الجوهرية في طلب المستهلك وزيادة فشل المشروعات في الصناعة أو الاقتصاد الكلي؛</p> <p>2. الضغط المتزايد للإدارة للوفاء بسداد الديون أو متطلبات عقود القروض الأخرى.</p> <p>3. تهديد صافي ثروة الإدارة أو أفراد موظفي مجلس الإدارة جوهرياً عن طريق الأداء المالي للمؤسسة.</p>
--	---	--

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 277.

ولشرح الحوافز والفرص والتبريرات الخاصة بالتقارير المالية الاحتمالية يستخدم نموذج يعرف بنموذج 3c حيث يركز على وجود: الشروط، ثقافة المؤسسة، الاختيار.

يتم إعداد التقارير المالية الاحتمالية عند توفر الشروط الثلاثة السابقة الذكر في النموذج، حيث إن كل أسباب ارتكاب الغش تندرج ضمن عناصر النموذج الثلاثة نوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم (35): تفاعل العناصر الثلاثة للتقارير الاحتمالية



ارتفاع احتمال وقوع التقارير المالية الاحتمالية

Source :zabihollah rezee, Richard riley, financial statement fraud prevent and detection, john wiley and sonc, new jersey,2010, p:83.

إن وجود واحد من هذه المتغيرات يشكل علامة تحذير لاحتمال وجود تقارير مالية احتيالية ، حيث إن الجمع بين متغيرين أو أكثر يشكل في أي وقت يزيد من احتمال الغش الإداري ، ويوفر فرصاً كافية وحواجز للإدارة لظهي دفاتر المحاسبة، ويمكن شرح هذه المتغيرات كما يلي¹:

☞ **الشروط (conditions):** يعتبر المتغير الأول في النموذج ويشير إلى الدوافع والضغوط (المالية والاقتصادية) التي تواجهها المنظمة، الضغوط المالية تشمل الضغوط لتلبية تقديرات المحللين للأرباح الذي يلعب دروا مهماً في حدوث نشاط غير قانوني وهو إعداد تقارير مالية احتيالية ، حيث الانخفاض في كمية ونوعية الأرباح يدفع الإدارة ارتكاب الغش في التقارير المالية ؛

☞ **هيكل رأس المال (capital structure):** يمثل المتغير الثاني في النموذج، حيث يزيد من احتمال وجود تقارير مالية احتيالية من خلال البيئة التي أنشأت هيكل رأس المال للمؤسسة عند عدم ممارستها للحكومة الفعالة التي تشمل فعالية هيكل الرقابة الداخلية ونزاهة لجان التدقيق.

☞ **الاختيار (choices):** يمثل المتغير الثالث في النموذج، وهو اختيار يمارس من قبل الإدارة بين استخدام إستراتيجية الأعمال الأخلاقية أو استخدام غير قانوني اخطط إدارة الأرباح وذلك لتحقيق التحسين المستمر في كمية ونوعية الأرباح، إن التقارير المالية الاحتيالية تمثل واحد من الخيارات التي اختيرت من قبل الإدارة.

عوامل مخاطر الغش الخاصة باختلاس الأصول

يتم تطبيق نفس ظروف مثلث الغش الثلاثة على اختلاس الأصول، ومع ذلك فعند تقدير عوامل المخاطر يتم تركيز أكبر على الحوافز الفردية والفرص الخاصة بالشركة . وفيما يلي عوامل مخاطر الغش لكل من الظروف الثلاثة للغش المرتبطة باختلاس الأصول.

– الحوافز/الضغوط

تمثل الضغوط المالية حافز شائع للعاملين الذين يقومون باختلاس الأصول، حيث يمكن للعاملين الذين عليهم التزامات مالية متزايدة أو الذين لديهم مشاكل مع المقامرة وسوء استعمال المواد المخدرة إن يقومون بالسرقة للوفاء

¹ Rajan gupta, Nasib singhgill, a solution for preventing fraudulent financial reporting using descriptive data mining techniques, international journal of computer applications, volume 58-no1, November 2012, p:24.

بالاحتياجات المالية الشخصية أو أية متطلبات أخرى لهم، ويجب أن يكون المديرين حذيرين تجاه أثر تلك المشاكل في العاملين الذين يتصلون بالأصول أو السجلات المحاسبية وقد يتم تضمين تحري ائتماني عند فحص خافية العاملين المحتملين في التعيين الذين سيكون مجال عملهم الارتباط بأصول الشركة، ويمكن للعاملين غير الراضين بالشركة نتيجة وجود شعور لديهم بعدم الأهلية والاستحقاق أو كنوع من التهجم ضد أصحاب العمل، ويمكن للشركات تخفيض مخاطر الغش عن طريق التعامل بعدالة وصدق مع العاملين ومتابعة أخلاقيات العاملين.

- الفرص

توجد الفرص التي تهيئ للسرقة والاختلاس في كل الشركات، مع ذلك فإن تلك الفرص تكون أكبر في الشركات التي تتميز بوجود قابلية للوصول إلى النقدية أو مع المخزون أو الأصول القيمة ولا سيما إذا كانت تلك الأصول صغيرة أو قابلة للنقل بسهولة.

إن الضوابط الرقابة الداخلية التي تتسم بالضعف تخلق فرص للسرقة، ويمثل الفصل بين الواجبات غير كافي عملياً الترخيص للعاملين بالسرقة، وعندما يكون لدى العاملين حيازة أو وصول مؤقت للأصول والحفاظ بالسجلات المحاسبية لتلك الأصول تكون هناك فرصة محتملة للسرقة.

- الاتجاهات/ التبرير

يمكن أن يسمح اتجاه الإدارة تجاه ضوابط الرقابة والسلوك الأخلاقي للعاملين والمديرين أن تبرير سرقة الأصول، فإذا لجأت الإدارة لغش العملاء من خلال شحن البضائع والمبيعات فإنهم يمكنهم الشعور بأنه من المقبول أن يتصرفون بنفس الطريقة عن طريق الغش في المصروفات أو التقارير المقدمة منهم.

ونعرض في الجدول التالي أمثلة على عوامل مخاطر الغش لكل من الظروف الثلاثة للغش المرتبطة باختلاس الأصول

جدول رقم (17): عوامل المخاطر المرتبطة باختلاس الأصول

الحوافز/الضغوط	الفرص	الاتجاهات/ التبرير
حيث يكون للإدارة والعاملين الآخرين الحوافز أو الضغوط لاختلاس الأصول الجوهرية.	حيث توفر الظروف فرص للإدارة أو للعاملين لاختلاس الأصول.	حيث يوجد اتجاه معين وطبيعة ومجموعة من القيم الأخلاقية التي تسمح للإدارة أو العاملين بارتكاب تصرف غير أمين عن عمد، وقد يكونوا في بيئة تفرض ضغط كافي يجعلهم يبررون ارتكاب التصرف غير الأمين.
أمثلة على عوامل المخاطرة	أمثلة على عوامل المخاطرة	أمثلة على عوامل المخاطرة
1. تخلق الالتزامات المالية	1. وجود قيم ضخمة من	1. تجاهل الحاجة إلى الرقابة على تخفيض

<p>مخاطر اختلاس الأصول؛ 2. تجاهل وجود ضوابط رقابة داخلية عن طريق تخطي الضوابط الرقابية القائمة أو الفشل في تصحيح مواطن الضعف والعيوب المعروفة في الرقابة الداخلية.</p>	<p>النقدية أو بنود المخزون تكون صغيرة إلا أنها ذات قيمة عالية أو تكون محل طلب مرتفع؛ 2. وجود ضوابط رقابة داخلية غير كافية على الأصول بسبب نقص الفصل الملائم بين الواجبات أو الفحص الحيادي.</p>	<p>الشخصية ضغوط على هؤلاء الذين يتصلون بالنقدية أو الأصول الأخرى القابلة للسرقة لا اختلاس تلك الأصول؛ 2. وجود علاقات عكسية بين الإدارة والعاملين الذين يتصلون بالأصول القابلة للسرقة بحفز العاملين لا اختلاس الأصول، كأمثلة على ذلك حدوث ترقيات ومكافآت أو حوافز أخرى غير متسقة مع التوقعات.</p>
--	--	--

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 279.

ج. تحليل عوامل مخاطر الغش

يتم تحليل عوامل مخاطر الغش عبر ثلاث نقاط:

- المخاطر الصناعية؛
- مخاطر مرتبطة بالبيئة؛
- مخاطر مرتبطة بالنشاط.

يلخص الجدول أدناه العلاقة بين المخاطر الثلاثة (الصناعية والبيئية والمرتبطة بالنشاط) ومصادر مخاطر الاحتيال في الشركة:

الجدول رقم(18): العلاقة بين المخاطر ومصادر مخاطر الغش

المرتبطة بالمؤسسة	المرتبطة بالإدارة	المرتبطة بالموظفين	طبيعة الخطر
* هيكل المالي * الثقافة السرية * حجم المعاملات * منتجات جديدة و / أو المعقدة * ظروف السوق	عدم وجود الرقابة		الصناعية
* تعقد المنظمة	* التعويضات عن النتائج؛ * العلاقة مع الموظفين؛ * جودة الإدارة	* التعويضات عن النتائج؛ * العلاقة مع الإدارة.	البيئة
* ظروف السوق * خصائص العملاء	* غياب الرقابة الإدارية	* عدد كبير من المقبوضات / المدفوعات النقدية	النشاط

SOURCE: M'hammed EL HAMZA, l'expert comptable face au risque de la fraude modalités de prévention pour l'entreprise et démarche d'audit externe de la fraude, mémoire présente pour l'obtention du diplôme national d'expert comptable, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises cycle d'expertise comptable, mai 2002, p :76.

ثالثاً: اختبار خصائص موظفي الشركة

قبل الشروع في تحديد الأدلة من خلال مراجعة الحسابات، يجب على المراجع إجراء مراجعة لخصائص موظفي الشركة . تكمن أهمية هذا العمل في أن حقيقة الغش هو ملتزم دائماً من قبل الأفراد، و تتم منهجية هذا العمل من خلال خمسة خطوات نذكرها فيما يلي:

أ. التقسيم الطبقي للموظفين

يقسم الموظفين في المؤسسة إلى 4 فئات رئيسية هي:

- الإطارات السامية المسيرة: هم المدراء العام لون ومختلف رؤساء الأقسام. الميزة الرئيسية لهذه الفئة هي المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبل الشركة.

- **الإطارات:** هم الأشخاص الذين يشرفون على فرق محدودة، حيث يضمنون تنفيذ القرارات الإدارية، و اتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة للتسيير اليومي للشركة.

- **الموظفين الإداريين المنفذين:** هم أساسا المحاسبين والسكرتارية وغيرهم من موظفين المكتب.

- **الموظفين التشغيليين:** هم الموظفين الذين يعملون "مباشرة" على أداة الإنتاج (العمال أو المشغلين للشركات الصناعية).

ب. فحص عملية التوظيف بواسطة فئة الموظفين

الشركات لديها عادة الإجراءات (المكتوبة أو غير المكتوبة) في تعيين الموظفين، وينبغي النظر في هذا الإجراءات بعناية من قبل مراجع الحسابات لتحديد نقاط ضعف، حيث إن عملية التوظيف يجب أن تسمح:

✓ التأكد من أن التوظيف يتم عند الحاجة فقط؛

✓ التأكد من أن قرار التوظيف يتم اتخاذه عن طريق شخصين على الأقل، أو من قبل المسؤول وهذا بعد

التشاور مع رئيس القسم الذي يخصه التوظيف؛

✓ ضمان أنه يتم اختيار الموظفين من قبل أشخاص أكفاء؛

✓ التأكد من أن كل الموظف جديد، وقبل توقيع العقد، طلب منه ملفا كاملاً، بما في ذلك جميع

المستندات المؤيدة لهويته وخبرته ومستوى تعليمه، كما يجب تقديم سجل جنائي في الملف؛

بالنسبة للمناصب الرئيسية التي تتطلب حدا أدنى من الخبرة، يجب التحقق من الأسباب التي جعلت الموظف الجديد ترك منصبه السابق.

ج. اختبار مدى ملائمة الأشخاص في مناصبهم من حيث التدريب والخبرة

يتم هذا الفحص مع حد أدنى من العمل، وذلك إذا سمحت إجراءات التوظيف بتوظيف "الأشخاص الأكفاء"

، ويتم إنجاز الاختبار على عينة من الأشخاص الذين يعملون في الوظائف الأكثر عرضة للمخاطر الغش. مثل

أمين الصندوق، والمسؤول عن المخزون وكذا المسؤول عن حسابات القبض.

واعتمادا على مستوى التوكيد الذي يتم الحصول عليها أثناء اختبار عملية التوظيف، سيتم تخطيط العمل من قبل مراجع الحسابات:

*مستوى غير مرضي للتوكيد: بالنسبة للمناصب الأكثر عرضةً لخطر الغش، يقوم المراجع وعلى عكس المنهج التقليدي للمراجعة بمراقبة الإدارة والتي يفترض ان تقوم بعملية التوظيف في إطار الإجراءات المعمول بها، والتأكد من المعلومات الواردة في الملف بواسطة مصادر خارجية مرغوب فيها.

ومن خلال هذا العمل يكون المراجع قادراً على الحكم على المناصب التي أجري عليها الاختبار تحت مسؤولية موظفين أكفاء ومناسبين.

*مستوى مرض للتوكيد: في هذه الحالة، لا يطلب من مراجع حسابات للقيام بأعمال أخرى. وسيتم تحقيق الثقة الشاملة في إطار استعراض إجراءات الرقابة الداخلية للدورة المرتبات / شؤون الموظفين.

ح. مراجعة نظام تقييم الموظفين

اتفق معظم المتخصصين على حقيقة أن نظام التقييم الخاطئ يؤدي إلى إجراءات انتقامية ضد الشركة وعلى الأخص الاحتيال(الغش)، حيث يجب على المراجع إجراء مراجعة لنظام التقييم والتعويض وترقية الموظفين في الشركة وذلك بالنظر في النقاط الرئيسية التالية¹:

- وجود نظام تقييم الموظفين على أساس الدوري يكون على أساس الأداء والنتائج المحددة مسبقاً من قبل الإدارة. وفي حالة غياب نظام تقييم يقوم المراجع بوصف القواعد التي تستخدمها الشركة لتقييم الموظفين وتحديد نقاط الضعف في هذه القواعد؛
 - موضوعية القواعد في تحديد زيادات الرواتب والترقيات، واستخدام أم لا نتائج التقييم الدوري للموظفين؛
 - سرية البيانات الخاصة بالرواتب وكذا سجلات الموظفين.
- في حالة فشل النظام في تقييم الموظفين ، يجب على المراجع تحديد مناصب العمل والأشخاص الأكثر تضرراً من هذه المشكلة. وبالاستناد إلى المقابلة الشخصية مع الأشخاص المحددين سابقاً ومراجعة ملفاتهم (النزاعات المتكررة مع الموظفين الآخرين ...) يقوم المراجع بإعداد قائمة للموظفين والمناصب الأكثر حساسية للغش.

خ. تحديد المحتالين المحتملين

المحتالين لا يتسمون بعلامات مميزة. حيث لا شيء يفرق بينهم وبين غيرهم من الموظفين، بعض أعضاء ACFE أن¹ 20٪ فقط من الموظفين لديهم مبادئ أخلاقية قوية ودائماً ما تكون صادقة، بينما 20٪ من الموظفين يبحثون باستمرار للاستفادة الغير شرعية من المؤسسة.

¹M'hammed EL HAMZA, l'expert comptable face au risque de la fraude modalités de prévention pour l'entreprise et démarche d'audit externe de la fraude, mémoire présente pour l'obtention du diplôme national. d'expert comptable, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises cycle d'expertise comptable, mai 2002, p :78-79.

يجب على المراجع أن يلاحظ جميع المؤشرات التي تعمل على تأهيل الموظف الى "المحتال المحتمل".
ومن المؤشرات على الأفعال الاحتيالية التي ترتكب من قبل الموظفين أو الإطارات ما يلي:

- ✓ تقارير مالية غير صحيحة
- ✓ قبول الرشاوى والعمولات التي يقدمها الموردين،
- ✓ تقديم الرشاوى للعملاء؛
- ✓ إساءة استخدام النفقات؛
- ✓ الغش في المناقصات أو المعاملات التفضيلية لبعض مقدمي الخدمات في مقابل الحصول على مزايا؛
- ✓ الاستخدام غير السليم للمعلومات المتعلقة بالشركة لتحقيق مكاسب شخصية.

رابعاً: استخدام الإجراءات التحليلية

تعرف الإجراءات التحليلية بأنها تقييم للمعلومات المالية أجرتها دراسة للعلاقات المقنعة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل الإجراءات التحليلية كذلك بحث التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة أو تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها².

كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة ومقارنة معلومات المؤسسة مع المعلومات المقارنة للفترة السابقة. حيث يقوم المراجع بمقارنة النسب والمؤشرات المالية للجهة المراد مراجعتها للسنوات السابقة مع النسب والمؤشرات المالية لهذه الجهة للسنة المالية الجارية، فإذا لاحظ ارتفاعاً أو انخفاضاً في أحد هذه النسب والمؤشرات، فعليه أن يتنبأ بالأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك الارتفاع أو الانخفاض حسب خبرته، ومن ثم يحدد أدلة الإثبات التي يجب عليه أن يجمعها للتأكد من تلك الاحتمالات، وتتنوع الإجراءات التحليلية التي يقوم فيها المراجع بمقارنة بيانات الجهة المراد مراجعتها مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة ومن الأمثلة على ذلك³:

مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة:

يقوم المراجع بإدراج أرصدة ميزان المراجعة التي تم تسويتها في العام الماضي في عمود منفصل بورقة عمل وأرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالسنة الحالية في عمود آخر، وهنا يمكن للمراجع أن يقارن بسهولة أرصدة السنة الحالية مع

¹M'hammed EL HAMZA, opcit , P:80.

²أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث (المشاكل والمسؤوليات الأدوات والخدمات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص:456-457.

³ساري حامد للعبدلي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين(دراسة ميدانية في وزارة المالية في دولة الكويت)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص:38.

أرصدة السنوات السابقة في بداية عملية المراجعة ، وذلك لتحديد الأرصدة التي يجب ان يعطيها اهتمام أكبر بسبب وجود تغيرات كبيرة في تلك الأرصدة.

✚ مقارنة تفصيل إجمالي رصيد مع ما يقابلها في السنة السابقة:

يمكن للمراجع هنا أن يقارن إجمالي رصيد وفقاً لفترة زمنية أو في فترة ما من الزمن، فيمكن أن تقارن الإجماليات الشهرية في السنة الحالية والسنة السابقة أو مقارنة إجمالي رصيد في نهاية الفترة الحالية مع نهاية الفترة السابقة، وهنا يمكن للمراجع أن يحدد الأرصدة التي تتطلب فحصاً إضافياً.

✚ حسابات النسبة المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة:

وهذا النوع أفضل من النوعين السابقين، ويرجع ذلك لوجود عيب في مقارنة الإجماليات أو التفاصيل مع ما يقابلها في السنوات السابقة، حيث لا يتم أخذ النمو أو النقص في نشاط عمل الجهة بالاعتبار، فعن طريق حساب النسبة المالية ومقارنتها مع السنوات السابقة يمكن التغلب على ذلك العيب، وبذلك يستطيع المراجع أن يتوصل إلى نتائج أدق عند عمل المقارنات في الإجراءات التحليلية .

واخترنا ثلاث فئات من النسب المالية لتحديد المخاطر التي تتعلق بالغش وهي :

● معدل الهامش:

مالم يكن هناك تغير كبير ويبرره السعر، فإن معدل الهامش للنشاط أو لعائلة من المنتجات يبقى مستقر على مدى فترتين متتاليتين، ويساعد التحليل المعمق لمعدل الهامش لفترتين متتاليتين ومقارنة بالتنبؤات في تحديد المعاملات غير العادية التي أثرت على مبيعات واستهلاك المؤسسة، المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ عن هذا التحليل هي:

* تحويل الإيرادات (إيرادات العملاء) يرافقه تعديل في رقم الأعمال؛

* إنشاء موردين وفواتير وهمية (جمع المهام :الحاسبة/الصندوق)؛

* التسجيل المحاسبي الوهمي للمبيعات والاستهلاكات وتستخدم هذه الطريقة من طرف:

☞ المسيرين الذين يتقاضون أجورهم على أساس رقم الأعمال أو نتائج الأعمال (الزيادات في

رقم الأعمال/ الانخفاض في المشتريات)؛

☞ المسيرين الذين لديهم ضغوط ميزانية في إطار المبيعات أو النتيجة؛

☞ عند إعداد البيانات المالية في إطار التنازل عن المؤسسة المعنية؛

☞ تحسين صورة الشركة في السوق المالي.

● **معدل دوران العملاء/الموردين/والمخزون:**

تشير هذه المعدلات في حالة التغيرات الغير مبررة للأحداث والعمليات إلى وجود عمليات غير مبررة، وتكون المخاطر الأكثر شيوعاً هي :

*التسجيل المحاسبي للمبيعات دون ما يقابلها من حساب العملاء (استعمال حسابات معلقة)؛

*وجود ديون وهمية للموردين أو التسجيل المزدوج للفواتير؛

*المبالغة في تقييم المخزون.

● **نسبة القروض طويلة الأجل إلى مجموع حقوق الملكية:**

توفر هذه النسبة معلومات حول قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها طويلة، كما تفيد في تحديد مدى مساهمة كل من القروض طويلة الأجل ومجموع حقوق الملكية في أصول.

كما أن دراسة تطور هذه النسبة مع مرور الوقت، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى (ركود أو انخفاض في النشاط، ونقص الاستثمار، وعدد كبير من الشيكات الصادرة ولكن لم يتم مقاربتها ، ...). يمكن أن يكون مؤشراً على الاستخدام الاحتياطي لأموال المؤسسة.

كما يقوم المراجع باستخدام مؤشرات أخرى اعتماداً على تقييم المخاطر الأولية وخصوصية الشركة المدققة.

خامساً: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يشمل نظام الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للمنظمة وجميع الطرق والمقاييس التي تبنتها المؤسسة لحماية أصولها، والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الفعالية التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات المقررة¹.

ويعتبر فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية هي المرحلة الرئيسية من مهمة مراجعة الغش، لأن غالبية حوادث الغش تحدث بسبب عدم وجود إجراءات الرقابة الداخلية أو وجود إجراءات غير مناسبة.

حيث يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من نوعية وفعالية وكفاية الأنظمة وأنشطة الرقابة الموضوعية من طرف المسيرين والمطبقة من طرف الموظفين في المؤسسة .

أ. وسائل وصف وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع من المراحل الأساسية في عمله، ولتحقيق ذلك يعتمد هذا الأخير على مجموعة من الأساليب والتي من أهمها نذكر:

¹ Frederic Cordel, Gestion des risques et controle interne, Magnard- Vuibert, 2013,p :14.

■ التقرير الوصفي

يقوم مراجع الحسابات هنا بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية. وهي طريقة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما. ويخلص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها. أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير.

■ قوائم الاستبيان

ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية. وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المراجع الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل.

■ خرائط التدقيق

وهنا يقوم المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل الخريطة التنظيمية العامة وخرائط التنظيمية العامة. وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات المشروع كالمبيعات. والنقدية، والأجور... الخ .

■ المقابلة الشخصية

وهي عبارة عن لقاء ينظمه المراجع مع أحد عمال المؤسسة موضوع المراجعة دون إخطار مسبق لهذا الأخير من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة عليه، والهدف من المحاورة التي يجريها المراجع مع الفرد أو الأفراد التابعين للوظيفة محل المراجعة أو القائمين على إدارة الأنشطة والعمليات الخاضعة للمراجعة هو جمع المعلومات التي تسمح له بالتعرف على كيفية إدارة الوظيفة أو كيفية سير العمليات¹.

■ الهيكل التنظيمي الإداري والهيكل التنظيمي الوظيفي

يعتبر الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة من أهم مقومات نظامها الرقابي التي تدعم تحقيق أهدافها، ولا بد من التفريق بين الهيكل التنظيمي الإداري والهيكل الإداري والهيكل التنظيمي الوظيفي، حيث أن الأول تتولى تصميمه وإعداد الإدارة العليا للمؤسسة بهدف تنظيمها وتقسيم المهام بين مديرياتها ومصالحها وأفرادها، أما الثاني فيقوم بإعداده المراجع من خلال المعلومات المحصلة من الوصف النظري والمقابلات الشخصية، كوصف النظام الرقابي بهدف

¹ Jacque Renard , Théorie et pratique de l'audit interne , Edition d'organisation, france, 2010,P 236..

توضيح الرؤية أكثر وتدعيم المعلومات المحصلة بتحليل المهام ووظائف كل منصب ومصلحة من الهيكل التنظيمي، وبيان مدى استقلاليتها وعدم وجود تداخل بين المسؤوليات¹.

■ شبكة تحليل المهام

وهي عبارة عن شبكة لتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات بين مختلف الوظائف داخل الوظائف داخل المؤسسة موضوع المراجعة في زمن معين، ويتم إعدادها انطلاقاً من الربط المحكم بين كل من الهيكل التنظيمي الإداري والهيكل الوظيفي وتحليل المهام، وتظهر أهميتها في تحديد نقاط تداخل المهام والمسؤوليات بدقة معتبرة ومعالجتها². ويتم إعدادها إما حسب الوظائف (المشتريات، المبيعات، الخزينة...) أو حسب المصالح الرئيسية لكل وظيفة أو مسارها، حيث يعبر عنها بجدول توضح أسطره المهام التفصيلية للوظيفة، أما العمود الثاني فيوضح طبيعة المهمة (تقييمية، محاسبية، مالية، أو مالية رقابية)، أما الأعمدة الأخرى فتوضح الأشخاص (العمال) المعنيين بالمهام، ويضع المراجع علامة (X) عند تقاطع العمود والسطر، ويستحسن تخصيص عمود أخير للمهام غير الموجودة في الجدول.

ب. مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية يتبع المراجع عدة خطوات انطلاقاً من وصف النظام وانتهاء بالتقرير حول الرقابة الداخلية.

❖ دراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلية

على المراجع ان يحقق المعرفة الكافية، والفهم الكامل للنظام المحاسبي للمؤسسة (المنشأة)، وأساليب الرقابة المحاسبية الداخلية المرتبطة به، ويجب أن يتم ذلك لأحد السببين³:

✓ للتأكد من إجراءات الرقابة المحاسبية، كافية بدرجة يمكن الاعتماد عليها، وبذلك يمكن تخطيط وتحديد

طبيعة وتوقيت وإطار الاختبارات التحليلية؛

✓ يساعد المراجع في تصميم الاختبارات التحليلية، في حالة عدم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية،

لدرجة يمكن الاعتماد.

¹ Jacques Renard , opcit,,P 231.

² عمر شريقي، مرجع سابق، ص:42.

³ عبد الفتاح الصحن، كمال خليفة أبو زيد، المراجعة علما وعملا، مؤسسة شبابا الجامعة الإسكندرية، 1991، ص:182-183.

ولاكتساب المعرفة المناسبة، والفهم الكافي حول الرقابة الداخلية المحاسبية، على المراجع أن يكمل الاستقصاءات حول الرقابة، ويعد خرائط التدفق للأنظمة ويقوم بالتوصيف الدقيق، المحدد لعناصر هذا النظام.

❖ التحقق من وجود النظام (اختبارات الوجود)

بعد انتهاء المراجع من تحضير خرائط التدفق أو وصفه الكتابي، على المراجع أن يتحقق من أن الإجراءات التي دونها هي فعلاً الإجراءات التي تنفذ في المؤسسة، وتسمى باختبارات الوجود، حيث يتأكد المراجع من حقيقة سير كل الدورات العملية خطوة بخطوة، وذلك بتتبع الإجراءات من البداية إلى النهاية. وفيما يخص التطبيق الميداني للاختبارات، نلاحظ أنه توجد طريقتين وهما:

◆ الطريقة المباشرة

وتتمثل هذه الطريقة في الاتصال المباشر مع مختلف المنفذين الذين يتدخلون في الإجراءات التي يتم رقابتها، وذلك من أجل التأكد من حسن سيرها من جهة، ومن جهة أخرى التحقق من وجود العناصر المادية التي لها علاقة بتطبيق هذه الإجراءات، ويمكن تحقيق هذا الأخير من خلال مقابلة المنفذين المعنيين.

◆ الطريقة غير المباشرة

تتمثل هذه الطريقة في تتبع مسار الوثائق، فالمراجع يعيد المسار الذي تمر به هذه الأخير كلية أي من البداية إلى النهاية وانطلاقاً من الوثيقة الأصلية.

❖ التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تقييم نظام الرقابة، فعلى المراجع أن يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف الخاصة بالرقابة الداخلية، وذلك بفحص معمق للإجراءات الموصوفة من أجل إيجاد النقائص لتصحيحها والحفاظ على نقاط القوة.

ولتقييم الرقابة الداخلية، يستعمل المراجع قوائم الاستقصاء أو الاستبيان والتي تعتبر الأكثر استعمالاً لهذه العملية أي التقييم، فهناك نوعين لهذه القوائم، النوع الأول قوائم الاستقصاء المغلقة أين تكون الإجابة ب: "نعم" أو "لا" والنوع الثاني متمثل في قوائم الاستقصاء المفتوحة (الإجابة المفتوحة) ولا تقتصر على الإجابة ب: "نعم" أو "لا" فقط.

الإجابة ب "نعم" تدل على نقاط قوة، والإجابة ب "لا" تدل على نقاط الضعف الموجودة بالنظام.

❖ التحقق من عمل النظام (اختبارات الديمومة)

يتأكد المراجع من خلال اختبار الاستمرارية من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلاً أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة. إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خلافاً¹.

يحدد حجم هذه الاختبارات بعد الوقوف عند دراسة الخطوات السابقة لها، كما تعتبر دليل على حسن السير خلال الدورة وفي كل مكان.

❖ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

تسمح اختبارات الديمومة للمراجع بإجراء التقييم النهائي للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى النقائص في التصميم التي حددت عند إجراء التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.

فاختبارات الديمومة تحدد نقائص التشغيل أو التطبيق التي تأتي كنتيجة للتطبيق الخاطئ لنقاط القوة الخاصة بالنظام.

وانطلاقاً مما سبق، يقوم المراجع بتحديد نقاط الضعف المرتبطة بالنظام المرتبطة بالنظام ونقاط الضعف الخاصة بتطبيق النظام، وفي هذه المرحلة هنالك حالتين²:

✚ نقاط الضعف لها تأثير هام على الحسابات السنوية

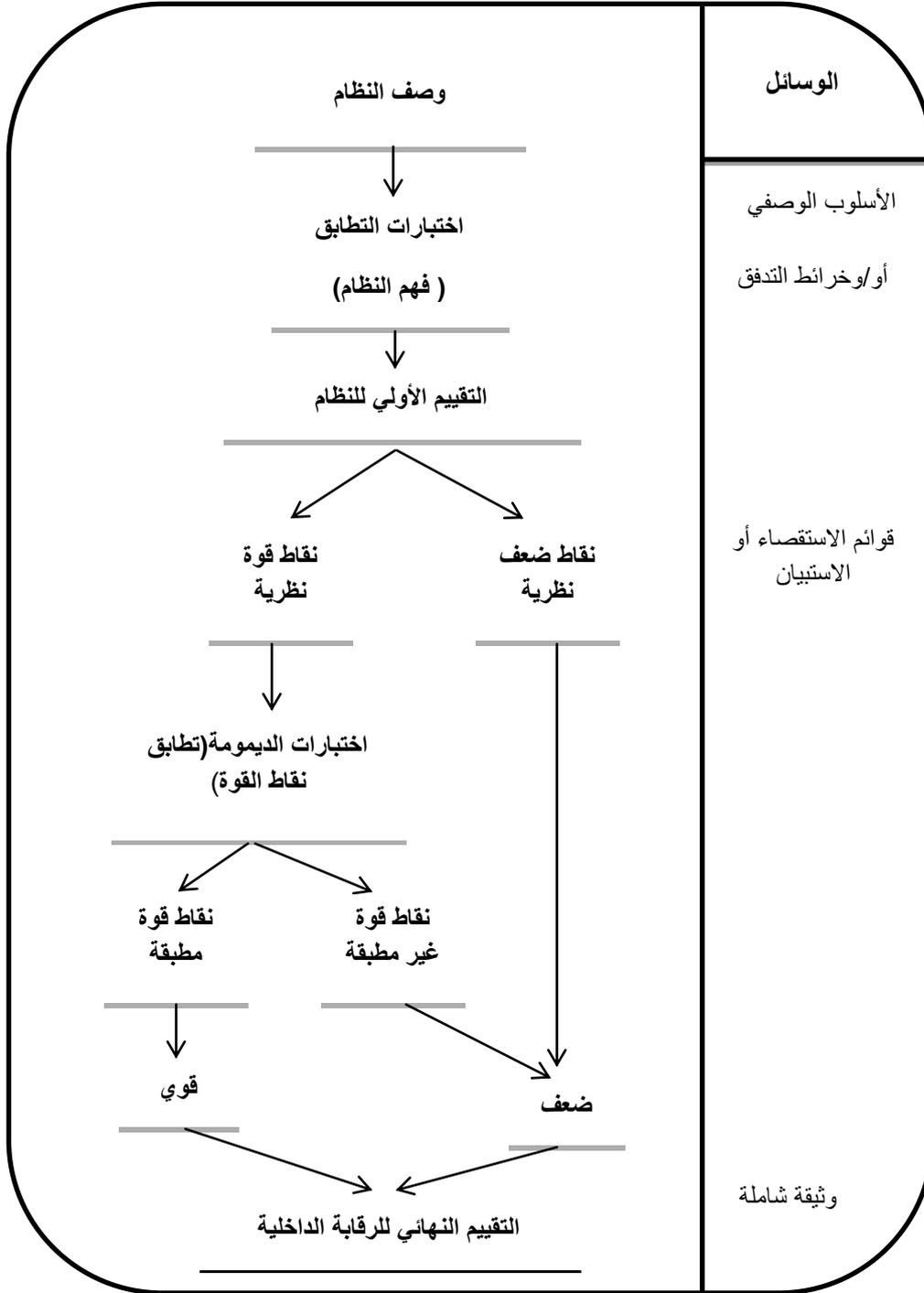
في هذه الحالة ينقلها المراجع في ورقة تقييم النظام، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة مفتاح كونها تحدد الأعمال الضرورية لتقييم التأثيرات الفعلية لنقاط الضعف على الحسابات السنوية.

✚ نقاط الضعف ليس لها تأثير هام على الحسابات السنوية

في هذه الحالة يجب تبليغ نقاط الضعف إلى مسؤولي المؤسسة حتى يقومون بتحسين النظام على الرغم من أنه ليس لها تأثير على الحسابات السنوية، وهذا النوع من نقاط الضعف يسجله في أوراق العمل. إن التقييم النهائي يسمح للمراجع باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة على الرقابة الداخلية. وأخيراً، فإنه ومن وجهة نظر المراجع، فإن وجود رقابة داخلية قوية تساعد على إعطاء تأكيد باكتشاف الأخطاء والغش بسرعة معقولة وبالتالي تساعد على تحديد إجراءات المراجعة المناسبة التي تؤدي إلى إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية¹

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديون المطبوعات الجامعية، ص: 12.
² عمر شريقي، مرجع سابق، ص: 92.

ويمكن تلخيص مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية والوسائل المستعملة لذلك في الشكل الموالي:
شكل رقم(36): مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية



Source :Raffegau jean, Pierre du fils et Ramon Gonzales: audit et contrôle de comptes ,public-union edition, Paris, 1979,p:8

¹حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 308.

قد تتخذ الإدارة أحكاماً بناءً على طبيعة ونطاق أنظمة الرقابة التي تختار تنفيذها وطبيعة ونطاق المخاطر التي تختار تحملها¹، وعند تحديد البرامج وأساليب الرقابة التي يجب تنفيذها لمنع واكتشاف الغش أن تحدد الإدارة مستوى الخطر بالنسبة لكل من²:

- ✓ الثقافة الأخلاقية للمؤسسة؛
 - ✓ جودة نظام الرقابة الداخلية؛
 - ✓ مستوى التعقيد التنظيمي؛
 - ✓ الأهمية النسبية من الأجرور المتغيرة للإدارة؛
 - ✓ مستوى الضغوطات على الشركة؛
 - ✓ مستوى المخاطر الهيكلية المرتبطة بالنشاط؛
 - ✓ مستوى الخطر المرتبط بالأحداث الأخيرة في حياة المؤسسة.
- ومن بين البرامج والرقابة التي يمكن للإدارة تطبيقها للمساعدة في ردع ومنع واكتشاف الغش ما يلي³:

1/خلق ثقافة الأمانة والأخلاق الحميدة:

- ❖ وجود قدوة عالية في الإدارة العليا؛
- ❖ خلق أجواء إيجابية في بيئة ومكان العمل؛
- ❖ تعيين وترقية العاملين بشكل مناسب؛
- ❖ الحرص على التدريب المناسب؛
- ❖ وضع النظام التأديبي المناسب لمن يرتكبون الغش.

2/ تقييم الإدارة للعمليات وأوجه الرقابة لتخفيف المخاطر وتقليل فرص الغش شاملة سياسات

وإجراءات من أجل:

- ❖ التعرف على مخاطر الغش وقياسها؛
- ❖ تخفيف مخاطر الغش؛
- ❖ تطبيق ورصد أوجه رقابة مناسبة وإجراءات أخرى.

¹المعيار الدولي 240 " مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات"، مرجع سابق، ص: 175.

² Mikael ouaniche, la fraude en entreprise : comment la prévention, la détecter, la combattre, maxima, paris, 2009, p :110.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 561.

3/وضع عملية إشراف ملائمة:

- ❖ لجنة مراجعة أو مجلس إدارة على مستوى فعال؛
- ❖ مراجعون داخليون على مستوى فعال؛
- ❖ مساعدة من مراجعين مستقلين.

لذلك فمن المهم أن يحصل المراجع على فهم للرقابة الداخلية كاف لتخطيط المراجعة، من خلال تحليل شامل للرقابة الداخلية للمؤسسة عبر النقاط التالية¹:

- . نوعية بيئة الرقابة التي توافق ثقافة الرقابة داخل المؤسسة ومستوى حساسية مخاطر الغش؛
- . نماذج ونوعية تقديرات مخاطر الغش من قبل أجهزة الرقابة؛
- . موثوقية أنشطة الرقابة في تنفيذ إجراءات مكافحة الغش؛
- . نوعية المعلومات والاتصالات التي تقوم على تقاسم المعرفة في مسائل مكافحة الاحتيال؛
- . فعالية الإشراف على الممارسات الرقابية للهيئات المسؤولة (لجنة الرقابة، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق الداخلي...).

وعند قيام المراجع بفهم أنظمة الرقابة الداخلية فمن الممكن أن يعلم المراجع أن الإدارة اختارت بوعي قبول المخاطر المرتبطة بعدم وجود فصل بين الواجبات. ومن الممكن كذلك أن تكون المعلومات التي تتوفر من الحصول على هذا الفهم مفيدة أيضاً في تحديد عوامل مخاطرة الاحتيال التي قد تؤثر على تقييم المدقق لمخاطر احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية بسبب الغش².

خامساً: أعمال مراجعة الغش

العمل على مخاطر الغش هي امتداد طبيعي للأعمال التمهيدية التي يقوم بها مراجع الحسابات. وسيتم تنفيذ هذا العمل وفقاً للخطة التالية:

- *تنفيذ خطة المراجعة كما تم التخطيط لها في خطة المراجعة؛
- *تقييم أثر الغش على أصول الشركة في عرض البيانات المالية؛
- *تأكيد النتائج مع الأشخاص المعنيين؛
- *إعداد برامج عمل المراجعة التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاحتيال التي تم تحديدها، أعمال المراجعة التقليدية تكمل الأعمال المخصصة بشأن الغش ويمكن تحديد مخاطر أخرى لم يتم تحديدها أثناء التخطيط؛

¹Mikael ouaniche, opcit ,p :106-107.

²معيار الدولي للتدقيق 240: "مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات"، مرجع سابق، ص: 175-176.

يتم تنفيذ أعمال مراجعة الغش بمساعدة مراجعي حسابات متخصص في معالجة مخاطر الغش .

أ. مراجعة مخاطر الغش المحددة

على أساس الأعمال التمهيدية، فإن مراجع الحسابات تتوفر لديه قائمة من مخاطر الغش المحتملة في الشركة والعمل الذي سيتم لاكتشافه (ملخص المذكرة المقدمة من مرحلة التخطيط). ونقترح في هذا المحور أن نقدم نوع من المعاملات، ومخاطر الغش الأكثر شيوعاً فيها والعمل الذي يجب أن تعقد لتغطيتها من قبل المراجع. مخاطر الغش التي سيتم معالجتها هي تلك التي ارتكبت ضد الشركة (السرقية، والاختلاس، ...) وليس تلك المصنوعة لتعديل عرض البيانات (التقييم الخاطيء، القيود المحاسبية وهمية ...). يتم اتخاذ عدد من التدابير المحددة من قبل مراجع الحسابات، بالإضافة إلى تلك التي سيتم استخدامها للتصدي للمخاطر المحددة في كل قسم. ومن هذه التدابير:

❖ زيارة أماكن معينة أو أداء الاختبارات بشكل غير متوقع أو غير معلنة مسبقاً. على سبيل المثال، أن

اختبار المخزونات في المواقع التي لم يتم إخطار وجود مر مقدماً أو مراجع الحسابات مقدماً أو إجراء جرد لم يعلن عنه؛

❖ الطلب بإلحاح إن تحسب المخزونات في تاريخ أقرب إلى نهاية العام؛

❖ إدخال تغييرات على الإستراتيجية المستخدمة عادة من قبل مراجعي الحسابات للتأكد من الأرصدية.

على سبيل المثال يقوم المراجع بالتواصل لفظياً مع العملاء والموردين الرئيسيين، بالإضافة إلى إرسال طلبات تأكيد لشخص معين بالاسم في المنظمة. إن تأكيد الأرصدية هي تقنية مفيدة جداً لمراجع الغش لتنفيذه خلال مهمة؛

❖ إجراء اختبار تفصيلي للتسجيلات المحاسبية الخاصة بالتسوية في الثلاثي الأخير أو في نهاية الدورة

المحاسبية أو التحقيق من طبيعة التسجيلات المحاسبية أو مبلغها إن كان يبدو أنه غير عادي؛

❖ في حالة الصفقات الكبيرة وغير العادية، ولا سيما تلك التي تحدث في نهاية السنة أو قبله بفترة وجيزة،

واختبار إمكانية أن تكون قد أبرمت مع الأطراف ذات العلاقة ؛

❖ تنفيذ الإجراءات التحليلية على مستوى كاف من التفاصيل. على سبيل المثال، قارن المبيعات والمشتريات

المستهلكة حسب نوع المنتج أو الصناعة مع توقعات التي أعدت من قبل مدقق حسابات؛

❖ إجراء المقابلات مع الموظفين الذين يعملون في المناطق التي توجد فيها مؤشرات الغش من أجل الحصول

على وجهات نظرهم بشأن المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية كيف تستخدم للتعامل مع مخاطر الغش؛

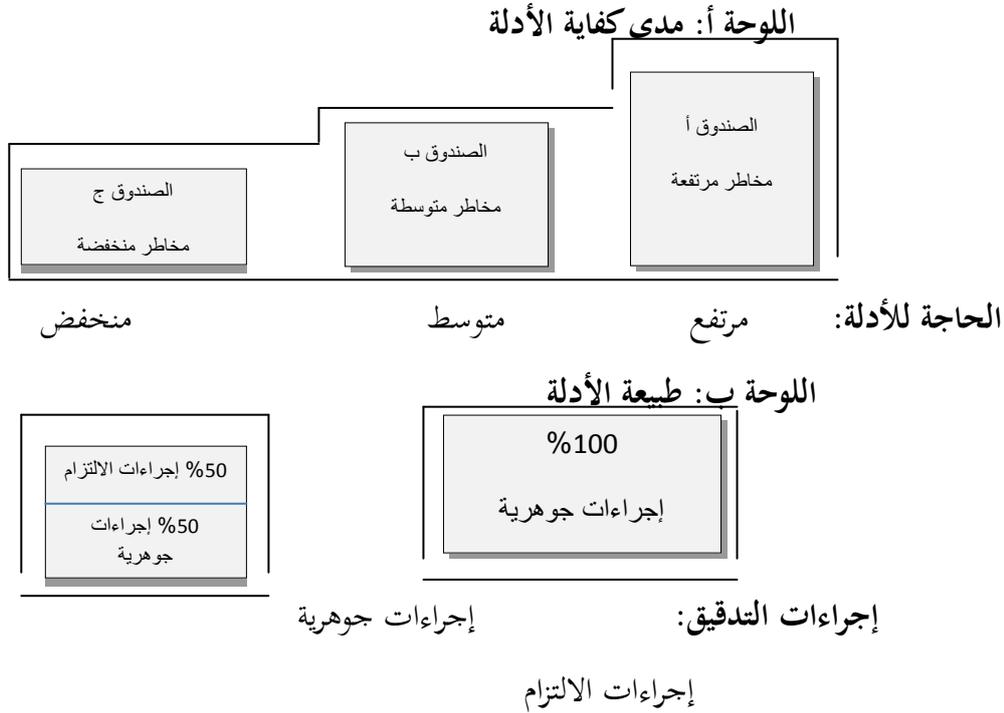
- ❖ عندما يتدخل المراجعين في نفس الوقت مع مراجع الحسابات الخاص بالغش، يقومون بالمناقشة حول مدى العمل الذي يتعين القيام به لضمان العلاج المناسب لمخاطر الغش؛
 - ❖ تنفيذ إجراءات المراجعة فيما يتعلق بالتسويات وتحليلات للحسابات المعدة من قبل الجهة الخاضعة للمراجعة؛
 - ❖ البحث عن أدلة إضافية من مصادر خارجية بالنسبة الى الجهة الخاضعة للمراجعة.
- ب. الاستجابة لنتائج تقدير مخاطر الغش

بعد استكمال المراجع إجراءات مراجعة المخاطر وحتى يتمكن من إبداء رأيه حول البيانات المالية فإنه يقوم بتصميم إجراءات واختبارات تساعد على توفير القناعة المقبولة والمعقولة بأن البيانات المالية قد أعدت وسجلت بصورة صحيحة وعادلة من النواحي المادية أو الجوهرية وحتى يصل إلى الهدف يقوم المراجع باستخدام نوعين من الإجراءات هما : إجراءات الإلتزام* والإجراءات الجوهرية الأساسية* .

يساعد نموذج قرارات أدلة الإثبات باستخدام إجراءات الإلتزام والإجراءات الجوهرية المراجع للاستجابة للمخاطر التحريف الجوهرية، حيث يركز النموذج على تجميع أدلة الإثبات في صناديق، ويأخذ المراجع في الاعتبار حجم الصندوق وطبيعة الأدلة الموجودة فيه ونعرض النموذج في الشكل التالي:

* إجراءات تصميم للحصول على تأكيد معقول لا مطلق بأن أنظمة الرقابة الداخلية التي بنوي مراقب الحسابات الاعتماد عليها قائمة بالفعل.
* إجراءات التدقيق للكشف عن الأخطاء المادية في الحساب والتي تشمل اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية الموضوعية.

شكل رقم (37): الاستجابة للمخاطر المحددة بواسطة قرارات أدلة الإثبات



Source: johnstone, gramting, rittenberg, auditing: a risk approach to conducting a quality audit, ninth edition, 2013, p:174.

من خلال الشكل نلاحظ أن المخاطر المرتفعة تتطلب صندوق كبير الحجم من أدلة الإثبات يتم الحصول عليها من خلال إجراء الاختبار الجوهري لان المراجع قد قرر أن الضوابط المرتبطة بهذا التوكيد ليست مصممة بشكل جيد.

اما إذا افترضنا أن المراجع قد قرر أن الضوابط المرتبطة بتوكيده مصممة بشكل جيد (المخاطر منخفضة) فإنه يقوم بملاء الصناديق الخاصة بأدلة الإثبات عن طريق إجراء اختبار الالتزام والاختبار الجوهري، 50% من أدلة الإثبات يحصل عليها من اختبار الالتزام و50% من اختبار الجوهري.

إن استجابة المراجع الى تقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية بسبب الغش يتأثر بطبيعة وجوهية المخاطر المحددة القائمة وبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة التي تتعلق بتلك المخاطرة المحددة، يستجيب المراجع لمخاطر التحريف الجوهري، بسبب الغش بثلاثة طرق هي:

1. استجابة إلى مخاطر محددة ذات أثر شامل على كيفية أداء عملية المراجعة:

وهذا يعني أنها استجابة تتضمن مزيد من الاعتبارات العامة بصرف النظر عن الإجراءات المحددة بخلاف المخططة، وذلك عن طريق ما يلي¹:

- ✓ تعيين أفراد إضافيين ذوي مهارات ومعرفة متخصصة مثل الخبراء الشرعيين وخبراء تقنية المعلومات، أو بتعيين أفراد أكثر خبرة في العملية؛
- ✓ إدخال عنصر عدم قابلية التنبؤ في اختبار طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، ويمكن إجراء من خلا ما يلي:
 - أداء إجراءات جوهرية لأرصدة حسابات وإثباتات مختارة لم يتم فحصها بطريقة أخرى وذلك بسبب أهميتها أو مخاطرتها؛
 - تعديل توقيت إجراءات التدقيق عن المتوقع بخلاف ذلك؛
 - استخدام أساليب اختيار عينات مختلفة؛
 - أداء إجراءات التدقيق في مواقع مختلفة أو في مواقع على أساس غير معلن.

2. الاستجابة إلى مخاطر محددة تتضمن طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة

إن استجابة المراجع لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الغش عند مستوى الإثبات من الممكن أن تشمل تغيير طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق بالطرق التالية²:

- ✓ تغيير طبيعة إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها وذلك للحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية وملائمة أو الحصول على معلومات إضافية مدعمة؛
- ✓ تعديل توقيت الإجراءات الجوهرية بأداء فحص جوهرية في نهاية الفترة أو بالقرب منها يتناول بشكل أفضل مخاطرة مقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الغش؛
- ✓ الاستجابة على مستوى نطاق إجراءات التدقيق يكون بزيادة أحجام العينات وأداء إجراءات تحليلية أكثر تفصيلاً.

¹ SAS NO.82: "Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit", P:1734-1735, disponible sur le site: <http://www.aicpa.org/> le:07/04/2014, 11:30.

² Ibid.

3. الاستجابة من خلال إجراءات إضافية لمواجهة مخاطر تغلب الإدارة على أوجه الرقابة الموضوعية

تتضمن هذه الاستجابة أداء إجراءات معينة تدرس بشكل إضافي مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش، متضمنة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية باستخدام طرق غير قابلة للتنبؤ من خلال¹:

- ✓ فحص قيود اليومية والتسويات الأخرى بالنسبة لمدى وجود دليل على تحريف جوهرى راجع للغش؛
- ✓ فحص مدى وجود تحيز في تقديرات المحاسبة عن السنوات السابقة وذلك بفحص تقديرات السنة السابقة ومدى ملائمة التقديرات التي وضعتها الإدارة؛
- ✓ تقييم الأساس المنطقي للأعمال فيما يتعلق بالصفقات غير المعتادة.

3.3.3.3 الإبلاغ عن الغش

يتم الإبلاغ عن الغش إلى عدة جهات منها:

أولاً: الإدارة

حينما يحدد المراجع أن هناك دليل إثبات على إمكانية وجود الغش، فإن ذلك الدليل يجب أن يتم توصيله إلى المستوى الإدارى الملائم، وذلك يعتبر مناسباً حتى إذا تم اعتبار الدليل غير منطقي أو غير ذي صلة (على سبيل المثال اختلاس ضئيل من قبل موظف في مستوى متدني في تنظيم المؤسسة)². إن تحديد مستوى الإدارة المناسب هي مسألة حكم مهني وتتأثر بعوامل معينة مثل احتمالية التواطؤ وطبيعة الغش المشتبه به ووضخامته، وعادة ما يكون مستوى الإدارة المناسب هو على الأقل مستوى واحد أعلى من الأشخاص الذين يبدو أنهم متورطين في الغش المشتبه به³.

وإذا كانت الإدارة العليا هي المسؤولة عن الغش فإن على المراجع السعي للحصول على استشارة من المستشار القانوني لمكتب المراجع وذلك لمساعدته في تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذه الحالة.

ثانياً: مستخدمو تقرير المراجعة عن التقارير المالية

إذا انتهى المراجع إلى أن الغش أو الخطأ لهما تأثير جوهرى في التقارير المالية فإنه سيطلب من الإدارة تصحيح ذلك الخطأ أو الغش والإفصاح عنهما بوضوح في التقارير المالية وحسب رد فعل الإدارة سيحدد المراجع نوع تقرير حول مراجعته للتقارير المالية حيث إنه إذا قامت الإدارة بتصحيح الخطأ والغش فإنه يقدم تقريراً نظيفاً، أما إذا لم تقم الإدارة بتصحيح الأثر المادي للخطأ أو الغش فيجب على المراجع إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص: 551.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق "مسؤوليات"، ص: 188.

³ المعيار الدولي 240، ص: 184.

الرأي في التقارير المالية وخاصة إذا منع المراجع من قبل المنشأ من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقويم ما إذا كان الغش أو الخطأ اللذين لهما تأثير هام في التقارير المالية، قد حدثا أو أن حدوثهما محتمل بدرجة كبيرة.

وإذا رأى المراجع وبجسب حكمه المهني أنه غير قادر على تحديد كون الغش أو الخطأ قد حدث بسبب القيود المفروضة بموجب الظروف، وليس ظروف ناتجة عن المنشأة، فعليه أن يراعي أثر ذلك في تقريره النهائي. وهنا فإن المراجع أمام بديلين فقط إما أن يتحفظ بتقريره أو يمتنع عن إبداء الرأي وهذا يعود إلى ظروف المراجعة وإلى التقدير المهني الشخصي للمراجع وإلى درجة التأثير المادي للخطأ أو الغش.

ثالثاً: الجهات الرسمية

إن قواعد السلوك المهني تمنع المراجع من إفشاء أسرار عملية أثناء أداء الخدمة المحاسبية إلا إذا كان مطلوباً بموجب القانون (مثلاً تقضي في بعض الدول بضرورة الإبلاغ عن المخالفات القانونية التي يتم اكتشافها إلى السلطات العامة المختصة).

وعندما يقرر المراجع تبليغ الجهات الرسمية ينبغي أن يراعي ما يلي:

- سواء أكانت المعلومات والحقائق ذات الصلة معروفة ومدعمة أم لا إلى الحد الذي يكون به النشر أمراً عملياً، وعندما ينطوي الوضع على حقائق أو آراء مدعمة يجب استعمال التقدير المهني لتحديد نوع المعلومات التي تنشر إن وجدت.
 - ما هو نوع الاتصال المتوقع ولمن يوجه بشكل خاص إذ ينبغي أن يقتنع المراجع بالجهة المناسبة التي يوجه إليها الاتصال وأن تكون مسؤولة عن التصرف بناءً عليه.
 - عند قيام المراجع بعملية الاتصال عليه أن يعرف إذا كان يتعرض للمسؤولية القانونية أولاً وماهي النتائج المترتبة عليه وفي هذه الحالة فإن المراجع قد يحتاج إلى مشورة قانونية أو مهنية.
- أما مراجع الحسابات في الجزائر فيعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المؤهلة، بنقص قد يكتشفه أو اطلع عليها، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة، ولا يتقيد مراجع الحسابات بالسر المهني في الحالات التالية¹:

- بعد فتح بحث أو تحقيق قضائين؛
- بمقتضى واجب الاطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة؛

¹ القانون رقم 01/10، مصدر سابق، المادة 72.

• بناء على إرادة موكلهم؛

• عندما يتم استدعاؤهم للشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم.

وفي حالة عدم قيام المؤسسة بإجراء التعديلات المطلوبة من قبل المراجع، والمتعلقة بالخطأ والغش، يمكن للمراجع أن يفكر بالانسحاب من عملية المراجعة .

4.3.3.3. ملخص وتقرير مهمة المراجعة

أولاً: ملخص مهمة المراجعة

في كل مهمة مراجعة يتم صياغة ملخص، يهدف لتسجيل النتائج والاستنتاجات الرئيسية على جميع النقاط الهامة حول مخاطر الاحتيال ونقاط التدقيق الأخرى، ويقوم مسؤول المهمة بتحديد شكل ومضمون الملخص على حسب حجم وظروف المهمة، ويحتوي الملخص كحد أدنى المعلومات التالية¹:

- الاستنتاجات المتعلقة مخاطر الاحتيال التي تم تحديدها؛
- الاستنتاج بالنسبة لتنفيذ أعمال المراجعة وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ملاءمتها وكفايتها لدعم رأي التدقيق؛
- التغييرات في النشاط و قطاع الصناعة للعميل، والتي كان المدقق على علم بها بعد صياغة مذكرة تخطيط والتي تحتاج إلى تعديل خطة التدقيق.

وليس المقصود بالملخص استنساخ المعلومات الواردة في مذكرة التخطيط أو ورقة عمل أخرى. ولكن يجب أن تحتوي على معلومات كافية، ويتم الرجوع إليها لوضع استنتاجات بشأن المخاطر التي تم تحديدها.

ثانياً: تقرير المراجع

إن الهدف الأساسي من وراء عملية المراجعة هو إعطاء رأي في محايد حول مدى عدالة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية والتغيرات في المركز المالي، وهذا الرأي يكون متضمناً في تقرير مكتوب يعده المراجع بعد انتهاء عملية المراجعة. ويرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي للشركة والذي يشتمل على القوائم المالية، الميزانية، قائمة الدخل، وقائمة الدخل المحتجز، وبعض المعلومات الأخرى، وذلك حتى يعطيها الصفة القانونية ويزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية².

¹M'hammed EL HAMZA,opcit,p:136..

²زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:101.

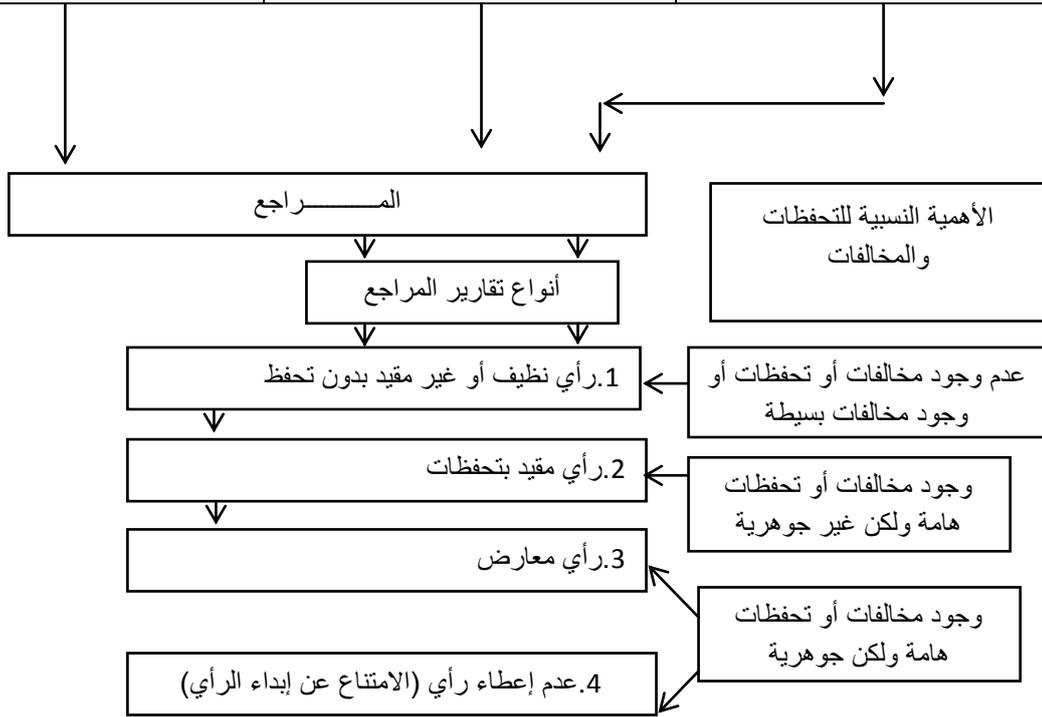
أوضح معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل العناصر الأساسية لتقرير المراجع على النحو التالي¹:

1. **عنوان التقرير:** ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب. ويفضل استخدام اصطلاح (تقرير مراجع مستقل) في العنوان وذلك لتمييز تقرير المراجع عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين؛
2. **الجهة التي يوجه إليها التقرير:** يوجه تقرير المراجع عادة إما إلى المساهمين أو إلى مجلس إدارة الشركة موضوع المراجعة.
3. **الفقرة التمهيديّة (الافتتاحية):** ينبغي أن يحدد تقرير المراجع البيانات المالية التي تتم مراجعتها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات المالية. فضلاً عن ذلك يجب أن يبين المراجع في التقرير المالية وإعدادها من مسؤولية إدارة الشركة وأن دوره ينحصر في إبداء الرأي في عدالة هذه القوائم. وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.
4. **مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:** يجب أن يبين رأي المراجع أن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.
5. **فقرة الرأي:** يجب أن يبين تقرير المراجع بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية وأن القوائم المالية تتفق مع المتطلبات القانونية.
6. **تاريخ التقرير:** يؤرخ التقرير بتاريخ اكتمال العمل الميداني. ويبين هذا التاريخ أن مراجع الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المراجع.
7. **عنوان المراجع:** يجب أن يذكر التقرير اسم المدينة أو الموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب المراجعة الذي يتحمل المسؤولية عن عملية المراجعة.
8. **توقيع المراجع:** يجب أن يوقع التقرير باسم منشأة المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو بكليهما وحسبما هو مناسب. ويوقع التقرير عادة باسم المنشأة بافتراض أن المنشأة مسؤولة عن عملية المراجعة. ويتحدد نوع التقرير على حسب نوع القيود أو الأخطاء أو أوجه التقصير التي يواجهها المراجع خلال أدائه لمهمته وإنجاز برنامج مراجعته، ومن ناحية أخرى يتولى المراجع بخبرته وحكمته وفطنته تحديد الأهمية النسبية لمثل هذه الأخطاء أو أوجه التقصير وذلك في سبيل اتخاذ القرار المناسب حول إبداء الرأي المناسب بالنسبة لكل حالة، ونوضح من خلال الشكل أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نوع التقرير الذي يصدره المراجع خاصة في حالات المراجعة المالية:

¹ حسين أحمد دحود، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص: 114-115.
[196]

الشكل رقم (38): أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نوع التقرير الذي يصدره المراجع

تحفظات المراجعة	تحفظات ومخالفات محاسبية	تحفظات ومخالفات نظامية
القيود المفروضة على المراجع	*مخالفة مبادئ محاسبية. *مخالفة الطرق المحاسبية. *الخروج عن قاعدة الثبات. *العرض بصورة غير واضحة.	*مخالفة النظام الداخلي. *مخالفة اللوائح. *مخالفة القانون العام.



المصدر: محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق الشامل (الإطار النظري- المعايير والقواعد ومشاكل التطبيق

العملي)، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 297-298. ص: 320

يوضح الشكل السابق أن إصدار الرأي بالنسبة للمراجع يتأثر بالضغوط المفروضة عليه من مخالفات أو قيود أو تقصير أو مشاكل معينة، وخاصة فيما يتعلق بالمراجعة المالية، حيث يشير الشكل إلى وجود ثلاثة أنواع من المخالفات والتحفظات¹:

تحفظات خاصة بالمراجعة وهي القيود المفروضة على المراجع والتي تتكون من:

1 تحفظات خاصة بالمراجعة وهي القيود المفروضة على المراجع والتي تتكون من:

*القيود التي يفرضها المراجع على نفسه.

¹محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق الشامل (الإطار النظري- المعايير والقواعد ومشاكل التطبيق العملي)، جامعة الإسكندرية، مصر،

*القيود التي تفرضها المؤسسة موضوع المراجعة.

*القيود التي يفرضها الظروف غير العادية على المراجع.

2 تحفظات أو مخالفات محاسبية ناتجة عن عدم اقتناع المراجع بالآتي:

*مناسبة القواعد المحاسبية التي اختارتها الجهة موضوع المراجعة.

*مراعاة مبدأ الثبات في تطبيق القواعد المتبعة.

*مطابقة التقارير المالية لما هو مدون في السجلات والدفاتر.

3- مخالفة نظامية بسبب عدم الالتزام بالآتي:

*القانون الداخلي للشركة موضوع المراجعة.

*النظام الإداري الداخلي للشركة موضوع المراجعة.

*اللوائح والتعليمات والتأشيرات المنظمة للعمل داخل الشركة.

*القوانين العامة المنظمة لأنشطة القطاعات المختلفة على مستوى الدولة.

ومن ناحية أخرى على المراجع أن يقيم بجزئه الأهمية النسبية لهذه المخالفات أو التحفظات أو الأخطاء أو

المشاكل أو التقصير، وتؤثر الأهمية النسبية في نوع التقرير الذي يصدره المراجع على القوائم المالية التي تمت

مراجعتها بما يلي¹:

✓ تقرير نظيف إذا كانت المخالفات غير ذات أهمية نسبية.

✓ تقرير تحفظي إذا كانت المخالفات ذات أهمية دون أن يكون لها تأثير بصورة واضحة في عدالة القوائم

المالية.

✓ تقرير سالب (رأي معارض أو عدم إعطاء رأي) إذا كانت المخالفات من الأهمية بشكل يؤثر بصورة

واضحة في عدالة القوائم المالية، أي أن المخالفات تنفي عدالة القوائم المالية.

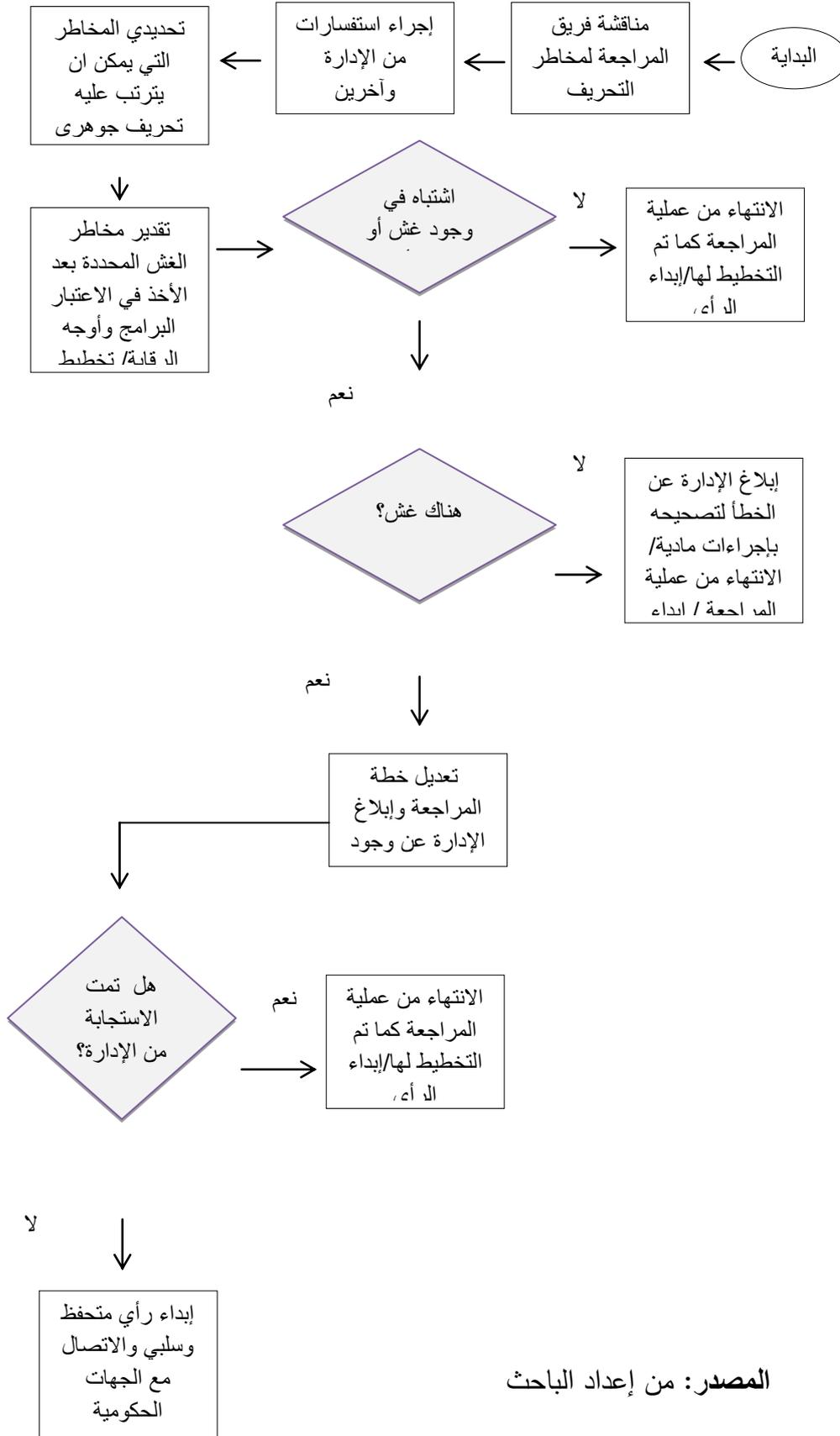
من خلال ما سبق ، فإنه على الرغم من كل هذه الإجراءات لاكتشاف الغش إلا أن مراجعة الغش لا تقدم

ضمان مطلق لاكتشاف مخاطر الغش في المؤسسة.

ونلخص الإجراءات السابقة في الشكل التالي:

¹ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص:136.

شكل رقم (39): إجراءات المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية



المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة

يقوم مسار ومنهج مراجعة الغش على أربعة أركان رئيسية تتمثل في: التخطيط للمراجعة، تقييم مخاطر الغش، اختبار نظام الرقابة الداخلية، الإبلاغ عن الغش.

إن التخطيط لمراجعة الغش يتم فيه إجراء المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة وتحليلات العلامات المنبهة للغش، واستخدام إجراءات المراجعة التحليلية المستهدفة لتحديد الدورات الهامة والحسابات المسجلة، بينما يقوم تقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من نوعية وفعالية وكفاية الأنظمة وأنشطة الرقابة الموضوعية من طرف المسيرين، ومن ثم تتم أعمال مراجعة الغش بتنفيذ خطة المراجعة والاستعانة بمختصين في الغش. ويتم في نفس الوقت جمع أدلة الإثبات وإسداد حكمه الشخصي عليها من حيث كفايتها، أهميتها وكذا درجة الاعتماد عليها، وهي بالتالي يشكل الأساس الذي من خلاله يتبلور الرأي الفني للمراجع حول البيانات المحاسبية للمؤسسة.

لا توفر مراجعة الغش ضمانة مطلقة ضد مخاطر الغش في المؤسسة، وهذا لوجود بعض القيود الملازمة لعملية المراجعة والتي لا يمكن اكتشاف الغش رغم التخطيط الجيد.

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

تمهيد

عرفت مهنة المراجعة في الجزائر عدة تحولات، ارتبطت بالمتغيرات التي حدثت على مستوى الاقتصاد، إلا أنها لم تشهد تنظيماً حقيقياً ولم تصدر معايير مهنية تقلل التفاوت بين المراجعين وتطور المهنة، على غرار دول أخرى التي أصدرت معايير مهنية أو تبنت المعايير الدولية للمراجعة. الأمر الذي يجعل المراجعين يلجؤون إلى إتباع معايير المراجعة الدولية.

وفي مجال تحديد مسؤوليات مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والتقرير عنه، تم إجراء دراسة ميدانية استناداً إلى توزيع استبيان على عينة من مراجعي الحسابات في ولاية سطيف، من أجل دراسة مدى التزام مراجع الحسابات في ولاية سطيف بالمسؤولية المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وهذا وفق معايير المراجعة الدولية.

وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

1.4 التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر

1.1.4 التطور التاريخي لمهنة المراجعة في الجزائر

2.1.4 الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر

3.1.4 مهام مراجع الحسابات في الجزائر

4.1.4 مسؤولية مراجع الحسابات تجاه الغش في الجزائر

2.4 معالجة الاستبيان وتحليل النتائج

1.4 أسلوب الدراسة

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

3.4 استبانة الدراسة

4.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

5.4 تحليل نتائج الدراسة

1.4 التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر

نستعرض التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر من خلال التعرف على أهم المحطات التاريخية الذي عرفته تطور مهنة المراجعة في الجزائر، كما سنتطرق الى الهيآت والأجهزة التي تشرف على مهنة المراجعة في الجزائر، ومهام مراجع الحسابات.

1.1.4 التطور التاريخي لمهنة المراجعة في الجزائر

مر تطور مهنة المراجعة في الجزائر بمحطتين تاريخيتين رئيسيتين، الأولى قبل تبني الإصلاحات أين كان الاقتصاد الجزائري ذو طبيعة اشتراكية والثانية بعد تبني الجزائر للإصلاحات التي حررت المؤسسة العمومية من القيود الإدارية والبيروقراطية المتأتية من التبعية الملائمة لها.

1.1.1.4 تنظيم مهنة المراجعة قبل الإصلاحات (قبل الاستقلال الى سنة 1988)

كانت مهنة المراجعة قبل الاستقلال خاضعة لقوانين وتشريعات الاحتلال الفرنسي¹، أما بعد استقلال فقد واجهت المؤسسات الجزائرية مشاكل وفراغ وصعوبة في التسيير وخاصة على مستوى التنظيم، إضافة الى عدم وجود كفاءات ونقص كبير في التأطير، فبقيت مهنة المراجعة والمحاسبة خاضعة للنصوص المعتمدة من إتفاقيات إيفيان والقانون الأساسي.

في سنة 1969 بدأ تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر²، حيث أشار الأمر رقم 107/69 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 38 إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها، إذ نصت هذه المادة على أنه³: « يكلف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي الحسابات للمؤسسات الوطنية والمنظمات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وفي المؤسسات التي تملك فيها الدولة أو إحدى المنظمات العمومية حصصا من راس مالها، وذلك بقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم ».

¹ هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009-2010، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:18.

² ADJ ALI SAMIR : Le commissaire aux comptes, caracteristique et missions; in revue algerienne de comptabilité et audit; société nationale de comptabilité n°03; Alger 3eme trimestre 1994; page 10.

³ . أنظر قانون المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1970.

كما تناول المرسوم رقم 173/70 المؤرخ في 16/11/1973 تحديد مهام وواجبات المراقب وأعتبر حينها مراجع الحسابات كمراقب دائم على تسيير المؤسسات العمومية، وحول ممارسة هذه الوظيفة لموظفي الدولة التاليين :

- المراقبين العامين للمالية؛

- مراقبي المالية؛

- مفتشي المالية.

و أوكلت للمراجعين المهام التالية:

- المراقبة البعدية لشروط إنجاز العمليات التي يفترض أن تكون لها آثار اقتصادية ومالية على التسيير بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

- متابعة إعداد الحسابات والموازنات أو الكشوفات التقديرية طبقا لمواصفات الخطة؛

- مراجعة مصداقية الجرد وحسابات النتائج المستخرجة من المحاسبة العامة والتحليلية للمؤسسة ومدى صلاحيتها.

نلاحظ أن مراجعي الحسابات هم من موظفي الدولة وهو ما يتماشى مع السياسة الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت والموجه نحو التسيير المركزي.

كما صدر الأمر الرئاسي⁴ رقم 71-83 الصادر بتاريخ 29/09/1971 الذي تناول مندوب الحسابات للمؤسسات الخاصة و الخبراء في المحاسبة لدى المحاكم واشترط تعيينهم من الخبراء المرخصين بذلك.

وحدد القانون رقم 80-05 المؤرخ في 01 مارس 1980 ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس

المحاسبة، وحسب المادة 03 من القانون يوضح مجلس المحاسبة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وهو سلطة

ذات صلاحيات قضائية وإدارية ملفة بمراقبة مالية الدولة والحزب والمؤسسات المنتخبة والمجموعات المحلية

والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها وحسب المادة رقم 05 أعطيت للمجلس صلاحيات واسعة في مجال المراقبة،

حيث يقوم بتقييم فعالية التسيير بالرجوع إلى المعايير المقررة ضمن أهداف المخطط المحاسبي الوطني وأيضاً بالمقارنة

مع المعايير الأخرى للتسيير المحدد على المستوى الوطني أو الدولي ويبيدي أي اقتراح أو توجيه من شأنه أن يحسن

التسيير المالي أو المحاسبي لأموال الدولة.

⁴ .أظر المادة رقم 47 من الأمر رقم 71-82 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 29/12/1971؛ صفحة 1856.

2.1.1.4 التنظيم المهني للمراجعة بعد الإصلاحات (1988 الى سنة 2009)

إن تطور مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر كان بطيئا نتيجة غياب الحاجة إليها في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج و احتكار الدولة للحياة الاقتصادية إلى غاية 1988 تاريخ صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حرر هذا القانون المؤسسة العمومية من كل القيود الإدارية والبيروقراطية المتأتية من التبعية التي كانت ملازمة لها في الماضي، وتزام مع صدور هذا القانون صدور عدة تشريعات و نصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة و أهمها قانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.

تضمن القانون 91-08 ستة أبواب حيث تضمن كل باب على ما يلي:

الباب الأول والثاني: شروط و كفاءات ممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد بكل استقلالية و نزاهة؛

الباب الثالث: نص على إنشاء منظمة وطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و تتمتع بالشخصية المدنية و تجمع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المؤهلين لممارسة المهنة ؛

الباب الخامس: بين مهام كل من الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و شروط التعيين و حالات التنافي بالإضافة إلى الحقوق؛

الباب السادس: حدّد مسؤوليات كل من المهن الثلاث.

وفي سنة 13 جانفي 1992 صدر مرسوم تنفيذي رقم 92-20 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و من اختصاص هذا المجلس حسب المادة(08):

- حماية المصالح المعنوية و المادية لأعضاء النقابة؛

- تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية؛

- الوقاية من كل النزاعات و الصراعات المهنية؛

- تحصيل الاشتراكات المهنية؛

- السهر على احترام جميع الأعضاء للأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها و كذا النظام الداخلي؛

- تحديد المطالب العادية للمراجعة و الرقابة؛

- إبداء الرأي في المجال المحاسبي و المالي المرتبط بالمؤسسة؛

-المساعدة و النهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري و التطبيقي للأعضاء و تحضير المنتقيات المهنية و تنظيمها و الإشراف عليها و مراقبتها و كذلك المشاركة في مهام التعليم و التكوين و البحث.

وفي سنة 15أفريل 1996 صدر المرسوم التنفيذي رقم 96-136 والذي يتضمن أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث نصت مادته الأولى على تحديد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية وبينت المراد (من 18 إلى 21) واجبات المهني في علاقة مع زملائه والمواد (من 22 إلى 25)الواجبات المتعلقة بتأطير المتربصين والمواد (من 26 إلى 34) حقوق المهني في ممارسة مهامه.

تم بعد ذلك إنشاء مجلس وطني للمحاسبة .(CNC) كهيئة استشارية لدى وزارة المالية يهتم بشؤون البحث والتطور في المجال المحاسبي وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25سبتمبر 1996.

وبعد ذلك صدرت عدم مراسيم وقرارات تنظم المهنة بما يتكيف مع متطلبات السياسة الاقتصادية.

من خلال ما سبق، تعتبر هذه الفترة محطة تاريخية هامة في تطور مهنة المراجعة و المحاسبة في الجزائر، حيث أصبحت المهنة حرة و مفتوحة لجميع من تتوفر فيهم شروط ممارستها دون الرجوع إلى وزارة المالية و بذلك تكون قد حققت المهنة مكسب ضخيم و المتمثل في شرط الاستقلالية و الحياد.

وخلال العشرية الأولى من القرن الواحد العشرين، عرفت مهنة المراجعة عدة انقسامات بين أعضائها وظهرت هيآت موازية للهيآت القائمة، الأمر الذي انعكس سلباً على سلوك المهنيين وأدائهم ومكانة المهنة في المجتمع بصفة عامة، وهو الأمر الذي ترك السلطات العمومية تفكر في كيفية التحكم في المهنة بعدما عرفت استقلالاً عن السلطات العمومية منذ 1991، وتجلي ذلك من خلال القانون 10-501.

صدر القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن المحاسبة، كما نصت المادة الرابعة من القانون بإعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة والذي يكون تحت سلطة وزير المالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية وتنص المادة الخامسة من القانون على إنشاء خمسة لجان متساوية الأعضاء والمتمثلة في :

- لجنة الاعتماد؛

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛

- لجنة التكوين؛

⁵ شريقي عمر، التنظيم المهني لمهنة المراجعة في الجزائر: دراسة مقارنة بين الجزائر تونس المملكة المغربية، مرجع سابق، ص: 185.

- لجنة الانضباط والتحكيم؛

- لجنة مراقبة النوعية.

كما وضع هذا القانون في المواد (من 1 إلى 84):

- الفصل بين المهن الثلاثة بإنشاء ثلاث منظمات مهنية مع تحديد مهام كل منظمة؛

- كيفية إعداد التقرير وأنواعه وإبداء الرأي (مادة 25)

- تحديد تشكيل شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة (من المادة 46 إلى 58)؛

- تحديد مسؤوليات الخبراء المحاسبي ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (من المادة 59 إلى 63)؛

- تحديد حالات التنافي والموانع (من المادة 64 إلى 74)

بعد ذلك صدرت عدة مراسيم تنفيذية وأوامر تشرح وتدعم محتوى القانون 10-01 ومن بين هذه المراسيم والأوامر:

- الأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 جوان 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 92-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-08 المؤرخ في 27 أكتوبر 2010 المتضمن الموافقة على الأمر 10-02 المتعلق بمجلس المحاسبة.

- صدور عدة مراسيم تنفيذية تحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بالمعهد.

- التعليم المتخصص لمهنة المحاسبين و تحديد كفاءات ممارسة المهنة التضامنية لمحافظة الحسابات و تحديد شروط و كفاءات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب؛

- صدور عدة مراسيم تنظيمية تحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و قواعد سيره و كذلك تحديد تشكيلة الثلاث مجالس المتعلقة بالمهن و تحديد تنظيمها و قواعد سيرها، و كذلك تحديد شروط و كفاءات الاعتماد لممارسة المهن و تحديد الشروط و المعايير الخاصة بمكاتب المهن الثلاث و كذا مرسوم تنفيذي متعلق بتعيين محافظي الحسابات؛

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 يحدد شروط وكفاءات سير التبرص

المهني واستقبال ودفع أتعاب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين.

من خلال ما سبق، عرفت مهنة المراجعة في الجزائر تنظيمًا حقيقياً لها بصدر القانون 91-08 المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وبعدها عرفت المهنة استقلالية عن السلطات العمومية، جاء القانون 10-01 الصادر في جوان 2010 أين أعطى المشرع الجزائري للمجلس الوطني للمحاسبة التابع رسمياً للسلطات العمومية صلاحيات ومهام واسعة لتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر.

2.1.4 الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة

عرفت الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر عدة تغييرات في هيكلها التنظيمي، من خلال صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها الذي صدر مؤخراً والمتعلق بإعادة تنظيم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث سنتناول الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة قبل وبعد القانون 10-01.

1.2.1.4 الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة قبل القانون 10-01

بعد الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر تم تقسيم الهيئة المكلفة بتسيير وتنظيم الممارسين للمهنة، وإعادة الكثير من الصلاحيات لوزارة المالية التي كانت قد فقدتها بعد صدور القانون 91-08. وتشرف على مهنة المراجعة الهيئات التالية:

أولاً: المجلس الأعلى للمحاسبة

نشأ المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC) سنة 1971 بموجب المرسوم رقم 71-82 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، وتمثل المهمة الرئيسية لهذا المجلس في إصدار المعايير المحاسبية وإعداد المخططات المحاسبية القطاعية، بالإضافة إلى الاهتمام بحل المشاكل والصعوبات التي يواجهها المحاسبون والخبراء المحاسبون والخبراء المحاسبون مثل:

- الرد على استفساراتهم المتعلقة بمشاريع النصوص القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة؛
- تنظيم وتطبيق قواعد الانضباط للمهنة؛
- تنظيم ندوات ومحاضرات ولقاءات علمية تعالج مواضيع محاسبية والتي كانت قليلة جداً؛
- الإدلاء بآرائه حول جميع مشاريع النصوص المتعلقة بالمحاسبة المقترحة من طرف الإدارات والهيئات العمومية؛
- القيام بدراسات عامة تستهدف التسيير والتنظيم المحاسبي.

لم يعطي المجلس الأعلى للمحاسبة اهتمام مهنة المراجعة وبالخصوص مهنة محافظة الحسابات، فلم تكن مستقلة في أداء مهامها إلا بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي كانت مهمة مراجعتها حساباتها موكلة للخبراء المحاسبين المرخصين من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة.

ثانياً: المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

نصت المادة 05 من القانون 91-08 المؤرخ في 27 افريل 1991 على أنه: « تنشأ المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛ تتمتع بالشخصية المدنية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون، ويدير المنظمة الوطنية مجلس يكون مقره في الجزائر، ويحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم ».

وفضلاً عن أحكام المادة 05 أعلاه تقوم المنظمة الوطنية للخبراء باعتبارها جهاز مهني يعمل في إطار

القانون حسب ما نصت عليه المواد 10، 11، 09 من نفس القانون بما يلي:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل والإيقاف والشطب من قائمة جدول المنظمة؛
- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها؛
- تقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للإجازات والشهادات التي يقدمها كل مترشح يطلب تسجيله في أحد أصناف هذه المنظمة؛
- نشر مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تحول الحق في ممارسة المهنة وكيفية تطبيقها عن طريق التنظيم.

ثالثاً: مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة

تم التأسيس لمجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20/92 المؤرخ في 1992/01/13، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 1997/12/01؛ والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصاته وفوائده عمله. وتتمثل اختصاصات المجلس في⁶:

- حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة؛
- تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية و تجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة؛
- إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- الوقاية من كل النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة وتسويتها؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية التي تقررها الجمعية العامة؛
- السهر على احترام جميع أعضاء النقابة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والنظام الداخلي؛
- تحديد المطالب العادية للتدقيق والرقابة؛
- إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها عليها السلطات المختصة في ميدان التقييس المحاسبي والمالي المرتبط بحياة المؤسسة؛
- المساعدة والنهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري والتقني لدى أعضاء النقابة ودعوة السلطات المختصة للحضور للتدريبات والملتقيات المهنية، تنظيمها، الإشراف عليها ومراقبتها بالتنسيق مع السلطات المختصة؛
- المشاركة في مهام التعليم والتكوين والبحث؛
- القيام بتعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالميدان الذي تغطيه المهنة وتوزيعها ونشرها.

رابعاً: المجلس الوطني للمحاسبة

لقد تم الإعلان عن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بفعل المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 1996/09/25 وطبقاً للمادة 02 من هذا المرسوم يعتبر هذا المجلس جهازاً استشارياً ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك ويقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها،

⁶. أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 03 لسنة 1992؛ صفرحة 82-83.

وبهذه الصفة يمكن للمجلس أن يطلع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه، بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية. وتتمثل صلاحياته طبقاً للمادة الثالثة من نفس المرسوم فيما يلي⁷:

- يجمع ويستغل كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالحاسبة وبتعليمها؛
- ينجز أو يكلف من ينجز كل الدراسات والتحليل في مجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق

الحاسبة؛

- يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني؛
 - يفصح ويبيد رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالحاسبة
 - يشارك في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية؛
 - يتابع تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالحاسبة على الصعيد الدولي؛
 - ينظم كل التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه؛
 - ينشر تقاريره ودراساته وتحليله وتوجيهاته.
- أما فيما يتعلق بأعضاء المجلس فلقد تم تحديدهم في المادة (06) من نفس المرسوم السالف الذكر والذي يتضمن تشكيلة ورئاسة المجلس، حيث يرأس المجلس وزير المالية أو ممثله. أما تشكيلته فهي:

- الرئيس المزاوول لمهمته في المجلس الوطني لنقابة الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين

المعتمدين؛

- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
- ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات؛
- ممثل الوزير المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي؛
- ممثل عن المفتشية العامة للمالية؛

⁷. أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 56 المؤرخة في 1996/09/25؛ صفحة 18.

- ممثل عن الغرفة الوطنية للزراعة؛
- ممثل عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة؛
- ممثل عن بنك الجزائر؛
- ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل عن جمعية شركات التأمين؛
- ممثلين عن الشركات القابضة العمومية؛
- ستة (06) ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- أستاذين (02) لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة والمالية يعينهما الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

2.2.1.4 الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في ظل قانون 10-01

صدر القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن المحاسبة، ونعرض فيما يلي الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة التي أنشأت بموجب هذا القانون والنصوص التطبيقية له سنة 2011، والتي حلت محل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

أولاً: المجلس الوطني للمحاسبة

نصت المادة 04 من القانون 10-01 على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 والمؤرخ في 27 جانفي 2011، تم تحديد تشكيله المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره.

✓ تشكيل المجلس الوطني للمحاسبة

يوضع المجلس تحت سلطة وزير المالية و يرأسه وزير المالية أو ممثله ، و يتشكل من:

- ممثل الوزير المكلف بالطاقة؛

- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء؛

- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
 - ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
 - رئيس المفتشية العامة للمالية؛
 - المدير العام للضرائب؛
 - المدير المكلف بالتقييم المحاسبي لدى وزارة المالية؛
 - ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
 - ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة؛
 - ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛
 - ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصّف الوطني للخبراء المحاسبين؛
 - ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
 - ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
 - ثلاث أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة و المالية و يعينهم الوزير المكلف بالمالية.
- و يجب أن تتوفر في ممثلي الوزارة على الأقل رتبة مدير بالإدارة المركزية و يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال المحاسبة و المالية.

✓ مهام المجلس الوطني للمحاسبة

حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، تتمثل مهام المجلس فيما يتعلق بالاعتماد في ما يلي:

- استقبال طلبات الاعتماد و التسجيل في المصّف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- تقييم صلاحية شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد و التسجيل في الجدول؛
- إعداد و نشر قائمة المهنيين في الجدول؛
- استقبال الشكاوى و الفصل فيها؛

- تنظيم مراقبة جودة أداء المهنيين و برمجتها؛
- استقبال و دراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة و عرضها للموافقة.
- أما فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي فقد بينت المادة 11 من نفس المرسوم السابق مهام المجلس والمتمثلة في:
 - جمع و استغلال الوثائق و المعلومات المتعلقة بالمحاسبة و تدريسها؛
 - تطوير و استعمال الأدوات و المسارات المحاسبية؛
 - اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييم المحاسبات؛
 - المساهمة في تطوير برامج التكوين و تحسين المستوى في مجال المحاسبة و تنظيم تظاهرات و ملتقيات؛
 - متابعة و ضمان مراقبة الجودة فيما يتعلق بتطوير تقنيات المحاسبة؛
 - متابعة التطورات الحاصلة في المحاسبة على المستوى الدولي.
- أما فيما يتعلق بتنظيم و متابعة المهن المحاسبية فقد نصت المادة 12 من المرسوم التنفيذي 11-24 ما يلي:
 - المساهمة في ترقية المهن المحاسبية و تطوير أنظمة و برامج التكوين و تحسين المستوى؛
 - إجراء دراسات في المحاسبة و المراجعة و نشر نتائجها؛
 - مساعدة هيئات التكوين من خلال تصور دعائم بيداغوجية؛
 - تنظيم او المساهمة في تنظيم ورشات التكوين إذا ما تم اعتماد قواعد محاسبية جديدة؛
 - القيام بالأبحاث المحاسبية التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

✓ اللجان التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة

أعطى القانون 10-01 للمجلس الوطني للمحاسبة صلاحيات كانت محتكرة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وحسب المادة 17 حسب المرسوم السابق فقد تم تحديد خمسة لجان متخصصة والمتمثلة في:

● لجنة تقييم الممارسات المحاسبية و العناية المهنية:

يتمثل دور هذه اللجنة البث في جميع الأمور المتعلقة بالأدوات و المسارات المحاسبية و كذا مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة و فصلها فيما يلي:

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛

- تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلزام القانوني لمسك المحاسبة؛
- إنجاز كل الدراسات والتحليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات ؛
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالاتصال مع مختلف الهيآت المعنية.

● لجنة الاعتماد :

يتمثل دورها في تنظيم و متابعة طلبات الاعتماد و تحديد المعايير و سبل الالتحاق بالمهن المحاسبية ونفصلها فيما يلي:

- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد؛
- تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ضمان تسيير طلبات الاعتماد؛
- تحضير ملفات الاعتماد؛
- ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين.

● لجنة التكوين:

- يتمثل دور لجنة التكوين في إطار التنظيم الجديد فيما يلي:
- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
 - دراسة ملفات المشاركة في التبرصات المهنية؛
 - ضمان المتابعة الدائمة للتبرصات؛
 - توجيه المترشحين إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة؛
 - توجيه المترشحين إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة؛
 - تسليم شهادات نهاية التبرص؛
 - تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

- التعاون مع هياكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛
- المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين؛
- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهني المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات و ورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والمراجعة.

● لجنة الانضباط والتحكيم

يتمثل دور لجنة الانضباط والتحكيم في القيام بما يلي⁸:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛
- ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن؛
- ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

● لجنة مراقبة الجودة:

تعتبر مراقبة الجودة من بين المهام الجديدة التي أتى بها القانون الجديدة وهي تلعب دور في تحسين أداء المراجعين وتمثل مهامها فيما يلي⁹:

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ضمان جودة المراجعة المؤكدة للمهنيين؛
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة جودة خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة الجودة؛

⁸ المرسوم التنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 25/09/1996، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 07، المادة 21، 2011.

⁹ المصدر نفسه، المادة 22.

-تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

ثانياً: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

أنشئ المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 10-01 سيما المادة (14) منه، ويتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب. ويقوم بتسيير هذا المصنف مجلس وطني ينتخبه المهنيون مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مجالس جهوية.

✓ مهام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

وفقاً للمادة (15) من القانون 10-01 تتمثل مهام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين فيما يلي:

- السهر على تنظيم مهنة الخبير المحاسب وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- إعداد النظام الداخلي للمصنف الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهنة الخبير المحاسب وحسن سيرها.

ثالثاً: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

أنشئت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب القانون 10-01 لا سيما المادة (14) منه، وتتمتع هذه الغرفة بالشخصية المعنوية، وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ حسابات. ويقوم بتسيير هذه الغرفة مجلس وطني منتخب من طرف أعضاء المهنة مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس.

✓ مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

وفقاً للمادة (15) من القانون 10-01 تتمثل مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات فيما يلي:

- السهر على تنظيم مهنة محافظ الحسابات وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم؛

- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المشاكل المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات وحسن سيرها.

رابعاً: المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

تمت المصادقة على مشروع قانون رقم 12-127 في 5 سبتمبر 2013 الذي يتعلق بتنظيم مهنة المحاسب المعتمد وإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين¹⁰، ويسعى هذا المشروع إلى إعادة تنظيم هذه المهنة من خلال معالجة النواقص المتمثلة في غياب تحديد المهام الموكولة للمحاسب المعتمد وطرق مزاوله المهنة والواجبات وموانع الأهلية والأحكام والعقوبات وذلك عن طريق إنشاء منظمة مهنية للمحاسبين المعتمدين على غرار هيئة الخبراء المحاسبين.

ويعرف هذا المشروع مهنة المحاسب المعتمد، ويحدد شروط القيد في سجل المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين بالإضافة إلى قواعد التنظيم والتسيير. كما ينص في ما يخص الصلاحيات على أن المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين تمارس السلطة التأديبية إزاء المهنيين الذين ارتكبوا أخطاء مهنية أو لم يحترموا الأحكام التشريعية والتنظيمية الملزم بها أعضاء المنظمة.

كما يتضمن المشروع أحكاماً انتقالية تخص التقييد في المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين بالنسبة للمهنيين الذين يمارسون حالياً مهنة المحاسبة بصفة حرة.

من خلال ما سبق، فقد كانت تشرف على تنظيم مهنة المراجعة هيئة واحدة منذ سنة 1991 متمثلة في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ثم جاء القانون 10-01 الصادر في جوان 2010 أين جعلها تحت إشراف ثلاث هيئات جديدة وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة التابع رسمياً لوزارة المالية، المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

¹⁰ مشروع قانون لإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، نشر في 07-09-2013، أنظر الموقع: <http://www.maghress.com/>.

3.1.4 مهام مراجع الحسابات في الجزائر

هناك نوعان من المراجعين في الجزائر وهم الخبراء المحاسبين المكلفين بالقيام بالمراجعة الخارجية التعاقدية، ومحافظي الحسابات المكلفين بمهام المراجعة الخارجية القانونية، وستتناول كل من مهام الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات وفق ما جاء بها القانون 01-10 ومن ثم مقارنتها مع قانون 08-91.

1.3.1.4 مهام الخبير المحاسب

يعتبر الخبير المحاسب وفق القانون 01-10 المؤهل الوحيد للقيام بالمراجعة المالية والمحاسبية للشركات والهيئات وتقدم الاستشارات لها في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي، وهي مهمة ظرفية مؤقتة وتعرف باسم المراجعة الخارجية التعاقدية.

ومن مهام الخبير المحاسب أيضا حسب المادة 18 من القانون 01-10، القيام بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها أي عقد عمل، ويعد الخبير المحاسب مؤهلا للقيام بمهام محافظ الحسابات (المراجعة التعاقدية) لدى الشركات والهيئات المعنية بالمراجعة القانونية.

2.3.1.4 مهام محافظ الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات وفق القانون 01-10 كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. ومن مهام محافظ الحسابات حسب المادة 23 من القانون 01-10 ما يلي:

- يصادق على صحة و انتظام الحسابات السنوية و مدى مطابقتها لنتائج عمليات السنة المنصرمة ، و كذلك بالنسبة للوضع المالية و ممتلكات المؤسسة ، بالإضافة إلى فحص الحسابات السنوية و درجة مطابقتها مع المعلومات المبيّنة في تقرير التسيير؛

- يقوم بتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية و يبدي رأيه في شكل تقرير؛

- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها؛

- يعلم المسيرين و الجمعية العامة بكل نقص لاحظته و من شأنه أن يعرقل النشاط الاستغلالي للمؤسسة

التي كلف بها.

نلاحظ أن القانون 01-10 أضاف مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا ما لم يرد في القانون 08-91 إضافة إلى تغييرات أخرى نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(18): الاختلافات بين القانون 91-08 والقانون 10-01

القانون 01-10	القانون 08-91	معيار التفرقة
هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.	هو كل شخص يمارس عادة باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة تنظيم المحاسبة والحسابات من كل نوع وفحصها واستقامتها وتحليلها لدى المؤسسات والشركات التجارية أو المدنية في الحالات التي نص عليها القانون بهذه المهمة للقيام بصفة تعاقدية.	من حيث التعريف الخاص بالمراجع القانوني:
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة لنتائج السنة المنصرمة. - يفحص صحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير. - يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير. - يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها. - يعلم المسيرين بكل نقص قد يكتشفه والذي يمكنه عرقلة استمرار استغلال المؤسسة.	- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة لنتائج السنة المنصرمة. - يفحص صحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير. - يعلم المسيرين بكل نقص قد يكتشفه والذي يمكنه عرقلة استمرار استغلال المؤسسة.	من حيث المهام التي يضطلع بها محافظ الحسابات:
- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية أو شهادة معترف بمعادلتها. - التسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.	- توفر الإجازات والشهادات المشتركة قانونا. - التسجيل في المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.	من حيث شروط التسجيل:
الخبير المحاسب تابع للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، ومحافظ الحسابات تابع للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أما المحاسب المعتمد تابع	كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد تابعون للمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات	من حيث الهيئة التابعة:

والمحاسبين المعتمدين.	للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
من حيث السلطة المشرفة على المجلس الوطني للمحاسبة:	يوضع المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة رئاسة الجمهورية. يوضع المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية أي تابع لوزارة المالية.
من حيث الاهتمام بالجودة:	لم ترد بخصوصه مواد. يتعين على محافظ الحسابات أو مدير شركة أو تجمع محافظي حسابات، إبلاغ لجنة مراقبة النوعية بتعيينه محافظا للحسابات عن طريق رسالة موصى عليها في أجل أقصاه خمسة عشرة يوما.
من حيث التربصات:	تجري تربصات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين على مستوى المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي والمحاسبين المعتمدين، حسب الكيفيات المحددة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة. تجري تربصات الخبراء المحاسبين على مستوى المصرف الوطني للخبراء المحاسبين، وتجرى تربصات محافظي الحسابات على مستوى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وتجرى تربصات المحاسبين المعتمدين على مستوى المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، حسب الكيفيات المحددة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة.

المصدر : سيد أحمد، بوعرار أحمد شمس الدين، مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون رقم 10-01، دراسة ميدانية، ص:06، أنظر الموقع، www.kantakji.com.

من خلال ما سبق، تتركز مهام المراجع بصفة عامة في فحص وتقييم وثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقتها مع القواعد المحاسبية المعمول بها، إضافة الى تقييم نظام الرقابة الداخلية وإبداء رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المدير، وهي المهمة الجديدة التي جاء بها القانون 10-01. إن المهام التي كلف بها مراجع الحسابات تمنعه بأي حال من الأحوال من التدخل في التسيير.

3.1.4 مسؤولية مراجع الحسابات تجاه اكتشاف الغش في الجزائر

أوضح معيار المراجعة الدولي رقم IAS240 أن مراجع الحسابات غير مسؤول عن منع الغش ولكن عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات اللازمة في عمل

برنامج التدقيق الشامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في القوائم المالية من خلال ممارسته الحذر المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها¹¹.

وحيث أن الجزائر لم تصدر معايير للمراجعة بالمعنى الذي جاءت به المعايير الدولية، وإنما قامت بإصدار قوانين وتوصيات حاولت من خلالها تنظيم المهنة، تضمنت هذه الأخيرة بعض الإجراءات التي تشترك مع معيار المراجعة الدولية IAS240 والتي تساعد المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والإبلاغ عنها نعرضها فيما يلي:

- نصت المادة 23 من القانون 01-10 على أن مراجع الحسابات يقوم بتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية ويبيدي رأيه في شكل تقرير خاص، كما نصت نفس المادة على إعلام مراجع الحسابات المسيرين والجمعية العامة بكل نقص لاحظته ومن شأنه أن يعرقل النشاط الاستغلالي للمؤسسة التي كلف بها؛
- إذا عثر مراجع الحسابات أثناء أدائه لمهمته على أعمال غير شرعية وهي تضم أعمال الغش والتزوير والاختلاس، فعليه أن يحقق في هذه الأعمال و نشرها في تقريره النهائي الذي يعرضه على الجمعية العامة للمساهمين، حيث تناول المشرع الجزائري هذا الأمر من خلال المادة (715 مكرر 13) من الأمر 75-59 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المتضمن القانون التجاري. بعد ذلك يقوم بإبلاغ وكيل الجمهورية بفعل الغش كتابيا بواسطة رسالة مؤرخة وممضاة موسى عليها مع وصل استلام. وفي حالة عدم قيامه بالإبلاغ بالأعمال غير الشرعية التي يكتشفها، فإنه سوف يتعرض لعقوبة السجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وغرامة مالية تتراوح بين 20.000 دج و500.000 دج أو إحداهما؛
- يحق للمراجع الإطلاع على كل وثائق المؤسسة كما نصت المادة (31) من القانون 01-10 يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وبصفة عامة كل الوثائق التابعة للهيئة أو المؤسسة، وأن يطلب كل التوضيحات والتفتيشات التي يراها لازمة، وإذا منعت إدارة المؤسسة مراجع الحسابات من الاطلاع على كل الوثائق فإنه يصدر رأياً تحفظياً أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود عراقيل وقيود في عملية المراجعة؛
- نصت المادة (27) من القانون 01-10 على أنه في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليمياً بذلك.

¹¹ أرزاق أيوب كرسوع، ، خاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، مذكرة ماجيستر منشورة، ص:98-99.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن القوانين التي أصدرتها الجزائر في مجال تحديد مسؤولية المراجع عن الغش ركزت على إجراءات الإبلاغ عن الغش سواء بالنسبة للسلطات الإشرافية العليا من خلال ما نصت عليه المادة (27) من القانون 01-10، أو مستخدمي القوائم المالية وهو ما نصت عليه المادة (30) من القانون 01-10، وفيما يخص إجراءات اكتشاف الغش فلم تصدر الجزائر دليل أو نموذج يساعد المراجعين في تحديد مخاطر الغش واكتشافها ماعدا المادة (23) من القانون 01-10 التي تلزم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه، إن عدم وجود دليل لاكتشاف حالات الغش في التقارير المالية يجعل المراجعين يلجؤون إلى استخدام المعايير الدولية لأن القوانين المذكورة سابقاً لا تستجيب لمتطلبات ممارسة المهنة.

2.4 معالجة الاستبيان وتحليل النتائج

يهدف هذا الفصل بشكل أساسي إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي للجانب الميداني الذي قام الباحث بإجرائه، علماً بأن الباحث وخلال إعداد الاستبانة وإجراء التحليل الإحصائي قد استشار عددًا من المختصين المشهود لهم بالخبرة الممتازة في مجالهم، والذين زودوني بكل ما يمكن أن يضيف المصدقية العلمية على دراستي.

1.2.4 أسلوب الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل علمي والتعبير عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

- المصادر الثانوية: حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- المصادر الأولية: لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

2.2.4 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة . وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في ولاية سطيف .

من خلال القرار رقم 85 المؤرخ في 16 جوان 2014 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين بعنوان نشاط 2014 فقد بلغ عدد محافظي الحسابات في ولاية سطيف 88 محافظ حسابات، أما عن عدد الخبراء المحاسبين فقد بلغ 09 حسب القائمة التي اصدرها المصنف الوطني للخبراء المحاسبين .

وعليه فقد تم توزيع 97 استمارة عن طريق التوزيع اليدوي والالكتروني وكان عدد الاستمارات المسترجعة 80 أقيت منها 12 استمارة وعليه فقد بلغ عدد الاستمارات الصالحة للاستعمال 68 استمارة .

النسبة المئوية	التكرار	البيان
100	97	الاستمارات الموزعة
82	80	الاستمارات المسترجعة
/	12	الاستمارات الملغاة
70	68	الاستمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

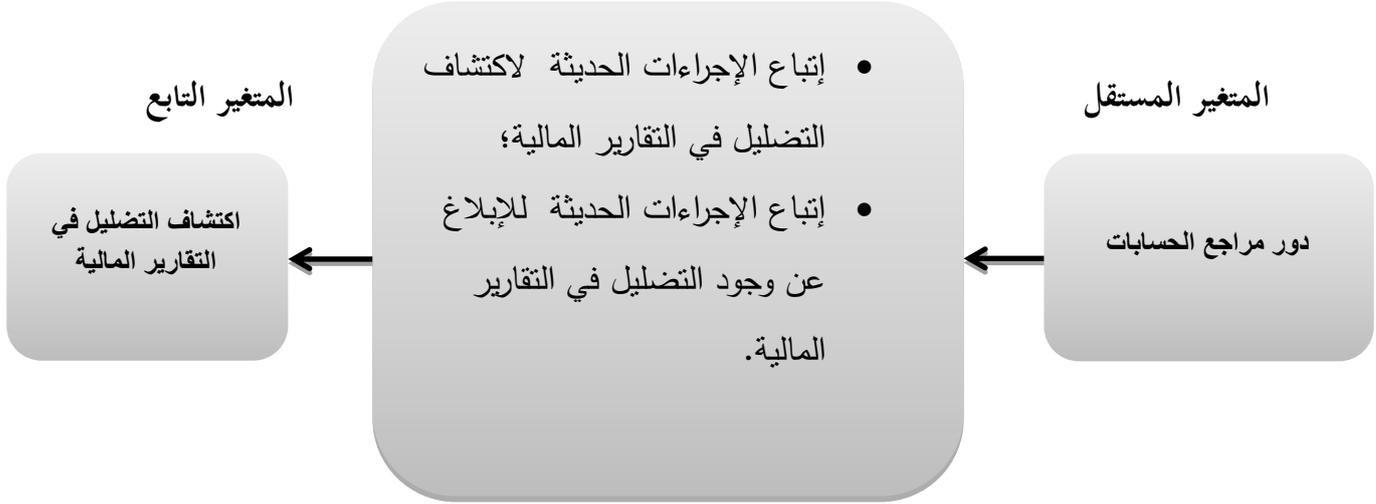
- مدى إتباع مراجعي الحسابات الخارجيين الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
- مدى إتباع مراجعي الحسابات الخارجيين الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية.

المتغير التابع:

اكتشاف مراجعي الحسابات الخارجيين للتضليل الموجود في التقارير المالية

وعليه فإن نموذج الدراسة يكون كما يلي:

الشكل رقم (40): نموذج الدراسة الميدانية



المصدر: من إعداد الباحثة.

3.2.4 استبانة الدراسة

تم إعداد أداة الدراسة لمعرفة مدى التزام المراجع بالمسؤولية المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، ولبناء الاستبيان تم الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والاستفادة منها في بناء فقرات الاستبانة، إضافة الى استشارة عددًا من الاساتذة والخبراء المحاسبين لتحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها. وتتكون استبانة الدراسة من قسمين هما:

القسم الأول: عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة)؛

القسم الثاني: عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 71 فقرة، موزعة على 4 مجالات:

المجال الأول: يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، ويتكون من (8) فقرة؛

المجال الثاني: يتبع مراجعو الحسابات الاجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية، ويتكون من (37) فقرة.

المجال الثالث: يتبع مراجعو الحسابات الاجراءات الحديثة للإبلاغ عن الغش، ويتكون من (6) فقرة.

المجال الرابع: توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية ويتكون من (10) فقرة.

كما تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي وهو سلم ترتيبى بالأرقام لكل بند من بنود الاستبانة، وهذا لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند التحليل، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(20): مقياس الإجابة على سلم ليكارت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

وطبقاً للجدول أعلاه فإن:

المدى = 3-2-1 (أعلى قيمة مطروح منها أقل قيمة).

طول المدى = $0.66 = 3/2 = 3/2$ (طول المدى = العدد الدرجات)

وتم اضافة العدد 0.66 إلى أقل درجة في المقياس، أي 1، من أجل وضع الحد الأعلى وكانت الحدود كما يلي:

من 1 إلى 1.66.....غير موافق

من 1.66 إلى 2.33.....محايد

من 2.33 إلى 3.....أوافق.

أما بالنسبة للوسط الحسابي المعتمد يمثل 2 (درجتين)، والذي استخرج من المعادلة (مجموع القيم/عددتها)
($2 = 3/3 + 2 + 1$).

1.3.2.4 صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة لما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أولاً: صدق المحتوى

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء، إضافة إلى خبراء محاسبين، وأسماء المحكمين بالملحق (17)، وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية- أنظر الملحق رقم (18).

ثانياً: صدق المقياس

أ. الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ويوضح الجدول رقم (21) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $a=0.05$ يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (21): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "يؤثر التزام مراجعي الحسابات في

بمعايير التدقيق الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية"

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
01	يتوفر لدي مراجع الحسابات معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف التضليل في التقارير المالية.	0.586	.000
02	يلتزم المراجع أثناء تأدية مهامه بمعايير المراجعة الدولية لمساعدته على اكتشاف الخطأ والغش.	0.681	.000
03	يحرص المراجع على تطوير وتحديث معلوماته فيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية.	0.787	.000
04	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية اللازمة في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج وفقاً لمعايير المراجعة الدولية لاكتشاف التضليل في التقارير المالية محل المراجعة.	0.714	.000
05	توجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.	0.557	.000
06	الالتزام المراجع بمعايير المراجعة الدولية يحسن من قدرته على المنافسة.	0.294	.016
07	يحرص المراجع على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه للرفع من كفاءتهم المهنية.	0.349	.004
08	يقوم مراجع الحسابات بتدريب مساعديه حتى يمكنهم من القيام بعملهم وفق معايير المراجعة الدولية.	0.437	.000
	الدرجة الكلية	0.561	0.000

يوضح جدول رقم (21) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتبع مراجعي الحسابات الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم(22)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية"

الرقم	الإجراء	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
09	المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة حول كيفية ارتكاب الغش في القوائم المالية(قوائم مالية احتيالية) وكيفية اختلاس الأصول.	0.427	.000
10	الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش من خلال:	0.670	.000
أ	استفسار المراجع من الإدارة عن وجود غش أو خطأ هام تم اكتشافه.	0.418	.000
ب	استفسار المراجع من وظيفة المراجعة الداخلية عن آراءهم عن مخاطر الغش ومعرفتهم بأي غش أو شك في غش.	0.575	.000
ج	الأخذ في الاعتبار نتائج الإجراءات التحليلية.	0.434	.000
11	مراعاة المراجع عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرى ما يلي	0.546	.000
أ	نوع المخاطر الممكن وجودها(تقارير مالية احتيالية أو اختلاس الأصول).	0.527	.000
ب	حجم المخاطر وأهميتها.	0.448	.000
ج	الاحتمال الكبير للمخاطر.	0.381	.001
د	مدى انتشار المخاطر(في القوائم المالية، أم في حساب معين).	0.152	.221
12	قيام المراجع بتقدير خطورة كون الغش قد يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة.	0.484	.000
13	زيادة مخاطر الغش لدى المراجع عند اكتشافه لمواطن ضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة.	0.229	0.00

0.00	0.607	التأكد من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى زيادة الغش في القوائم المالية:	14
0.01	0.296	ظروف اقتصادية أو صناعية أو تشغيلية مهددة للاستقرار المالي للمؤسسة.	أ
0.01	0.288	ضغوط غير اعتيادية من داخل أو خارج الشركة.	ب
0.00	0.459	ضغوط مالية على الإدارة.	ج
0.01	0.298	الشكوك حول أمانة وكفاءة الإدارة.	د
0.13	0.184	هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر.	هـ
0.00	0.372	وجود أوجه قصور في مكونات الرقابة الداخلية.	ي
0.98	0.003	معدل دوران مرتفع للموظفين الرئيسيين في الإدارة الوسطى والعليا.	و
0.00	0.485	التأكد من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول:	15
0.09	0.208	ضغوط مالية شخصية.	أ
0.00	0.450	علاقات عدائية بين المؤسسة وبين الموظفين.	ب
0.00	0.622	نقص عناصر الرقابة على السجلات الالكترونية.	ج
0.01	0.310	كفاية عناصر الرقابة الداخلية على الأصول.	هـ
0.00	0.678	تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ بحيث تتضمن:	16
0.00	0.375	زيادة مدى اختبارات المراجعة (سواء كان معبراً عنه بحجم العينة أو ساعات المراجعة).	أ
0.00	0.534	تغيير توقيت أداء اختبارات المراجعة (كأن تكون فجائية، أو غير دورية ومستمرة).	ب
0.01	0.308	تخصيص مراجعين أكثر خبرة في فريق المراجعة.	ج
0.00	0.394	تغيير طبيعة اختبارات المراجعة (أي مزيج الاختبارات المخطط استخدامها في عملية المراجعة).	د
0.00	0.375	تحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية لتحديد نوع الإجراءات الإضافية والعمل على تصحيحه بإجراءات مادية.	17
0.00	0.534	عند تأكيد شكوك المدقق حول وجود غش نتيجة تعديل خطة التدقيق:	18
0.01	0.308	يقوم بمراجعة الموضوع مع الإدارة والتأكد بأن الموضوع قد انعكس بشكل مناسب أو	أ

		تم تصحيحه في البيانات المالية.	
0.00	0.394	لا يقوم بمراجعة الإدارة والتحدث مع مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للشركة.	ب
0.18	0.165	يقوم بإعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة.	ج
0.00	0.326	يقوم بربط المعلومات مع حالات الغش أو الخطأ والقيام بإجراءات ضبط لمعرفة المسؤول عن هذه الحالات من إدارة أو موظفين.	د
0.00	14.264	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول رقم (22) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتبع مراجعي الحسابات الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $a=0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (23): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيح الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية"

الرقم	الإجراء	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
19	إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي.	0.319	.008
20	تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش.	0.519	.000
21	الامتناع عن إبداء الرأي إذا منع المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم أهمية أثر الغش أو الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة	0.417	.000
22	عند الشك بأن الغش أو الخطأ قد حدث من قيود مفروضة بموجب الظروف وليس من قبل الشركة فانه يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار في التقرير النهائي.	0.548	0.000
23	الاتصال مع الجهات الحكومية المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود بعض التنظيمات والأمور التي لها أهمية والتي وجودها يمثل وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات وهذا بناء على نص قانوني.	0.494	0.000
24	عدم إبداء الرأي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ له تأثير مهم على البيانات المالية ولم ينعكس بشكل مناسب أو لم يتم تصحيحه في البيانات المالية. المالية.	0.417	0.000
	الدرجة الكلية	0.453	0.000

كما يوضح الجدول رقم (24) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في آدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $a=0.05$ و بذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (24)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في آدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية"

الرقم	البيان	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
30	عدم تنظيم مهنة مراجعة الحسابات بشكل سليم ومنتظم.	0.495	.000
31	عدم فهم مسؤولية المراجع وواجباته لدى المجتمع.	0.539	.000
32	عدم فهم المراجع لمخاطر حدوث التضليل.	0.388	.001
33	عدم استقلالية المراجع.	0.519	.000
34	عدم تقديم البيانات المطلوبة للمراجع.	0.393	.001
35	عدم وجود إرشادات لمساعدة المراجع في تقييم إمكانية حدوث التضليل.	0.474	.000
36	عدم وجود إرشادات تتضمن شرح لكيفية اكتشاف التضليل.	0.480	.000
37	عدم تنمية وتطوير آداء المراجعين من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية.	0.475	.000
38	عدم ملائمة الأنواع التي يتقاضاها المراجع.	0.538	.000
39	اهتمام المؤسسات بشكل المراجعة أكثر من اهتمامها بمضمون المراجعة وأهميتها .	0.388	.001
	الدرجة الكلية	0.463	0.000

ب. الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، حيث يبين الجدول رقم (25) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $a=0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول رقم (25)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.561	0.000
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.325	0.000
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	0.357	0.000
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في آدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.463	0.000
	الدرجة الكلية	1.906	0.000

ج. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطى هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وتم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، ولقد وفر نظام (SPSS) طريقة لاحتساب معامل الثبات وهي (Cronbach's Alpha)، تتراوح قيمة (Cronbach's Alpha) بين الصفر والواحد، فكلما اقترب المعامل من الواحد دل ذلك على ثبات الاداة وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على عدم الثبات. وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (26).

جدول رقم (26)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	8	0.689	0.830
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	11	0,756	0.869
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	9	0,111	0.333
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في أداءه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	10	0,603	0.776
	المجالات السابقة معا	38	0.539	0.702

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا

ويتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (26) معامل الصدق يساوي 0.702 أي 70.2% وهو قريب من الواحد، وبالتالي فقد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) وبرنامج SAS (Statistical Analysis System) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها :

أ. استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لتحليل عينة الدراسة حسب الجنس والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة والوظيفة باستخدام الإعداد والنسب المئوية، والتكرارات والمتوسط الحسابي.

ب. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة فقرات الاستبانة؛

ت. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) (لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة؛
ث. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة الموافقة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

ج. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

ح. اختبار تحليل التباين الأحادي-ذو الاتجاه الواحد لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

5.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات الاداة وتحديد عينة الدراسة، وبعد ان تمت استجابة العينة، تم تفرغ الاستبانات ثم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (spss) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها.

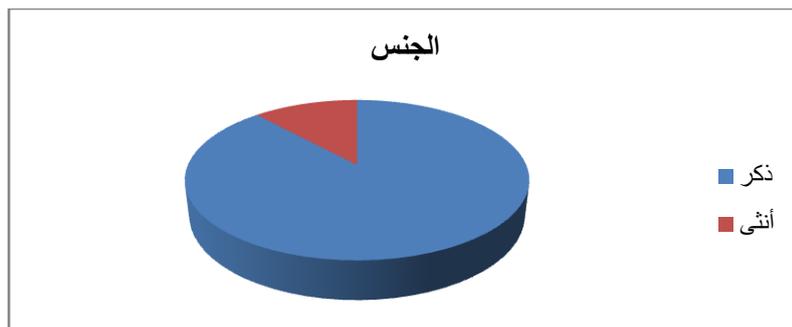
1.5.4 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

*توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم(27): الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
88.23	60	ذكر
11.77	8	أنثى

يتضح من الجدول رقم(27) أن ما نسبته 88.23% من عينة الدراسة هم ذكور وما نسبته 11.77% هم إناث ، فهذا يدل على أن هذه المهنة محتكرة نسبيا من قبل الذكور لارتباطها بالتنقل على مستوى المؤسسات المنتشرة في التراب الوطني فضلا عن قلة عددهم مقارنة بالذكور المرخص لهم بذلك،



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

*توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم(28): العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
35-25	13	19.11
45-35	25	36,76
55-45	13	19,11
65-55	17	25,02

يتضح من الجدول(28) أن ما نسبته 19.11% من مراجعي الحسابات تتراوح أعمارهم بين 35-25 سنة، وما نسبته 36.76% تتراوح أعمارهم بين 35 الى 45 سنة، وما نسبته 19.11% تتراوح أعمارهم بين 45 الى 55 سنة، وما نسبته 25.02% تتراوح أعمارهم بين 55 الى 65 سنة. ويفيد هذا التنوع في الاعمار الى تنوع وجهات النظر حول موضوع الدراسة.



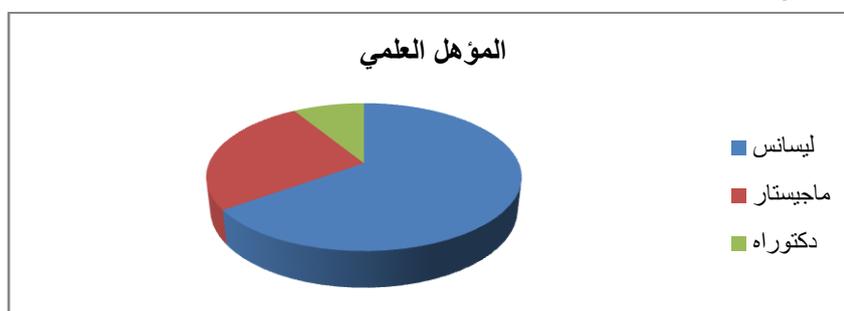
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

*توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم(29): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ليسانس	44	65,70%
ماجستير	18	26,47%
دكتوراه	6	8,83%

يتضح من الجدول رقم(29) أن ما نسبته 65.70% من مراجعي الحسابات حاصلين على شهادة ليسانس وما نسبته 26.47% حاصلين على شهادة ماجستير، وما نسبته 8.83% حاصلين على شهادة دكتوراه. يمكننا القول أن عينة الدراسة بشكل إجمالي تملك مؤهلات علمية جامعية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة القادرة على الإجابة على أسئلة الاستبانة.



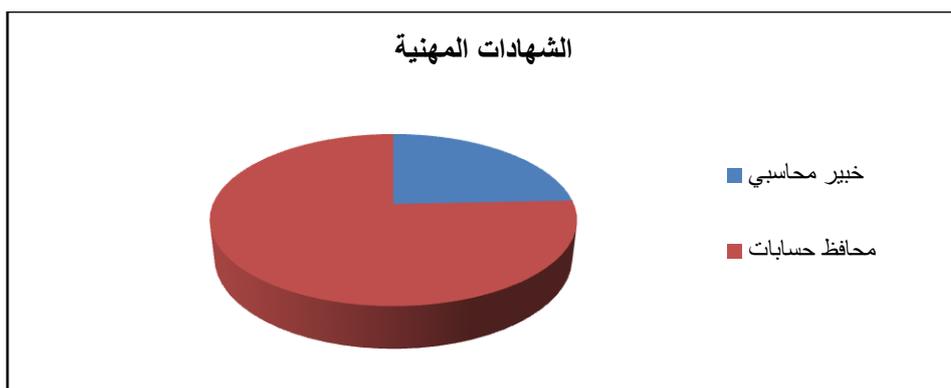
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

*توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

جدول رقم(30): الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية
خبير محاسبي	07	10.29
محافظ حسابات	61	89.71

يتضح من الجدول رقم(30) أن ما نسبته 30.89% من مراجعي الحسابات يحملون شهادة خبير محاسبي، وما نسبته 69.11% يحملون شهادة محافظ حسابات وتجدر الإشارة إلى أن الخبراء المحاسبين هم محافظي الحسابات في نفس الوقت، ذلك أن شهادة الخبرة تحول لحاملها أن يكون محافظ الحسابات بمجرد طلبه.



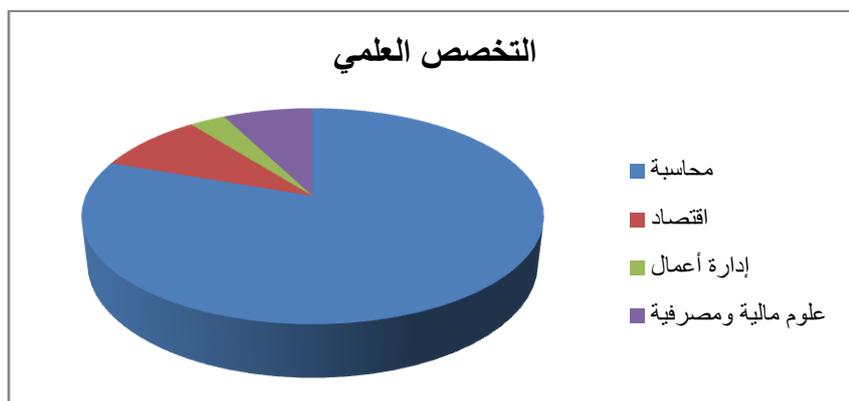
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

*توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم(31): التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
80,88	55	محاسبة
9,09	6	اقتصاد
3,03	2	إدارة أعمال
7,58	5	علوم مالية ومصرفية

يتضح من الجدول رقم(31) أن ما نسبته 80.88% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، وما نسبته 9.09% تخصصهم اقتصاد، وما نسبته 3.03% تخصصهم إدارة أعمال، وما نسبته 7.58% تخصصهم علوم مالية ومصرفية وهذا دليل على التخصص العلمي لأغلبية عينة الدراسة هو المحاسبة وهذا يعني أن مراجع الحسابات هو محاسب والعكس غير صحيح.



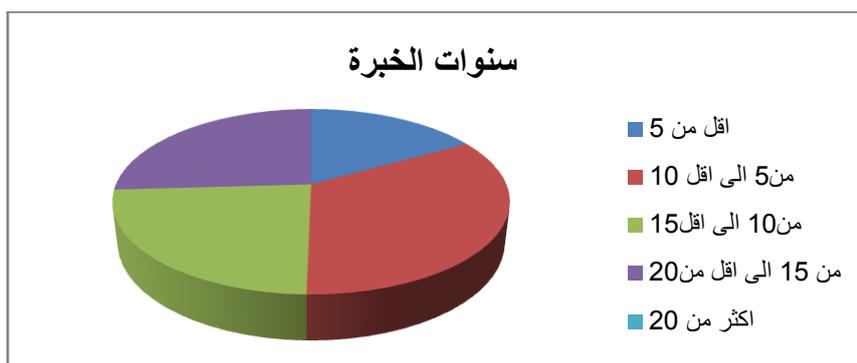
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

*توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (32): سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
11.76	8	أقل من 5 سنوات
23.52	16	من 5-أقل من 10
16,67	11	من 10 إلى أقل من 15
18,18	12	من 15 إلى أقل من 20
28,79	19	أكثر من 20 سنة

يتضح من الجدول رقم (32) أن ما نسبته 11.76 % سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 23.52% سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، و 16.67% من 10 إلى أقل من 15 سنة، و 18.18% من 15 إلى أقل من 20 سنة، و 28.79 % أكثر من 20 سنة، وهذا دليل على أن أغلبية المراجعين لديهم الخبرة الكافية التي تؤهلهم في مجال عملهم.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ويشير التحليل الإحصائي لوصف عينة الدراسة أن المبحوثين يمتلكون بوجه عام الخواص التي ترجح أنهم مؤهلون من حيث المؤهل العلمي والخبرة والشهادة المهنية لإدراك مسؤولياتهم ودورهم في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية للمراجعة وإجراءات الإبلاغ عن ذلك.

2.5.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T للعينة الواحدة، اختبار T للعينتين مستقلتين، التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد، تحليل الانحدار المتعدد).

فإذا كانت $Sig > 0.05$ فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة 3، أما إذا كان $Sig < 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الموافقة.

➤ اختبار صحة الفرضية الأولى القائلة: " لا يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية على اكتشاف التضليل في التقارير الدولية".

تم تحليل بيانات إجابات الباحثين المتعلقة بال محور الأول للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي 3 النتائج موضحة في جدول رقم (33).

جدول رقم (33): تحليل فقرات المجال الأول "يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية في تحسين قدرته على اكتشاف التضليل في التقارير المالية".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
01	توفر مراجع الحسابات على معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية تمكنه من اكتشاف التضليل في التقارير المالية.	2,50	83.33%	4,70	0,000	3
02	عدم بذل العناية المهنية اللازمة المطلوبة وفق معايير المراجعة الدولية لاكتشاف التضليل يعرض المراجع إلى المساءلة.	2,28	76.22%	2,57	0,012	5
03	حرص المراجع على تطوير وتحديث معلوماته فيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية.	2,48	82.83%	4,56	0,000	4
04	بذل العناية المهنية اللازمة في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يساعد المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية محل المراجعة.	2,50	83.33%	4,90	0,000	3

4	0,000	4,56	%82.83	2,48	وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة يساهم في تنفيذ المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.	05
2	0,000	6,82	%87.36	2,62	التزام المراجع بمعايير المراجعة الدولية يحسن من قدرته على المنافسة.	06
2	0,000	7,02	%87.36	2,62	حرص المراجع على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه للرفع من كفاءتهم المهنية في اكتشاف التضليل وفق معايير المراجعة الدولية.	07
1	0,000	8,11	%89.4	2,68	قيام مراجع الحسابات بتدريب مساعديه حتى يُمكنهم من القيام بعملهم وفق معايير المراجعة الدولية.	08
/	0.000	5.40	%84	2.52	المجالات السابقة	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

يتبين من خلال الجدول المذكور أن الفقرة رقم (08) نالت المرتبة الأولى والتي تنص على: " يقوم مراجع الحسابات بتدريب مساعديه حتى يُمكنهم من القيام بعملهم وفق معايير المراجعة الدولية "، حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي %89.4 و يرجع ذلك بأن مراجع الحسابات يحرص على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه وتدريبهم على العمل بمعايير المراجعة الدولية وهذا للرفع من كفاءتهم والتي تحتم عليهم اكتشاف عمليات التضليل المتعمدة في التقارير المالية.

وجاءت الفقرة رقم(06)و(07) في المرتبة الثانية والتي تنص على: " التزام المراجع بمعايير المراجعة الدولية يحسن من قدرته على المنافسة"، يحرص المراجع على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه للرفع من كفاءتهم المهنية" حيث بلغ المتوسط الحسابي %87.36-ويرجع ذلك إلى الحرص على الاهتمام بتطوير أداء مساعديه يرفع من كفاءتهم المهنية في تقدير مخاطر التضليل وفهم كيفية ارتكاب الغش مما يحسن قدرتهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل والتبليغ عليه.

وجاءت الفقرة (01)و(04) في المرتبة الثالثة والتي تنص على: " يتوفر لدي مراجع الحسابات معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف التضليل في التقارير المالية"، يقوم المراجع ببذل العناية المهنية اللازمة في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج وفقاً لمعايير المراجعة الدولية لاكتشاف التضليل في التقارير المالية محل المراجعة"

حيث بلغ المتوسط الحسابي 83.33% ويرجع ذلك إلى أن على المراجع أن يتحمل المسؤولية العامة من العناية المهنية ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج وتتعلق العناية المهنية بما يقوم به المراجع من أعمال وبمستوى ودقة القيام بها وهو ما نصت عليه المادة (59) من القانون 10-01، بذل العناية المهنية الواجبة أثناء عملية فحص التقارير المالية يساهم في تحديد مخاطر الغش في المؤسسة محل المراجعة، والمراجع ملزم باحترام العقد الذي يربطه بالمؤسسة محل المراجعة وأي إخفاق في ذلك سوف يترتب عليه مساءلة المراجع ليسن فقط أما م العميل صاحب المؤسسة فقط بل أمام كل الأطراف التي لها مصلحة من عملية المراجعة، وهذا يستوجب من المراجع معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف التضليل في التقارير المالية والإبلاغ عنها وهذا يساهم في تقليص فجوة التوقعات من الجمهور.

أما الفقرة (03) و (05) فقد جاءت في المرتبة الرابعة والتي تنص على: "وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة يساهم في تنفيذ المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية" و "حرص المراجع على تطوير وتحديث معلوماته فيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية". حيث بلغ المتوسط الحسابي 82.83% ويرجع ذلك إلى أن وجود سياسات مكتوبة وإجراءات مكتوبة تحتم على المراجعين العمل بمعايير المراجعة الدولية مما يساهم في تسهيل عمل المراجع ومساعدته في اكتشاف التضليل، وهذا لا يكفي لوحده بل على المراجع الحرص على تطوير وتحديث معلوماته بكل ما هو جديد في مجال اكتشاف الغش.

أما الفقرة (02) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة والتي تنص على: "عدم بذل العناية المهنية اللازمة المطلوبة وفق معايير المراجعة الدولية لاكتشاف التضليل يعرض المراجع إلى المساءلة" حيث بلغ المتوسط الحسابي 76.22% وهذا يرجع إلى أن مراجع الحسابات في الجزائر لا يتحمل المسؤولية القانونية عند عدم الالتزام بمعايير المراجعة الدولية.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 2.52، وأن المتوسط الحسابي النسبي 84% وقيمة اختبار T كانت 5.40، وأن القيمة الاحتمالية sig بلغت 0.000 وهي أقل من $\alpha=0.05$ وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

ويبين الجدول رقم (34) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بتأثير التزام المراجعين بمعايير التدقيق الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية طبقاً لمقياس ليكرت الثلاثي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المحور.

جدول رقم (34)

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بتأثير التزام المراجعين بمعايير التدقيق الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق	1 - 1.66	115	21.78%
محايد	1.66 - 2.33	28	5.30%
موافق	2.33 - 3	385	72.91%
المجموع		528	100%

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى النتائج التالية:

1. يوافق 72.91% من عينة الدراسة على تأثير التزام المراجعين بمعايير المراجعة على اكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
 2. أما ما نسبته 21.78% من عينة الدراسة لا يوافقون على تأثير التزام المراجعين بمعايير المراجعة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
 3. وكان 5.30% من عينة الدراسة على الحياد.
- وعليه فإن أغلبية عينة الدراسة يوافقون على تأثير التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

➤ **لاختبار صحة الفرضية الثالثة القائلة: " لا يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية".**

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الثاني للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي 3 النتائج موضحة في جدول رقم (35).

جدول رقم (35):

تحليل فقرات المجال الثاني: "آراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف حول الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضييل في التقارير المالية"

الرقم	الإجراء	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
9	المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة حول كيفية ارتكاب الغش في القوائم المالية (قوائم مالية احتيالية) وكيفية اختلاس الأصول.	2,63	87.662	7,226	0,000	7
10	الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش من خلال:	2,54	84.66	5,623	0,000	10
أ	استفسار المراجع من الإدارة عن وجود غش أو خطأ هام تم اكتشافه.	2,25	75	2,203	0,031	
ب	استفسار المراجع من وظيفة المراجعة الداخلية عن آراءهم عن مخاطر الغش ومعرفتهم بأي غش أو شك في غش.	2,72	90.66	9,152	0,000	
ج	الأخذ في الاعتبار نتائج الإجراءات التحليلية.	2,42	80.66	4,006	0,000	
11	مراعاة المراجع عند تحديد مخاطر التحريف الجوهري ما يلي:	2,77	92.33	10,892	0,000	3
أ	نوع المخاطر الممكن وجودها (تقارير مالية احتيالية أو اختلاس الأصول).	2,69	89.66	8,636	0,000	
ب	حجم المخاطر وأهميتها.	2,66	88.66	7,885	0,000	
ج	الاحتمال الكبير للمخاطر.	2,5	83.33	4,90	0,000	
د	مدى انتشار المخاطر (في القوائم المالية، أم في حساب معين).	2,53	84.33	6,098	0,000	
12	قيام المراجع بتقدير خطورة كون الغش قد يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة.	2,83	94.33	14,015	0,000	1
13	زيادة مخاطر الغش لدى المراجع عند اكتشافه لمواطن ضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة.	2,69	89.66	8,636	0,000	5
14	التأكد من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى زيادة الغش في القوائم المالية:	2,27	75.66	2,452	0,017	15

	0,146	1,47	72	2,16	ظروف اقتصادية أو صناعية أو تشغيلية مهددة للاستقرار المالي للمؤسسة.	أ
	0,046	2,033	74	2,22	ضغوط غير اعتيادية من داخل أو خارج الشركة.	ب
	0,007	2,794	76	2,28	ضغوط مالية على الإدارة.	ج
	0,042	2,072	74	2,22	الشكوك حول أمانة وكفاءة الإدارة.	د
	0,017	2,452	75.66	2,27	هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر.	هـ
	0,000	7,018	87.66	2,63	وجود أوجه قصور في مكونات الرقابة الداخلية.	ي
	0,597	-0,532	64.33	1,93	معدل دوران مرتفع للموظفين الرئيسيين في الإدارة الوسطى والعليا.	و
13	0,001	3,599	79	2,37	التأكد من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول:	15
	0,788	0,27	67.66	2,03	ضغوط مالية شخصية.	أ
	0,085	1,749	73	2,19	علاقات عداوية بين المؤسسة وبين الموظفين.	ب
	0,001	3,599	79	2,37	نقص عناصر الرقابة على السجلات الالكترونية.	ج
	0,000	5,059	83.66	2,51	مصروفات مرتفعة للإدارة العليا(السفر، التعويضات، المكافآت).	د
4	0,000	9,152	90.66	2,72	تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ بحيث تتضمن:	16
	0,000	12,038	93.66	2,81	زيادة مدى اختبارات المراجعة (سواء كان معبراً عنه بحجم العينة أو ساعات المراجعة).	أ
	0,000	6,638	86.66	2,60	تغيير توقيت أداء اختبارات المراجعة (كأن تكون فجائية، أو غير دورية ومستمرة).	ب
	0,000	5,954	85.66	2,57	تخصيص مراجعين أكثر خبرة في فريق المراجعة.	ج
	0,000	4,47	81.66	2,45	تغيير طبيعة اختبارات المراجعة (أي مزيج الاختبارات المخطط استخدامها في عملية المراجعة).	د
7	0,000	6,642	87.33	2,62	تحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية لتحديد نوع الإجراءات الإضافية والعمل على تصحيحه بإجراءات مادية.	17
/	0.00	7.58	86.8	2.6	المجالات السابقة	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج spss.

يبين الجدول رقم (35) آراء عينة الدراسة حول إتباع الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية حيث تثير النتائج الواردة في الجدول المذكور بأن أعلى متوسط حسابي نسبي (94.33%) للإجراء رقم (12) والذي ينص على: "قيام المراجع بتقدير خطورة كون الغش قد يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة." وفيما يخص نسبة درجة الموافقة لكل من الإجراء رقم (12) فقد كانت كالتالي:

العدد	%	قيام المراجع بتقدير خطورة كون الغش قد يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة
3	4,55	لا أوافق
5	7,58	محايد
58	87,88	أوافق

وتدل هذه الإحصائيات على أهمية هذا الإجراء المتمثل في تقدير مخاطر الغش لكي لا يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات خاطئة وهذا لأن مراجع الحسابات من مهامه الدائمة حسب المادة (23) من القانون 01/10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات والخبرة المحاسبية والمحاسب المعتمد المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة، وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة، واحتواء البيانات المالية على معلومات خاطئة بسبب عدم تقدير المراجع لمخاطر الغش يرجع إلى عدم بذل العناية المهنية اللازمة في تأدية مهامه مما يعرضه لتحمل المسؤولية المدنية أمام المستفيدين من بيانات المؤسسة .

وجاء الإجراء رقم (11) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي نسبي 92.33% والذي ينص على "مراعاة المراجع عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرية نوع وحجم ومدى انتشار المخاطر" وكانت نسبة درجة الموافقة على هذا الإجراء من قبل مراجعي الحسابات كالتالي:

العدد	%	مراعاة المراجع عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرية نوع وحجم ومدى انتشار المخاطر ما يلي:
5	7,58	لا أوافق
5	7,58	محايد
56	84,85	أوافق

وجاء الإجراء رقم 16 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي نسبي 90.66% الذي ينص على "تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ" وكانت نسبة درجة الموافقة على هذا الإجراء من قبل مراجعي الحسابات كما يلي:

العدد	%	تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ
7	10,61	لا أوافق
4	6,06	محايد
55	83,33	أوافق

وكانت قرارات تعديل خطة المراجعة عند ظهور دلائل على وجود الغش حسب أولويتها عند المراجعين كما يلي:

- **مدى اختبارات المراجعة:** جاء قرار زيادة مدى اختبارات المراجعة بمتوسط حسابي نسبي 93.66%،

وكان البديل الأول متقدماً على البدائل الأخرى، ويتفق ذلك مع نتائج العديد من الدراسات التي انتهت إلى أن تعديل مدى اختبارات المراجعة أكثر الإجراءات انتشاراً في الممارسة المهنية مقارنة بتعديل توقيت وطبيعة اختبارات المراجعة، حيث يزيد مدى اختبارات المراجعة عند وجود مخاطر مرتفعة للغش والعكس صحيح.

- **طبيعة اختبارات المراجعة:** جاء قرار تغيير طبيعة اختبارات المراجعة كبديل أخير للمراجعين للاستجابة

لمخاطر الغش بمتوسط حسابي نسبي 81.66%، ويعود سبب تفضيل المراجعين لآلية تعديل مدى وليس طبيعة اختبارات المراجعة، إما إلى اعتقاد المراجعين أن الاختبارات العادية التي تتضمنها خطة المراجعة قادرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على الغش، بغض النظر عن مستوى هذه المخاطر من مؤسسة إلى أخرى، أو بسبب عدم إلمام المراجعين لكيفية تعديل مزيج اختبارات المراجعة المخططة.

وجاء الإجراء رقم (13) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي نسبي 89.66% الذي ينص على: "زيادة مخاطر الغش

لدى المراجع عند اكتشافه لمواطن الضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة" وكانت نسبة درجة الموافقة

على هذا الإجراء كما يلي:

العدد	%	زيادة مخاطر الغش لدى المراجع عند اكتشافه لمواطن الضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة
7	10,61	لا أوافق
6	9,09	محايد
53	80,30	أوافق

وتدل هذه النتائج على أهمية هذا الإجراء كون أي ضعف في نظام المحاسبة والرقابة الداخلية سيؤدي إلى توفر

فرصة كبيرة لحدوث التضليل و من خلال النسب المثوية لمستويات الموافقة على هذا الإجراء والتي تشير إلى موافقة

أغلبية المراجعين على هذا الإجراء فهذا يدل على أن معظم المراجعين يركزون على نظام الرقابة الداخلية وتزداد شكوكهم باحتمالات وجود غش أو خطأ عندما يكتشفون نقاط في النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية مما يستدعي قيامهم ببذل مجهود أكبر للحصول على أدلة للتأكد من عدم وجود خطأ أو غش. ولعل وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد المراجع على التقليل من أدلة الإثبات، أما إذا كان النظام غير فعال فيجب زيادة أدلة التدقيق المخططة لغايات اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. ووفقاً للمادة (23) من القانون 01/10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد فإنه يترتب على المهام الدائمة لمحافظي الحسابات إعداد تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية. كما جاء الإجراء رقم (09) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي نسبي 87.66% والذي ينص على: "المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة حول كيفية ارتكاب الغش في القوائم وكيفية اختلاس الأصول" وكانت نسبة درجة الموافقة على هذا الإجراء كما يلي:

العدد	%	المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة حول كيفية ارتكاب الغش في القوائم المالية (قوائم مالية احتيالية) وكيفية اختلاس الأصول.
9	13,64	لا أوافق
6	9,09	محايد
51	77,27	أوافق

تأتي أهمية هذا الإجراء في كون المناقشة بين المراجع ومساعديه حول كيفية ارتكاب وإخفاء الغش؟ أو ماهي الدوافع والمبررات لارتكاب الغش؟ أو التعرف على مخاطر الغش وتقييمها ومدى الاستجابة التي يبديها المراجع لمخاطر الغش التي يتم التعرف عليها، وتتم المناقشة بين، أثناء، وقبل جمع المعلومات مما يزيد من قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية. وجاء الإجراء رقم 15 في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 79% والذي ينص: "التأكد من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى استخدام الأصول" وكانت نسبة درجة الموافقة على هذا الإجراء كما يلي:

الأصول	العدد	%
لا أوافق	16	24,24
محايد	9	13,64
أوافق	41	62,12

حسب الإحصائيات فإن أول الحالات التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول والتي حصلت على متوسط نسبي 83.66% هي المصروفات المرتفعة للإدارة العليا (السفر، التعويضات)، أما أقلها تأثيراً فكانت لضغوط المالية الشخصية بمتوسط حسابي نسبي 67.66% ويعود السبب لأن مراجع الحسابات يمكنه الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمصروفات الإدارية الخاصة بالسفر والتعويضات في حين لا يستطيع التعرف على الضغوط المالية الشخصية التي يتعرض لها الموظفون.

أخيراً كان الإجراء رقم (14) في المرتبة الأخيرة والذي ينص على: "التأكد من عدم وجود إحدى الحالات التالية التي تؤدي إلى زيادة الغش في القوائم المالية" بمتوسط حسابي نسبي 75.66% وكانت نسبة درجة الموافقة على هذا الإجراء ما يلي:

القوائم المالية	العدد	%
لا أوافق	20	30,30
محايد	8	12,12
أوافق	38	57,58

وجاء هذا الإجراء في المرتبة الأخيرة ويعود السبب إلى عدم الاستخدام الواسع المراجعين لتحليل مثلث الغش الخاص بالتقارير المالية الاحتياطية في تحليل مخاطر الغش أثناء عملية المراجعة.

كما تشير الإحصائيات إلى أن أكثر الحالات التي تؤدي إلى زيادة الغش في القوائم المالية هي وجود قصور في مكونات الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي 87.66% وأقلها كان ارتفاع معدل دوران الموظفين الرئيسيين في الإدارة الوسطى والعليا بمتوسط حسابي نسبي 64.33%

ويلاحظ من الجدول رقم 35 أن الوسط الحسابي لكافة الإجراءات الخاصة باكتشاف التضييل في التقارير المالية كانت أكبر من 2 والتي تميل إلى درجة الموافقة، والذي يدل على إتباع مراجعي الحسابات للإجراءات الحديثة

لاكتشاف التضليل في التقارير المالية وبذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على إتباع مراجعي الحسابات في الجزائر للإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية.

➤ لاختبار صحة الفرضية الثالثة القائلة: " لا يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن وجود تضليل في التقارير المالية".

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الثالث للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (36).

جدول رقم(36):

تحليل فقرات المجال الثالث " آراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف حول الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن وجود تضليل في التقارير المالية"

الرقم	الإج—راء	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
19	إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي.	2,83	94.33	16,334	0,000	1
20	تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش.	2,48	82.66	4,761	0,000	4
21	الامتناع عن إبداء الرأي إذا منع المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم أهمية اثر الغش أو الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة	2,42	80.66	3,849	0,000	6
22	عند الشك بأن الغش أو الخطأ قد حدث من قيود مفروضة بموجب الظروف وليس من قبل الشركة فانه يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار في التقرير النهائي.	2,43	81	4,231	0,000	5
23	الاتصال مع الجهات الحكومية المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود بعض التنظيمات والأمر التي لها أهمية والتي وجودها يمثل وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات وهذا بناء على نص قانوني.	2,54	84.66	5,489	0,000	3

1	0,000	8,705	89.33	2,68	عدم إبداء الرأي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ له تأثير مهم على البيانات المالية ولم ينعكس بشكل مناسب أو لم يتم تصحيحه في البيانات المالية.	24
/	0.000	7.228	85.44	2.56	المجالات السابقة	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss.

من خلال النتائج الإحصائية جاء الإجراء رقم 19 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 94.33% والذي ينص على: " إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي"، وتكمن أهمية هذا الإجراء في كون مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية المدنية في حالة عدم الكشف عن الحقائق المتعلقة بأعمال الغش والتلاعبات لمجلس المساهمين.

كما جاء الإجراء رقم (24) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 89.33% والذي ينص على: " عدم إبداء الرأي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ له تأثير مهم على البيانات المالية ولم ينعكس بشكل مناسب أو لم يتم تصحيحه في البيانات المالية". ويشير القانون 01/10 المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد أنه في حالة اكتشاف الأخطاء والنقائص التي تفقد الحسابات شرعيتها وصدقها، إضافة إلى رفض المسؤولين القاطع القيام بالتعديلات المقترحة من طرف المراجع، فإن المراجع يرفض المصادقة ويقدم الأسباب والبراهين و المعلومات بالتفصيل وذلك حتى يتسنى للمساهمين معرفة الحقيقة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وجاء الإجراء رقم (23) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 84.66% الذي ينص على: " الاتصال مع الجهات الحكومية المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود بعض التنظيمات والأمر التي لها أهمية والتي وجودها يمثل وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات ". ويعود السبب إلى أن مراجع الحسابات يلعب دور المحافظة على المصلحة العامة والامتثال للقوانين العامة وضمان شفافية المعلومة وفي حالة عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود بعض التنظيمات والأمر التي لها أهمية والتي وجودها يمثل وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات وعدم الاتصال مع الجهات الحكومية فإنه يتغافل عن أداء دوره، وعليه فإنه تقع على عاتقه المسؤولية الجزائية ويتحمل العقوبات الخاصة بهذه المسؤولية، وهذا ما تنص عليه المادة 830 من القانون التجاري: أنه في حالة عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية التي علم بها إلى وكيل الجمهورية فإنه يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 20.000 إلى 500.000 دج.

وجاء الإجراء رقم (22) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 82.66% والذي ينص على: "تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش"، وهو ما تنص عليه المادة 23 من القانون 01/10 المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث حددت كل من المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بإبلاغها بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه مراجع الحسابات، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة، وفي حالة عدم القيام فإن مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية القانونية.

وجاء الإجراء رقم (20) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 81% والذي ينص أنه: "عند الشك بأن الغش أو الخطأ قد حدث من قيود مفروضة بموجب الظروف وليس من قبل الشركة فانه يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار في التقرير النهائي"، وهو ما تشير إليه المادة 25 من القانون 01/10 المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على ضرورة إعداد مراجع الحسابات لتقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار المؤسسة.

أما الإجراء رقم (21) فقد احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 80.66% والذي ينص على: "الامتناع عن إبداء الرأي إذا منع المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم أهمية اثر الغش أو الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة". حيث أن مراجع الحسابات يرفض المصادقة على الحسابات لوجود سببين اثنين هما:

-عدم الموافقة: وهذا لأن درجة اللاشريعة التي تم الوقوف عليها كبيرة مما يجعل الحسابات غير شرعية وغير صادقة؛

عدم اليقين: وينجم عند عدم التمكن من المصادقة على الحسابات والقوائم المالية وهذا عندما ترفض المؤسسة لجوء المراجع للمصادقات الخارجية وامتناعها على تزويده بالمعلومات الكافية داخليا.

إن الامتناع عن إبداء الرأي إذا منع المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم أهمية اثر الغش أو الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة، و إبلاغ الغش أو الخطأ إلى طرف ثالث في حال وجود نص معين في القانون يطلب ذلك ما يشير إليه القانون التجاري في مادته 830 المتمثل في وكيل الجمهورية ، هذه الإجراءات يساهم في ضمان عدم نشر معلومات مالية مضللة، حيث أن المعلومات تستعمل من طرف العديد من الأطراف الداخلية والخارجية ونذكر منها الإدارة، المساهمين، الموظفين، المستثمرين، العملاء، الموردين، البنوك والسلطات العمومية وغيرها. كما تُسقط على مراجع الحسابات المسؤولية الجزائية.

ويبين الجدول رقم (37) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: " إتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية " طبقاً لمقياس ليكرت الثلاثي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المحور.

جدول رقم (37)

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات إتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية.

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق	1-1.66	172	28.95
محايد	1.66-2.33	80	13.46
موافق	2.33-3	342	57.57
المجموع		594	100

نسبة تشير النتائج الإحصائية الى:

1. 57.57% من أفراد عينة الدراسة يتبعون الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية؛

2. نسبة 28.95% من أفراد عينة الدراسة يتبعون الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية؛

3. نسبة 13.46% من أفراد عينة الدراسة هم على الحياد فيما يخص الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية.

ويلاحظ من خلال النتائج الإحصائية أن أغلبية مراجعي الحسابات يتبعون الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على إتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف للإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية.

➤ لاختبار صحة الفرضية الرابعة القائلة: " لا توجد معوقات تؤثر على قدرة مراجع الحسابات في

أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية".

تم تحليل بيانات إجابات الباحثين المتعلقة بالمحور الرابع للدراسة باستخدام اختبار T معرفة ما إذا كانت نتائج متوسطة درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (38).

جدول رقم (38)

تحليل فقرات المجال الرابع: "توجد معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية"

الرقم	الإجراء	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
30	عدم تنظيم مهنة مراجعة الحسابات بشكل سليم ومنتظم.	2,40	80	3,869	0.000	3
31	عدم فهم مسؤولية المراجع وواجباته لدى المجتمع.	2,28	76	2,577	0,012	6
33	عدم استقلالية المراجع.	2,39	79.66	3,658	0,001	4
34	عدم تقديم البيانات المطلوبة للمراجع.	2,51	83.66	5,059	000.	2
36	عدم وجود إرشادات تتضمن شرح لكيفية اكتشاف التضليل.	2	66.66	0	0.000	10
37	عدم تنمية وتطوير أداء المراجعين من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية.	2,69	89.66	8,636	0.000	1
38	عدم ملائمة الأنواع التي يتقاضاها المراجع.	1,71	57	2,627	0,011	9
39	اهتمام المؤسسات بشكل المراجعة أكثر من اهتمامها بمضمون المراجعة وأهميتها .	2,36	78.66	3,393	0,001	5
	المجالات السابقة	2.29	76.41	3.727	0.000	/

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج SPSS.

من بين المعوقات التي تؤثر على قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والتي تم الموافقة عليها من قبل مراجعي الحسابات هي: عدم تنظيم مهنة المراجعة، عدم استقلالية المراجع، عدم تقديم البيانات المطلوبة للمراجع، عدم تنمية وتطوير أداء المراجعين من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية، اهتمام المؤسسات بشكل المراجعة أكثر من اهتمامها بمضمون المراجعة وأهميتها .

يتبين من الجدول المذكور أعلاه أن الفقرة رقم(37) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي نسبي 89.66% والذي ينص على: "عدم تنمية وتطوير أداء المراجعين من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية". أما عدم ملائمة الأتعاب التي يتقاضاها المراجع فكانت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي نسبي 57%.

ويبين الجدول رقم(39) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بـ: "توجد معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية" طبقاً لمقياس ليكرت الثلاثي المستخدم، وذلك من خلال دمج استجابات المشاركين في الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن المحور.

جدول رقم(39):

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب مستويات موافقتهم على الفقرات الخاصة بوجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق		207	31.12
أحياناً		72	10.82
موافق		386	58.04
المجموع		665	100

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى النتائج التالية:

1. نسبة 58.04% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤولية المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
2. نسبة 31.12% من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على وجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤولية المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
3. نسبة 10.82% من أفراد عينة الدراسة هم على الحياد حيال وجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤولية المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

ويلاحظ من خلال النتائج الإحصائية أن أغلبية مراجعي الحسابات يوافقون على وجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "توجد معوقات تؤثر على قدرة المراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية".

➤ لا اختبار صحة الفرضية القائلة: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التزام مراجع الحسابات في ولاية سطيف بالمسؤولية المهنية لاكتشاف التضليل في التقارير المالية" تعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة).

تم استخدام اختبار " T للعينين مستقلتين" ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات في ولاية سطيف في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يعزى للعمر.

جدول رقم(40): نتائج اختبار التباين الأحادي-العمر-

م	المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	2.99	0.0376
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	3.52	0.0202
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	0.27	0.8467
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في آدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.51	0.6799
	المجالات السابقة معاً	1.85	0.3961

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج SPSS.

من النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم يمكن استنتاج ما يلي:

يتبين أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى العمر.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات في ولاية سطيف في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يعزى للمؤهل العلمي.

جدول رقم(41): جدول رقم: نتائج اختبار التباين الأحادي- المؤهل العلمي -

م	المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	2.07	0.1342
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.12	0.8884
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	0.90	0.4099
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.94	0.3951
	المجالات السابقة معا	1	0.4569

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج SPSS.

من النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم يمكن استنتاج ما يلي:

يتبين أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات في ولاية سطيف في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يعزى الشهادات المهنية.

جدول رقم(42): نتائج اختبار T للعينيتين المستقلتين-الشهادات المهنية-

م	المجال	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	2.65	0.1084
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	1.18	0.2818
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	0.46	0.4987
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في آدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	3.77	0.0564
	المجالات السابقة معاً	2.015	0.236

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss.

من النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم يمكن استنتاج ما يلي:

يتبين أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار T للعينيتين المستقلتين أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى الشهادات المهنية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات في ولاية سطيف في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يعزى التخصص العلمي.

جدول رقم(43): نتائج اختبار التباين الأحادي-التخصص العلمي-

م	المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.13	0.9432
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.38	0.7649
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	1.20	0.3179
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	1.78	0.1602
	المجالات السابقة معا	0.8725	0.5465

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss.

من النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم يمكن استنتاج ما يلي:

يتبين أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى التخصص العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات في ولاية سطيف في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية يعزى لسنوات الخبرة.

جدول رقم (44): نتائج اختبار التباين الأحادي-سنوات الخبرة-

م	المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig
01	يؤثر التزام مراجعي الحسابات في ولاية سطيف بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	1.78	0.1436
02	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية	1.31	0.2749
03	يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية	0.96	0.4374
04	تؤثر بعض المعوقات على قدرة مراجع الحسابات في أدائه لمسؤوليته المهنية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية	0.90	0.4694
	المجالات السابقة معا	1.23	0.331

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss.

من النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم(44) يمكن استنتاج ما يلي:

يتبين أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى الى سنوات الخبرة.

خلاصة

مر تطور مهنة المراجعة في الجزائر بمحطات تاريخية ، أهمها التي تزامنت مع وبداية توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، التي كان أهمها صدور القانون التوجيهي لاستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، حيث تزامن معه صدور القانون رقم 91-08 وهو أول قانون جزائري ينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات. وبعدها عرفت المهنة استقلالية عن السلطات العمومية جاء القانون 10-01 الصادر في جوان 2010 أين أعطى المشرع الجزائري للمجلس الوطني للمحاسبة التابع رسمياً للسلطات العمومية صلاحيات ومهام واسعة لتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر.

بعدها كانت تشرف على تنظيم مهنة المراجعة هيئة واحدة منذ سنة 1991 متمثلة في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ثم جاء القانون 10-01 الصادر في جوان 2010 أين جعلها تحت إشراف ثلاث هيآت جديدة وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة التابع رسمياً لوزارة المالية، المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

وفي مجال تحديد مسؤولية المراجع عن الغش ركزت القوانين التي أصدرتها الجزائر على إجراءات الإبلاغ عن الغش سواء بالنسبة للسلطات الإشرافية العليا من خلال ما نصت عليه المادة 27 من القانون 10-01، أو مستخدمي القوائم المالية وهو ما نصت عليه المادة 30 من القانون 10-01، وفيما يخص إجراءات اكتشاف الغش فلم تصدر الجزائر دليل أو نموذج يساعد المراجعين في تحديد مخاطر الغش واكتشافها ماعدا المادة 23 من القانون 10-01 التي تلزم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه.

إن عدم وجود دليل لاكتشاف حالات التضليل في التقارير المالية في الجزائر يجعل المراجعين يلجؤون الى استخدام المعايير الدولية لأن القوانين المذكورة سابقاً لا تستجيب لمتطلبات ممارسة المهنة، وهذا ما دلت عليه الدراسة الميدانية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف حول مدى الالتزام بالمسؤولية المهنية لاكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق ما جاءت به معايير المراجعة الدولية وكانت النتائج كما يلي:

- يؤثر التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية في اكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
- يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية؛
- يتبع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن الغش؛

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التزام مراجع الحسابات في ولاية سطيف بالمسؤولية المهنية لاكتشاف التضليل في التقارير المالية" تعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة)؛
- أكد مراجعي الحسابات في ولاية سطيف وجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وهي:
 - ✓ عدم تنظيم مهمة المراجعة؛
 - ✓ عدم استقلالية المراجع؛
 - ✓ عدم تقديم البيانات المطلوبة من قبل المراجع؛
 - ✓ عدم تنمية وتطوير أداء المراجعين من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية؛
 - ✓ اهتمام المؤسسات بشكل المراجعة أكثر من اهتمامها بمضمون المراجعة وأهميتها.

الخاتمة

تحقيقاً لأهداف البحث والمتمثلة بصفة رئيسية في إجراء دراسة ميدانية لمدى إتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف للمتطلبات الحديثة التي وردت في معايير المراجعة الدولية والمتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والإبلاغ عنها، ويهدف الوصول الى مدى الالتزام المهني في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، فقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول تناولت ما يلي:

الفصل الأول حُصص لدراسة ظاهرة التضليل في التقارير المالية من خلال التعرف أولاً على المفاهيم العامة حول التقارير المالية: تعريفها، أهدافها، حدودها وفعاليتها، أنواعها، ثم الانتقال الى دراسة أشكال التضليل في التقارير المالية والتركيز على التقارير المالية الاحتياطية واختلاس الأصول باعتبارها الأشكال التي تقع تحت مسؤولية المراجع في اكتشافها والإبلاغ عنها. أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، في حين الفصل الثالث اشتمل بالدراسة والتحليل لمنهجية مراجعة الغش ومقارنتها مع المراجعة التقليدية. وقد شمل الفصل الرابع الدراسة الميدانية من خلال التعرف أولاً على واقع التنظيم المهني لمهنة المراجعة في الجزائر وبالتحديد ما يتعلق بمسؤولية المراجع تجاه الغش والإبلاغ عنه، ثم تحليل آراء المراجعين في ولاية سطيف حول مدى إتباعهم للمتطلبات الحديثة الواردة في معايير المراجعة والمتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية، ومدى مساهمتها في تحسين قدرة المراجع في اكتشاف التضليل.

اختبار الفرضيات

على ضوء النتائج السابقة فإنه يمكننا اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها في بداية بحثنا كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تعتبر التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة الدولية لا يؤثر في زيادة كفاءة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية. حيث تم نفي الفرضية وقبول الفرضية البديلة، فقد بينت الدراسة أن المعرفة الكافية بمعايير المراجعة وبذل العناية المهنية إضافة إلى حرص المراجع على تطوير أداء مساعديه للرفع من كفاءتهم في اكتشاف التضليل في التقارير المالية يؤثر على زيادة كفاءة المراجع في مجال الغش، ولكن في رأينا أن وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة ومساءلة المراجع في حالة عدم بذل العناية المهنية اللازمة في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج وفقاً لمعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تعرض المراجع الى المسؤولية القانونية، وبالتالي تلمزمه على تطبيق معايير المراجعة الدولية.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص أن مراجع الحسابات في ولاية سطيف لا يتبع الإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والتي وردت في معايير المراجعة الدولية. حيث تم نفي هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة، فقد بينت الدراسة أن مراجع الحسابات يقوم بمناقشة مخاطر الغش مع فريق العمل ومن ثم تقدير

مخاطر الغش وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفي حالة وجود علامات منبهة تشير الى احتمال وجود حالات غش يقوم بتعديل خطة المراجعة. وفي رأينا أن إتباع هذه الإجراءات الواردة في معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالغش على الرغم من أن الجزائر لا تتوفر على دليل للمعايير ولم تصدر معايير منذ نشأة المهنة ولم تتبنى معايير المراجعة الدولية يعود لسببين هما:

أولاً: إصدار الجزائر للقانون 01/10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات والخبرة المحاسبية والمحاسب المعتمد والذي يحتوى على بعض المواد القانونية التي تتشابه في مضمونها مع بعض الإجراءات الواردة في معايير المراجعة الدولية المتعلقة بالغش على غرار المادة (23) التي بينت أن من المهام الدائمة لمراجع الحسابات مراجع الحسابات من مهامه الدائمة المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة، وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضع المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة، إضافة الى إعداد تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية. ثانياً: توفر مراجع الحسابات على معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص أن مراجعي الحسابات في ولاية سطيف لا يتبعون الإجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في التقارير المالية. فقد أصدرت الجزائر القانون 01/10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات والخبرة المحاسبية والمحاسب المعتمد، وحسب مقتضى هذا القانون فإن مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية المدنية في حالة عدم إبلاغ كل من المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه مراجع الحسابات، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة، كما يفرض عليه نفس القانون عدم إبداء الرأي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ لم يتم تصحيحه في البيانات المالية من الإدارة. إضافة الى تحمل المسؤولية الجزائية حسب القانون التجاري في حالة عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية التي علم بها الى وكيل الجمهورية. وهو ما يثبت صحة الفرضية البديلة.

بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على وجود معوقات تؤثر على قدرة مراجع الحسابات في أدائه لدوره المهني في اكتشاف التضليل في التقارير المالية. أكد أغلبية المراجعين على وجود معوقات تؤثر على قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والتي تتمثل فيما يلي: عدم تنظيم مهنة المراجعة، عدم استقلالية المراجع، عدم تقديم البيانات المطلوبة للمراجع، عدم تنمية وتطوير آداء المراجعين من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية، اهتمام المؤسسات بشكل المراجعة أكثر من اهتمامها بمضمون المراجعة وأهميتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

ومن خلال إثباتنا للفرضيات البديلة ونفيها للفرضيات العدمية، وكخلاصة لما سبق، يمكننا القول أن مراجعي الحسابات في الجزائر يتبعون بعض من الإجراءات الحديثة التي وردت في معايير المراجعة الدولية المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والإبلاغ عنه، وهذا استناداً إلى ورود بعض من هذه الإجراءات في مواد القانون 01/10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد، وتبقى هذه النصوص غير كافية للارتقاء بدور المراجع في اكتشاف التضليل والإبلاغ عنه. وهو ما يجيب على مشكلة بحثنا الرئيسية.

نتائج البحث

من خلال دراستنا لدور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق منهجية حددتها معايير المراجعة الدولية والتي تختلف إلى حد ما مع المراجعة التقليدية، فقد توصلنا إلى بعض النتائج العامة التي نوردتها في الآتي:

- التضليل في التقارير المالية عبارة عن تلاعب محاسبي ينتهجه المحاسبون في مهنتهم وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج الشركة.
- يتم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير باستغلال الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل تقديم انطباع "مضلل" عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والممارسات المتمثلة في: المحاسبة الإبداعية، المحاسبة المتعسفة، تمهيد الدخل، إدارة الأرباح.
- التلاعب المحاسبي التي يتم بتجاوز المبادئ والمعايير والقوانين وتقع مسؤولية اكتشافه والتقرير عنه من طرف مراجع الحسابات حسب ما نصت عليه معايير المراجعة الدولية فيتمثل في نوعين من التحريفات المقصودة:

✓ التحريفات المقصودة التي تتم من طرف الإدارة وهو ما يعرف بالغش الإداري، حيث يتم بسوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح لتقديم تقارير مالية احتيالية؛

✓ التحريفات المقصودة التي تتم من طرف الموظفين عن طريق سوء استخدام الأصول (سرقة المقبوضات، سرقة أصول فعلية، دفعات للبائعين وهميين... إلخ).

- أصدر الجمعيات المهنية للمراجعة على المستوى الدولي والعربي معايير للمراجعة متعلقة بمسؤولية المراجع تجاه اكتشاف الغش والتقرير عنه، حيث أوضحت هذه المعايير أن مسؤولية منع واكتشاف الغش

والخطأ تقع على عاتق الإدارة من خلال التطبيق والتشغيل المستمر لنظم الرقابة المحاسبية والداخلية الكافية، ولا يعتبر مراجع الحسابات مسئولاً عن منع الغش والخطأ، إلا أنه يضمن أن يكون بمنأى عن مخاطر عدم اكتشاف غش مادي مؤثر على التقارير المالية، كما قدمت معايير المراجعة الإجراءات اللازمة التي تساعد مراجع الحسابات في تقييم مخاطر الغش، حيث تعتبر إجراءات فعالة مقارنة بالنموذج التقليدي لتقييم مخاطر المراجعة ذات الصلة باكتشاف الغش الذي يعتبر غير فعال.

- يقوم مسار ومنهج مراجعة الغش على أربعة أركان رئيسية تتمثل في:

- ✓ التخطيط للمراجعة: الغش يتم فيه إجراء المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة وتحليلات العلامات المنبهة للغش، واستخدام إجراءات المراجعة التحليلية المستهدفة لتحديد الدورات الهامة والحسابات المسجلة؛
- ✓ تقييم مخاطر الغش: دراسة وتحليل الدوافع/الضغوط والفرص والتبريرات وهو ما يعرف بمثلث الغش؛
- ✓ اختبار نظام الرقابة الداخلية: يتم التأكد من نوعية وفعالية وكفاية الأنظمة وأنشطة الرقابة الموضوعية من طرف المسيرين؛
- ✓ الإبلاغ عن الغش: إبلاغ الإدارة عن وجود غش مادي فعلي، وفي حالة عدم استجابة الإدارة يقوم بإصدار تقرير متحفظ والاتصال بالجهات الحكومية المختصة.

توصيات البحث

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، فإنه يمكننا إعطاء بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتحسين قدرة المراجع وزيادة كفاءته في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والإبلاغ عنه، وبالتالي زيادة الثقة في مهنة المراجعة وتطويرها، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة اعتماد الجزائر للمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في نسختها الكاملة، مما سيضفي على التقارير المالية المصدقية و الوثوقية وهو ما يتطلع إليه مستخدمو هذه التقارير.
- توعية المراجعين بحجم مسؤولياتهم تجاه اكتشاف التضليل في التقارير المالية في ظل المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة، بما تتضمنه هذه المسؤولية من إجراءات التقييم والتخطيطي والتقارير عن حالات التضليل في التقارير المالية.

- التدريب المستمر للمراجعين لتزويدهم بالخبرة الكافية والتعليمات المقدمة في معايير المراجعة خاصة المعيار الدولي (IAS ,No 240).
- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمراجعي الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم خاصة ما تعلق باكتشاف حالات التضليل في التقارير المالية، من خلال عقد دورات متخصصة تتعلق بتصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية.
- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسة معمقة لقضايا الغش السابقة للتعرف على الفرص والدوافع والتبريرات (مثلث الغش) التي تساهم في ارتكاب الغش، إضافة الى الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك، وتحليل أسبابها وكيفية اكتشافها، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها في معالجة هذه القضايا، يساهم في تحسين فعالية وكفاءة عملية المراجعة تجاه اكتشاف التضليل .
- عقد دورات متخصصة لمراجعي الحسابات تتعلق بكيفية إجراء جلسات العصف الذهني وأهم العوامل التي تساهم في تحقيق جودتها، لأن هذه الأخيرة تساهم في كل مرحلة من مراحل المراجعة لاكتشاف التضليل.

من خلال التوصيات السابقة، فإن على مهنة المراجعة أن تعزز من دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل والإبلاغ عنه، مما يساهم في إضفاء الموثوقية والمصدقية والشفافية للتقارير المالية التي تقوم الشركات والهيئات بنشرها، حتى يتمكن مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ قرارات رشيدة، والذي يدفع الى تنمية الاقتصاد الوطني.

آفاق البحث

تناول هذا البحث مدى إتباع مراجع الحسابات في ولاية سطيف للإجراءات الحديثة التي وردت في معايير المراجعة والمتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والإبلاغ عنه، وذلك من خلال استبيان قدم لعينة من مراجعي الحسابات، إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق الى عوامل المخاطرة (الدوافع، الفرص، التبريرات) المتعلقة بالتحريفات الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية واختلاس الأصول والتي تؤدي الى فشل مراجعي الحسابات في الكشف عنها في البيئة الجزائرية، والذي يمكن أن يكون موضوعاً لأبحاث مستقبلية.

ونأمل في الأخير، أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع وساهمنا ولو بالشيء القليل في تدعيم البحث العلمي في الجزائر والمكتبة الاقتصادية، ليستفيد منه الطالب والممارسين لمهنة المراجعة .